الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة — **كلية الآداب والحضارة الإسلامية**

قســـم التـــاريخ

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي: .....

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال العهد الأموي في ضوء البرديات.

– دراسة مقارنة بين البرديات العربية والمصادر الإخبارية والوصفية والفقهية المؤلفة حتى القرن04هـ

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ الإسلامي

تخصص: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق الإسلامي (1- 132 هـ / 622 - 749م)

إعداد الطالب:
محمد زويد

إشراف الأستاذ الدكتور:
علاوة عمارة

لجنة المناقشـــة

الاسم واللقب	الصّفة	الرتبة العلميّة	الجامعة الأصليّة
أ.د.إسماعيل سامعي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
أ.د.علاوة عمارة	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
أ.د.محمد فرقاني	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
أ.د . يوسف عابد	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السنـــة الـجامعية: 1435-1436هـ/2014-2015م

الإهداء

إلى من كانا سببا في وجودي ، وإلى من أوجب الله طاعتهما في كتابه بقوله:

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا...)
الإسراء23

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد الأسرة وكل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأهل والأقارب .

إلى جميع الأصدقاء والأحباب أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و عرفان

لله الحمد من قبل ومن بعد على إتمام هذا العمل المتواضع حمدا يليق بجلال فضله وعظيم إحسانه. إنه هو أهل الحمد والثناء.

وعملا بقوله تعالى:(**وأما بنعمة ربك فحدث**) وأخذا بقوله صلى الله عليه وسلم :" **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف: **الأستاذ الدكتور: علاوة عمارة** على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وأسأل الله أن يجعله ذخرا لهذه الجامعة المباركة. وذلك لما خصني به من متابعة وتوجيه، ولما بذل معي من وقت وجهد وحضور في كل مراحل إنجاز هذا البحث. بحسن خلق وطيب نفس. ولم يبخل علي بنصائحه القيمة، وتوجيهاته السديدة.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ **الدكتور محمد فرقاني الذي** تفضل بمراجعة هذه المذكرة قبل طبعها، وأفادني كثيرا بملاحظاته وتوجيهاته القيمة.

كما أشكر كل أساتذتي في مرحلة ما بعد التدرج وهم على التوالي: **الأستاذ الدكتور إسماعيل سامعي، علاوة عمارة، فرقاني محمد، يوسف عابد.**

وبالغ الشكر والاحترام موصول إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه وتقويمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ حسين بوبيدي الذي أمدني بمصادر ومراجع مهمة متعلقة ببحثي، وكذا تفضله بمراجعة بعض فصول المذكرة، كما لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة له في المسائل المتعلقة بالبحث العلمي.

كما اشكر الأستاذة: بولصباغ وهيبة على تفضلها بمراجعة فصول هذه المذكرة.

كما أشكر جميع زملائي في الدفعة الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث..

كما اشكر كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر: رفيق كيعموش، شعطوق عمر.

وأخيرا، أتوجه بتشكراتي إلى مكتبة وأخيرا، أتوجه بتشكراتي إلى مكتبة الأمير عبد القادر إدارة وعمالا .وأخص بالذكر منهم: إبراهيم، هيكل ، خوجة لما خصوني به من اهتمام وحسن معاملة

.

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

تعتبر الوثائق من المصادر الأساسية لدراسة التاريخ، وخاصة ما صدر من جهات رسمية ، فهي تفتح آفاقا جديدة في البحث التاريخي باعتبارها معيناً لا ينضب، ومن شأنها أن تطلعنا على حقائق وتصحح الكثير من المعلومات والروايات المختلفة، ومن أهم الوثائق التي تعود للفترة الإسلامية الأولى أوراق البردي التي استخدم منذ القديم في الكتابة، وخاصة من طرف الجهات الرسمية الحكومية حيث استخدم في تدوين الكثير من المراسلات الرسمية المتعلقة بالجوانب الإدارية والسياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

وقد استخدمه العرب المسلمون هذا النوع من الوثائق في الإدارة الإسلامية، وخاصة في مصر باعتبارها الموطن الأساسي لزراعة هذا النوع من النبات، إذ أن أغلب الوثائق البردية المكتشفة في العالم الإسلامي اكتشفت في مصر، وخاصة بكوم أشقاو(أشقوة سابقا)وغالبيتها صادرة عن جهات رسمية، وخاصة عن إدارة الوالي ومساعديه، وتعتبر هذه الوثائق المكتشفة بمصر من أهمها؛ حيث تمتاز بتنوع مواضيعها فتضم العديد من الأوامر والإقرارات والمراسيم والبراءات والمراسلات والسجلات المالية والعقود....وبهذا فهي تعالج عدة قضايا وتعطينا تصورا شاملا عن مختلف مناحي الحياة في ذلك الوقت، وتطلعنا على حقائق لا نجد لها تفصيلا في المصادر المختلفة، وعلى هذا لا يمكن لأي باحث في التاريخ الإسلامي وخاصة تاريخ مصر في الفترة الإسلامية الاستغناء عن هذه الوثائق لأنه لن يصل إلى حقائق وتفصيلات دقيقة لتاريخ مصر في هذه الحقبة التاريخية المهمة دون استخدامها، كما أكد على هذه الأهمية جروهمان بقوله: «... يقينا لا يوجد أي مؤرخ مهما كان كثير التعمق في التفاصيل ،ولا قصصي أو جامع للحكايات ، أو كاتب يمكنه كشف القناع وصف دقائق الحياة عن تلك العصور الخوالي بمثل ما تحدثنا به هذه الأوراق التي أخرجت من أرض مصر ،إذن من هنا تتبين الأهمية لأنها المعين الصحيح ، والمصدر الصادق لتاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الزاهية في العالم الماضي...»[1].

وتزداد أهمية هذه الوثائق أنها تحتوي على معلومات لا يمكن الحصول عليها في المصادر المختلفة ، بالإضافة إلى الحصانة التي تتصف بها هذه الوثائق من حيث صعوبة تزوير مضمونها ، أو محاولة تغيير ما جاء فيها والسبب يعود إلى طبيعة الورق البردي وأليافه الطبيعية التي صنع منها، حيث تفضح أي محاولة تزوير تتعرض لها هذه الأوراق من تقطيع أو محو بعض المكتوب فيها، بالإضافة إلى ذلك أنها وثائق مادية معاصرة لفترة الدراسة عكس المصادر الكلاسيكية المكتوبة التي ألفت بعد زمن طويل من هذه الفترة .

[1]ـ أودلف جروهمان ،محاضرات في أوراق البردي العربية ترجمة: توفيق إسكاروس، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2010، ص15.

وقد أرخت البرديات المكتشفة في مصر لبدايات الوجود الإسلامي وتشكل نواة الحكم الإسلامي في مصر وصولا إلى فترات متأخرة، وأطلعتنا على أهم التنظيمات المالية والإدارية والاقتصادية التي استحدثها العرب المسلمون في مصر، إذ تحتوي هذه البرديات على وثائق متنوعة تعود إلى الفترة المبكرة للوجود الإسلامي في مصر، وتعالج هذه الوثائق عدة جوانب مختلفة مثل: سياسة الخلفاء والولاة والمراسلات بين الخلفاء والولاة وعمالهم وموظفي الدولة، بالإضافة إلى إيصالات دفع الضرائب المختلفة والديون والمعاملات المالية والتجارية، والكم الهائل من عقود البيع والشراء والإيجار والعمل والزواج والطلاق والخلع، وكشوف رواتب العمال وعطائهم، وخطابات الإطمئنان ومجالس الصلح وفض النزاعات والرسائل القضائية والشكاوي المختلفة، والكشوف بأسماء الموظفين ووظائفهم، وأصحاب الحرف والفنون والصناعات، وبرديات متعلقة بسياسة تنظيم الدولة وتنظيم أمور الديوان والجنود وتنظيم الغزوات البرية والبحرية والمراكب والمؤن والعتاد وعلاقة الدولة الإسلامية بالدول الأجنبية ،والمعاهدات التي تعقد مع هذه الدول، والتحذير من نقض الاتفاقيات والشروط المبرمة مما يجعل هذه البرديات تلم بمختلف جوانب الحياة في مصر الإسلامية، وعلى هذا فقد رسمت صورة واضحة للباحث لدراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفقهية والإدارية والثقافية، وتفتح المجال واسعا أمام الباحث في دراسة أي جانب يرغب فيه، كما أنها تطلع الباحث على أدق التفاصيل المتعلقة بهذه الجوانب بحيث لا نجد لها تفصيلا في المصادر المختلفة، ومن هذا المنطلق فإن هذه الوثائق تمثل أهمية بالغة في دراسة التاريخ الإسلامي بصفة عامة وتاريخ مصر الإسلامية بصفة خاصة.

وبهذا أطلعتنا على أهم التحولات التي شهدتها مصر في الفترة الإسلامية، وخاصة في فجر الإسلام التي يعتبر العصر الأموي من أبرزها، إذ عرفت مصر خلاله عدة تحولات في مختلف الجوانب؛ السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والدينية والثقافية... ،وخاصة وأن هذه الفترة غنية بالأحداث التي كان لها دور في مهم في هذه التحولات التاريخية التي عرفتها مصر، وخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع الموسوم بعنوان:

« الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال العهد الأموي في ضوء البرديات ـ دراسة مقارنة بين الوثائق البردية والمصادر الإخبارية والوصفية والفقهية حتى04هـ »

وقد حصرت المصادر في هذه الأنواع الثلاثة دون غيرها لسببين هما :

ـ أن هذه الأنواع من المصادر من أهم المصادر المعتبرة في دراسة التاريخ الحضاري لمصرفي هذه الفترة بحكم قربها الزمني من فترة الدراسة وإحاطتها بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وأما حصرها في نطاق هذا الإطار الزمني الممتد لثلاثة قرون فقط كان لأمرين هما :

أ ـ أن هذه المصادر نقلت أغلب المعلومات المتعلقة بتاريخ مصر ، وخاصة وأنها أقرب زمنيا من فترة الدراسة، والمصادر التي أتت بعدها كانت عالة عليها إذ أعادت في الكثير من الأحيان المعلومات التي احتوتها .

ب ـ تضييق نطاق البحث من جهة أخرى لأن توظيف كل المصادر يتطلب وقتا أطول وحيز أوسع من حجم المذكرة، وخاصة ونحن غير مطالبون في هذه المرحلة من الدراسة غير مطالبون بالتوسع الكبير في الموضوع.

إن هذا الموضوع المطروح للبحث والدراسة ليس بالجديد ولا أدعي أنني حزت فيه على قصب السبق فيه وإنما أنجزت حوله عدة دراسات وأبحاث أكاديمية في المشرق وأروبا، وخاصة في الجامعات المصرية والجامعات الأوربية وخاصة الجامعات الألمانية والفرنسية والإنجليزية، ولكن يعتبر جديد في الدراسات التاريخية الجزائرية، والجديد الذي أسعى لإضافته هو إنجاز دراسة مقارنة بين النصوص البردية باعتبارها وثائق أصلية لا تحتمل الشك والتزوير مع الروايات الإخبارية والوصفية والفقهية التي عادة ما تنقصها الدقة المطلوبة، وتتأثر بعوامل مختلفة لعل أبرزها تأثر أغلب الإخباريين بالظروف السياسية السائدة في عصرهم، والميول الفكرية والعقائدية لبعض الإخباريين جعلتهم يجانبون الحقيقة في كثير الأحيان، بعد المؤلف عن ميدان الحدث ، طول الفترة الزمنية بين الحدث ومدونه، وعليه فإن هذا البحث نعتبره جديد في الدراسات التاريخية الجزائرية إذ لم ينجز ـ حسب اطلاعي ـ إلا بحثا أكاديميا واحدا متعلق بهذا الموضوع وهي أطروحة الدكتوراه للباحثة جميلة بن موسى الموسومة بعنوان: «جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر الإسلامية في ضوء نصوص البردي والكاغظ والرق 2 ـ5 هـ/ 5 ـ11 م)»، ونوقشت بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ببوزريعة ـ قسم التاريخ ـ جامعة الجزائر 02 سنة 2010م، وهو موضوع قريب جدا من دراستي وخاصة وأنها عالجت عدة قضايا اجتماعية كعقود الزواج... واقتصادية كعقود البيع والشراء وعقود بيع الرقيق...،إلا أنها ركزت كل دراستها على الفترة العباسية والفترات التي تلتها ,ولم تعط أي أهمية للفترة الأموية اللهم بعض الإشارات العابرة.

وقد اقتضى طرق هذا الموضوع الاعتماد على ببليوغرافيا متنوعة باللغة العربية والأجنبية للإحاطة بالموضوع من جوانبه الأساسية وللإجابة على الإشكالية التي يطرحها متمثلة أساسا في الوثائق البردية المنشورة، والأبحاث والدراسات الأكاديمية، والكتب التي لها علاقة مهمة بالموضوع والإشكاليات التي يطرحها، وأهم هذه الدراسات والمصادر التي اعتمدتها في إنجاز هذا البحث نذكر ما يلي:

أ ـ كتاب مصر و النوبة في عصر الولاة من خلال البرديات العربية ـ دراسة الوضع الاجتماعي ـ لأكرم صاوي الباز، وهذا الكتاب أصله رسالة ماجستير نوقشت بجامعة عين شمس، وتعد هذه الدراسة قريبة من

الإشكالية التي طرحتها في بحثي، وخاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي ،حيث أبرز فيه الباحث التحولات الاجتماعية والثقافة والدينية التي عرفتها مصر في القرون الثلاثة الأولى بعد الفتح؛ إذ عالج انتقال المؤثرات الإسلامية إلى مصر في عصر الولاة من عمران وعادات وتقاليد .... ، فبيّن الباحث مظاهر هذه التفاعلات (اللغة، الدين ، العادات والتقاليد ، الأجناس.....)، وقد اعتمد الباحث على عدة برديات تعود إلى فترة الدراسة منها بردية غير منشورة محفوظة بدار الكتب المصرية وهي عبارة عن عقد زواج مؤرخ سنة 90هـ /709م، كما تكمن أهمية هذه الدراسة أن صاحبها متخصص في الوثائق البردية فهو عضو بمركز دراسات الوثائق البردية بجامعة عين شمس وله اطلاع واسع على النوع من الوثائق.

ب ـ دراسات الباحثة المصرية سيدة كاشف إسماعيل والتي نشرت عدة كتب دراسات متعلقة بتاريخ مصر في العهد الإسلامي، وخاصة في فجر الإسلام المتمثلة في القرون الثلاثة الأولى للهجرة التي أعقبت الفتح العربي الإسلامي، وهوما اصطلح عليه بعصر الولاة، وأهم هذه الكتب؛ كتاب «**مصر في فجر الإسلام** »حيث فعالجت فيه الباحثة أهم التنظيمات المالية والإدارية والاقتصادية والقضائية في مصر التي استحدثها العرب المسلمون، حيث ركزت كثيرا على النظام المالي؛ فبينت أهم موارده وكيفية جباية الضرائب المختلفة ، كما أبرزت انعكاسات النظام المالي على الوضع الاجتماعي، وقد اعتمدت الباحثة في ذلك على عدة دراسات غربية ووثائق بردية منشورة، وكما عالجت على كتابها الموسوم بعنوان: «**مصر الإسلامية وأهل الذمة** » أوضاع أهل الذمة في مصر الإسلامية وحياتهم الدينية والاجتماعية وسياسة الولاة تجاههم، فأبرزت فيه معاملة الولاة لهذه الفئة التي كانت تشكل السواد الأعظم من سكان مصر في تلك الفترة.

ج ـ كتاب غزو العرب لمصر لبتلر ألفرد Alfred Butler The Arab Conquest Of EGYPT

وقد عالج فيه الباحث مراحل فتح العرب المسلمون لمصر، وتطرق أيضا للكيفية التي فُتحت بها مصر، وبين أيضا معاملة العرب المسلمون لأهل مصر، كما عرج على أهم التنظيمات المالية والإدارية التي استحدثها العرب المسلمون في مصر منذ بداية فتحها وصولا إلى الفترة الأموية .

د ـ كتاب الإدارة المحلية في مصر في عصر الولاة لصفاء حافظ عبد الفتاح وهو بحث مهم جدا، حيث بيّنت فيه المؤلفة أهم التنظيمات الإدارية التي استحدثها الولاة في مصر، معطية حيزا كبيرا للفترة الأموية وبينت فيه أهم التنظيمات الإدارية المعتمدة في مصر، وقد استفذت من هذه الدراسة وخاصة في ما تعلق بالنظام المالي وكيفية جبايته وأهم الموظفين المشرفين على هذه العملية ، كما أبرزت فيه معاملة الولاة لأهل الذمة، وخاصة الأقباط .

ومن خلال ما توصلت إليه من خلال اطلاعي على هذه الدراسات تبقى مسألة دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية قائمة وخاصة وأنه جزئيات كثيرة لم تعالجها هذه الدراسات، وسأحاول في هذه الدراسة الوقوف عليها من خلال التوسع هذا الموضوع.

وتنطلق معالجتي لموضوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر الأموية من خلال الوثائق البردية ، كما يناقش إشكالية دقة وصحة الروايات الإخبارية والنصوص الوصفية والفقهية المؤلفة في القرون الثلاثة الأولى مقارنة مع نصوص البرديات إذ تعتبر النصوص البردية هي الفيصل في الكثير من الروايات وخاصة وأن الوثائق البردية صادرة عن هيئات حكومية رسمية، وكتبت بصفة عفوية بحيث لا تحمل خلفية معينة، ضف إلى ذلك الحصانة التي يتمتع بها ورق البردي إذ يستحيل تغيير مضمون البرديات نظرا لطبيعة الورق البردي وألياف الطبيعية التي صنع منها والتي تفضح أي محاولة للتزوير، عكس المصادر المختلفة التي لا تتمتع بهذه المواصفات فكثيرا ما يقع التصحيف والتحريف فيها، وخاصة عندما يعاد نسخها، ومن هنا فإن هذا البحث يطرح عدة إشكاليات وتساؤلات أهمها :

ـ ماهي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر الأموية من خلال البرديات ؟.

ـ إلى مدى صحة ودقة الروايات والنصوص الفقهية والوصفية المتعلقة بتاريخ مصر في العصر الأموي مقارنة مع المعلومات المتوفرة في البرديات؟.

ـ ماهي أهم الموارد المالية لولاية مصر في العهد الأموي؟ وماهي الضرائب التي استحدثها ولاة مصر في الفترة الأموية ؟ وكيف كانت تستخلص ؟ وماهي مصير أموال الجباية ؟ وماهي مجالات إنفاق أموال الجباية ؟

ـ ماهو النشاط الاقتصادي في مصر الأموية ؟ وماهي مظاهره ؟ وماهي الأوضاع الاجتماعية في مصر ؟

ـ كيف كان وقع النظام المالي على سكان مصر ؟ وكيف كان موقفهم منه ؟.

ـ ما هو موقع أهل الذمة في مصر الأموية ؟ وماهي سياسة الولاة تجاههم ؟.

ـ ماهي أهم العناصر المكونة للمجتمع المصري في الفترة الأموية ؟ وماهي سياسة الولاة نحوها ؟.

إلى مدى صحة ودقة الروايات التي نقلتها المصادر الإخبارية والوصفية والفقهية مقارنة مع المعلومات التي نقلتها البرديات؟.

باعتبار أن أغلب الوثائق البردية المكتشفة في مصر التي يعود تاريخها إلى الفترة الأموية أغلبها يرجع لفترة ولاية قرة بن شريك، فهل برأت هذه البرديات هذا الوالي من التهم التي ألصقتها به المصادر العربية والنصرانية على حدٍ سواء؟.

ومن مميزات البحث العلمي وجود الصعوبات التي هي في نفس الوقت أحد محفزات البحث العلمي، وخاصة وأن الصعوبات تزرع في نفس الباحث الجاد روح التحدي والمثابرة للوصول إلى الغاية المنشودة، كما أن الصعوبات عادة ما تكون في الأبحاث العلمية التي تضيف الجديد لحقل المعرفة الإنسانية، وقد واجهتني صعوبات جمة في إنجاز هذه الدراسة أهمها:

ـ مشكلة عدم انتظام المادة العلمية في الوثائق البردية مقارنة بالفترة الزمنية للدراسة، فالوثائق لا تغط إلا فترة الوالي قرة بن شريك(90ـ96هـ/709ـ715م)، إذ أن أغلب الوثائق البردية التي تعود للفترة الأموية تعود إلى فترة هذا الأخير أما الفترة السابقة واللاحقة لها فلم أحصل إلا على النزر اليسير من البرديات المبثوثة في ثنايا المصادر والمراجع المختلفة، ولهذا السبب فقد تركزت دراستي بالأساس على هذه الفترة باعتبارها نموذج رائد للعصر الأموي في مصر، على اعتبار أن السياسة الأموية في مصر لم تتغير كثيرا باستثناء خلافة عمر بن عبد العزيز القصيرة الأمد مقارنة مع الحكم الأموي لمصر .

ـ عدم وجود مصادر معاصرة لفترة الدراسة، إذ أن أقرب مصدر للفترة الأموية هو كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف الذي ألفه بعد سقوط الدولة الأموية بأربعين سنة.

ـ قلة المصادر الإخبارية والوصفية والفقهية المؤلفة في القرون الثلاثة الأولى الهجرية مقارنة مع التي ألفت في الفترات اللاحقة، فكثيرها ضاع، والموجود منها يركز كثيرا على الجوانب السياسية والحربية والفتوح وأما الشق الحضاري بأبعاده الاقتصادية ، الاجتماعية، والثقافية والعمرانية... فلم تعط لها الأهمية المطلوبة .

ـ بإن دراسة التاريخ من خلال أوراق البردية يحتاج إلى تخصص دقيق في علم البردي, وخاصة وأن علم البردي«***Papyrologie*** » علم قائم بذاته يحتاج إلى تخصص دقيق، ، ويرجع الفضل في ظهوره إلى المستشرقين الغربيين وخاصة الألمان ،و يحتل المصريون الريادة في العالم العربي في دراسته باعتبار أن هذه الوثائق مكتشفة بمصر ،ونظرا لاحتفاظ عدة جامعات ومعاهد مصرية على هذا النوع من الوثائق مثل :مركز الدراسات البردية بجامعة عين شمس ، دار الكتب المصرية ، المعهد الفرنسي لدراسة الآثار الشرقية بالقاهرة (Institut Français d'Archéologie Orientale ,le caire)

ووجود عدة باحثين مختصين في هذا النوع من الوثائق مثل: سعيد مغاوري محمد، كرم الصاوي الباز، حسن راغب...أما في الجزائر فلا يوجد مختصين في هذا النوع من الوثائق.

ـ الخرم الكبير الذي أصاب الكثير من البرديات بسبب الرطوبة لطول تواجدها تحت الأرض مما أدى إلى ضياع معلومات مهمة يصعب استدراكها، بالرغم من محاولة بعض الباحثين إتمامها وتقديرها مثل: جروهمان، جاسر

أبوصفية ، نبيهة عبود .....إلا أنه تبقى غير كافية وخاصة أن بعض البرديات الطويلة تضررت كثيرا ولم يبق فيها إلا بعض الأسماء والحروف ومن ثمة يستحيل تقدير مضمون هذه المعلومات الضائعة من هذه اللوحات .

ـ إن دراسة التاريخ الإسلامي من خلال البرديات يحتاج إلى تخصص دقيق في علم البردي، وخاصة وأن لغة البرديات لغة إدارية بحتة تختلف كليا عن لغة المصادر الكلاسيكية إضافة إلى الأخطاء اللغوية والنحوية والتراكيبة الواردة فيها، كما أنها تحوي الكثير من المصطلحات المالية والإدارية والعسكرية، وأسماء الكثير من الأعلام والأسماء المأخوذة من لغات قديمة كاليونانية والقبطية غير معروفة وأسماء الكثير من الأماكن التي تغيرت تسمياتها من القبطية والبيزنطية واليونانية وأخذت أسماء عربية وخاصة أسماء القرى والمدن، وكذلك بعض المقاييس والأوزان وجدت صعوبات جمة في شرحها وفهمها، كما أن الباحث في التاريخ من خلال هذه الوثائق لابد عليه من الاطلاع عليها عن قرب، وهذا النوع من الوثائق غير موجود في المكتبات والمتاحف الجزائرية، وإنمايوجد في الجامعات والمعاهد والمتاحف المصرية والأوربية، وقد تعذر عليّ السفر إلى جمهورية مصر العربية بسبب إمكانياتي المادية المحدودة، ناهيك عن الأزمة السياسية التي تعيشها مصر، والذي أصبح السفر إليها بدون رخصة من السلطات الجزائرية نوع من المغامرة والمجازفة غير مضمونة العواقب .

ـ مشكل اللغة الألمانية التي وقفت حاجزا أمامي للاطلاع على بعض المقالات والبحوث التي أنجزت بهذه اللغة، وخاصة وأن المستشرقين الألمان لهم قصب السبق في دراسة هذا العلم مثل: جروهمان(Grohman)، بيكر(Becker)، مرتيز(Mortiz)، كرابتشيك (Karabacek) ....بالإضافة لوجود كم كبير من البرديات محفوظة بالمعاهد والجامعات الألمانية حيث يحوز معهد البرديات بجامعة هايدلبرج (Papyri Schott-Reihardt)على ألفي بردية...وقلة المختصين في هذه اللغة في الجزائر، وحتى الذين يتقنونها ليس لهم القدرة على ترجمة هذه الدراسات والمقالات إلى اللغة العربية.

وهذا الموضوع لم يكن لي اطلاع كاف عليه من قبل، وخاصة دراسة التاريخ الحضاري من خلال البرديات تخصص غير موجود في الجامعات الجزائرية، وإنما اخترته بعد استشارة الأستاذ المشرف الذي شجعني على طرق هذا الموضوع، وزاد اقتناعي بالموضوع لما اطلعت على بعض المقالات المهمة للأستاذ يوسف راغب والباحث فالح حسين، التي أبرزت أهمية الوثائق في دراسة التاريخ الإسلامي واطلاعي أيضا على هذه الوثائق البردية التي نشرها جروهمان وجاسر أبو صفية، ومن هنا بدأت الفكرة تتطور والأفكار تتبلور، وقد دفعتني رغبة جامحة في طرق ودراسة هذا الموضوع أسباب عدة أهمها :

ـ اقتناعي بأهمية الوثائق في دراسة التاريخ الحضاري لمصر في العصر الأموي إذ تعتبر هذه الأخيرة أهم مصدر في دراسة تاريخ الحضاري لمصر في العصر الأموي والعصور الوسطى، وخاصة وأنها من أبرز الدلائل المادية المعاصرة لتلك الفترة، ويمكن لهذه الدراسة أن تسلط الضوء على أهم التحولات التي شهدتها مصر في العصر الأموي وخاصة في الشق الاقتصادي والاجتماعي، إذ سأحاول الوقوف على أدق التفاصيل المتعلقة بذلك، وخاصة وأن هذه البرديات عبارة عن رسائل إدارية صادرة عن الوالي أو معاونيه أو جهات رسمية التي ستفيد في دراسة التاريخ من مظانه الأصلية دون التأثر بالمصادر المختلفة التي تعوقها الدقة في نقل المعلومة، وتحامل الكثير من المؤرخين على الأمويين، وخاصة وأن تاريخ الأمويين كُتب في عهد خصومهم العباسيين .

كما أحاول في هذه الدراسة عقد مقارنة بين المعلومات التي استطعت الحصول عليها من النصوص البردية مع المعلومات التي جمعتها من النصوص الإخبارية والوصفية والفقهية للوقوف على دقتها ومصداقيتها، إذ ستكون المعلومات البردية الفيصل في الكثير من المعلومات، وتصحح الكثير من التضارب الحاصل في الروايات، كما أحاول أن أصحح بعض المعلومات التاريخية التي وقعت فيها المصادر المختلفة، وخاصة وأن هذه المصادر ألفت بعد فترات زمنية متباعدة عن العصر الأموي مما يجعل هذه الروايات محل شك.

ـ المصادر والمراجع: عرض وتحليل:

لقد حاولت قدر الإمكان الحصول على الوثائق البردية المنشورة، وخاصة وأن هناك عدة باحثين غربيين وعرب قاموا بنشر هذه الوثائق، وقاموا بترجمة البرديات اليونانية والقبطية ونشروها باللغات الأوروبية، وخاصة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، كما حاولت قدر الإمكان الاطلاع على البحوث العربية التي تهتم بنوع هذه الدراسات وتوظف الوثائق البردية في دراسة التاريخ إلا أنني لم أحصل إلا على النزر اليسير، كما قمت بجمع مادة علمية مما توفر لي من المصادر الإخبارية والوصفية والفقهية، ويمكن تصنيف هذه المصادر حسب أهميتها على النحو التالي:

01 ـ الوثائق: وهي مجموعة الوثائق البردية المنشورة:

أ ـ كتاب أوراق البردية العربية بدار الكتب المصرية نشر أودلف جروهمان: ترجمة حسن إبراهيم حسن وهو موسوعة ضخمة يقع في ست أجزاء نشر فيها الباحث المئات من الوثائق البردية التي تعود إلى العصور الإسلامية في مصر بداية من الفترة الأموية وصولا إلى فترات متأخرة من القرن التاسع هجري، وقد استفدت من المجلد الثالث الذي نشر فيه 18 لوحة بردية تعود لفترة الوالي قرة بن شريك، وأغلبها مراسلات بين الوالي وحاكم كورة أشقوه بسيل حيث تتضمن مطالبات مالية متعلقة بتحصيل الموارد المالية لولاية مصر من جزية وخراج وضرائب مختلفة...

كما استفدت منها في استنتاج النظام المالي وكيفية جباية الأموال، ولم أستفد من أربع لوحات بسبب الخرم الكبير الذي أصابها حيث ضاعت بسببه معلومات مهمة منها يصعب تقديرها، كما احتوى هذا الجزء على رسائل متعلقة بالجوالي والقضاء، كما تضمن هذا الجزء على أربع رسائل صادرة عن إدارة متولي خراج مصر في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك عبيد الله بن الحبحاب، وهي عبارة عن إيصالات لدفع الضرائب منها بردية أصابها خرم كبير لم أستفد منها، كما احتوى الجزء الرابع على بردية واحدة إلى تعود إلى فترة الوالي عبد الله بن عبد الملك، وتمثل إيصالا لدفع ضريبة عينية، كما استفدت كثيرا من هذا المصدر لأن صاحبه متخصص في دراسة علم البردي، بالإضافة إلى أن محققه ومترجم هذه الموسوعة علق على هذه البرديات، وأعطى قراءة لها مهدت لي الطريق لأدرس محتواها .

ب ـ كتاب برديات قرة بن شريك :دراسة وتحقيق ـ جاسر أبوصفية وهو دراسة مهمة، إذ أهم مصدر اعتمدت عليه، حيث جمع فيه الباحث عدد معتبر من البرديات التي تعود إلى فترة قرة بن شريك من مختلف المعاهد والمتاحف المصرية والأوروبية، وقام بترتيبها وإعادة نشرها وتحقيقها، وقد بذل جهودا جبارة في ذلك من خلال تنقله بين مختلف المعاهد والجامعات الأوربية، واتصاله بالعديد من الباحثين الأوربيين المختصين في هذه الوثائق، كما قام بترجمة العشرات من البرديات من اللغات الأوربية إلى اللغة العربية، وهذه البرديات في الأصل برديات كتبت باللغة اليونانية وترجمها المستعربون الأوربيون إلى اللغة الفرنسية والإنجليزية والألمانية فأعاد ترجمتها إلى اللغة العربية، كما شرح المصطلحات المالية والإدارية الواردة فيها وعرّف بأسماء الأماكن والأعلام، واجتهد في إتمام الخرم الذي أصاب بعض البرديات وأعطى قراءة لها[2]، وما يعاب عليه دفاعه المستميت عن هذا الوالي وسياسته، وتبرئته من التهم التي ألصقت به المصادر المختلفة وأثبتت البرديات ضمنيا صحتها، مما جعله يحيد عن الموضوعية في بعض الأحيان.

ج ـ كتاب محاضرات في الأوراق البردية لأودلف جروهمان ترجمة توفيق إسكاروس: وهو كتاب مهم جدا بيّن فيه الباحث أهمية البرديات في كتابة التاريخ الإسلامي، وتطرق لأهم التنظيمات المالية التي استحدثها الولاة في مصر، كما نقل في ثنايا الكتاب بعض البرديات التي تعود لفترة ولاية عمرو بن العاص الأولى على مصر، وتؤرخ لبدايات الوجود العربي الإسلامي في مصر.

---

[1] – رحمون عبد القادر ،كتاب برديات قرة بن شريك العبسي للدكتور جاسر بن خليل أبو صفية عرض ونقد وتقييم ،مجلة الآداب والحضارة الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر ،العدد16 ،2014، ص277.

د ـ **برديات قرة بن شريك بأشقوة المحفوظة بمعهد الدراسات الشرقية بجامعة شيكاغو لنبيهة عبود**

The Kurrah Papyri From Aphrodito in the oriental institute Chicago

وهو بحث مهم درست فيه الباحثة فترة ولاية قرة بن شريك على مصر، وأنجزت له ترجمة مفندة فيها كل التهم التي ألصقتها به المصادر المختلفة، كما تطرقت لفترة الحكم الأموي لمصر وأبرزت أهم التنظيمات الإدارية والمالية والاقتصادية التي اعتمدها الولاة في مصر الأموية، كما نشرت في هذا البحث أربع لوحات بردية محفوظة بمعهد الدراسات الشرقية بجامعة شيكاغو تعود لفترة هذا الوالي، حيث علقت عليها وشرحت بعض المصطلحات الواردة فيها، وحاولت تقدير الخرم الواقع في بعضها .

هـ ـ **مقالات الأستاذ يوسف راغب التي نشرها في مجلة الحوليات الإسلامية"** *Annales Islamologique"* الصادرة عن المعهد الفرنسي لدراسة الآثار الشرقية بالقاهرة(Institut Français d'Archéologie Orientale ,le Caire)،وهي مقالات مهمة عن الوثائق البردية وأهميتها في دراسة التاريخ الإسلامي، حيث أبرز فيها بعض المغالطات والأخطاء التي نقلتها المصادر والروايات المختلفة وأثبتت البرديات زيفها كوضع النقاط على الحروف...، كما نشر في هذه المقالات عدة برديات وإن كان كلها تعود إلى الفترة العباسية إلا أنها تعطينا صورة واضحة الأبعاد عن الحكم الإسلامي لمصر، وخاصة في فترة فجر الإسلام.

و ـ **كتاب بحث في نشأة الدولة الإسلامية للباحث فالح حسين** وهو كتاب ناقش فيه المؤلف الدلائل المادية لتشكل السلطة ووجود السلطة الإسلامية ومنها الوثائق البردية التي تؤكد وجود الدولة باعتبارها صادرة عن الإدارة الإسلامية، وقد استفذت منه في اطلاعي على برديات تعود إلى بداية فتح مصر، وأيضا نقلت عنه برديات عوجا الحفير التي تعود إلى زمن معاوية بن أبي سفيان ، كما أبرز أهمية البرديات في كتابة التاريخ الإسلامي ، ويعتبر هذا الكتاب مهم وخاصة وأن المؤلف مختص في البردي العربي، ويتقن اللغة الألمانية باعتباره حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من جامعة هايدلبرغ الألمانية عن أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان «**نظام الضرائب في مصر من الفتح العربي إلى الطولونيين**»(الترجمة عن اللغة الألمانية) ومكنته اتقانه اللغة الألمانية من الوقوف على عدة دراسات وأبحاث مهمة بهذه اللغة.

2 ـ المصادر الإخبارية:

استفدت من المصادر الإخبارية في جمع المادة الإخبارية وخاصة وأنها تعطي مختلف التفصيلات والأحداث المتعلقة بتاريخ مصر الأموية ،وقد استفدت من المصادر المتخصصة في تاريخ مصر وأهمها كتاب **فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم (ت257هـ/870م)**وهو كتاب مهم أرّخ لتاريخ مصر منذ القدم وصولا إلى وقته القرن الثالث

مع تركيزه على مرحلة الفتح والمرحلة الأموية ، وقد نقل روايات مهمة عن كيفية فتح مصر وكيفية معاملة عمرو بن العاص لأرض مصر، كما نقل عدة روايات مهمة عن سياسة الولاة في اقتطاع الأراضي وتقسيمها على العرب المسلمين , كما بيّن أهم التنظيمات المالية التي أقرها العرب المسلمون في مصر، حيث عقد بحثا مهما عن الجزية وكيفية فرضها واستخلاصها مقدما بعض الإحصائيات عن مقادير الجزية التي جباها الوالي عمرو بن العاص في بداية الحكم الإسلامي لمصر، كما خصص حيزا كبيرا من كتابه للفترة الأموية مبرزا سياسة الولاة الأمويون في مصر، حيث أبرز جهودهم في الجوانب الاقتصادية والعمرانية ، كما بيّن موقفهم من أهل الذمة ، وتطرق أيضا إلى الفتوحات الأموية في بلاد المغرب والنوبة معرجا على بعض المعاهدات التي عقدها بعض الولاة كما أفادني هذا المصدر في استخلاص الأوضاع الاجتماعية في مصر الأموية.

كما يعتبر **كتاب الولاة والقضاة للكندي (ت350هـ/961م)** من أهم المصادر الإخبارية المختصة في تاريخ مصر ،حيث أرخ فيه لتاريخ مصر في عصر الولاة بداية من فتحها على يد عمرو بن العاص وصولا إلى الفترة الطولونية، وهو كتاب مهم أمدني بمعلومات مهمة عن فترة كل والٍ والسياسة التي تبناها، وأهم المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في عصره، كما عالج سياسة الولاة تجاه أهل الذمة، وأرّخ فيه لتاريخ القضاء في مصر في الأموية، وقد استفدت منه في استنتاج تأثير مؤسسة القضاء على الوضع الاجتماعي، باعتبار مؤسسة القضاء على تأثير كبير على الوضع الاجتماعي حيث تسالهم في تنظيمه وتحقيق العدل، كما أمدني **كتاب فتوح البلدان للبلاذري (ت279هـ/892م)** بروايات مهمة عن كيفية فتح مصر موردا بعض نصوص المعاهدات التي أبرمها عمرو بن العاص مع أهل مصر والروم، وبيّن أيضا وضعية الملكية العقارية لمصر بعد الفتح، كما أبرز أهم التنظيمات المالية التي أقرها الخليفة عمرو بن العاص، وأهم النشاطات الاقتصادية في مصر الإسلامية، ويعتبر **تاريخ مصر من خلال مخطوطة سير البطاركة لساويرس ابن المقفع** المتوفي في القرن الرابع هجري من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في بحثي، وقد استفدت من الجزء الثاني الذي خصه للفترة الأموية، وتكمن أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه راهب أرّخ لتاريخ الرهبان والكنيسة القبطية في مصر منذ أقدم العصور وصولا إلى وقته مرورا بالفترة الأموية، وقد أفادني في الروايات المفصلة التي ساقها عن وضع الأقباط في العهد الأموي، وسياسة الولاة تجاههم، كما عرّج بالتفصيل إلى ظاهرة الهرب من دفع الضرائب (الجوالي) حيث يعتبر الوحيد من المؤرخين الذين كتبوا بالتفصيل عن هذه الظاهرة، كما سلط الضوء على حياة الأقباط الدينية والاجتماعية والاقتصادية والمالية وموقفهم من النظام المالي، وأبرز فيه أيضا الصراع المذهبي بينهم وبين الروم الملكانيين، كما فصل في سياسة الولاة

في العهد الأموي تجاه أهل الذمة وسلط الضوء على وضعية الأقباط في مصر الأموية من رواية قبطية خارج الرواية الإسلامية .

والحقيقة أنه وفق في نقل الكثير من الأحداث و المعلومات التي أغفلتها المصادر المختلفة، ولكن تاريخه لا يخلو من المخالطات ويعاب عليه تعصبه الشديد لقومتيه ومذهبه الديني(المذهب اليعقوبي) وتحايله على خصومه من الروم الملكانيين والمسلمين الذي لا يكاد ينسب لهم فضيلة، بحيث غلبت عليه نزعته الدينية وإفراطه في تفسير الأحداث بنظرة دينية، كما سيطرت عليه العاطفة الدينية وأفرط في استعمالها في تفسير الأحداث التاريخية، وأكثر في إصدار الأحكام على غيره من مخاليفه في المعتقد الديني بوصفهم بشتى أنواع الردة والكفر، وخاصة المسلمين والروم الملكانيين، مما جعله يبتعد عن الموضوعية في الكثير من الأحيان، حيث قزّم مجهودات الولاة ومنجزاتهم الحضارية، ومن هنا فقد كنت كان حذرا في التعامل مع الروايات التي يسوقها، وخاصة وأنه يبالغ كثيرا في تضخيم الأحداث التاريخية، كما يعاب على المؤلف أيضا عدم تحكمه جيدا في اللغة العربية فاستخدم الكثير من الألفاظ العامية .

03 ـ المصادر الوصفية :اعتمدت على عدة مصادر جغرافية وصفية وأبرزها كتاب صورة الأرض لابن حوقل(ت367هـ/977م)حيث أمدني بمعلومات مهمة عن كيفية جباية الخراج وبعض الأنشطة الاقتصادية في مصر، كما أعطى وصفا لمشاهداته عن الإمكانيات الزراعية والفلاحية والصناعية التي تزخر بها مصر، حيث أعطى وصفا لمختلف المزروعات والمحاصيل الزراعية التي تنتجها مصر، وحدد أيضا مناطق وجود مناجم الحديد الذهب الذين يعتبران من أهم المواد الأولية المستخدمة في الصناعة والعملة، كما قدم إحصائيات عن خراج مصر عند فتحها وهي إحصائيات معقولة وقريبة إلى الصحة، كما استفدت من كتاب المسالك والممالك لابن خرذادبة (ت912/300م)الذي فيه ذكر التقسيم الإداري لمصر في الفترة الإسلامية، كما بحث فيه تقديرالمسافات والمسالك بين المدن المصرية التي تستخدم عادة في التجارة وتحرك الجيوش، وأعطى حصيلة خراج مصر في عهد متولي خراج مصر عبيد الله بن الحبحاب في خلافة هشام بن عبد الملك، كما أعطى كتاب مسالك الممالك للأصطخري وصف دقيق لمختلف المدن المصرية ، وأعطى تقديرات للمسافات بين المدن والكور المصرية ونقل مشاهداته عن مختلف النشاطات الإقتصادية في مصر وخاصة الزراعة والفلاحة والصيد البحري والنهري في النيل، كما بيّن أماكن وجود المعادن من حديد ونحاس وذهب التي تستخدم عادة في الصناعة وصك العملة.

04 ـ المصادر الفقهية : تعتبر بمثابة كتب الفقه المدونة القانونية والشرعية في هذه الفترة، وتكمن كتب الأموال أنها تنظّر للنظام المالي والاقتصادي والسياسي الإسلامي، وبيّنت طريقة فتح البلدان لأن السياسة المالية الإسلامية

مرتبطة بطريقة فتح الأرض، ونقلت أهم التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخلفاء والولاة في الأمصار المفتوحة، كما وضحت تقسيمات الأراضي المفتوحة وأنواعها، كما عالجت مختلف الجوانب الاجتماعية والدينية المتعلقة بوضعية أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، وسياسة الخلفاء والولاة نحوهم، وأيضا مكانتهم ووضعيتهم في المجتمع الإسلامي، ومهامهم ووظائفهم، كما قدمت في بعض الأحيان إحصائيات متعلقة بخراج مصر في عصورها الإسلامية ، كما نظرت للنظام المالي الذي أقره الخلفاء الأمويون حيث بيّنت موقف ووجهة نظر الفقهاء من بعض الضرائب التي استحدثها الأمويون كضريبة المكس وفرض الجزية على من أسلم، كما بيّنت أهم الشروط التي يجب توفرها في مختلف موظفي الدولة الإسلامية بداية من الخليفة إلى الموظفين الصغار وخاصة عمال الجباية الذين يحتكون بأهل الأرض عند جباية الأموال، وأهم هذه المصادر نذكر ما يلي :

ـ **كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف** (ت798/182م) وهو كتاب مهم جدا لبحثي بحكم قربه من الفترة الأموية، وقد أورد فيه القاضي عدة معلومات متعلقة بتقسيم الأراضي حسب طبيعة فتحها، وأيضا كيفية جمع الأموال ، وذكر أهم موارد الدولة الإسلامية، وبين فيه أيضا سياسة بعض خلفاء بني أمية تجاه أهل الذمة وأعطى أحكاما فقهية متعلقة بوضع أهل الذمة في الدولة الإسلامية كما أعطى وجهة نظرته الفقهية في بعض القضايا المستحدثة في العصر الأموي كفرض الجزية على الرهبان وكيفية معاملة أهل الذمة(اللباس،العبادة،تطبيق الحدود الشرعية على أهل الذمة...)، وذكر أيضا كيفية معاملة أحكام أهل الذمة، كما استفدت من **كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي (ت 203هـ/818م)** حيث بيّن فيه أنواع الأراضي في الدولة الإسلامية وبعض الأحكام المتعلقة بها، كما تطرق لأهم الموارد المالية للدولة الإسلامية، وبيّن فيه سياسة الولاة والخلفاء ومعاملتهم لأهل الذمة وتقسيمات الأراضي بعد فتحها، كما أعطى بعض التعاريف لبعض المصطلحات المالية مثل الجزية والخراج، ،وأمدني **كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم (ت224هـ/ 838م)** بروايات عن كيفية جمع الأموال، وأعطى موقف الفقهاء من بعض الضرائب التي سنها الخلفاء والولاة الأمويون، وبيّن مقادير بعض المكاييل والأوزان، كما تطرق إلى سياسة بعض الخلفاء تجاه أهل الذمة، وعقد بحثا بيّن فيه أنواع الأراضي في الدولة الاسلامية، ونقل عدة رسائل من الخلفاء لعمالهم عن كيفية معاملة أهل الذمة، كما وضّح **كتاب الأموال لحميد ابن زنجويه (ت251هـ/865م)** أهم موارد الدولة الاسلامية وخاصة الجزية والخراج، وبيّن كيفية جبايتها، كما عقد بحثا في بيان أحكام الأراضي وأنواعها، وبيّن أيضا موارد الانفاق، كما نظّر لسياسة الخليفة وعلاقته بالرعية، مستنبطا عدة شروط يجب توفرها فيه، كما بين علاقة المسلمين مع غيرهم ، كما استفدت من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر (ت320هـ/932م) في بيان بعض النظم المالية للدولة الاسلامية وخاصة الدواوين المالية, كما قدم إحصائيات

عن خراج بعض المدن في الفترة الأموية، كما بين فيه المسالك والطرق التي تربط بين المدن والأقاليم والتي تستخدم عادة في التجارة.

ومع هذا فإنني لم أعط الموضوع حقه من البحث، وخاصة وأنني لم أتمكن من الاطلاع إلا على النزر اليسير من البرديات، والحصول على الوثائق المحفوظة بمختلف المعاهد والجامعات العربية والأوربية يتيح للباحث التعمق أكثر في دراسة هذا الموضوع .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: النظام المالي في مصر في العصر الأموي

1 ـ طبيعة الفتح العربي الإسلامي لمصر .

2 ـ وضعية الملكية العقارية في مصر بعد الفتح

3 ـ الضرائب والمصطلحات المالية في البرديات والمرويات .

4 ـ وضع أسس التنظيمات المالية في مصر الإسلامية

5 ـ جباية الضرائب في مصر في العهد الأموي

6 ـ النظام الجبائي

7 ـ أثر النظام المالي على الوضع الاجتماعي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

نظرا لما تملكه مصر من موقع استراتيجي هام وإمكانيات ضريبية هامة[1] ، ومعرفة العرب لها بحكم الصلات التجارية بها قبل ظهور الإسلام [2]فقد كانت محل اهتمام السلطة الإسلامية وخاصة بعد فتح الشام وفلسطين فزحفت الجيوش الإسلامية عليها ونجحت في السيطرة عليها وفتحها بالرغم من المقاومة التي أبداها البيزنطيون والمصريون إلا أن الجيش العربي الإسلامي تمكن من فتحها[3]، مستغلا عدة عوامل أهمها الروح القتالية العالية التي يتمتع بها العرب المسلمون، والعلاقة المتوترة بين الروم والبيزنطيين، وقام بعدها الوالي عمرو بن العاص بتنظيمها في مختلف الجوانب وخاصة في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر النظام المالي شريانه الرئيسي ، ولهذا فقد عمل الولاة المتعاقبون على مصر على ضبط موارد بيت المال لأن بيت المال:«...ركن عظيم للمملكة، تتعلق به المصالح الكلية من أرزاق المقاتلة والولاة وأعوانهم، وتجهز الجيوش، وتنفق أرزاق الفقراء والمساكين وأهل العلم، وسد الثغور، وبناء المعاقل والحصون، وغير ذلك مما تقوم به مصالح الرعية، وبقدر زيادته ونقصانه تكون حال المملكة...»[4] .

وبما أن موارد بيت المال في ضوء الفقه الإسلامي يعتمد على الموارد الشرعية مثل الجزية والزكاة وعشور التجارة، بالإضافة إلى الخراج المتمثل في الضريبة التي تفرض على الأرض، وهذه الضريبة تحدد حسب طبيعة ملكية الأرض، إذ يفرّق الفقه الإسلامي الذي يمثل المدونة القانونية المستند إليها بين الأرض المفتوحة صلحا والأرض

---

[1] ـ لعبت مصر دورا بارزا في الفترة الإسلامية فقد انقذت الحجاز من مجاعة عام الرمادة(20 هـ/642م)، كما يرجع لها الفضل الكبير في نشأة البحرية الإسلامية حيث ألحقت هزيمة بالبيزنطيين في معركة ذات الصواري ،وكانت مصر القاعدة الخلفية لانطلاق الجيوش الإسلامية لفتح بلاد المغرب ،وكثيرا ما كان العرب المسلمون يتحصنون بمصر حين يتحرج وجودهم في بلاد المغرب، كما يحسب لمصر أنها أوقفت زحف المغول، وألحقت به دولة المماليك هزيمة منكرة في معركة عين جالوت، لمزيد من المعلومات عن دور مصر في العصور الإسلامية، راجع: عبد الرحمن الرافعي وسعيد عبد الفتاح ، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، دار النهضة العربية القاهرة ،1994 .

[2] ـ يذكر ابن عبد الحكم قصة وفود عمرو بن العاص على مصر في الجاهلية وهي قصة طويلة يغلب عليها الطابع الخرافي ،وهي أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، انظر: عبد الرحمن ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ،تحقيق :محمد الحجيري ،بيروت ،دار الفكر، 1996، ص: 54،55،54.

[3] ـ اختلفت المصادر الإخبارية في سنة فتح مصر فحدده البلاذري سنة 19هـ/ 640م، راجع: البلاذري ـ فتوح البلدان، تحقيق أنيس الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ص: 298، وحدده ابن عبد الحكم سنة 18هـ /638م، انظر: عبد الرحمن ابن عبد الحكم ـ فتوح مصر والمغرب، تحقيق: عبد المنعم عامر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص:85، وانفرد ابن سعد براوية وحدده سنة16هـ/638م، راجع: ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمد عمر، ،ط1 مكتبة الخانجي، القاهرة ،ج3 ،2001 ،ص:263، وحدده الطبري في سنة20هـ/940م، راجع: الطبري ، تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ج4 ، مطبعة دار المعارف ،مصر ،1970، ص:104، والراجح أن فتح مصر تم في سنة 18هـ /640م ، ويرجح هذا التاريخ أن مصر أنقذت الحجاز من المجاعة عام الرمادة في هذه السنة أي سنة 18هـ/ 640م

[4] ـ علي بن محمد الماوردي ، الأحكام السلطانية ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،1987 ،ص120.

المفتوحة عنوة ، وهو ما يحلينا إلى ضرورة البحث في الطريق التي تمت بها السيطرة على مصر من خلال أسئلة محددة تتمثل في: كيف فتحت مصر؟ هل كان صلحا أم عنوة ؟ وماهي طبيعة الفتح الإسلامي؟.

1. طبيعة الفتح العربي الإسلامي لمصر:

تكشف لنا دراسة مختلف المصادر حول الموضوع وجود اختلافا كبيرا بين الفقهاء والإخباريين في طبيعة الفتح العربي الإسلامي لمصر، مما يصعّب على الباحث الترجيح بين الأقوال المختلفة والمتناقضة في المسألة محل الدراسة نتيجة الكم الكبير من المرويات المتعلقة بالفتح، بل إننا نجد المؤرخ الواحد يسوق العديد من الروايات المسندة دون أن يرجح بينها[1]، وكل هذا أدى إلى تشكل الخلاف في المسألة لينتج لنا ثلاثة آراء عند الفقهاء والإخباريين هي: يرى أصحاب الرأي الأول أن مصر فتحت صلحا ، بينما يقبل أصحاب الرأي الثاني بهذا الموقف ،لكنهم يستثنون الإسكندرية وثلاث قرى وهي: سلطيس[2]، مصيل، بلهيب[3]، أما أصحاب الموقف الثالث فيقول أن مصر فتحت عنوة.[4]

وقد استدل أصحاب هذه الآراء بحجج مختلفة، تعتمد في أغلبها على روايات مسندة إلى الصحابة الذين شاركوا في فتح مصر[5]، وقد تكون هذه الروايات مخصوصة بمناطق محددة تم تعميمها على مجموع الأراضي المصرية أو منطلقة من تصوير الواقع على الأرض بصرف النظر عن الاتفاقيات التي كانت تبرم بين الأمراء وقادة الجيش ، وهو ما يعسّر عملية النقد التاريخي لها في غياب الصورة الكاملة لما حدث.

ومهما اختلف المؤرخون في طبيعة الفتح الإسلامي لمصر فإنهم اتفقوا على أنهم أجروا عليها حكم البلاد المفتوحة صلحا[1]، وذلك أن صلح بابليون الذي عقد بعد إخضاع الحصن عنوة هو الذي حدد مصيرها السياسي، إذ قَبِل عمرو بن العاص بأن يمنح للمصريين عهدا، والعرب المسلمون كانوا يعتبرون أنفسهم محاربين للروم لا للمصريين، وفتح الإسكندرية عام 25 هـ/645م كان نتيجة نصر عسكري للمسلمين على القائد قسطنطين

---

[1] – ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص:122. البلاذري. المصدر السابق، ص:303.

[2] . سلطيس: وهي في الأصل سنطيس ، عبارة عن قرية كبيرة تقع بين كوم شريك وكربون على بعد ستة أميال في جنوب دمنهور، راجع : ابن عبد الحكم ، ص:106.

[3] . ابن عبد الحكم ،فتوح مصر ،فتوح مصر وأخبارها، تحقيق :محمد الحجري ، بيروت ، دار الفكر ، 1996م . ص:122.

[4] . المصدر نفسه، ص:123 . البلاذري ، المصدر السابق، ص:312 . أبو عبيد (القاسم بن سلام).، الأموال،ط2 ، دار الفكر، لبنان، بيروت، 1982، ص:135. حميد بن زنجويه ، الأموال، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت، ، ج1،1987، ص:187، أبو يوسف، الخراج، ص:79 .خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض، ط2 ،1985، ص:142، وراجع أيضا:
Alfred Butler , The Arab Conquest Of EGYPT , Oxford University Press , London 1978,p25,

[5] – ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص:124. هويدا عبد العظيم، المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ص:75 –88.

الثاني، ولم يؤثر ذلك في عهد الصلح الأول؛ ويؤيد هذا ما رواه البلاذري والطبري عن عبد الله بن عمرو بن العاص إذ قال:«... اشتبه على الناس أمر مصر، فقال قوم فتحت عنوة، وقال آخرون فتحت صلحا والثِّلْج في أمرها أن أبي (عمرو بن العاص) قدمها فقاتله أهل ألبونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين وكان الزبير أول من علا حصنها، فقال صاحبها لأبي إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود وإقراركم الأرض في أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها فإن فعلتم مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسبينا وإحلاتنا فقال: فاستشار أبي على المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك إلا نفرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم...»[2]، ومن خلال الرواية نلحظ أن عمرو بن العاص اعتبر مصر فتحت صلحا وأجرى عليها حكم البلاد المفتوحة صلحا، ووقع مع أهل مصر معاهدة تضمنت أن تبقى الأرض في أيدي أهلها مقابل خراج معلوم يؤدونه على أن تبقى الأرض لأهل البلاد، فقد جاء في نص الصلح الذي أعطاه عمرو بن العاص لأهل مصر ما يلي: «...هذا ما أعطى عمرو بن العاص لأهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم ولا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينقص.»[3]، وبهذا فقد عامل العرب المسلمون أرض مصر على أنها فتحت صلحا.

وعلى ضوء هذه الوضعية تُطرح إشكالية أخرى متمثلة في ماهية الملكية العقارية لأرض مصر، فماهي الوضعية العقارية لأرض مصر في الفترة الراشدية والأموية؟.

2ـ وضعية الملكية العقارية في مصر الأموية:

تشير النصوص الفقهية والتاريخية أن الخراج أهم مورد مالي للخلافة الأموية، وتخضع طريقة جبايته لطبيعة ملكية الأرض التي بدورها تَتَحدد حسب طبيعة وكيفية فتحها، وهو ما نجد تأصيله في المصادر الفقهية المتقدمة التي نظّرَت لهذه الوضعية وقسمت أنواع الأراضي باعتبار فتحها إلى ثلاثة أنواع هي:

أ ـ **أرض أسلم عليها أهلها:** فتبقى ملكا لهم وتصبح أرضا عشرية لا شيء عليهم فيما غيرها[1] أي أنهم لا يخرجون شيئا فوق الزكاة المفروضة عليهم، وفي الحكم الفقهي لهذه الأرض يقول أبو يوسف القاضي:«...لا يخرجون عنها فيما بعد، ويتوارثونها ويتبايعونها... »[4].

ب ـ أرض فتحت صلحا على خراج معلوم: فهي على ما اصطلحوا عليها، أي يخرجون ويعاملونها على ما اصطلحوا عليه من مال سواء عينا أو نقدا.

ج ـ أرض أخذت عنوة: فهذه اختلف فيها الفقهاء على أقوال هي:

---

[1] – البلاذري، المصدر السابق، ص:300. الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ج4،ص:111 . سيدة إسماعيل كاشف ، المرجع السابق ، ص: 45 .

[2] – البلاذري، فتوح البلدان، ص:300 . الطبري، المصدر السابق ، ج4،ص:110.

[3] – ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص:125.

أ ـ أنها غنيمة، فتخمس وتقسم، فيكون الخمس للإمام، وأربعة أخماس تقسم على الفاتحين (المقاتلة).

ب ـ أمرها للإمام ـ الحاكم له أن يجعلها غنيمة، فيخمسها ويقسمها، وله أن يجعلها فيئا، فلا يخمسها ولا يقسمها، وتكون موقوفة على المسلمين عامة كما فعل الخليفة عمر بأرض السواد في العراق[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه بعد فتح العراق والشام ومصر ظهرت مشكلة ملكية الأرض المفتوحة فأشار الكثير من الصحابة على الخليفة عمر بن الخطاب أن تقسم الأراضي على الفاتحين، فرفض ذلك معللا موقفه بقوله :«...لو قسمتها لم يبق بعدكم شيء، فكيف يأتي من المسلمين فيجدوا الأرض قد قسمت ووزعت عن الأبناء وحيزت...»[2]، وبهذا فقد اعتبر الأرض المفتوحة وقفا على المسلمين، ولا يجوز لأي أحد أن يمتلك أرض الخراج، كما منع الصحابة امتلاك الأراضي الزراعية خارج الجزيرة العربية، وأصبحت كل الأراضي التي فتحت في عهده خارج الجزيرة العربية أرض خراجية باستثناء بعض الإقطاعات اليسيرة التي منحها لبعض الصحابة، وكذا بعض الأراضي التي ظلت ملكيتها مرتبطة بملكيتها السابقة كأراضي التاج البيزنطي(الصوافي) والأديرة.[3]

وعلى هذا فقد عوملت معظم أراضي مصر على أنها أرض خراجية كما ذكر المؤرخون والباحثون[4] باستثناء أنواعا من الأراضي حددت ملكيتها العقارية حسب ملكيتها السابقة(الفترة البيزنطية)وهي:

1 ـ أراضي التاج البيزنطي(الصّوافي)، وأراضي الإقطاعات الزراعية، وهذه الأراضي استولت عليها الخلافة وأصبحت من أملاكها وأضيفت إليها أراضي الموات والأراضي المهجورة والأراضي المستصلحة بتجفيف المستنقعات، والأراضي المصادرة من الموظفين .

2 ـ الأراضي المقدسة المخصصة للكنائس والأديرة، وهي الأرض التي بقيت في عهد الخلافة الراشدة على حالها، وفي العهد الأموي فرض عليها الخراج الوالي عبد العزيز بن مروان[1].

---

[1] ـ يحي بن آدم . المصدر السابق ، ص:69.

وتجدر الإشارة أن الماوردي يقسم الأراضي باعتبار فتحها إلى ثلاثة أنواع هي:

أ – النوع الأول: وهو ما ملكت عنوة وقهرا وقد اختلف العلماء في حكمها: فالشافعي يقول أنها تكون غنيمة، وتقسم بين المسلمين، وقال مالك: تصير وقفا على المسلمين، ولا يجوز قسمتها بين الغانمين، وقال أبو حنيفة أن الإمام له الخيار في قسمتها أو وقفها

ب – النوع الثاني: ما ملك منهم عفوا، أي انجلوا عنها خوفا، فتصبح بعد الاستيلاء عليها وقفا ويضرب عليها الخراج.

ج - النوع الثالث: أن يستولي عليها المسلمون صلحا على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدونه، وتعامل حسب شروط الصلح التي صولحت عليه .انظر : الماوردي ، المصدر السابق ، ص:110.

[2] – ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص:122.

[3] ـ هويدا عبد العظيم ، المرجع سابق، ص: 72.

[4] ـ الطبري ، تاريخ الطبري، ج4 ، ص:111 . البلاذري ، المصدر السابق ، ص:300 .سيدة إسماعيل كاشف ، المرجع السابق، ص:45.

3 ـ الأرض التي كانت ملك للأقباط، وهذا النوع من الأراضي اختلف المؤرخون في كيفية معاملتها، فيرى البعض أن هذه الأرض فرض عليها الخراج وأصبح للأقباط لهم حق الانتفاع، ويرى البعض أن الأقباط يملكونها ملكية خاصة[1].

وعلى ضوء هذه التقسيمات فقد أصبحت معظم أرض مصر خراجية [2]باستثناء إقطاع عمر بن الخطاب منية الأصبغ للصحابي عبد الله بن سندر[3] تنفيذا لوصية النبي صلى الله عليه وسلم، وظلت ملكية أرض مصر على حالها في خلافة عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ وبوصول الأمويين إلى الحكم حدثت تغيرات على ملكية الأراضي، فقد أقطعوا الكثير منها لأقربائهم ومواليهم وأنصارهم[4] وعمالهم، واستولوا على أراضي الصّواف، وسمحوا ببيع الأراضي الخراجية[5]، فتحولت إلى أراضي عشرية وهذا الإجراء أدى إلى نقص موارد الدولة، وبتولي عمر بن عبد العزيز[6] الخلافة سنة 99 هـ /717م، أبطل هذا الإجراء سنة 100 هـ /718م وسماه عام المدة[7].

3 ـ الضرائب والمصطلحات المالية في البرديات و الروايات :

تعتبر الوثائق البردية أهم مصدر في دراسة التاريخ الحضاري الإسلامي وخاصة في الشق الإداري والمالي، فهي تأسس لبدايات ظهور النظم الإسلامية، وخاصة الإدارية والمالية منها، ومن المعلوم أن قسما كبيرا من البرديات المكتشفة في مصر هي عبارة عن طلبات إيصالات ضرائبية أو مطالبات بالتكاليف التي فرضت على أهل الذمة ، وهذه الوثائق صادرة عن إدارة الوالي أو معاونيه ، وعادة ما تحمل التاريخ الدقيق لإصدارها، وقد تحدثت عن أهم الجوانب الإدارية التنظيمية وأهم الموارد المالية الشرعية المقررة بالكتاب والسنة (الجزية ،الزكاة)أو الموارد التي

---

[1] ـ هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق، ص:88.

[2] ـ البلاذري ، المصدر السابق ، ص305 . هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق، ص:79 .سيدة كاشف ، المرجع السابق، ص:45.

[3] ـ عبد الله بن سندر: هو عبد الله بن سندر الجذامي أبو الأسود كان أبوه سندر مولى لزنباع بن سلامة الجذامي ،ولسندر وابنه عبد الله صحبة ، انظر ترجمته في: ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق علي محمد عوض، ج3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص:268.

[4] – أقطع معاوية بن أبي سفيان واليه على مصر عقبة بن عامر أرضا في الجيزة، وأقطع ابنه يزيد أرض في الفيوم أنظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، ص: 156، وفي ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر عمل على امتلاك الأراضي عن طريق الشراء والاستصلاح فاشترى أرضا بحلوان بـ 10 آلاف دينار، كما اشترى ابنه أصبغ أرض منية الأصبغ من ورثة الصحابي عبد الله بن سندر، راجع: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص:102.

[5] ـ لتفصيل هذه الآراء، انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص: 302. سيدة كاشف، مصر في فجر الإسلام، ص:45ـ47.هويدا عبد العظيم، المجتمع في مصر في الإسلامية، ص:88 ـ 94 .عبد العزيز الدوري ـ النظم الإسلامية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، 2008 ، ص:114.

[6] ـ عمر بن عبد العزيز : بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، ولد سنة 63هـ/683م، تولى إمارة المدينة سنة87هـ/706م في خلافة الوليد بن عبد الملك ، بويع بالخلافة سنة99هـ/717م بعهد من الخليفة سليمان بن عبد الملك ، توفي سنة101 هـ/720م اشتهر بالعلم والعدل، انظر ترجمته في: ابن سعد الطبقات ،ج7،ص:324ـ330. الذهبي ، سير أعلام النبلاء ،ج5 ،ص:114 ـ116.

[7] – محمد فرقاني ـ السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، دار بهاء الدين، 2008، ص:159.

استحدثها الخليفة عمر بن الخطاب (الخراج ، عشور التجارة) أو الضرائب المختلفة التي فرضها الخلفاء والولاة الأمويون في مصر وهذه الضرائب هي:

1ـ **الجزية:** وهي مقدار من المال يفرض على أهل الكتاب الذين يعيشون في الدولة الإسلامية مقابل الحماية، أو هي الضريبة المفروضة على رؤوس أهل الذمة[1]، والجزية ضريبة ثبتت مشروعيتها بالكتاب (القرآن) في قوله تعالى :**(قَاتِلُوا الّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُه ولاَ يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَة عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)** [2]، وثبت في السنة أن النبي ρ أخذ الجزية عن نصارى نجران[3]، وأخذها كذلك من المجوس[4]، ويرد مصطلح الجزية في البرديات الأموية، ففي بردية تعود إلى فترة قرة بن شريك، وهي عبارة عن رسالة أرسلها إلى عامله على كورة أشقوه[5] بسيل يقول فيها: «...فخذ بما على أرضك من الجزية...»، ويقصد بها الخراج، وفي بردية أخرى نقرأ ما نصه:«...إنه أصابكم من جزية ثمان وثمانين...»[6]، ويقصد بها جزية الرؤوس، ويرد لفظ الجزية كذلك في بردية مؤرخة سنة103هـ/721م وتعود لفترة تولي عبيد الله بن الحبحاب[7] خراج مصر(105 ـ116/721ـ732)جاء فيها:«...لوفا جزيته ومعيشته...»[1].

ويمكننا أن نلاحظ من خلال هذه الأمثلة استعمال الجزية بمعناها الأصلي وبمعنى الخراج أيضا.

---

[1] ـ أبو يوسف، المصدر السابق، ص 122.

[2] ـ سورة التوبة، الآية 29، قال ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: «... حتى يعطوا الخراج عن رقابهم الذي يبدلونه للمسلمين دفعا عنهما...» انظر: محمد بن جرير الطبري ، جامع القرآن في تأويل آي القرآن تح: محمد شاكر ، مكتبة ابن تيمية ،القاهرة ،ج 14، ص:48

[3] ـ أبو يوسف ،كتاب الخراج ،ص213. البلاذري ، فتوح البلدان ـ ص 51 .المسعودي ـ مروج الذهب ومعادن الذهب ـ ط5، دار الفكر ـ بيروت ،ج1، 1973، ص: 300. أبو عبيد، الأموال، ص:69. ابن زنجويه، الأموال، ص:.129

[4] ـ ابن زنجويه، المصدر السابق، ص136.

[5] ـ أشقوة: كانت كورة من كور الصعيد ،وتسمى حاليا بكوم أشقاو ، كان لها دور كبير في الفترة الإسلامية ,خاصة في العهد الأموي ، عرفت في الفترة اليونانية والبيزنطية بأفروديتو (Aphrodito)، وقد عثر بهاسنة1901م على أكبر مجموعة من الأوراق البردية في العالم التي تعود أغلبها إلى فترة ولاية قرة بن شريك (90 ـ96هـ/709 ـ715م)،وتقع حاليا بين أبو تيج وطهطا وتتبع مركز طما بمحافظة سوهاج .انظر: سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ،ص30. محمد عبد الطيف، مدن وقرى محافظة سوهاج في البردي العربي ،مجلة كلية الآداب ،المجلد01 ، دراسات وبحوث في الآثار والحضارة الإسلامية ، جامعة جنوب الوادي ، مصر ،دار الوفاء الإسكندرية ،2005، ص:87.

ص87 ، محمد عبد اللطيف ،أبرز المعالم الأثرية السياحية والمسيحية في مصر والعالم ،ط1 ،دار الوفاء للطباعة والنشر ،الإسكندرية ، مصر ،2011 ، ص129.وراجع أيضا:

Nabia Abbot, *The Kurra papyri Aphrodito in the Oriental Institute, The university of Chicago. Press, p52*

[6] ـ جاسر أبو صفية ، المصر نفسه ،ص135.

[7] ـ عبيد الله بن الحبحاب :هو عبيد الله بن الحبحاب السلمي تولى خراج مصر في خلافة هشام بن عبد الملك في الفترة الممتدة بين 105ـ116هـ/723 ـ734م ،وكانت له اليد الطولى في تسيير مصر ،عينه الخليفة هشام سنة 116 هـ/731م واليا على إفريقية وبلاد المغرب وعزله

2 ـ **الخراج:** هو كل ما يأخذه السلطان من وظيفة الأرض، أي هي الضريبة المفروضة على الأرض[2]، وقد وردت لفظة «**الخراج**» مرة واحدة في القرآن مقترنة بلفظ «الخرج» في قوله تعالى(**أَمْ نَسْأَلَهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ**) [3]،والخراج بمعنى: الجعل[4]،كما وردت مفردة في قوله تعالى(**فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا**) [5]، ثم توسع هذا المصطلح للدلالة على الجباية بصفة عامة، وأطلق على الموارد المالية للدولة الإسلامية من جزية وخراج، أي ضريبة الرأس وضريبة الأرض [6].

ولم يرد مصطلح الخراج في البرديات التي اطلعت عليها، وإنما تكتفي بذكر الجزية ويراد بها الخراج وهو ما نستشفه من خلال اللفظ في بعضها، ومن ذلك ما ورد في إحداها:«...فاجمع ما على أرضك من الجزية...» [7]،وجاء في بردية أخرى: «..في أرضك بالذي عليهم من الجزية...» [8]، والسبب الذي يجعلنا نحيل إلى احتمالية ذلك دون الجزم به هو أن لفظ: «أرضك» هنا قد تعني المجال الضريبي للجزية.

وحتى الإخباريين والفقهاء المتقدمين لا يفرقون في اللفظ بين الجزية والخراج، فالكثير من النصوص والروايات التي نقلوها بالإسناد عن الخلفاء والولاة ـ وهي عبارة عن رسائل وجهوها إلى ولاتهم وعمالهم ـ لا نجد تفريقا بين اللفظين، فمن ذلك ما رواه ابن عبد الحكم أن رجلا أسلم في عهد عمر بن الخطاب، فقال:«...ضعوا الجزية عن أرضي، فقال له عمر: لا إن أرضك فتحت عنوة...» [9]، وفي تفسير الطبري(ت 310هـ/922م) في قوله تعالى: (**حتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**)[10]قال:«...حتى يعطوا الخراج عن رقابهم الذي يبذلونه للمسلمين دفعا عنهم...» [11]، وأكد على هذا المعنى أبو يوسف(ت182هـ/798م) عن سبب تأليفه لكتاب الخراج

سنة123هـ /740م ،وفي عهده عرفت بلاد المغرب ثورة البربر سنة 122هـ/ 739م التي تزعمها أبو ميسرة المدغري ،انظر :ابن عبد الحكم ،فتوح مصر وأخبارها، ص200.

[1] ـ جروهمان ، المصدر السابق ،ج3،ص: 119.

[2] ـ محمد ضياء الريس، الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية، القاهرة ،1977، ص100.ويقول ابن رجب في تعريف الخراج ما يلي:«...هو المال الذي يجبى ويؤتى به لأوقات محدودة...»، انظر: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، الإستخراج في أحكام الخراج ،دار المعرفة، لبنان، ص:05.

[3] ـ سورة المؤمنون، الآية 72.

[4] ـ محمد بن أبي بكر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق عبد المحسن التركي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ 2006 ، ج15، ص.74

[5] ـ سورة الكهف 94.

[6] ـ جاسر بن خليل أبوصفية، ، المصدر السابق ،ص82.

[7] ـ المصدر نفسه، ص122 ،رقم البردية02.

[8] ـ المصدر نفسه ،ص 125 ، رقم البردية03.

[9] ـ ابن عبد الحكم ، فتح مصر وأخبارها، ص160.

[10] ـ سورة التوبة ، الآية.34

[11] ـ الطبري، تفسير الطبري، ج 14، ص:48.

بقوله:«...إن أمير المؤمنين سألني أن أضع له كتابا جامعا يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي...»[1]، وقد استعمل لفظ الخراج بمدلوله العام مع أنه يقصد الجزية والخراج معا.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الوثائق والمصادر لا تفرق بين مصطلح الجزية والخراج في اللفظ، وإنما تفرق في المعنى، فالجزية هي ضريبة الرأس والخراج هو ضريبة الأرض، والباحث في البرديات والمصادر المتقدمة يفرق بين المصطلحين من خلال السياق الذي ورد فيه اللفظين.

3 . الجوالي: بحسب أهل اللغة هم أهل الذمة(اليهود والنصارى) الذين أجلاهم عمر بن الخطاب عن الجزيرة العربية تنفيذا لوصية النبي ـ صلى الله عليه وسلم[2]ـ وهذا التعريف غير دقيق، فالجوالي هم الأقباط الذين يغيرون مقر الإقامة ويتنقلون بين الكور والقرى فرارا من دفع الضرائب المختلفة[3].

ويرد مصطلح الجوالي في البرديات، وخاصة في برديات قرة بن شريك، فمن ذلك ما ورد رسالة وجهها قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه، والتي جاء فيها:«... إن هشام بن عمر كتب إلي يذكر جالية له بأرضك... فإذا جاءك كتابي هذا فادفع إليه ما كان له بأرضك من جاليته...»[4]، ونقرأ في بردية أخرى: «...فإنك كتبت إلي تذكر جاليا كان أرضك مما فرض عليه فيها...»[5]، وجاء في بردية ثالثة:«...فقد أرسلت رجالا إلى أسفل الأرض لدفع الجوالي من كورتك منذ عشرين عاما ..»[6]، ومن خلال استقراء سياقات لفظ الجوالي في هذه المواطن من البرديات نجد أنه له صلة وثيقة بالضرائب المختلفة وخاصة الجزية، وهو المال الذي يؤخذ من أهل الذمة مقابل استمرارهم في بلاد الإسلام [7]، وهي نوع من الضريبة تفرض على الأشخاص الذين يتنقلون بين الكور دون رخصة[8].

والجوالي هم الأشخاص الذين ينتقلون بين القرى والكور هروبا من دفع الضرائب، وقد اتخذ الولاة عدة تدابير للقضاء على هذه الظاهرة، وخاصة الوالي قرة بن شريك الذي اهتم بمشكلاتهم وعمل بطاقيات لإحصائهم في

---

[1] ـ أبو يوسف . الخراج، ص.04

[2] ـ ابن منظور ، لسان العرب ، ج8؛ص50 .

[3] ـ راجع الصفحات ، 33،34، 112،114.

[4] ـ جروهمان، أوراق البردي ،ج3،ص37.

[5] ـ المصدر نفسه، ج3، ص25

[6] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص 225 .

[7] ـ المصدر نفسه،.225

[8] ـ أنور محمود زناتي ، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية ،دار زهوان للنشر والتوزيع ، ، عمان ، الأردن ، ط1، 2012،ص188.

القرى التي حلوا بها، كما وضع لهم أشبه بجواز السفر ينتقلون به بين القرى والكور والأقاليم، وفرض على الذين يخالفون هذه التعليمات والتدابير غرامات مالية، كما تشدد مع الذين يتساهلون معهم من رجال الدولة والسكان وفرض عليهم عقوبات مختلفة[1].

4 ـ **المكس**: بحسب أهل اللغة هو ضريبة تؤخذ من التجار في المراصد، أي في الأسواق[2]، وهو ضريبة مالية يقابل العشر، والعشر مورد مالي فرضه عمر بن الخطاب على التجار غير المسلمين الذين يدخلون أرض الإسلام للتجارة ففرض على تجار دار الحرب العشر[3]، وتجار أهل الذمة (المعاهدون) نصف العشر والتجار المسلمين ربع العشر أي (الزكاة)[4].وكان هذا المورد المالي يسمى عشر التجارة.

وهذا المورد المالي الذي أقره الخليفة عمر بن الخطاب، وكان يُؤخذ من التجار غير المسلمين فقط، أما التجار المسلمين فلا يؤخذ منهم إلا ربع العشر(الزكاة) إذ لم يكن المسلمون في عهده يأخذون المكس من التجار المسلمين كما تدل رواية أبو عبيد عن إبراهيم بن مهاجر ، قال : قال سمعت زياد بن حدير يقول: «..أنا أول عاشر عشر في الإسلام قلت: من كنتم تعشرون؟ قال: ماكنا نعشر مسلما ولا معاهدا، كنا نعشر نصارى بني تغلب ...»[5] ، وأكد أبو يوسف القاضي أنه يؤخذ العشر من أهل الذمة فقط بقوله:«...ويعشر الذمي التغلبي ، والذمي من أهل الكتاب من أهل نجران كسائر أهل الذمة من أهل الكتاب في أخذ نصف العشر منهم ، والمجوس والمشركون في ذلك سواء ، وأما التاجر إذا مر على العشر بمال أو متاع وقال قد أديت زكاته وحلف على ذلك يقبل منه ويكف عنه أي لا يؤخذ منه شيئا... »[6]، وقد اتخذ الخليفة عمر بن الخطاب هذا الإجراء ردا بالمثل على معاملة الروم للتجار المسلمين الذين كانوا يغرمونهم كما توضح ذلك رواية ساقها أبو عبيد عن عبد الرحمن بن معقل جاء فيها:« سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟قال: ماكنا نعشر مسلما، ولا معاهدا، قلت : فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب ، كما كانوا يعشّروننا إذا أتيناهم... »[7]، وتؤيدها رواية أخرى لأبي يوسف التي

---

1 ـ راجع: الصفحة119.

2 ـ الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم ، دار الكتاب العربي ـ ط1 ،1984 ، ص 86 .

3 ـ أطلق الفقهاء مصطلح« دار الحرب» على الدولة التي تكون في حالة حرب مع الدولة الإسلامية ،انظر: الماوردي، المصدر السابق، ص102.

4 ـ عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص 117 . الريس، المرجع السابق، ص 45.

5 ـ أبو عبيد ، الأموال، ص199.

6 ـ أبو يوسف ، الخراج ، ص124 .

7 ـ أبو عبيد ، المصدر السابق، ج2، ص200

جاء فيها:«...أن أبو موسى الأشعري[1] كتب إلى عمر بن الخطاب أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال فكتب إليه عمر: «خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، خذ من أهل الذمة نصف العشر...»[2]، وجاء في رواية أخرى أن أبو موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب:«... أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال فكتب إليه عمر ،خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، خذ من أهل الذمة نصف العشر...»[3].

وقد ورد مصطلح المكس في البرديات الأموية وتحديدا في برديات قرة بن شريك، ففي بردية وجهها لعامله بسيل صاحب أشقوة يحذره فيها من احتكار التجار للقمح حتى يرتفع سعره فنقرأ ما يلي:«...فإني قد أمرت صاحب المكس أن يعلم ما يقدمون به من ذلك...»[4] أي من الطعام، وفي بردية أخرى يبيّن فيها هذا الأخير الإجراءات التي اتخذها لصالح التجار الذين ينقلون الطعام إلى الفسطاط عاصمة مصر أنذاك ليبيعوه ومنها إسقاط ضريبة المكس من الأسواق قائلا : «...فإني وضعت عنهم مكسه فليبيعوه بالفسطاط، وإني إذا وضعت للتجار مكسهم فليبيعوه بالفسطاط، وإذا وضعت للتجار مكسهم أصابوا ربحا حسنا...»[5].

ويرد أيضا مصطلح المكس في المصادر المتقدمة، فجاء في كتاب الخراج لأبي يوسف:«...على مكس مصر...»[6]، وورد هذا المصطلح كذلك عند ابن عبد الحكم في رسالة أرسلها الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى متولي خراج مصر سريج بن حيان جاء فيها :«.. وأما المكس فإنه البخس الذي نهى الله ...»[7]، ويصف الكندي تشدد الوالي عبد الله بن عبد الملك في جباية الأموال بأنه كان مكسيا[8] ، وهذه الألفاظ تحيلنا إلى المعاني الواردة أعلاه.

ويتضح من خلال ما سبق أن المكس ضريبة وضعها الخلفاء والأمراء الأمويون، وكانت تؤخذ من التجار

---

[1] ـ أبو موسى الأشعري: هو الصحابي عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري ،يكنى بأبي موسى الأشعري، أسلم في بداية الدعوة ، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الربدة وعدن، وتولى إمارة الكوفة في خلافة عمر بن الخطاب ، كان أحد الحكمين في موقعة صفين ممثلا لعلي رضي الله عنه، توفي بالكوفة سنة50هـ/670م، أنظر ترجمته في: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج3،ص365 ـ366.

[2] ـ أبو يوسف، الخراج، ص135.

[3] ـ المصدر نفسه، ص135

[4] . جروهمان، أوراق البردي العربية، ج 3،ص06.

[5] . جروهمان، أوراق البردي العربي،ج3،ص07، ويرى جروهمان أن لفظ مكس مشتق من الكلمة الآرامية مكسو

[4] ـ أبو يوسف . الخراج . ص 293

[7] . ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز،ط2 ،مكتبة وهب، مصر ،ص137.

[8] ـ الكندي ، ولاة مصر ،، بيروت ،دار صادر ، لبنان، ص95.ـ

المسلمين وغيرهم في الأسواق' وهذه الضريبة غير شرعية[1].

ويؤيد هذا الرأي أن عمر بن عبد العزيز لما تولى الخلافة أبطل المكس الذي وضعه الخلفاء والولاة الأمويون في مصر وغيرها وبعث بكتاب إلى رزيق بن حيان صاحب مكس مصر يأمره بوضع المكس عن التجار المسلمين فجاء في الكتاب: «...أن انظر من مرّ بك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات، من كل أربعين دينارا دينار، فما نقص فيحاسب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا، فإن نقص ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا...»[2]، وبعث بكتاب آخر في كتاب آخر إلى متولي خراج مصر رزيق بن حيان جاء فيه: «...وبلغني أن في مصر بيتا فيه العشارون يجبون ممن أقبل وأدبر ،وإني لأرى ذلك طرفا ممن عاتب عليه قوم شعيب فإذا جاءك كتابي هذا فانسفه من الأرض ...»[3]، واعتبر المكس نوع من أكل أموال الناس بغير حق كما جاء في رسالة وجهها لأحد عماله:«....وأما [المكس فإنه]البخس الذي نهى الله عنه بقوله: **(وَلَاتَبْخَسُوا النَاس أَشْيَاءَهُم وَ لَا تَعْثُوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِين)** [4] غير أنهم كنّوه باسم آخر...». [5]

4 ـ وضع أسس التنظيمات المالية في مصر الإسلامية:

خضعت مصر بعد فتحها لنفس السياسة التي رسمها الخليفة عمر بن الخطاب في الأمصار المفتوحة في عهده وأقر فيها مختلف التنظيمات المالية التي وضعها في الأقاليم المفتوحة وخاصة في الشام ،إذ يذكر المؤرخون أن عمرو بن العاص وضع الجزية على أهل مصر على كل رأس دينارين [6]، كما فرض الخراج على الأرض، فجعل على كل جريب دينارا وثلاثة أرادب[7] طعاما، بالإضافة إلى إلزام أهل مصر بضيافة من يمر بهم من المسلمين ثلاثة أيام[8]، وهذا ما تشير إليه البرديات التي تعود إلى هذه الفترة.

---

[1] ـ يرى الفقهاء أنه لا يجوز أخذ المكس من المسلم في الأسواق وغيرها ويدل لذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام عن ابراهيم بن مهاجر قال : سألت زياد بن جدير فقال :« أنا أول عاشر عشر في الإسلام قلت: من كنتم تعشرون؟ قال : ماكنا نعشر مسلما ولا معاهدا كنا نعشر نصارى بني تغلب » أبو عبيد كتاب الأموال ـ ص633 ، كما أورد أبو عبيد عدة أحاديث تبين حرمة أخذ المكس من المسلم فمن ذلك قولهρ: «لا يدخل الجنة صاحب مكس» وقال أيضا:« إن صاحب المكس في النار »، انظر : أبو عبيد ـ كتاب الأموال . ص197

[1] ـ مالك بن أنس، الموطأ، رواية يحي بن يحي الليثي، باب عروض الزكاة، تحقيق: محمود بن الجميل، الجزائر، دار الإمام مالك، ط1، 2013، ص415. أبو يوسف . الخراج . ص137.

[3] ـ أبو عبيد ، كتاب الأموال ،ص198

[4] ـ سورة الشعراء ، الآية 84

[5] ـ ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ،مكتبة وهبة ،ط2 ، مصر ،ص137 .أبو عبيد ، كتاب الأموال ،ص198

[6] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص55

[7] ـ الإردب : هو مكيال معروف في مصر يبلغ 24 صاعا ، والصاع يساوي2174غ فيكون وزن الإردب24 ×2174 = 52000 غ أي 52كغ راجع: محمد حسن حلاق، الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل الشرعية، ص77.

[8] ـ البلاذري، المصدر السابق ، ص:302

فقد أطلعتنا البرديات التي تعود إلى بدايات فتح مصر، ومرحلة تأسيس الحكم الإسلامي فيها إلى أهم الموارد المالية التي فرضها العرب المسلمون على المكلفون في مصر، حيث بيّنت أهم الضرائب التي فرضها العرب المسلمون الفاتحون في مصر، ففي بردية مؤرخة سنة 21 /641م تتضمن رسالة من خارجة بن حذافة[1] إلى حاكم أباكيروس من كورة أهناس[2] يطلب منه إرسال 20 إردبا من الشعير بالإضافة إلى شراء شعير قيمته أربعة دنانير[3]، وتشير هذه البردية إلى ضريبة الأرزاق.

وتمثل بردية مؤرخة سنة 22 هـ /642م إيصالا لجزية يرجح أن يكون دفعها أحد الأشخاص جاء فيها: «..دينارا في النصف سنة اثنين وعشرين...»[4]، وفي نفس السنة نجد إحدى البرديات مؤرخة في صفر 22 هـ/ أكتوبر642م وتتضمن أمرا من القائد عبد الله بن جابر إلى وكيلي إحدى الكور واسمهما كريستوفورس ياخريستوفورس وتيودوكس يطلب منهما تأمين 342رجلا من رجاله و12 جنديا بالإضافة إلى مطالبتهم بـ342 إردبا من القمح و171 قسطا من الزيت والطحين، فنقرأ في الرسالة: « بسم الله الرحمن الرحيم أنا الأمير عبد الله أكتب إليكما يا ياخريستوفورس وتيودوكس صاحبي كورة هيراكيوبوليس أن تعطيا رفاقي في الجيش الثلثمائة والإثنين والأربعين وإلى صانعي الأسلحة من قريتي مئونة قدرها 142 إردبا من الحنطة فقط، و171 قسطا[5] من الزيت بلا زيادة هذا خير القمح المجروش...»[6]، وتتضمن بردية أخرى مؤرخة سنة22هـ/ 642م طلبا من نفس القائد إلى حاكما أهناس بتزويد الجيش الإسلامي بـ 65 شاة من الغنم، ويظهر أنها ضريبة الضيافة فنقرأ في الرسالة:«

---

[1] ـ خارجة بن حذافة: بن غانم بن عامر بن عبيد بن كعب بن لؤي القرشي العدوي ، أحد فرسان قريش أحد قادة فتح مصر وكان صاحب الشرط والقضاء لعمروبن العاص في ولايته على مصر، قتله أحد الخوارج الذي انتدب لقتل عمرو بن العاص سنة 40هـ /664م ،انظر ترجمته في: ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ،ج2، ص106 .

[2] ـ أهناس: مدينة مصرية عرفت في الفترة البيزنطية بهيراكليوبوليس، وهي الأن إحدى مراكز محافظة بني سويف ،وتقع على الضفة الشرقية للبحر الأحمر على بعد 12 كلم ،وتبعد عن مدينة منف بـ80كلم ،انظر: محمد بيومي مهران ،مدن مصر والشرق الأدنى ، ، دار المعرفة الجامعية ،مصر ،ص:19

[3] ـ حسين فالح . المرجع السابق، ص234 وقد أثبتت هذه البردية زيف الرواية التاريخية التي أكدت أن الحجاج بن يوسف الثقفي هو أول من وضع النقاط على الحروف، وأكدت هذه البردية أن العرب عرفوا تنقيط الحروف قبل الحجاج بأكثر من خمسين سنة، انظر: فالح حسين، المرجع السابق، ص233،وراجع أيضا Youcef Raghab,*« les lettres arabes de QURRA ben shurk, Français Institut d'Archéologie Orientale ,le Caire . P125*

[4] ـ كرم الصاوي الباز ، مصر والنوبة في عصر الولاة دراسة في التاريخ الإجتماعي في ضوء أوراق البردي العربي ،مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة،2006، ص25.

[5] ـ القسط :نوع من المكاييل ،وفي العراق حجمان هما:صغيروسعته1.2لتر وكبير وسعته الضعف حوالي2.5 لتر ،انظر: حسن حلاق ، المكاييل والأوزان الإسلامية ص65.

[6] ـ أودلف جروهمان، محاضرات في أوراق البردية العربية ، ترجمة توفيق إسكاروس ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، 2010 ،ص54،وقد أكدت هذه البردية أن الجيش الإسلامي الغازي لمصر كان مصحوبا بالحدادين وصانعي الأسلحة وذلك لتغطية حاجيات الجيش ، وخاصة وأن مصر

بسم الله الرحمن الرحيم, أنا الأمير عبد الله [اكتب]اليكما :خريستوفورس وثيودوراكيوس باجركي هيراكليوبوليس [اهناس المدينة]قد حصلت منكما في هيراكليوبوليس[1] لصالح من معي من العرب خمسا وستين من الغنم ولا أكثر من ذلك وقد حررنا لكما هذا البيان ...»[2].

وتمثل بردية مؤرخة في جمادى الأولى سنة22 هـ /ديسمبر642م إيصالا بقبض 65 شاة تسلمها القائد عبد الله بن جبر[3] من حاكم أهناس حيث جاء في المراسلة:« بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أخذ عبدالله بن جبر وأصحبه من الجزر من أهنس أخذنا من خليفة تذرق ابن أبو قير الصغر ومن خليفة اصطفن ابن أبوقير الاكبر خمسين شاة من الجزر وخمس وعشرة اخرى أجزرها أصحب سفنه وكتئبه وثقلاه في شهر جمادى الأولى من سنة اثنين وعشرين وكتب ابن حديد...»[4] ويظهر جليا من خلال هذه البردية أن العرب المسلمين كانوا يأخذون الحيوانات كضريبة للضيافة، وهذا ما أغفلته المصادر المختلفة التي لم تشر إطلاقا إلى هذه المعلومة.

وتشير أيضا بردية مؤرخة رمضان 22 هـ/أكتوبر643 م إلى أمرا صادرا من عبد الله بن جبر إلى مسؤولي مدينة أهناس يطلب فيه إحضار 5 أرادب من الحنطة و 20 قسطا من الزيت، أي ضريبة الأرزاق[5]، وهذه البردية يؤكد صحة الرواية الإخبارية التي تحدثت عن فرض الوالي عمرو بن العاص ضريبة الضيافة على أهل مصر

وتتضمن بردية مؤرخة في ذي الحجة22هـ/642م أمرا صادرا من نفس القائد إلى أهل أهناس يطلب فيها تأمين الغذاء لرجاله لأربعة أيام، ويطالب أيضا إرسال ثلث($\frac{1}{3}$) إردب من القمح لكل رجل من رجاله شهريا،

بعيدة عن عاصمة الخلافة(المدينة) مما يصعب إمدادها بالسرعة المطلوبة ، ويظهر من خلال البردية أن المقصود بالقمح المجروش هو الطحين كما نقلت ذلك المصادر العربية.

[1] ـ هيراكلوبوليس :اسم قديم أطلقه الروم البيزنطيون على مدينة أهناس.

2 ـ دانيال دانيت ـ الجزية والإسلام ـ ترجمة: فوزي فهيم جاد الله ،بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ،ص 126.

[3] ـ عبد الله بن جبر: بن عتيك الأنصاري المدني , روى حديث أبو العميس عن عبد الله عن جبر أن النبي ـ ص ـ عاد جبر, وقد اختلط على بعض المؤرخين بينه وبين عبد الله بن جبير، فعبد الله بن جبير صحابي شهد بيعة العقبة وبدر وكان قائد الرماة في غزوة أحد ، واستشهد في هذه الغزوة ، انظر : ابن حجر ـ تهذيب التهذيب ،ج5،ص167.

[4] ـ جروهمان ، محاضرات في البردي العربي، ص47. فالح حسين ، المرجع السابق، ص 232 . كرم صاوي ، المرجع السابق، ص25.

وتؤكد هذه البردية معلومة مهمة إذ صرحت أن الجيش الإسلامي الفاتح لمصر كان يملك السفن البحرية، وبينت البردية أيضا أن الجيش يتكون من الفرسان والمشاة ورجال البحرية عكس ما صرحت به المصادر الإخبارية أن عمر بن الخطاب لم يأذن للمسلمين بركوب البحر في وقته ،انظر: ابن سعد ، الطبقات ،ج3 ، ص 265 ،والإشكال الذي يطرح نفسه أيضا أنه من الصعوبة بمكان استعمال السفن البحرية في ظل التفوق الساحق للبيزنطيين في البحر في ذلك الوقت ،ومن المرجح أن يكون العرب استعملوا السفن من جهة البحر الأحمر وخاصة وأن البحر الأحمر في ذلك الوقت خارج عن سيطرة الروم لأن قناة السويس التي تربط البحرين لم تحفر بعد ، وربما استخدموا السفن كذلك في عبور نهر النيل ، وخاصة وأن الكثير من رجالات الجيش الإسلامي الفاتح لمصر من اليمنيين الذين لهم باع طويل في ركوب البحر ،وكانوا أبرز قادة الأسطول البحري الإسلامي فيما بعد .

[5] ـ جروهمان، المرجع السابق ، ص 245 .

وهذه البردية تتحدث عن ضريبة الضيافة[1]، كما تشير بردية أخرى مؤرخة في 20هـ/640م إلى أمرا من الوالي عمرو بن العاص إلى صاحب أحد الكور المصرية لم يذكر اسمها يطلب فيها منه دفع مبلغ من المال نقدا لأحد معاونيه واسمه عامر بن الأصلع لتأمين علف لخيله وطعام لجنده إضافة إلى تقديم إردب لكل جندي شهريا[2].

وفي بردية مؤرخة في 20 كيهك(سبتمبر/642م)/ محرم/21هـ يطلب فيها الأمير عبد الله بن جبر من حاكما قرية خوسفتوس أن يبيعا إلى أحد معاونيه وهو عامر بن الأصلع العلف لمواشي الجيش، وأن يقوم بإسكان الجنود ويبيعهم الطعام ، وتزويد كل جندي بإردب من الحبوب في الشهر مقابل ثلاثة دنانير فجاء في البردية:« بسم الله ، أنا الأمير عبد الله أكتب إليكما ياحكمي بوسوفتس راجيا أن تبيعا إلى الأمير ابن الأصلع محصول "أرورين" أي فدانين من العلف لكورة كوتا وأرجو أن تسهيل مجال السكنى للجنود وأن تعطوا كل جندي طعاما في ثلاث صحاف بما يعادل إردبا من الحبوب في الشهر ، وكل ذلك مقابل ثلاث دنانير...»[3]، وفي بردية مؤرخة في 11 محرم 23 هـ/29 نوفمبر 643م يطلب فيها القائد عبد الله بن جابر لأحد مساعديه وهو يزيد بن شرحبيل من حاكم أهناس أن يبيع طعام للجنود وعلف لحيوانات الجيش كما في البردية:«...يطلب الأمير عبد الله بن جبر من ديوقية قزماس في (هيراكليوبوليس ماجيا) أن يبيع إلى يزيد بن شراحيل علفا وأربع صحاف من الطعام لكل جندي مقابل ثلاثة دنانير ولا بأس أن يزيد عدد الصحاف...»[4]، ويظهر من خلال هذه البردية أن العرب المسلمين كانوا يأمنون حاجياتهم من الطعام وعلف الحيوانات عن طريق شرائه من الأقباط .

وقد أطلعتنا هذه الوثائق البرديات عن أهم الموارد المالية التي وضعها العرب المسلمون، وعن أهم الضرائب التي فرضها عمرو بن العاص على أهل مصر المتمثلة أساسا في الجزية وضريبة الأرزاق وضريبة الضيافة، كما وضحت كيفية جبايتها وبعض مقاديرها وأنواعها.

كما فرض الوالي عمرو بن العاص الخراج على أرض مصر، ففي بردية يأمر أحد معاونيه بمسح الأرض ويحثه على سرعة المسح لمعرفة ما يفرض من الضرائب، ويحذر المرسل إليه من الإهمال كما حصل في المرة الماضية[5]، وهذه

---

[4] ـ فالح حسين ، المرجع السابق، ص 235.

[2] ـ جروهمان، المرجع السابق ، ص246.

[3] ـ المرجع نفسه، ص55، وقد اهتم الخلفاء والولاة بخراج مصر ، وقد ذكرت المصادر المراسلات بين عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص وقد استبطأ عمرو بن العاص في إرسال خراج مصر إلى الخليفة فكتب إليه يستعجله في إرسال الخراج ، للتفصيل في المراسلات، انظر :ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ص 122. المسعودي، مروج الذهب ومعادن الذهب، ج3، ص525 .هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق، ص152. سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ، ص55.

[4] ـ جروهمان ، المرجع السابق، 55 ،ويظهر من خلال البردية أن العرب المسلمين كانوا يأمنون متطلباتهم من الغذاء والطعام بشرائه من الأقباط

[5] ـ فالح حسين ،المرجع السابق ، ص 247

البردية تكشف بوضوح أن العرب المسلمين كانوا يقومون بمسح الأراضي لتحديد قيمة ضريبة الخراج لأن ضريبة الأرض (الخراج) تحدد حسب مساحة الأرض ونوع منتجاتها.

وقد أثبتت برديات الفتح صحة المعلومات التي أوردتها المصادر المتقدمة من أن الخليفة عمر بن الخطاب فرض الجزية والخراج على أهل مصر، وفرض عليهم ضريبة الأرزاق وضريبة الضيافة، إذ تذكر المصادر أن عمرو بن العاص فرض والجزية الخراج على مصر فجعل على كل جريب دينارا وثلاثة أرادب طعاما [1]،وفرض الجزية(ضريبة الرأس) على كل بالغ دينارين [2]، كما أثبتت هذه البرديات صحة أسماء القادة العرب المسلمين الفاتحين لمصر أمثال عمرو بن العاص ، خارجة بن حذافة، عبد الله بن جابر، عامر بن الأصلع ، يزيد بن شرحبيل.... [3] .

5 ـ الموارد المالية لولاية مصر في العهد الأموي:

أبقى الخلفاء الأمويون على موارد النظام المالي التي تقررت بالكتاب والسنة كالجزية، الزكاة، الركاز والغنائم والفيء ...أو تلك التنظيمات المالية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب في الأمصار التي فتحت في عهده وخاصة التنظيمات التي أقرها بالشام ومصر كالخراج وعشور التجارة وضريبة الأرزاق والضيافة، وراعوا شروط الصلح التي تمت بين عمرو بن العاص وأهل مصر، لكنهم أضافوا ضرائب جديدة[4]،نتيجة كثرة الفتن والحروب[1]، ومتطلبات الفتوح والبناء والتعمير، ويمكننا أن نصنف الموارد المالية لولاية مصر في العصر الأموي إلى:

---

[1] ـ البلاذري ، المصدر السابق ، ص302 الطبري ، تاريخ الطبري ،ج4،ص 120، وذكر أبو عبيد أن عمرو بن العاص فرض لكل رجل إردب قمحا شهريا والعسل والودك(العسل)، انظر: أبو عبيد ، الأموال ،ج01، ص:93 .

[2] ـ البلاذري ، المصدر السابق، ص302. ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها،ص103. الطبري ، تاريخ الطبري، ج4، ص110.هويدا عبد العظيم، المرجع السابق، ص:78، وراجع أيضا : Alfred Butler ,op ,cit.25 .

[3] ـ ابن عبد الحكم ،فتوح مصر وأخبارها ، ص 103، أبو يوسف ، الخراج ، ص7. أبو عبيد ، الأموال،ج01،ص 93 .خليفة بن خياط، المصدر السابق ،ص140. البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 302، الأزدي. فتوح الشام ،تحقيق: وليم ناسوليس ،مطبعة ببتشت مشن المسيحية ،1835،ص 256 ، الطبري ،تاريخ الطبري،ج4،ص104 , اليعقوبي ـ تاريخ اليعقوبي ،مطبعة ليدن ، بريل ،ج1،ص 270 .

وقد تضاربت الروايات في تحديد خراج مصر في الفترة الراشدية والأموية ،فقدره عبد الرحمن ابن عبد الحكم خراج مصر في خلافة عمر بن الخطاب بروايتين ، رواية بـ 08 ملايين دينار والثانيةبـ12 مليون دينار. ابن عبد الحكم ـ فتوح مصر ،ص55) و وافقه ابن حوقل في الرواية الثانية ،انظر: ابن حوقل ـ صورة الأرض ،بيروت ،مكتبة الحياة،1996 ،ص129، وقدره اليعقوبي بـ14 مليون دينار في السنة الأولى للفتح وفي السنة الثانية بـ 10 مليون دينار ،انظر: اليعقوبي ،البلدان ، مطبعة ليدن ، بريل ،ص128 ،وانظر: وهذه المبالغ مبالغ فيها كثيرا ،ويظهر أن روايات البلاذري هي الأقرب إلى الصواب حيث أتى بروايتين الرواية الأولى بـ 02مليون دينار ، والثانية بـ 04 مليون، وفي خلافة عثمان قدره بـ 04 مليون دينار، انظر : البلاذري ، المصدر السابق ، ص310 ، وقد ناقش الباحث محمد فرقاني هذه الروايات وخلص إلى ترجيح رواية البلاذري ،انظر: محمد فرقاني ،رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة ،رسالة دكتوراه، إشراف جاسم غازي الشمري كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة ،ج2 ،ص 601 ، ويتفق الطبري و قدامة بن جعفر أن خراج برقة بعد فتحها كان 03 مليون دينار ، انظر : الطبري ـ تاريخ الطبري ،ج3،ص: 523. قدامة بن جعفر ، الخراج ـ ص135 .

[4] . محمد فرقاني، المرجع السابق، ص 139.

1 ـ الجزية: واصل ولاة مصر فرض الجزية في مصر خلال العهد الأموي، حيث تذكر المصادر أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان جعل مصر طعمة له لعمرو بن العاص مكافئة له على وقوفه في صراعه ضد علي بن أبي طالب[2]، وقد بلغ خراج مصر في عهده(38ـ 43هـ/658 ـ663م) حسب اليعقوبي03مليون دينار وكان يحمل إليه الشيء اليسير منه[3]، ويُنْفَق الباقي على شؤون الولاية، وبعد وفاته حُمِل إلى معاوية ألف ألف دينار (مليون دينار)بعد توزيع العطاء على الناس والنفقة على مختلف المجالات[4].

وفي عهد الوالي مسلمة بن مخلد (47 ـ 62 هـ/664ـ 680 م) أرسل إلى بيت المال 600 ألف دينار بعد أن دفع عطاء الجند وعيالهم وأرزاق الكتبة والنفقة على البلاد وحمل القمح إلى الحجاز[5] ، وذكر ساويرس أنه كان يحمل إلى بيت المال 200ألف دينار بعد النفقة على الأجناد والبلاد[6].

وقد أطلعتنا برديات عوجا الحفير (نيسانا)[7] بغزة في جنوب فلسطين، والتي تعود إلى زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان بمعلومات قيمة عن سير الضرائب المفروضة على سكان كورة غزة وإقليم الخلوص، وخاصة الجزية والخراج وضريبة الأرزاق، وقد أمدتنا هذه البرديات بمعلومات هامة عن مقادير الجزية وضريبة الأرزاق، ففي بردية مؤرخة في ذي الحجة 54 هـ/ نوفمبر674م يطلب فيها الحارث بن عبد الله من أهل نصتان مقادير متنوعة من ضريبة الأرزاق فجاء في البردية :«بسم الله الرحمن الرحيم، من الحارث بن عبد الله إلى أهل نصتان من كورة غزة من إقليم

---

[1] ـ شهدت الدولة الأموية عدة فتن وحروب داخلية وكثيرا ما كان العراق يخرج عن سيطرتها وبالتالي كانت تفقد أهم مورد مالي لها ، إذ يشكل العراق المورد الرئيسي للمال للدولة الإسلامية منذ تأسيسها نظرا لموارده المالية المعتبرة ، وهذا ما كان يؤدي بالولاة الأمويين إلى الإستغلال الأقصى لموارد مصر المالية لاسترداد العراق وتمويل الحروب ، ففي فتنة عبد الله بن الزبير كان عبد العزيز بن مروان والي يجبي خراجها أسبوعيا خوفا من الفتنة ولم يكن له مال ليواجه به خصومه يقول سعيد ابن البطريق في هذا الصدد :«... وسير خراج مصر دفعات كل جمعة دفعة خوفا من فتنة تنزل به ويحتاج إلى المال فل يزل على ذلك حتى قتل عبد الله بن الزبير...»، انظر: سعيد بن البطريق ، كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ، بيروت ،مطبعة الآباء اليسوعيين ،1905، ص45، وإن كانت هذه الرواية مبالغ فيها إلا أننا نستشف حرص الولاة على جباية الأموال لمواجهة الفتن التي كانت تعصف بالدولة الأموية .

[2] ـ الكندي، ولاة مصر،ص54. المسعودي، المصدر السابق، ج2 ،ص25.

[3] ـ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ، ج1 ، ص270.

[4] ـ اليعقوبي، المصدر نفسه، ج1،ص 270 .

[5] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص102. سيدة كاشف ـ مصر في فجر الإسلام ـ ص 52. عبد الحميد الكبيسي ـ الخراج وأحكامه ومقاديره ،بيروت ، شركة المطبوعات ،لبنان ،2004، ص148.

[6] ـ ساويرس ابن المقفع، تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة ، تحقيق :عبد العزيز جمال الدين ، ط1 ،القاهرة ، مكتبة مدبولي ،ج2 ،2006 ،ص128 .

[5] . اعتمدت على برديات عوجا الحفير (نيسانا) بغزة في فلسطين وذلك لقربها الجغرافي من مصر، ووجودها في فترة الدراسة وتطابق النظام المالي الأموي في مصر والشام ،و لتعذر اطلاعي على برديات تعود إلى زمن معاوية بمصر، وهذه البرديات نشرها كريمر (Crumer)، أنظر: فالح حسين ، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، ص281.

[6] ـ المدي : وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز وهو ربع الصاع ويقدر وزنا بحوالي 543 غ ،انظر: حسن حلاق ، المرجع السابق 131

الخلوص فأعطوا عبر عدي بن خالد من بني سعد بن مالك رزق ذي القعدة وذي الحجة وشهر ربيع سبعين مدي[1] قمح ومثله زيت وكتب أبو سعيد في ذي القعدة من ستة أربع وخمسين فجمعه سبعين مدي زيتا...»[2] وهذه البردية أمدتنا بمقدار ضريبة الأرزاق المفروضة على كورة غزة لشهري ذي الحجة وشهر ربيع الأخير لعام 54هـ/ 674م وهي 70 مدي قمح وزيت، وتتضمن بردية مؤرخة في رجب 55 هـ/جوان675م أمرا من نفس المسؤول إلى أهل نصتان بدفع ضريبة الأرزاق المقدرة بـ96 مدي قمح، ومثله زيت، فجاء في الرسالة ما يلي:

« بسم الله الرحمن الرحيم، من الحارث بن عبد الله إلى أهل نصتان من كورة غزة من إقليم الخلوص، فأعطوا عير نوفل بن زيد من سعد بن عبد الملك رزق رجب وشعبان ستة وتسعين مدي قمح ومثله زيتا، وكتب خالد في رجب من سنة خمسة وخمسين فجمعته ستة وتسعين مدي قمح ومثله زيتا...»[1]، وهذه البردية أطلعتنا على مقدار ضريبة الأرزاق لشهري رجب وشعبان المفروضة على أهل نصتان، كما تتضمن بردية أخرى طلبا من الحارث بن عدي من أهالي إقليم سيكومازا من كورة غزة بدفع ضريبة الأرزاق فنقرأ في نص البردية:« بسم الله من الحارث بن عدي إلى أهالي إقليم سيكومازا من كورة غزة، ادفعوا بسرعة لعبد الله بن علقمة من بني سعد بن زيد شهري ربيع الأول والثاني 279 مدي قمح ومثله زيت وثمن ذلك ثمانية عشر دينارا. علقمة من بني سعد بن زيد شهري ربيع الأول والثاني 279 مدي قمح ومثله زيت وثمن ذلك ثمانية عشر دينار وثلثي دينار .. »[3]، ومن خلال هذه البردية نستطيع أن نستطيع أن نحدد سعر القمح والزيت في ذلك الوقت ،وتطلعنا بردية أخرى مؤرخة سنة 57 هـ/677م عن مقدار ضريبة الأرزاق، فقد جاء في نص البردية :«ضريبة سنة سبعة وخمسين تسعين مدي قمح ومثله زيتا وكتب أبو سعيد في شهر ربيع الأول من سنة سبعة وخمسين...»[4]، وهذه البردية أمدتنا بمقادير ضريبة الأرزاق، وتميزت عن غيرها أنها بإيرادها مصطلح **"ضريبة"** باللغة العربية، وأثبت هذه البردية أن مصطلح «الضريبة» كان موجودا في المصطلح الإداري المالي في ذلك الوقت.

والملاحظ من خلال هذه البرديات أن الأمويين حافظوا على ضريبة الأرزاق التي فرضها عمر بن الخطاب على أهل الشام ومصر، ونلاحظ أيضا أن طلبات القمح والزيت متطابقة من حيث الكمية دائما من حيث الأمداد والأقساط، وأن هذه الضرائب كانت في متناول سكان الكورة ،و كانت تدفع على أقساط، كما أن سكان الإقليم مخيرون في بعض البرديات بين دفعها نقدا أو عينا، والملاحظ كذلك من هذه الوثائق أن الأمويين

---

[7] ـ فالح حسين ، المرجع السابق، ص.237

8 . فالح حسين، المرجع السابق، ص237.

[3] ـ المرجع نفسه، ص 235.

[4] ـ المرجع نفسه، ص241 .

اعتمدوا على العرب في الجانب الإداري بغزة إذ أن كل الموظفين الذين ذُكروا في البرديات من المسؤول إلى الجابي من العرب، ومن هنا نستنتج أن العرب المسلمين في فلسطين في هذه الفترة أوكلت لهم كل المناصب الإدارية والمالية، وحتى المناصب البسيطة كعمال الجباية، عكس ولاية مصر التي أبقى فيها العرب المسلمون على الكثير من أهل الذمة في مناصبهم الإدارية والمالية كما بينت برديات الفتح، وعيّن الولاة الأمويين الكثير منهم في مناصب مالية وإدارية مهمة في ولاية مصر[1]، كما أبقوا على أهم التنظيمات الإدارية والمالية السابقة لهم.

وقد استمر الولاة في جباية استخلاص الجزية في مصر، فذكر سعيد بن البطريق أن عبد العزيز بن مروان كان يجبي خراج مصر أسبوعيا خوفا من فتنة تحدث ولا يوجد له مال لمواجهتها، ولم يزل على هذه الحالة حتى قتل عبد الله بن الزبير[2]، ولحاجته للأموال فرض الجزية على الرهبان [3]وهو أول من فرضها عليهم في الإسلام .

وفي خلال ولاية قرة بن شريك أعاد تنظيمها في مختلف المجالات، وخاصة في الجانب المالي والاقتصادي واستعمل كل الطرق لتحصيل الموارد المالية الشرعية كالجزية والخراج... والضرائب التي فرضها الولاة الأمويون، ففي رسالة مؤرخة في ربيع الأول سنة91هـ/جويلية710م يطلب من عامله التعجيل في جمع الجزية وإرسالها فجاء في البردية مايلي: «...فإنه قد ذهب من الزمن ما قد علمت وقد استأخرت الجزية... »[4]، فيحثه على التعجيل بموافاته بالجزية بقوله: «...فإذا جاك كتابي هذا فخذ في جمع المال، فإن أهل الأرض قد جمعوا منذ أشهر، ثم عجل إلي بما اجتمع عندك من مال بالأول فالأول ...»[5]، وفي بعض الأحيان يتخلف أعوانه وعماله في موافاته بالجزية في الموعد المحدد لهم مما يجعله يكتب إليهم يوبخهم على هذا التأخر كما جاء في رسالة:«...ولعمري إن عاملا من عمال تأخر بعد الأجل الذي أجلته له أو يقدم عليّ وقد ترك خلفه من المال شيّاً لأحمق معتر، هيّنة عليه نفسه...» [6]،وأحيانا يتأخر العمال في إرسال الجزية لمدة زمنية معتبرة مما يجعل الوالي يعاقبهم ويغرّمهم، كما تشير إلى ذلك بردية جاء فيها:«...الأجل، أعاقبه أشد العقوبة، وأغرمه أشد الغرامة، ولا أحال ذلك إلا قد كان بلغك وبلغ أهل كورتك ولعمري حال الأجل منذ أكثر من شهرين...» [7]، وكان من حرص هذا الوالي على جمع المال

---

[1] ـ راجع الصفحات:108 ـ110.

[2] سعيد بن البطريق ، كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ، بيروت ،مطبعة الآباء اليسوعيين ،1905،ص45، وهذه المعلومة مبالغ فيها كثيرا ، لأن من المعلوم أن الخراج يتم جبايته مرة واحدة في السنة، راجع الصفحة

[3] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ،ص102.ساويرس، المصدر السابق ،ج2 ،ص112 .

[4] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق،ص122.

[5] ـ المصدر نفسه، ص141.

[6] ـ المصدر نفسه ، ص160.

[7] ـ راجع الملحق03،ص130.

كان يتفقد الأموال المرسلة إليه من الكور فيلاحظ في بعض الأحيان تخلف عامله على أشقوه في موافاته بأموال الجزية فيكتب إليه يعاتبه ويلومه على تأخره في إرسال أموال الجزية المترتبة على كورته كما توضح ذلك بردية فجاء فيها:«... فلما نظرت في أمر المال المفروض على كورتك من الجزية وغيرها وجدت أن كورتك قد تأخرت في إرسال ما عليها من القيمة المدرجة في حاشية كتابي هذا..»[1]،ويحثه ويأمره بضرورة التعجيل في حمل أموال الجزية كاملة فجاء في البردية : «..فقد كتبت إليك قبل كتابي هذا آمرك أن تعجل إلينا بما قد جمعت من جزية كورتك ولا تأخرن منه دينارا واحدا..»[2]، مبيّناً له أنه:«...لا نتهاون في أمر المستحقات المتبقية المتأخرة..»[3].

وقد تشدد في استخلاص الجزية والضرائب المختلفة كرزق الأمير وحاشيته...، فذكر ساويرس أنه أنزل بلايا عظيمة بالمسلمين والرهبان والأقباط على حدٍ سواء من أجل المال، وفرض على البلاد مائة ألف دينار سوى خراجها المعهود [4]، وفي عهده تواصلت حركة الهرب من دفع الجزية، وقد هجرت عائلات بأكملها من قراها فرارا من دفع الجزية والضرائب المختلفة، وقد واجه هذه الحركة بحزم ، واتخذ عدة إجراءات ووسائل للقضاء على هذه الظاهرة[5].

ولم يكتف باستخلاص عائدات الموارد المالية التي تعود إلى فترة حكمه، بل تشدد حتى في استخلاص الضرائب التي خلفها سلفه عبدالله بن عبد الملك ولم يستخلصها[6]، إذ أن الكثير من المبالغ المالية التي فرضها على الكور والقرى (جزية الجملة) لم يستخلصها[7]، فأمر قرة بن شريك عامله على أشقوه بجبايتها كاملة غير منقوصة، ففي بردية مؤرخة في ربيع الأول 90هـ/جوان709م يأمر الوالي قرة عامله على أشقوه باستخلاص الجزية المفروضة على راهب الكورة منذ فترة عبد الله بن عبد الملك فجاء فيها: «...فانظر الذي كان بقي على أسقف كورتك مما فرض عليه عبد الله بن عبد الملك العام الأول، فعجل به مع رسولي ورسول الأسقف، ولا تؤخروا من تلك البقية قليلا ولا كثيرا وكتب يزيد في شهر ربيع الأول من سنة تسعين»[8].

---

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص 242 ، رقم البردية14.

[2] ـ المصدر نفسه، ص122.

[3] ـ المصدر نفسه ، ص172.

[4] ـ ساويرس ابن المقفع ، المصدر السابق ، ج2 ،ص212.

[5] ـ سيدة كاشف إسماعيل، مصر في فجر الإسلام، ص 220.

[6] ـ الكندي ، ولاة مصر ،ص 80 . منى حسن محمود ، المرجع السابق ، ص 80

[7] ـ لا تذكر المصادر سبب عدم استخلاص عبد الله بن عبد الملك لهذه الأموال ، وربما للظروف والاضطرابات التي عرفتها مصر، والأزمات الإقتصادية التي شهدتها مصر في عهده بسبب انخفاض مياه النيل، وحدوث غلاء كبير في عهده، وعزله المفاجئ عن ولاية مصر من طرف أخيه المفاجئة لم تعطه الفرصة لاستخلاص هذه المبالغ المالية.

[8] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص136 ،رقم البردية13.

كما أعطى أوامره لعامله بجبايتها، وألزم كذلك سكان قرى كورة أشقوة وأفننوة بدفعها، فتشير برديات مؤرخة في صفر91هـ/ديسمبر709م إلى مطالبات مالية للجزية وضريبة الأرزاق المتأخرة لسنة88هـ/706م من عهد الوالي عبد الله بن عبد الملك[1]، والمفروضة على هذه الكور والقرى، ففي رسالة تضمنت طلبا من سكان قرية بديدس من كورة أشقوه بدفع جزيتها المتأخرة المقدرة بـ461.5دينار فجاء في البردية:« هذا كتاب قرة بن شريك لأهل بديدس من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين أربع ماية دينار وإحدى وستين ونصف دينر عددا....وكتب راشد في صفر من سنة إحدى وتسعين»[2]، ويأمر سكان قرية منية بربريه من كورة أفننفوة بدفع جزيتها المتأخرة من عام 88هـ/706م المقدرة بـ 10 دينار فقد جاء في الرسالة :«هذا كتاب قرة بن شريك لأهل منية بربريه من كورة أننفوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين عشرة دنانير عددا... »[3]، ويطالب من سكان قرية شبرا بسيرو من كورة أفننفوة بدفع جزيتها المتأخرة والمقدرة بـ104 وثلثي ($\frac{2}{3}$)دينار فنقرأ في الرسالة ما يلي:« ... لأهل شبرا بسيرو إنه أصابكم من جزية ثمان وثمانين ماية دينر وأربعة دننير وثلثي دينر عددا ...»[4]، ويطالب أيضا سكان قرية شبرا أجيه من كورة أشقوه بموافاته بجزيتهم المتأخرة لنفس السنة والمقدرةبـ37 دينار فنقرأ في البردية:«... لأهل أجيه من كورة أشقوه إنه أصابكم من جزية ثمان ثمنين سبعة وثلاثين دينارا عددا... »[5] وتتضمن بردية أخرى أمرا لأهل قرية أروس مروس مريه بدفع جزيتها المتأخرة والمقدرة بـ30.6 دينار، فقد جاء في البردية: « هذا كتاب قرة بن شريك لأهل أروس مريه من القرى الشرقية، إنه أصابكم من جزية ثمان وثمانين ثلثين وسدس[.....] دينر عددا ... »[6]، ويطالب أهل قرية هروس أبير ميوطس من كورة أشقوة بجزيتها المتأخرة والمقدرة بـ 20 دينار وسدس$\frac{1}{6}$ دينار فجاء في البردية:«... لأهل هروس أبير ميوطس إنه أصابكم من جزية ثمان وثمانين ثمنية وعشرين دينرا وسدس دينر عددا... »[7]، ويأمر كذلك سكان قرية شبرا بقونس من كورة أشقوه بجزيتها المتأخرة والمقدرة بـ498 دينار فنقرأ في البردية :« ...لأهل شبرا بقونس من كورة أشقوة ،إنه أصابكم من

---

[1] ـ عبد الله بن عبد الملك :هو عبد الله بن عبد الملك بن مروان بن أبي العاص ،تولى ولاية مصر (86 ـ90هـ/704 ـ709م)بعد وفاة عمه عبد العزيز بن مروان، وقد عرفت مصر في عهده اضطرابات كبيرة بسبب السياسة المالية المتشددة التي اتبعها عزله أخوه الوليد عنها وعين مكانه قرة بن شريك العبسي ،انظر: الكندي ، ولاة مصر، ص79 ـ80.

[2] ـ لمزيد من المعلومات راجع الملحق04، ص131.

[3] ـ المصدر نفسه ، ص 177 ،رقم البردية18.

[4] ـ المصدر نفسه ،ص178 ، رقم البردية19.جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص48 .

[5] ـ المصدر نفسه ، ص179 ،رقم البردية20.جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص52.

[6] ـ المصدر نفسه ،ص 179 ، رقم البردية21.جروهمان ، المصدر نفسه ،ج3 ،ص54 .

[7] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ، ص180، رقم البردية22 .

جزية سنة ثمان وثمنين أربع مية دينر وثمـ[ـنية]وتسعين دينرا عددا...»[1]،ويطالب أيضا سكان قرية شبرا أنفدودن من كورة أشقوة بجزيتها المتأخرة المقدرة بـ131 وثلث $\frac{1}{3}$دينار فقد جاء في البردية :«... لأهل شبرا أنفدودن من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمنين مية وماية دينر وأحد وثلثين دينر عددا ...»[2]، ويأمر أيضا سكان قرية شبرا بنان من كورة أشقوة بدفع جزيتها المتأخرة والمقدرة بـ 47 وسدس$\frac{1}{6}$ دينار فقدجاء في الرسالة :« هذا كتاب قرة بن شريك لأهل شبرا بنان من كورة أشقوه إنه اصابكم من جزية ثمان وثمانين سبعة وأربعين دينر وسدس دينر عددا ... »[3]، ويطالب كذلك من سكان قرية شبرا قرميه من كورة أشقوة بجزيتهم المتأخرة والمقدرة بـ25وثلث $\frac{1}{3}$ دينار فجاء في الرسالة: « ... لأهل شبرا قرميه من كورة أشقوه ، إنه أصابكم من جزية ثمان وثمنين خمسة وعشرين دينار وثلث دينر ...»[4]، ويطالب أيضا من سكان قرية منية طورين من كورة أشقوة بجزية قدرها خمسة دنانير فقد جاء في البردية: « هذا كتاب من قرة بن شريك لأهل منية طورين من كورة أشقوة ، إنه أصابكم من جزية ثمان وثمنين خمسة دننير ...عددا وكتب راشد في صفر سنة إحدى وتسعين»[5]، ويأمر رهبان كنيسة مارية من كورة أشقوة بالجزية المتأخرة من ولاية عبد الله بن عبد الملك والمقدرة بـــ98 دينار فقد جاء في البردية :« ... لأهل منية كنيسة مارية من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمنين ثمنية وتسعين دينرا ...»[6]، كما يطالب رهبان كنيسة مارية بالجزية المتأخرة والمقدرة بـ47.5 دينار فنقرأ في البردية:« هذا كتاب من لأصحاب كنيسة ماريه من كورة أشقوه غنه أصابكم من جزية ثمان وثمنين سبعة وأربعين دينرا ونصف دينر عددا... »[7]، ويطالب أيضا من سكان قرية منية فروه من كورة أشقوة بموافاته بجزيتهم المتأخرة والمقدرة بـ05 دينار فقد جاء في البردية « ...لأهل منية فروه من كورة أشقوه، إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمنين خمسة دننير ....دينر عددا...»[8]، ويأمر سكان قرية بديدس من كورة أشقوة بموافاته بجزيتهم المتأخرة والمقدرة بـ 253و سدس$\frac{1}{6}$ دينار فجاء في البردية:« ...لأهل بديدس من كورة أشقوة، إنه أصابكم من جزية ثمان وثمنين ميتي دينر

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص181 ، رقم البردية 25.
[2] ـ المصدر نفسه،ص181.
[3] ـ المصدر نفسه ،ص182 ، رقم البردية25
[4] ـ المصدر نفسه ، ص182 ، رقم البردية 25
[5] ـ المصدر نفسه ، ص 183 ، رقم البردية 25
[6] ـ المصدر نفسه ،ص183.
[7] ـ المصدر نفسه ،ص183
[8] ـ المصدر نفسه ، ص183 ، رقم البردية 25

وخمسين دينرا وسدس دينرا عددا... »[1]، ويطالب أيضا سكان قرية سقط اسمها من البردية بدفع جزيتهم المتأخرة والمقدرة بـ 400 ونصف وثلث دينار فجاء في الرسالة: « ....من كورة أشقوه ، إنه أصابكم من جزية ثمان وثمنين أربع مية ونصف وثلث دينر عددا ... »[2].

وتبنى الخليفة سليمان بن عبد الملك[3] سياسة تقوم على استنزاف أموال مصر، وقد وجد في متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي[4] خير منفذ لسياسته فكتب إليه :«...أحلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم...»[5]، وتشدد أسامة في طلب الجزية وعمل إحصاء ثانٍ للرهبان وزاد في الجزية وأمر أن لا يترهب أحدا بعدها وأمر بوسم كل راهب بحلقة من حديد في يده، وكان من نتائج سياسته أنه أسلم الكثير من الأقباط للتخلص من دفع الجزية التي أرهقتهم[6].

وفي خلافة هشام بن عبد الملك عيّن عبيد الله بن الحبحاب على خراج مصر، وقد مثّل هذا الأخير سياسة الخليفة هشام المالية التي تقوم أساسا على جمع المال أحسن تنفيذ، ولهذا فقد عمّر طويلا في هذا المنصب، وقد أطلق له العنان في إدارة ولاية مصر، وأصبحت صلاحياته تفوق صلاحيات الولاة، وأول إجراء قام به بعد تعيينه في هذا المنصب زيادة الجزية على الأقباط، فذكر الكندي أن في ولاية الحر بن يوسف على مصر (105-108 هـ/723-726م) كتب عبيد الله بن الحبحاب إلى الخليفة هشام أن أرض مصر تحتمل الزيادة فزاد عن كل دينار قيراطا فانتفضت عدة كور في مصر[7]، وزيادة على هذا قام بعدة إجراءات لزيادة الجزية والخراج، فقام بإحصاء

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص184 ، رقم البردية 25

[2] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر نفسه ،ص184.

[3] ـ سليمان بن عبد الملك: هو الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان وأمه ولادة بنت العباس بن جزء بن الحارث ، تولى الخلافة بعد موت أخيه الوليد سنة 96هـ/715م ،وتوفي سنة 99هـ/718م ، انظر: الذهبي ، سير أعلام النبلاء ،ج05 ،ص.111

3 ـ أسامة بن زيد :هو أسامة بن زيد التنوخي كان كاتبا على ديوان الجند للخليفة الوليد بن عبد الملك ،ولاه سليمان بن عبد الملك على خراج مصر ،وعزله عمر بن عبد العزيز وأعاده يزيد بن عبد الملك ،كان حازما في جمع المال ، وكان بارعا في الإدارة ،لكنه كام أمينا بحيث لم يثبت عليه أنه اختلس المال ، انظر :ابن عبد الحكم ،سيرة عمر بن عبد العزيز، ص37 . الجهشاري ، الوزراء والكتاب ،ص38.

[5] ـ الجهشياري ، المصدر السابق ،ص 38، منى أحمد محمود ، المرجع السابق، ص 81، وكان الخليفة سليمان بن عبد الملك معجَبا بأسامة بن زيد والسياسة التي تبناها فيذكر الجهشياري أن أسامة بن زيد التنوخي دخل يوما على الخليفة سليمان وكان عنده ابن عمه عمر بن عبد العزيز فقال سليمان : هذا أسامة لا يرتشي دينارا ولا درهما ، فقال عمر بن عبد العزيز :أنا أدلك على هو أشر من أسامة ولا يرتشي دينارا ولا درهما ،قال سليمان ومن هو؟ فقال عمر :عدو الله إبليس ، فغضب سليمان وقام من مجلسه ،انظر: الجهشياري ، المصدر السابق ،ص38.

[6] ـ ساويرس ابن المقفع ، المصدر السابق، ج 2، ص160.

[7] ـ الكندي ، ولاة مصر ،ص95 وقد ورد في البرديات الصادرة عن إدارة متولي خراج مصر عبيد الله بن الحبحاب القيراط وهي إشارة ضمنية إلى صحة المعلومة التي أوردها الكندي وغيره أن عبيد الله بن الحبحاب زاد قيراطا جزية الأقباط ، انظر : الكندي ، ولاة مصر ،ص95.

ويتفق كل من ابن حوقل وبن خرذاذبة وابن رسته أن خراج مصر في عهد متولي خراج مصر عبيد الله بن الحبحاب بلغ ألفي ألف وسبع مئة ألف وثلاثة وعشرون ألفا وثمان مئة وسبعة وثلاثين دينار(2723837 دينار) ،انظر: ابن خرذاذبة، كتاب المسالك والممالك ،مطبعة ليدن المسيحية ،1889 ،ص 120 . ابن حوقل ، المصدر السابق ، ص150 . ابن رسته ـ الأعلاق النفيسة ، ،مطبعة بريا، ليدن ،ص 351 .

الناس والبهائم وأمر أن تقاس الأراضي الزراعية وأراضي البور وبنى أميالا (علامات للمسافات)في حقول مصر على الحدود والطرقات وضاعف الخراج وأمر بأن تختم رقاب الناس بالرصاص من سن العشرين إلى ما فوق، ووسم أيدي النصارى بوسمة(صورة) الأسد[1]، وكان لا يسمح لأي أحد أن يغادر مقر إقامته إلا بعد دفع جزيته، وبعد دفع جزيته يمنح له رخصة للتنقل كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في شعبان103 هـ/جانفي722م إذ تمثل رخصة منحها أحد مساعديه لأحد الأشخاص ويظهر أنه قبطي بعد أن دفع الجزية المترتبة على رقبته فجاء البردية: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب[من فلان بن فلان عامل الأمير عبيد الله بن الحبحاب على اعلا اشمون ا[شنـ]ـوده بنمدا هره القمر من أهـ[ـــ]ـل مدينة اشمون اني أذنت لك عطب ماس الصمد ...لوفا جزيته ومعيشته و[ا]جلته خـ[ـــمسة اشهر من مستهل شعبان سنة ثلث ومئة...»[2]، وتمثل أيضا رسالة مؤرخة سنة113 هـ/ 732م طلبا من أحد أعوان عبيد الله بن الحبحاب اسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن إلى أحد الأقباط اسمه جرجه بن لنجين دفع جزية رأسه فنقرأ في البردية:« بسم الله الرحمن الرحيم ،هذا كتاب عبد الرحمن عبد الرحمن بن مي[عامل] الأمير عبيد الله بن الحبحاب [على كورة..] اشمون لجرجه بن لنجين بن لنجين من أهل م[...] ساكن الفسطاط أنه أ[صـ] ـا[بـ]ـك [من جزية] سنة ثلث عشرة ومائة[دينريـ]ـن وسدس وثمن ونصف قيراط منها من جزية راسك دينرين ومن الثمن سدس وثمن ونصف قيراط فإذا [ ]ك ا. ادمك السفوس...»[3].

وفي ولاية الوليد بن رفاعة على مصر(109 ـ117 هـ/726ـ 735م)أعاد إحصاء السكان، فأقام بالصعيد ستة أشهر حتى بلغ أسوان، وأقام بالوجه البحري ثلاثة أشهر فأحصى وأعوانه أكثر من عشرة آلاف قرية لا يقل عدد الرؤوس الذين تفرض عليهم الجزية في كل قرية عن خمسة مئة نسمة حسب رواية ابن عبد الحكم [4].

ـ أخذ الجزية من الرهبان: سن الأمويون ضرائب كثيرة لم تكن زمن الخلافة الراشدة، فمن ذلك أنهم كانوا يأخذون الجزية من الرهبان والقساوسة ، وأول من فرض هذه الجزية هو الوالي الأموي عبد العزيز بن مروان' كما أشارت إلى ذلك بردية تعود لفترة ولايته على مصر فنقرأ فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم[عهد] الوالي عبد العزيز

---

[1] ـ ساويرس، المصدر السابق،ج2 ،ص117. سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام، ص212.

[2] ـ جروهمان ـ أوراق البردية العربية ،ج03،ص: 08،وقد أصاب البردية خرم بحيث سقط من البردية معلومات مهمة .

[3] ـ الملحق رقم05، ص132.

[4] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص 211 ، وتذكر المؤرخة المصرية سيدة كاشف إسماعيل أنه توجد وثيقة بردية في مجموعة الأرشيدوق راينر بالمكتبة الأهلية بفينا(النمسا) تشير إلى إحصاء سكان مصر في ولاية الوليد بن رفاعة ، انظر : سيدة كاشف إسماعيل . مصر في فجر الإسلام،ص226، ولكن لا تخلو الأرقام التي ذكرها ابن عبد الحكم من المبالغة إذ لا يعقل أن يبلغ عدد الأفراد البالغين الذين يدفعون الجزية خمسة ملايين نسمة لأنه بعملية حسابية نجد :10000×500= 5000000نسمة،ضف إلى ذلك أنه من الصعب جدا إحصاء هذا الرقم الكبير خلال تسعة أشهر نظرا للإمكانيات البشرية والمادية البسيطة في ذلك العصر.

بن مروان الأنديقي الثامن ، أنا فلافيوس عطية بن جعيد [اكتب]اليكم ياأهل كاوكوي في جبل ممنونيا , وإذ أفحص المبالغ المطلوبة منكم فيما يختص بضريبة الرأس بغية ان أبعث إليكم في طلبها وكذلك إلى الأديرة ولأخرى التي عليها حصص ضريبة الرأس لأنكم قصدتم إبان العصيان، رفعتم إلى فرمان غويت الحاكم السابق للإقليم الاعلى الذي ينص على أن تبقوا في مساكنكم ومقركم على أن تأدوا حصصكم من ضريبة الرأس في 20بؤونة ، الأنديقي الحادي عشر...»[1] .

وقد أكدت هذه البردية صحة المعلومة التي أوردتها المصادر الإخبارية والفقهية التي أكدت أن هذا الوالي قام بإحصاء الرهبان في الدير والكنائس، وفرض دينارا على كل راهب وأمر ألا يترهب من أحصاه بعدها، وكانت أول جزية أخذت من الرهبان في الإسلام[2]، وذكر ساويرس أنه ألزمهم بأن يدفعوا ألفي دينار سنويا بالإضافة إلى خراج أملاكهم[3]، وقد فرض الجزية على الرهبان لحاجته للمال للقضاء على ثورة عبد الله بن الزبير، إذ ساهمت مصر مساهمة فعالة في القضاء على هذه الثورة، ولسد متطلبات البناء والتعمير، وخاصة وأنه في هذه الفترة بنى مدينة حلوان وأنفق على بنائها مليون دينار بحسب ابن البطريق[4]، وللحد من تحايل الكثير من الأقباط الذين يترهّبون لكي يتهربوا من دفع الجزية، والضرائب المختلفة لأن الولاة قبل هذا الوالي كانوا يعفون الرهبان ورجال الدين من دفع الجزية، ونتج عن ذلك ظهور فئة ميسورة الحال لا تقع تحت الأعباء المالية، وأصبحت الكنائس والأديرة تملك أموالا طائلة ولا تدفع الضرائب[5]، وأيضا بسبب العداء المستحكم بين الروم البيزنطيين الملكانيين والأقباط اليعاقبة بأبعاد عقدية ومذهبية وسياسية تاريخية، جعلت كل طائفة تسعى للنفوذ في بلاط الوالي ومقربيه لإلحاق الضرر بالأخرى، وفي ولاية عبد العزيز قرّب ابنه أصبغ الراهب بنيامين الشماس الملكاني وأصبح من مقربيه ومعاونيه، فكان يحرضه على الأقباط اليعاقبة[6] مما جعل أصبغ بحكم نفوذه في بلاط والده، ومساهمته الفعالة في صنع القرار في الولاية يقنع والده بفرض الجزية على الرهبان.

---

[1] ـ دانيل دانيت ـ المرجع السابق ،ص:132

[2] . ابن عبد الحكم ، فتوح مصر،ص102. الكندي: القضاة والولاة ص151. ساويرس، سير البطاركة،ح2، ص245 .سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، ص112 . سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ص222. منى حسن أحمد محمود ،دراسات في السياسة العامة للدولة الأموية في مصر ،القاهرة ،دار النهضة العربية،1990،ص:79.

[3] ـ ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق ،ج2 ، ،ص112

[4] ـ ابن البطريق ،المصدر السابق ،ص45.

[5] ـ سيدة كاشف ، مصر الإسلامية وأهل الذمة ،ص 84.

[6] . ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ، ص106 ،وسبب العداء المستحكم بين الأقباط اليعاقبة (الأرثوذوكس) والروم الملكانيين(كاثوليك) هو الاختلاف العقدي إذ يكفر بعضهم بعضا، ويختلفون في طبيعة المسيح عليه السلام ولا يعترف الأقباط بقرارات المجامع الخلقدونية، ولهذا اضطهد الروم البيزنطيين الأقباط خلال حكمهم لمصر، ولهذا نجد الأقباط يكنون كرها للروم حتى الراهب ساويرس في كتاب عن حوليات الكنيسة القبطية يصفهم بمختلف نعوت الكفر، بل صرح أن من أسباب هزيمة الروم الملكانيين أمام العرب المسلمين عقيدتهم الفاسدة.

وقد أصبح فرض الجزية على الرهبان سنة مطبقة في مصر، إذ واصل عبد الله بن عبد الملك فرضها كما أكدت ذلك برديات تعود إلى فترة قرة بن شريك التي يأمر فيها الرهبان بدفع جزيتها المتأخرة من زمن عبد الله كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في صفر91هـ/ديسمبر709م أمرا من الوالي لرهبان كنيسة مارية بدفع الجزية المتبقية على رقابهم منذ زمن عبد الله بن عبد الملك بن مروان لسنة 88 هـ/706م، فيطالبهم بمقادير الجزية المتبقية نقدا فقد جاء في البردية :« بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب قرة بن شريك لأهل منية كنيسة مارية من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين ثمانية وتسعين دينارا عددا، ومن ضريبة الطعام ثمانية وثمانين إردب قمح، وكتب راشد في صفر من سنة إحدى وتسعين »[1]، وتتضمن بردية أخرى مؤرخة سنة 91 هـ/710م طلبا لأهل منية أصحاب كنيسة مارية باستخلاص الجزية المتبقية من ولاية عبد الله بن عبد الملك فيطالبهم بالجزية نقدا وعينا فقد جاء في البردية :« بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب قرة بن شريك لأهل منية كنيسة مارية من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين ثمانية وتسعين دينارا عددا، ومن ضريبة الطعام ثمانية وثمانين اردب قمح، وكتب راشد في صفر من سنة إحدى وتسعين»[2]، ونستنتج من هذه البرديات أن الوالي عبد الله بن عبد الملك فرض الجزية على الرهبان والكنائس .

كما أطلعتنا برديات قرة بن شريك على أنه واصل فرض الجزية على الرهبان، ففي بردية وإن أصابها تلف وخرم كبير إلا أن مضمونها متعلق بجزية الكنائس فقد جاء فيها: « فإذا جاك كتابي هذا .... هل أنت .. من الكنائس المذكورة أو فاتك فهم المراد؟ ....فاجمع منهم وعجل إرسال ما عليهم مع رجال ، وأمرهم أن يدفعوا إلى بيت المال ،واكتب كتابا بما جمعت من كل كنيسة وأرسل إلي كتابا عمله رجال عليه خاتمك لأنني إن شاء الله أعتزم أن أفحص عن الأمر ، وأفتش عن الحقيقة ولن أغفل عن عملك هذا وكتب في 7 توت ,9 إندكشن(91 هـ/709م)...»[3].

وقد أصبح فرض الجزية على الرهبان [4]سُنّة معمولا بها عند ولاة مصر فواصلوا فرض الجزية على الرهبان بعد ذلك، فواصل فرضها متولي الخراج أسامة بن زيد التنوخي في خلافة سليمان كما تشير إلى ذلك روايات ساويرس[5]

---

[1] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ، ص 183.

[2] . جروهمان . المصدر السابق ،ج 3،ص52

[3] ـ جاسر أبو صفية ـ المصدر السابق ـ ص233 ، رقم البردية 1363.

4 ـ ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق ،ج2، ص112 .

[5] ـ المصدر نفسه، ج2 ، ص:117.

[6] ـ تذكر المصادر الإخبارية إجراء اتخذه عمر بن عبد العزيز أنه جعل جزية موتى القبط على أحيائهم: انظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص106. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز 109.سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة ص 87، وهذه الرواية تحتمل عدة تأويلات

وقد زاد الخليفة عمر بن عبد العزيز(99-101هـ/717-719م) الجزية على الرهبان وجعلها دينارين[6]، وعلل أبو عبيد هذا الإجراء بقوله: «...لا أرى عمر فعل هذا إلا لعلمه بطاقتهم، وأن أهل دينهم يتحملون ذلك لهم، كما أنهم يكفونهم جميع مؤوناتهم...»[7].

ويبين أبو يوسف الأصناف الذين تُؤخذ منهم الجزية بقوله:«... كذلك المترهبون في الديارات إذا كان لهم يسار أخذ منهم وإن كانوا مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم، وكذلك أهل الصوامع إن كان لهم غنى ويسار ، وإن كانوا قد صيروا ما ينفقه كان لهم على الديارات ومن فيها من المترهبين والقوام، أخذت منهم الجزية، يؤخذ بها صاحب الدير، فإن أنكر صاحب الدير الذي ذاك الشيء في يده، وحلف على ذلك بالله، وبما يحلف به من أهل دين وما في يده شيء من ذلك ولم يؤخذ منه شيء...»[1] .

وعلى هذا فالفقهاء يرون يجوزون أخذ الجزية من الرهبان إذا كانوا أهل يسار[2].

2- الخراج: وهو مورد مالي وضعه عمر بن الخطاب على كل الأراضي التي فتحت في عهده، وخاصة العراق ومصر، وواصل الأمويون فرضه على أرض مصر وغيرها، وقد أمدتنا الوثائق البردية بمعلومات قيّمة على الخراج، ففي البردية تعود لأواخر خلافة معاوية، وهي عبارة عن إيصال بدفع ضريبة الخراج بقيمة$\frac{1}{2}$سوليدوس[3]، وتتضمن بردية تعود إلى خلافة معاوية إيصالا بدفع خراج أرض، إذ يشهد أن باول بن إيوستوس من قرية كولو قام بدفع الخراج في شهر كيهك(نوفمبر) وقدره $\frac{1}{4}$سوليدوس[4]

---

[7] - أبو عبيد، الأموال، ص.85

1 - أبو يوسف، كتاب الخراج، ص140.

2 - ناقش ابن القيم هذه المسألة ناقلا أقوال الأئمة في هذه المسألة فقال: « أما الرهبان، فإن خالطوا الناس في مساكنهم ومعايشهم فعليهم الجزية باتفاق المسلمين، وهم أولى بها من عوامهم، فإنهم رؤوس الكفر، وهم بمنزلة علمائهم وشمامستهم، وإن انقطعوا في الصوامع والديارات، لم يخالطوا الناس في معايشهم، ومساكنهم، فهل تجب فيهم الجزية؟ يجيب: فيه قولان للفقهاء، وهما روايتان عن الإمام أحمد، أشهرها: لا تجب عليه، والثانية تجب عليه ، (عاملا). وقال أحمد: « تؤخذ من الشماس والراهب وكل من أنبت ، وهو قول الشافعي، وعليه يدل ظاهر عموم (وهو قول أبي حنيفة إذا كان مُعْتَمِلًا أبوبكر ابن القيم، أحكام أهل الذمة ،تحقيق: يوسف بن أحمد وشاكر ،أنظر: القرآن والسنة، ومن لم ير وجوبها احتج بأنه ليس من أهل القتال...» العاروري ، دار رمادي للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ،1997م ، ج1،ص161-162

[3] - فالح حسين، المرجع السابق ، ص 241

[4] - اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي،ج2 ،ص120، وهذه الرواية لا يمكن تصديقها لأنه أورد خراج مصر بالدرهم، ومن المعلوم أن الجزية الخراج وسائر المعاملات المالية في مصر كانت تتم بالدينار الذهبي كما هو الشأن بالنسبة لكل البلاد التي كانت خاضعة للإمبراطورية البيزنطية، دفع بالدرهم، وأما إيراده هذا المبلغ بالدرهم فهو دليل قاطع على زيف هذه الرواية.

[3] - جروهمان - أوراق البردية العربية، ج 3،ص 12 ، جاسر أبو صفية - المصدر السابق - ص 124 رقم البردية01

[5] - فالح حسين، المرجع السابق ، ص 241

وقد بلغ خراج مصر في خلافة معاوية بن أبي سفيان ثلاثة عشر مليون درهم أي ما يعادل 1.3 مليون دينار حسب رواية اليعقوبي، وهي رواية مشكوك في صحتها[1].

كما أمدتنا برديات قرة بن شريك العبسي بمعلومات مهمة عن جباية الخراج، فالكثير من الرسائل التي وجهها لعامله على أشقوه بسيل عبارة عن مطالبات مالية للخراج، ففي رسالة مؤرخة في شوال 91هـ/جويلية710م يأمر عامله بسيل صاحب بجباية الخراج ، فجاء في البردية:«...إذا جاءك كتابي هذا فخذ ما على أرضك من الجزية..»[2] أي الخراج، ، ويأمره بالتعجيل بإرسال الخراج وخاصة وأن الفلاحين والمزارعين قد فرغوا من الحرث فجاء في البردية:«...ثم عجل إلي بما اجتمع عندك من المال بالأول فالأول ،ولاأعرفنّك ما خنستنا بما قبلك ، فإن أهل الأرض قد فرغوا من الحرثة وعلما ما عليهم وصلحت أفراطهم لبيع ما أرادوا منها فعجل عجل بما اجتمع عندك من المال ، فإنه لو قدم إلي المال قد أمرت للجند بعطاياهم إن شاء الله... »[3]، ويطالبه بالتعجيل في إرسال الخراج وخاصة وأن موعد عطاء الجند قد حان، والجيوش قد تجهزت للجهاد والفتوح، ويلومه على تأخره في إرساله الخراج فقد جاء في البردية: «..فإنه ذهب من الزمن ما قد علمت وقد استأخرت الجزية وحضر عطاء الجند وعطاء عيالهم، وخروج الجيوش إن شاء الله، فإذا جاءك كتابي هذا فخذ فيما على أرضك من الجزية، وعجل بالأول فالأول مما جمعت ولا أعرفنّ ما أخرت...»[4].

وفي بردية أخرى يطالب قرة بن شريك من بسيل صاحب أشقوه بموافاته بالخراج لأن وقت عطاء الجند وعيالهم قد حان، والجند على استعداد للخروج إلى الجهاد ولابد أن يوزع عليهم العطاء النقدي والعيني لتشجيعهم على الجهاد«...فإنك قد علمت إليك به من جمع المال، والذي قد حضر من عطاء الجند وعيالهم، وغزو الناس، فإذا جاءك كتابي هذا، فخذ في جمع المال، فإن أهل الأرض قد جمعوا منذ أشهر ثم عجل إلي بما اجتمع عندك من المال بالأول فالأول...»[5]، وخاصة وأن أهل الأرض جمعوا أموال الخراج فيأمره بالتعجيل في حملها إليه فيقول له:«... ولا أعرفنك ما خنستنا بما قبلك فإن أهل الأرض قد فرغوا من الحرثة وعلموا ما عليهم...»[6]،ولأجل هذا

---

[6] ـ اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي،ج2 ،ص120، وهذه الرواية لا يمكن تصديقها لأنه أورد خراج مصر بالدرهم، ومن المعلوم أن الجزية الخراج وسائر المعاملات المالية في مصر كانت تتم بالدينار الذهبي كما هو الشأن بالنسبة لكل البلاد التي كانت خاضعة للإمبراطورية البيزنطية، دفع بالدرهم، وأما إيراده هذا المبلغ بالدرهم فهو دليل قاطع على زيف هذه الرواية.

[1] ـ جروهمان ـ أوراق البردية العربية، ج 3،ص 12 ، جاسر أبو صفية ـ المصدر السابق ـ ص 124 رقم البردية.01

[2] ـ المصدر نفسه، ص 141.

[3] ـ المصدر نفسه،ص 124.

[5] . لمزيد من المعلومات راجع: الملحق رقم06، ص133.

[6] . جروهمان، أوراق البردي العربية،ج3 ،ص 42 ، أبو صفية ـ برديات قرة بن شريك ـ ص 141 رقم البردية06 .

يستعجله في حمل أموال الخراج إليه قائلا:«...فعجل عجل بما اجتمع عندك من المال...»[1]، وفي بردية يأمره بموافاته بالخراج وخاصة وأن الجيوش على أهبة الاستعداد للخروج للجهاد وعطاءهم وعيالهم قد حان فجاء في البردية:«... فإنك قد علمت الذي كتبت إليك به من جمع المال ، والذي قد حضر من عطاء الجند وعيالهم ، وغزو الناس ، فإذا جاك كتابي فخذ في جمع المال... »[2]،وخاصة وأن أهل الأرض قد جمعوا خراج أرضهم منذ أشهر«....فإن أهل الأرض قد جمعوا منذ أشهر »[3]، وباعوا محاصيلهم الزراعية «...وصلحت أفراطهم لبيع ما أرادوا...»[4]،وفرغوا من حرث أرضهم لهذا العام «...فإن أهل الأرض قد فرغوا من الحرثة وعلموا ما عليهم ...»[5]

وفي بردية أخرى يطالب قرة بن شريك بسيل بالخراج المتبقي على أرض كورته ويعاتبه ويوبخه على التأخر ويأمره بالإسراع في تحصيل ذلك وإرساله فقد جاء في البردية:«...على أرضك فوجدته بقي عليك مال عظيم من عمال تأخر بعد الأجل الذي أو يقدم علي وقد ترك خلفه من المال شيئا لأحمق مغتر، هينة عليه نفسه، فإذا جاءك كتابي هذا، فاجمع ما على أرضك من الجزية والأبواب[6] والفضول[7]، ثم أقدم علي بمال أرضك..»[8]

وفي بردية يهدد عامله بعقوبة شديدة وغرامة ثقيلة لأنه تأخر في إرسال الجزية شهرين كاملين فقد جاء في البردية: «...الأجل ، اعاقبه أشد [ا]لعقوبة وأغرمه أثقل الغرامة ، ولا أخال ذلك إلا وقد كان بلغك وبلغ أهل كورتك ولعمري حال الأجل منذ أكثر من شهرين ، وقد كتبت إليك قبل كتبي هذا آمرك أن تعجل إلينا بما قد جمعت من جزية كورتك...»[9]، ويوصيه بالرفق بأهل الأرض ويأمره باستيفاء المقادير المتعودون على أدائها إلى بيت المال فجاء في الرسالة ما يلي: «...وأردت أن ترفق بهم وأتجاوز عنهم بما قبضت منهم على نحو الذي كانوا يودون من بيت

---

[1] ـ المصدر نفسه،ص142.

[2] ـ المصدر نفسه ـ ص 141، رقم االبردية06، وراجع أيضا: Nabia Abbot ,op ,cit , p50

[3] ـ المصدر نفسه، ص141 ، رقم البردية06 .

[4] ـ المصدر نفسه، ص141 ، رقم البردية06.

[5] ـ المصدر نفسه، ص142.

[6] ـ الأبواب: يراد بها وجوه المال وطرقه ، أي ما تجمّع من وجوه الحساب المتصل بالجزية وضريبة الطعام والمكس ، انظر : جاسر أبو صفية ، برديات قرة بن شريك ،ص95.

[7] ـ الفضول :في اللغة العربية هو ما تبقى من الشيء ، ففواضل المال ما يأتيك من مرافقه وغلته ،انظر :ابن منظور ،لسان العرب ،ج5 ،ص510. وعلى هذا فالفضل من المال ما زاد عن المقدار عند جمع الضرائب .

[8] ـ المصدر نفسه ـ ص 160 ،رقم البردية12.

[9] ـ المصدر نفسه ، ص144 ، رقم البردية07.

المال كل سنة...»[1]،وقد تشدد هذا الأخير في جباية الخراج وزاد الخراج على الكنائس، وذكر ساويرس أن العديد من الكنائس خرّبت بسبب عجزها عن دفع خراجها.[2]

وأول ما قام به أسامة بن زيد لما وصل إلى مصر بعد توليته خراجها من طرف سليمان بن عبد الملك أنه أعاد قياس مساحات جميع كور مصر وكتبها في سجلات عربية وذلك لتحديد قيمة الخراج[3]، وزاد الخراج على الكنائس والدير، وقام عبيد الله بن الحبحاب بقياس الأراضي والكروم وبنى أميالا في وسط القيطان وعلى الحدود والطرقات في جميع أرض مصر وضاعف الخراج[4] .

3 ـ ضريبة الطعام (الأرزاق):

وتمثل امتدادا للخراج، حيث تؤخذ معه وتحسب قيمتها منه، وهذا المورد المالي فرضه الخليفة عمر بن الخطاب على أهل الشام ومصر دون غيرهما من الأمصار التي فتحت في عهده ،وقد أطلعتنا برديات الفتح والمصادر المتقدمة[5] على أنواع هذه الضريبة وبعض مقاديرها (القمح، الطحين، الزيت ، المواشي...)، وأصبحت مصر بعد فتحها تمون الحجاز بالطعام والقمح، وخاصة في الأزمات كما حدث عام الرمادة [6].

وواصل ولاة مصر في العصر الأموي فرض هذه الضريبة على أهل مصر[7]، والمناطق المجاورة لها، كما بينت برديات عوجا الحفير بغزة في جنوب فلسطين التي تعود إلى خلافة معاوية بن أبي سفيان[8]، وكما بينت البرديات التي تعود إلى الفترات الأموية اللاحقة لها، فتمثل بردية مؤرخة سنة 87هـ /705م وتعود لفترة الوالي عبد الله بن عبد الملك إيصالا بدفع ضريبة عينية فنقرأ في البردية :«...نم أهل مدينة [.....]إردب وسبعة عشر

---

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص144.

[2] ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق ،ج2 ، ،ص117

[3] ـ ساويرس. المصدر السابق ،ج2 ،ص125 .

[4] ـ المصدر نفسه، ص170.

[5] ـ راجع الصفحة 11.

[6] ـ تذكر المصادر أن عمر بن الخطاب كتب إلى واليه على مصر عمرو بن العاص سنة21هـ/641م يعلمه بما فيه أهل المدينة من الجهد والجوع ، ويأمره بحمل الطعام إلى المدينة في البحر، فأرسل عمرو الطعام ومعه الزيت في البحر إلى عمر فجعله في دار بالمدينة وقسم بين الناس بكيال ، ولتسهيل حمل الطعام إلى الحجاز أمر الخليفة عمر بن الخطاب عمرو بحفر خليج فسمي باسمه(خليج أمير المؤمنين)الذي ظل يحمل الطعام عبره إلى المدينة إلى بعد خلافة عمر بن العزيز حيث أهمله الولاة فطمرته المياه، انظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب،ص218 ـ220، البلاذري، المصدر السابق ،ص303. الطبري ، تاريخ الطبري ،ج04 ،ص100 . المسعودي ، مروج الذهب، ج2،ص12

[7] ـ هذه المورد المالي فرضه عمر بن الخطاب على أهل مصر وكان ضمن الشروط التي صالحهم عليها عمرو بن العاص فقد جاء في نص البلاذري: «... وضع على كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا، وألزم كل ذي أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب حنطة، وقسطي زيت وقسطي عسل وقسطي خل رزقا للمسلمين تجمع في دار الرزق وقسم عليهم ..» البلاذري، المصدر السابق ،ص301 وكانت تؤخذ من قيمة الخراج كما صرحت رواية ابن عبد الحكم :« ثم يخرج منها عدد الضيافة ونزول السلطان... » أنظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص 216 .

[8] ـ راجع :ص17ـ18.

[.....إردب]ب قمح توفاها في الهري [لضريبة سنة ستة و]ثمنين [.....وكتبه]عبد الله بن جرير في ذي القعدة سنة سبع وثمنين... »[1]، وقد أصاب هذه الرسالة خرم كبير إلا أن المعلومات التي تظهر فيها تبين بوضوح أنها متعلقة بضريبة الأرزاق.

وتؤكد بعض البرديات التي تعود إلى فترة قرة بن شريك على فرضها على عدة قرى وكور ولكنه يستخلصها، فلما خلفه هذا الوالي أمر عامله باستخلاصها، ففي برديات مؤرخة في صفر91هـ/ديسمبر710م يطالب قرة هذه الكور والقرى بدفع هذه الضريبة المتأخرة من عهد عبد الله بن عبد الملك وتعود لسنة88هـ/706م، فيطالب سكان بديدس بـ 270إردب وثلث $\frac{1}{3}$ إردب ونصف ويبة من القمح فجاء في البردية:«...ومن ضريبة الطعام مئتي اردب قمح وسبعين إردب وثلث اردب ونصف ويبة[2]وكتب راشد سنة إحدى وتسعين»[3]، ويطالب سكان قرية شبرا بنان بـ 05 أرادب من القمح فنقرأ في البردية: «...ومن ضريبة الطعام خمسة أرادب قمح... »[4]،ويأمر أهل شبرا بسيرو بدفع 11. إردب وثلث $\frac{1}{3}$إردب فجاء في البردية :«.. ومن ضريبة الطعام أحد عشر [إر]دب قمح وثلث إردب...» [5]، وتتضمن رسالة أخرى طلبا لأهل شبرا بقونس بدفع 128.5 إردب ونصف $\frac{1}{2}$ ويبة فجاء في البردية :«... ومن ضريبة الطعام مية وثمـ[ـنية] وعشرين إردب قمح ونصف ويبة ...»[6]، ويأمر سكان قرية سقط اسمها في البردية بدفع 18.5.إردب وربع $\frac{1}{4}$ قمح فنقرأ في البردية :«... ومن ضريبة الطعام ثمنية عشر إردب قمح ونصف وربع إردب ...»[7] ، ويطالب أيضا من أهل كنيسة مارية 88 إردب قمح إذ جاء في البردية :«... ومن ضريبة الطعام ثمنية وثمنين إردب قمح...»[8]، ويأمر أيضا سكان قرية[9]سقط اسمها من الرسالة بدفع 250 إردب قمح، فجاء في البردية :«..ومن ضريبة الطعام ميتي إردب قمح ،وخمسين إرد[ـب]..»[10]، ويطالب من

---

[1] ـ جروهمان ، المصدر السابق ،ج3 ،ص247.

[2] . الويبة: مكيال مصري قديم ويقدر وزنها بحوالي 25 كلغ ، انظر : حسن حلاق ، المرجع السابق ،ص130.

[3] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ، ص 179 .

[4] . المصدر نفسه ، ص 178 .

[5] . المصدر نفسه ، ص178 ،رقم البردية 21.

[6] . المصدر نفسه ، ص181، رقم البردية25.

[7] . المصدر نفسه ، ص 182 ، رقم البردية 25 وقد سقط من البردية عنوانها واسم القرية الموجهة إليها الرسالة.

[8] . المصدر نفسه ، ص183 ،رقم البردية 25.

[9] . المصدر نفسه ، ص148 ،رقم البردية25.

[10] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص 148.

سكان بديدس 235 إردب فقد جاء في البردية:«....ومن ضريبة الطعام ميتي إردب قمح ، وخمسة وثلاثين إردبا...»[1]

وتمثل بردية مؤرخة في رمضان 91هـ/جوان710م أمرا من الوالي لسكان أشقوه بضرورة دفع ضريبة الطعام المقدرة بألف إردب فجاء في الرسالة:«. .بسم الله الرحـ[من الرحيم من قرة بن شريك إلى أهل مدينة أشقوه ، فأرسلوا إلى هري باب اليون مما عليكم من ضرائب الطعام سنة تسعين ألف إردب قمح ....وكتب مرثد في رمضان من إحدى وتسعين»[2]، وتتضمن بردية مؤرخة في شوال سنة 91هـ/جويلية710م أمرا من الوالي قرة بن شريك إلى عامله بسيل بتعجيل حمل الطعام إلى الهري فنقرأ في الرسالة: «.. فإني قد كتبت إليك في تعجيل حمل طعام الهري وفي كيله بم بلغت.»[3] ويأمره بأن لا يأخر منه إردبا واحدا فجاء في البردية: «... ولا تأخرنَّ منه إردبا واحدا... »[4]، ويشترط عليه أن يكون الطعام من النوع الجيد:«...ثم مر أهل أرضك فلا يحملوا إلى الهري إلا طعاما طيبا...»[5]، ويحذره أنه لا يقبل أي طعام من النوعية الرديئة ، ويبين له أنه أصدر تعليمات إلى عمال مخازن الحبوب بأن لا يقبلوا من الطعام إلا الطعام الطيب فجاء في الرسالة: «... ثم مر أهل أرضك فلا يحملوا إلى الهري إلا طعاما طيبا، فإني قد أمرت أصحاب الأهراء ألا يقبلوا من أهل الأرض إلا ذلك ثم عجل حمل ما على أرضك من الطعام...»[6].

وكان الوالي يستعجل عماله في جمع الطعام وإرساله إليه لأنه أعطى الأوامر لتوزيع العطاء العيني على الجند ولا يريد أن يخلف وعده ويقع في الحرج أمام الجند كما تبين ذلك رسالة جاء فيها: «...فإنا أمرنا للجند بأرزاقهم... »[7]، ولأجل هذا السبب يأمر عامله بحث أهل القرى التي تتبع كورته بالتعجيل في حمل الطعام فجاء في مراسلة: «... فمر أهل كل قرية من كورتك فليعجلوا حمل الذي عليهم ...»[8]، ويهدده بأن أي تقاعس عن تنفيذ هذه التعليمات سيعرضه للعقوبة:«..ولا تلجئني إلى أن أكتب إليك فيه بعد كتبي هذ[ا]فإني إذن أكـ[تب] إليك بالذي يخزيك والسلام على من اتبع الهدي »[9].

---

[1] . المصدر نفسه ،ص 148 .

[2] . جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ،ص 167، رقم البردية15.

[3] . المصدر نفسه ، ص 123 ، رقم البردية 02.

[4] . المصدر نفسه ، ص124.

[5] . المصدر نفسه ، ص 126.

[6] . جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ، ص126.

[7] . المصدر نفسه، ص 124.

[8] . المصدر نفسه ، ص 126.

[9] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص127.

وكان الوالي يجمع ضريبة الطعام في الأهراء تمهيدا لتوزيعها في العطاء على عامة سكان الولاية من المسلمين، وخاصة الجنود وعيالهم، فتحمل بردية يونانية مؤرخة في شوال 91هـ/جويلية 710م أمرا صادرا من الوالي إلى عامله باسيل مفاده موافاته بضريبة الطعام المخصصة للجنود البحارة حيث جاء في الأمرية :« من قرة بن شريك إلى باسيل صاحب أشقوة [فأرسل] مما على كورتك من ضريبة الطعام سنة 8 إندكشن (شوال91هـ/ 710م) لرزق مهاجري الفسطاط ألفي إردب قمح... »[1]، ولايكتف هذا الوالي بإعطاء الأوامر فقط بل كان يتدخل شخصيا في اختيار الطعام المناسب للجنود المقاتلين في البحر، ففي بردية يطلب الوالي من عامله على أشقوه بضرورة تبليغ سكان كورته لكي يصنعوا خبزا طيبا للبحارة ويحسنوا صنعته فجاء في الرسالة:«...فإني قد أمرت بقسمة نواتية مصر وسفن أهل الشام وبأرزاق من يركب فيها من المقاتلة فإذا جاك كتابي هذا فمر أهل أرضك فليتقدموا في صنعة الخبز وليحسنوا صنعته... »[2]، موضحا له ومبينا له السر في ذلك: «... لأنه لا يصلح لجيوش إلا الخبز الطيب...»[3]ويأمره أن يختار ويرسل من يحسن طبخ الخبز: «... فابعث على صنعته هذا الخبز من يتعهده ويحسن صنعته...» [4]، مهددا إياه بالعقوبة إن خالف هذه التعليمات: «.واعلم أنك إن لم ترسل بخبز غير طيب لا يقبل منك ويصبك ما تكره... »[5].

4 ـ ضرائب مختلفة:

نتيجة لحاجة الأمويين للمال لمواصلة الفتوح ولسد متطلبات البناء والتعمير ومواجهة الثورات العنيفة التي تتربص بدولتهم، ولردع خصومهم ومناوئيهم تشددوا في جباية الأموال، وفرضوا ضرائب كثيرة لم تكن زمن الخلافة الراشدة وأعادوا إحياء الضرائب القديمة التي كانت موجودة في البلاد التي فتحوها وخاصة الفارسية منها، وأهم الضرائب التي استحدثوها ما يلي:

أ ـ الجوالي: نتيجة لتشدد أغلب ولاة مصر في استخلاص الأموال، فقد قاوم أهل مصر هذه السياسة بمختلف الطرق، ومنها التخفي عن عيون أعوان الوالي وحكام الكور وتغيير مقر الإقامة، والنزوح من القرى القاطنين بها[6]، وقد تصدى الولاة لهذه الظاهرة واتخذوا إجراءات صارمة وحازمة للقضاء على هذه الظاهرة والحد منها لأنها أضرت كثيرا بالموارد المالية للدولة، وخاصة الجزية والخراج الذان يعتبران المصدران الرئيسيان لموارد خزينة ولاية مصر في تلك

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص222.

[2] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص204 ـ205 ، رقم البردية 38.

[3] ـ المصدر نفسه ،ص205.

[4] ـ المصدر نفسه ، ص205.

[5] ـ المصدر نفسه ،ص205.

[6] ـ منى أحمد محمود ، المرجع السابق ،ص97.

الفترة، ولذلك فقد استخدموا عدة وسائل للقضاء عليها والحد منها، ومنها انتداب رجال أكفاء لهم خبرة في البحث عن الجوالي، ففي بردية يونانية يطلب الوالي من عامله أن يرسل ثلاثة رجال ذو خبرة للبحث عن الجوالي:«...فقد أرسلت رجالا إلى أسفل الأرض لدفع الجوالي من كورتك منذ عشرين عاما، فإذا جاءك كتابي هذا أرسل ثلاثة رجال أكفاء يجيدون البحث عن أماكن الجوالي، وأمر عليهم رجلا يعتمد عليه... »[1]، وبعد البحث عليهم والقبض عليهم يقوم الأعوان بإحصائهم فنقرأ في الرسالة:«...وإحصاء الجوالي الذين يجدهم وإرسالهم إليك واكتب إلى أصحاب قراهم أن يعطوهم معيشتهم لشهر واحد، أما أجرهم فندفعه نحن إن شاء الله..»[2]، وبعد إلقاء القبض عليهم تُفرض عليهم غرامة، ففي بردية مؤرخة سنة 91 هـ/710 م وتتضمن طلبا من الوالي لعامله باسيل بقاء الجوالي في كورته بشرط أن يدفعوا الجزية المفروضة عليهم فنقرأ في البردية: «... فإن هشام بن عمر كتب إلي بذكر جالية له بأرضك وقد تقدمت إلى العمال، وكتب إليهم ألا يأووا جاليا، فإذا جاك كتابي هذا فادفع إليه ما كان له بأرضك من جاليته ولا أعرفن ما رددت رسله...»[3]، وقد بينت هذه البردية بوضوح أن الجوالي كانت تفرض عليهم ضريبة مالية فجاء في نصها:«...أما بعد: فإنك كتبت إلي تذكر جاليا كان في أرضك ممن فرض عليه فيها...»[4]، وكان أعوان الوالي يسيئون معاملتهم من خلال تغريمهم ومصادرة أموالهم مما يجعل الجوالي يستخدمون مختلف الطرق والأساليب والحيل للحيلولة دون تغريمهم ومن ذلك دفع الرشاوي لعمال الوالي وأعوانه كما جاء في بردية:«... أما بعد فإنك كتبت إلي تذكر جاليا كان في أرضك ممن فرض عليه فيها، استخلفته حين قدمت علي، زعمت أنك وجدته خان وارتشى حين رجعت إليه، وأن يجعل لك به حتى تحاسبه، فذكرت أنه راع وأنك أخذت جملاه بمئة دينار، وقد سمعت الذي ذكرت أنه رشاك عشرون دينار، فجعلتها في الأبواب، فخذ جملاه بالذي اجتعلوا لك...»[1]، وقد بينت هذه البردية أن الجوالي كان لهم حق العمل في الإدارة الحكومية، كما هو الحال مع جالي استخلفه بسيل على حكم الكورة حين وفد على قرة بن شريك فخان وارتشى هذا الجالي، ولما عاقبه بسيل على ذلك ادعى هذا الأخير أنه كان يحتفظ بالمال لحين قدوم بسيل ليحاسبه، وقد عاقبه بسيل بأخذ جملين كرهن مقابل مئة دينار يدفعها لبسيل كغرامة وعقوبة من بسيل على هذا الجالي بسبب خيانته للأمانة والمسؤولية التي ولاه إياها حين وفد بسيل على الوالي قرة بن شريك، وقد أراد هذا الجالي التخلص من هذه الغرامة بمحاولة دفع رشوة مقدارها عشرون دينارا لبسيل مقابل التخلص من هذه الغرامة، فقبضها منه

---

[1] . أبو صفية، المصدر نفسه، ص225 ، رقم البردية1340

[2] . المصدر نفسه، ص225 ، رقم البردية1340

[3] . جروهمان . أوراق البردي العربي ،ج3،ص42 . أبو صفية ، المصدر السابق ،ص185

[4] . ،المصدر نفسه ،ص185

وجعلها في حساب الأبواب كما جاء في البردية: «..وقد سمعت الذي ذكرت أنه رشاك عشرين دينارا فجعلتها في الأبواب...»[2]، وعقوبة لهذا الجالي أمر الوالي عامله بمضاعفة الغرامة عليه، وتجريده من حيواناته لأنه أراد رِشْوَة حاكم الكورة فجاء في البردية:«...زعمت أنك وجدت قد خان وارتشى حين رجعت إليه، وأن يجعل لك به حتى تحاسبه فذكرت أنه راع وأنك قد أخذت جملاه بمية دينار وقد سمعت الذي ذكرت أنه رشاك عشرين دينار فجعلتها في الأبواب، فخذ جملاه بالذي اجتعلوا لك به، ثم إن قدرت... »[3]،ويتضح من خلال هذه البردية أن العامل أخذ منه المال الذي رشاه به وجعله في الأبواب ، وأمره بمصادرة جملا هذا الجالي.

وقد اهتم الوالي قرة بن شريك بمشكلة الجوالي وعمل سجلات لإحصائهم في القرى التي حلوا لها ووضع لهم أشبه بجواز السفر ينتقلون به في أرجاء البلاد بعد دفع الجزية والخراج[4]، وكان يعاقب من يخالف هذه الإجراءات.

ب ـ الغرامات: من الضرائب التي استحدثها الأمراء والولاة الأمويون فرض غرامات على أهل الأرض وحكام الكور وأعوانهم المخالفين لأوامر الولاة والمعارضين لسياسة الخلفاء والولاة، فذكر بعض المؤرخين أن مروان بن الحكم لما دخل مصر واسترجعها من عبد الله ابن الزبير[5] صادر أموال أتباعه وأنصاره[6]،كما كان الخلفاء في بعض الأحيان يقاسمون أموال كُتَّاب الولاة، فتذكر المصادر أنه بعد وفاة عبد العزيز بن مروان سنة86هـ/705م أرسل الخليفة عبد الملك بن مروان الضحاك بن عبد الرحمن لمقاسمة مال يناس بن خمايا كاتب عبد العزيز بن مروان[7]، وفي بعض الأحيان يصادرون أموال الولاة، فذكر الكندي أن بعد عزل الوالي عبد الله بن عبد الملك سنة90هـ/709م عن ولاية مصر من طرف أخيه الوليد خرج من مصر إلى الأردن بأمواله فأرسل الخليفة الوليد بن عبد الملك رجالا

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص186 ، رقم البردية27.

[2] . جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك ، ص178، وأما أمر قرة بسيل بأخذ الجملين لا يتضح هل من باب الكفالة أم الضمان أم العقوبة أم الرهن، لأن البردية لا توضح ذلك، ويبدو أنها من باب العقوبة وليس على سبيل الرهن ولا الضمان، لأن ثمن الجملين لا يساوي قيمة 100 دينار.

[3] . راجع الملحق07،ص 134.

[4] . جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص25. سيدة كاشف، مصر في فجر الإسلام، ص48 . جروهمان، المصدر السابق،ج3، ص: 08.

[5] ـ عبد الله بن الزبير: هو عبد الله بن الزبير بن العوام وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ،ولد في السنة الأولى للهجرة ،شهد موقعة الجمل مع خالته عائشة ـ رضي الله عنها ـ بايعه أهل الحجاز واليمن والعراق ومصر بالخلافة سنة61هـ/681م بعد مقتل الحسين ـرـ ـ وظل في صراع مع الأمويين على الخلافة حتى سنة73هـ/ 693م حيث قتله الحجاج بمكة وصلبه بها ، انظر ترجمته في :ابن سعد ، الطبقات ،ج6 ،ص473 ـ480

[6] ـ حافظ إبراهيم ـ ضياع بني أمية في عصر الخلافة، ص44.

[7] ـ الجهشاري ، المصدر السابق، ص27 . هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق ،ص243. نجدة خماش، المرجع السابق ،ص335، وأول من اتخذ هذا الإجراء هو الخليفة عمر بن الخطاب الذي قاسم أموال جميع ولاته مع بيت المال، فبعث محمد بن مسلمة الأنصاري إلى عمرو بن العاص والي مصر وقاسمه أمواله مع بيت المال ،انظر :ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب ،ص198.البلاذري ، المصدر السابق، ص 315 .الطبري، تاريخ الطبري،ج4، ص112.

أحاطوا به وصادروا جميع ما كان معه من الأموال وحملوها إلى الخليفة [1]، وقد يكون سبب هذا التصرف من الخليفة هو أن عبد الله بن عبد الملك كان سيء السيرة في ولايته وكان يرتشي، وكان يكتسب الأموال بطرق مشروعة كما علل ذلك ضياء الدين الريس[2].

كما كانوا يغرمون عمال الجباية الذين يظلمون أهل الأرض عند جباية الأموال ويكلفونهم فوق طاقتهم ، ففي بردية مؤرخة في شوال 91هـ/جويلية710م تتضمن تهديدا من الوالي للقبالين بإنزال عليهم عقوبات مختلفة متمثلة في الجلد وحلق اللحية والرأس، والغرامة المالية فنقرأ في البردية:«...وإن وجدت أحدا من القبالين اعتدى على الأرض في الكيل، أو ازداد على الذين فرضت له شيئا فاجلده مئة جلدة واجزر لحيته ورأسه، وغرمه ثلاثين دينارا، بعد أن تغرمه ما ازداد على الذي أتي مرتك به...»[3]، وكان أيضا يُعاقب رجالات الدولة من الشرطة والقبالين والموظفين وحتى مسؤولو الكور إذا تساهلوا وآووا الجوالي، ففي بردية تتضمن تهديدا من الوالي بتغريم حاكم الكورة والموازيت ورجال الشرطة عن كل جالي عشرة دنانير فجاء في البردية: «..فلو ثبت أنهم يأوون جاليا بعد كتابي هذا سيغرمون عشرة دنانير عن كل حال ويغرم صاحب الكورة و الموازيث ورجال الشرطة في الكورة... »[4]، وكذلك كان يغرم سكان القرى والكور الذين يتعاطفون مع الجوالي ويأوونهم ولا يبلغون عنهم الأعوان المكلفون بالبحث عنهم، ففي بردية يهدد الوالي قرة بن شريك بفرض غرامة كبيرة على كل قرية يوجد بها الجوالي فجاء في البردية:« ..كما أغرم القرية التي توجد فيها الجالية غرامة لا يقدرون عليها... »[5].

وكان الوالي أيضا يغرم حكام الكور الذين يتخلفون في دفع أموال الجباية المترتبة على كورتهم في وقتها المحدد ، ففي بردية يهدد الوالي حاكم كورة سقط اسمها من الرسالة، وتظهر من خلال سياق البردية أنها موجهة لبسيل حاكم كورة أشقوة بعقوبة شديدة وغرامة ثقيلة لأنه تخلف شهرين كاملين عن موعد دفع الجزية المترتبة على كورته فنقرأ في البردية: «...الأجل أعاقبه أشد العقوبة، وأغرمه أثقل الغرامة، ولا أخال ذلك إلا قد كان بلغك وبلغ أهل كورتك ولعمري حال الأجل منذ أكثر من شهرين، وقد كتبت إليك قبل كتابي هذا آمرك أن تعجل إلينا بما قد جمعت من جزية كورتك...»[6]، وكان أيضا يغرم حاكم الكورة ومعاونيه نتيجة لمخالفة أوامر الوالي، ففي بردية يطالب قرة بن شريك من عامله بسيل بالتعجيل في إرسال الغرامة المفروضة عليه ومعاونيه ويعاتبه ويلومه على

---

[1] ـ الكندي ، ولاة مصر ،ص95، نجدة خماش، المرجع السابق،ص336.

[2] ـ ضياء الريس ، المرجع السابق ،ص235

[3] . جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ، ص125 ، رقم البردية02

[4] . المصدر نفسه ،ص239 ، رقم البردية1384

[5] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ،ص:239

[6] . المصدر نفسه ،ص144 ، رقم البردية07.

التأخر مهددا إياه بالعقوبة إذا تخلف عن موافاته بها في الموعد الجديد الذي حدده له فجاء في البردية :«من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو فعندما نظرت في المال المؤدى في بيت المال من غرامة عمالك ، وجدت أنك لم تؤد شيئا من غرامتك وغرامة عمالك، ويعلم الله أنني سأجازيك على هذا العصيان بعقوبة لا تحتملها، فإذا جاك كتابي هذا ؛ فعجل في إرسال المال من الغرامة إلى بيت المال، إذا كان فيك خير، وتفهم ما يكتب إليك لأنك إن تأخرت والجأتني إلى الكتابة مرة أخرى فإن العقوبة ستحيق بك وتهلكك إذ لا عذر لك في هذا ، لأنك قد فرغت من الحصاد ومضى من الزمن ما قد علمت، فلا علة لك في شيء ، فإذا كنت تحب نفسك فلا تخالف هذا الأمر...»[1].

وكان الوالي يأمر عامله في بعض الأحيان بتقييد الأشخاص الذين تفرض عليهم الغرامة وإرسالهم إليه رفقة غرامتهم، فتشير في بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة90هـ / 710م إلى أمرا من الوالي إلى أحد عماله بإرسال أحد الأفراد يظهر أنه (فلاح) رفقة الغرامة المالية التي فرضت عليه ويظهر من خلال سياق البردية أنه فر من دفع الضريبة المفروضة عليه فجاء في البردية:«... حيان مع رسولك كتبت إلي بالنبطي الـ[ـوتي] الذي فر وبالأربعة الدنير وثلث [الدينر الذي] غرمته وإني لم أ[ره] فأن لم يك قدم إ[لي فابعث به]وبما غرمته، والسلام على من اتبع الهدى... »[2].

وكان يغرم التجار، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في ذي القعدة سنة 91هـ /أوت 710م تتضمن طلبا من الوالي إلى صاحب الذهب[3] بمدينة أهناس بالغرامة المفروضة عليه منذ عهد عبد الله بن عبد الملك فنقرأ في البردية: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك لبطرس قبال الذهب من مد[ينة] أهناس إنه أصابك من الغرامة مما أدرك عليك من الجباية [سنة ثما]ـن وثـ[ـمـ[ين ستـ]ـة دنير... »[4].

كما كانت تفرض الغرامة على الأقباط الذين يخالفون الإجراءات والتنظيمات والقوانين التي يصدرها الولاة وأعوانهم، فذكر ساويرس أن أسامة بن زيد التنوخي متولي خراج مصر في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك(96-99هـ/715-718م) كان يعاقب كل من لا يجد معه سجله ولا يجده موسوما بعنقه ولا يلبس حلقة

[1]. جاسر أبو صفية ، ص232 ، رقم البردية1359.

[2]. المصدر نفسه ، ص201 ـ202 ، رقم البردية 36.

[3]. لا توضح البردية المقصود بصاحب الذهب ، ومن المرجح أنه من الصاغة الذين يقومون بصناعة الذهب

[4]. جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص 171 ،رقم البردية 17 ، و هذه البردية لا توضح سبب الغرامة ، كما يوجد اختلاف كبير بين قراءة دم (diem) وقراءة جروهمان لهذه البردية بسبب الخرم الكبير الذي أصابها .

الحديد بيده حلقة[1]، فذكر ساويرس أنه دخل يوما إلى دير للرهبان فوجد به رهبانا بغير وسم، ولا بحلقة الحديد في أيديهم فضربهم بالسياط وغرمهم ألف دينار[2].

ومجمل القول أن الغرامة كانت تفرض على الأفراد وأهل القرى، وحتى رجالات الدولة من حكام الكور والقبالين ورجال الشرطة، وكان يقوم باستخلاصها وتحصيلها حكام الكور بأمر من الوالي ويراقب هذه العملية صاحب البريد الذي كان يرفع تقارير إلى الوالي عند حدوث تجاوزات في العملية، ومن بين التجاوزات التي يقع فيها بعض العمال في تحصيل الغرامة دون تلقي الأمر من الوالي، وكان صاحب البريد يطلع الوالي على ذلك، ففي بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة 91 هـ /ديسمبر 710 م حيث يعاتب فيها قرة بن شريك بسيل صاحب أشقوة على جباية الغرامة دون إذن الوالي ويذكر له أن صاحب البريد هو الذي أطلعه على هذه القضية فنقرأ فيها :« بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة فإني أحمد الله الذي لله إلا هو ،أما بعد فإن القاسم بن سيار صاحب البريد ذكر لي أنك أخذت غرامة في أرضك بالذي عملهم بالجزية ... »[3]، ويأمره بأن لا يعترض أحدا مستقبلا حتى يكتب إليه ويعطيه الأمر في تنفيذ ذلك:«... فإذا جاك كتابي هذا فلا تعترضن أحدا حتى أحدث فيهم إن شاء الله... »[4]، وقد صرحت هذه البردية أن بسيل حاكم كورة أشقوة أخذ الغرامة من سكان كورته.

وبعد استخلاص الغرامات ترسل إلى الوالي، وهو بدوره يحولها إلى خزينة الولاية ، ففي مراسلة يطلب الوالي قرة بن شريك عامله بجمع الغرامات المختلفة وموافاته بها مع رسوله فنقرأ في الرسالة: «...من الغرامة وما أدوا منها وما بقي فإذا جاءك كتابي هذا فاستخرج ما بقي من تلك الغرامة ثم أرسل مع رسولي ورسول من كل رجال، ولا أعرفن

---

[1] ـ راجع الصفحة46.

[2] ـ ساويرس ابن المقفع ،المصدر السابق ، ج2،ص160، ويبالغ ساويرس كثيرا ويختلق الكثير من الأحداث المكذوبة ليتحامل فيها على الحكم الإسلامي بصفة عامة والحكم الأموي بصفة خاصة، فمن ذلك القصة التي فيها بيّن فيها بعض العقوبات التي يعاقب بها أسامة بن زيد فمن ذلك القصة التي أوردها في كتابه فمن ذلك.. « أن امرأة أرملة أخذت سجلا لابنها اليتيم فخرجت من الإسكندرية إلى اغراوة وخرج الصبي إلى النيل يشرب فخطفه التمساح والسجل معلق في عنقه فحزنت عليه أمه وتحرقت عليه ورجعت إلى الإسكندرية وأعلمت الأمير بما جرى لها فلم يعترف بها واعتقلها وفرض عليها غرامة بعشرة دنانير بسبب السجل وأنها دخلت المدينة بغير السجل وباعت ثيابها وكل مالها وطافت تتوسل حتى أوفت العشرة دنانير...» ساويرس ، المصدر السابق، ج2، ص:157 ـ158 ، وهذه الحادثة لا تخلو من التلفيق والمبالغة ولا يمكن أن يصدق فيها، فهما تشدد الولاة فأنهم لا يصلون إلى هذه الدرجة من القسوة، ضف إلى ذلك أن السجلات التي وضعها الولاة وأعوانهم خاصة بالأقباط الذين تجب عليهم الجزية، ومن المعلوم أن المسلمين في مصر وغيرها لم يأخذوا الجزية من النساء والصبيان ،ولا توجد أي رواية تصرح أن المسلمين كانوا يأخذون الجزية على الصبيان والنساء .

[3] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص151 ، رقم البردية 08، ويظهر جليا من هذه البردية أن صاحب البريد كان عين الوالي على حكام الكور حيث يقوم باطلاعه عن كل الأعمال التي يقوم بها أعوان الوالي ، ويرفع التقارير إلى الوالي وبناءا على ذلك يحاسب الوالي عماله .

[4] . جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص151.

ما أخرت قليلا ولا كثيرا والسلام على من اتبع الهدى..»،[1] وبعد الاطلاع على هذه الغرامات وفحص مبالغها المالية من طرف الوالي وأعوانه والتدقيق فيها، والتحقق من كل المعلومات المتعلقة بسير العملية يحولها الوالي إلى بيت المال كما بينت البردية:«... ثم ا[ر]سل بها مع رسولي ور[سو]ل من عندك يؤديها في بيت المال.. »[2]، ويكتب الموظفون المكلفون بالعملية تقرير مفصل للوالي ليطلع عن كل التفاصيل المتعلقة بذلك: «..واكتب إلي بمال أد[وا]من ذلك وما قبضت من كل رجل ،ولا أعرفن ما أخرت قليلا ولا كثيرا... »[3].

ج ـ قمص الأمير: من الضرائب التي فرضها الأمويون في مصر ضريبة القمص، وتمثل امتدادا للضريبة التي فرضها عمرو بن العاص على أهل مصر بعد الفتح ،كما بينت المصادر المتقدمة، إذ يذكر المؤرخون أنه أحصى المسلمين الذين فتحوا مصر وألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف وبرنسا أو عمامة وسراويل وخفين في كل عام، أو عدل الجبة والصوف ثوبا قبطيا[4]، ويبدو أن العرب المسلمين تخلوا عن هذه الضريبة فيما بعد فلم يرد ذكرها في الفترات التي أعقبت خلافة عمر بن الخطاب حسب اطلاعي.

وأعاد الأمويون فرض هذه الضريبة في مصر، فتتضمن بردية مؤرخة في ذي القعدة سنة 90هـ/سبتمبر709م أمرا من قرة بن شريك إلى عامله بسيل بضرورة التعجيل في إرسال قمص إلى أمير المؤمنين، ويحثه على الإسراع قبل عيد الأضحى، مهددا إياه بالعقوبة إن تأخر عن الموعد الذي حدده له فنقرأ في الرسالة:«...فإذا جاءك [كتابي هذا] فانظر القمص [التي على أرض]ك فعجل إلي بها حين تنظر في [كتابي فلا] تؤخرن منها [شيئا فإني] أريد أن[أبعث بها] إلى أمير [المؤمنين] إن شاء الله و[اعلم بأن]ني لئن أخرت [منها شيئا] ليصيبنك مني [ما تكره] في نفسك [ومالك] ما [تبعث به] قبل الأضحى [بعد اليوم بث]لاثين والسلام على من اتبع الهدى وكتب حبيش بن عدي في ذي القعدة من ستة وتسعين»[5]، وتشير بردية أخري إلى طلبا من الوالي لعامله بإرسال سبعين قميصا لأمير المؤمنين (الخليفة) فجاء في البردية: « فقد طلبنا من كورتك سبعين قميصا لأمير المؤمنين كما جرت العادة بذلك...»[6].

---

[1] . المصدر نفسه، ص169.

[2] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص 151 ،رقم البردية08.

[3] . المصدر نفسه، ص169، رقم البردية16.

[4] ـ البلاذري . المصدر السابق . ص314.

[5] . أبو جاسر. المصدر السابق، ص215، رقم البردية 42 .

[6] . المصدر نفسه، ص286، رقم البردية1352.

ومن أهم شروط التي ينبغي أن تتوفر في هذه الأقمصة أن تكون من النوعية الجيدة لأن ذلك يسر ويفرح الوالي كما جاء في البردية:«... واحرص أن تكون من القمص مصنوعة من مادة جيدة لأن ذلك يسرنا...»[1]، وبعد جمع هذه الأقمصة وإرسالها للوالي يقوم الوالي بتفقدها ومراقبتها ويتأكد من استيفائها للشروط المذكورة آنفا، وإذا لم تستوف هذه الشروط يرجع غير الصالحة منهاكما توضح الرسالة:«...وأرسلها مع رسولك، وأمره أن يدفعها لنا، وسنعيد مالا يصلح منها...»[2].

د ـ رزق الأمير وحاشيته: سن الولاة الأمويون في مصر ضريبة جديدة على أهلها متمثلة في رزق الأمير وحاشيته، وهذه الضريبة عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل كورة حسب إمكانياتها المالية، بحيث تقيم لمدة سنة، وتدفع مرة واحدة في العام، ويستخلصها الوالي وأعوانه وتخصص لمصاريف الوالي وبلاطه وحاشيته، ودفع مرتبات الأعوان وبناء القصور، وكانت تفرض على العرب(المسلمون) والأقباط، وتستخلص نقدا وعينا (مواد غذائية)، وقد أطلعتنا برديات الوالي قرة بن شريك على هذه الضريبة وبينت بعض مقاديرها، ففي مراسلة مؤرخة سنة91هـ/ 710م يطلب الوالي من عامله بجباية ضريبة رزق الأمير وحاشيته، فقد جاء في الرسالة:«...فقد قسمنا على أهل كورتك [...دينارا] ثمنا للمواد المدرجة في حاشية كتابي هذا لرزق الأمير وحاشيته وعماله لمدة اثني عشر شهرا، هذا العام 8 إندكشن=(91 هـ/709م) وكتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسلته إليك، فإذا جاءك كتابي هذا فاجمع المال وأرسله مع رسولك، وأمره بأن يدفعه إلى بيت المال دون تأخير...»[3].

وتتضمن بردية أخرى أمرا من الوالي لعامله بسيل بضرورة بجباية مبالغ مالية مترتبة على كورته لسنة 92 هـ /710م مخصصة لرزق الأمير وحاشيته، فجاء في البردية: «..من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد فقد قسمنا على كورتك $\frac{2}{3}$ 166 دينارا ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لرزقنا ورزق حاشيتنا وعمالنا، عربا وقبطا وغيرهم لمدة اثني عشر شهرا هذا العام9إندكشن= (92 هـ/710م)، وكتب بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك، فإن جاءك كتابي هذا فاجمع المال المطلوب حسب ما جاء في كتابي، وأرسله مع رجالك الأمناء، وأمرهم أن يدفعوه إلى بيت المال، وأن يأخذوا كتابا بذلك...»[4].

---

[1] ـ المصدر نفسه ،ص286.

[2] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص286 ، والملاحظ أن القمص في كانت تؤخذ من أهل الذمة وتوزع على المسلمين المقاتلين كما صرحت به رواية عبد الله بن عمرو بن العاص التي نقلتها المصادر، أما في البردية فإن الأقمصة خاصة بأمير المؤمنين يجمعها والي مصر ويرسلها للخليفة في المناسبات الدينية(عيد الأضحى) كما صرحت البردية.

[3] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص:284 ، ويظهر أن الوالي يقدر هذه الضريبة ويقسم هذه المبالغ على جميع الكور وكل كورة تقوم بدفع مبلغا معيينا حسب إمكانياتها.

[4] ـ المصدر نفسه، ص 284، رقم البردية1375 .

ولا يكتف الوالي قرة بن شريك بجباية هذه الضريبة التي تعود إلى فترة ولايته على مصر بل يأمر عامله باستخلاص هذه الضريبة التي تعود إلى عهد الوالي عبد الله بن عبد الملك، ففي بردية مؤرخة سنة شهر ربيع الأول من سنة 90هـ/ديسمبر709م يأمر عامله بجباية ضريبة رزق الأمير وحاشيته التي فرضها عبد الله بن عبد الملك ولم يستخلصها فيحثه على التعجيل بها فجاء في البردية: « من قرة بن شريك إلى بسيل ، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد ، فانظر الذي لابقي على أهـل أرضـك مما كان عبد الله بن عبد الملك قسم عليهم من رزقه ورزق حاشيته وعماله ، فنفذه واستخرجه ثم عجل إلي به مع رسولي حين يأتيك ورسول من عندك... »[1]، ويأمره بإرسال مال طيب ولا يؤخر منه دينارا واحدا: «...ولا ترسلن إلا بمال طيب ولا يؤخر منه دينرا واحدا، والسلام على من اتبع الهدى ، وكتب يزيد في شهر ربيع الأول من سنة تسعين » .[2]

وقد أثبتت هذه البرديات صحة المعلومات التي أوردتها المصادر المتقدمة عن أهم الضرائب التي استحدثها الولاة والخلفاء الأمويون مثل: المكس والغرامات وضريبة الضيافة، ورزق الأمير وحاشيته.....،وهذه الضرائب كانت مفروضة في مصر وغيرها، وخاصة في العراق والأقاليم الشرقية والكثير منها من وضع الحجاج بن يوسف الثقفي، وبتولي عمر بن عبد العزيز الخلافة ألغاها في مصر وغيرها، وكتب إلى متولي خراج مصر حيان بن سريج يأمره بإسقاطها فجاء فيها:«... إني بلغني أن بمصر إبلا يحمل على البعير ألف رطل، فإذا جاءك كتابي هذا فلا أسمعن أنه حمل على بعير منها أكثر من ستمائة رطل، وبلغني أن في مصر بيتايه العشارون يحيون ممن أقبل وأدبر، وإني لأرى ذلك طرفا ممن عاتب عليه قوم شعيب فإذا جاءك كتابي هذا فانسفه من الأرض...»[3]، وأسقطها كذلك في العراق وكتب إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن يأمره بإلغائها حيث جاء في الكتاب الذي أرسله إليه ما يلي:«...سلام عليك أما بعد، فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء شديد وجور في أحكام وسنن خبيثة سنها عليهم عمال السوء [وإن القوم الدين والعدل والإحسان ،فلا يكونن شيء أهم إليك من نفسك [أن توطنها لطاعة الله]فإنه لا قليل من الإثم أمرتك أن تطرح عن أرضهم مالا يلزمها ، وأن لا تحمل خرابا على عامر ولا عامر على خراب ... وأمرتك أن تأخذ الخراج إلا على وزن سبعة ليس أيين[4] ولا أجور الضراب[5] وأمرتك أن تضع

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص157 ، رقم البردية 11.

[2] ـ المصدر نفسه، ص125 ،رقم البردية03.

[3] ـ ابن عبد الحكم . سيرة عمر بن عبد العزيز . ص 138.

[4] ـ أيين : كلمة فارسية تعني العادة والضرائب الغير رسمية التي تقدم للملوك في أعياد النيروز والمهرجان .

[5] ـ أجور الضراب : وهي ضريبة فرضها الحجاج على الرعية تدفع لعمال بيت المال المكلفين بصك العملة.

على أهل الأرض ما وضع الله عنهم على لسان أمير المؤمنين من المظالم والتوابع التي كانت تؤخذ من : الهدية من النيروز[1] والمهرجان[2] ورزق سليمان بن عبد الملك[3] وثمن الصحف[4]...»[5].

ومن خلال هذا العرض نلاحظ أن الموارد المالية لمصر الأموية أنها كانت معتبرة، إذ تعددت وتنوعت مصادر الجباية، حيث أبقى الولاة على الموارد المالية الشرعية كالجزية والزكاة والفيء، والموارد المالية التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب كالخراج وضريبة الأرزاق والعشو، وأضافوا ضرائب كثيرة كرزوق الأمير وحاشيته، المكس، أخذ الجزية من الرهبان...وتشدد أغلبهم في تحصيل هذه الضرائب.

6 ـ النظام الجبائي :

تعتبر مصر من أهم الولايات في العصر الأموي نظرا لما تتوفر عليه من امكانيات اقتصادية هامة ، وموارد مالية معتبرة حيث كانت تدر أموالا طائلة على خزينة الولاية والخلافة، فتعتبر المورد المالي الثاني للخلافة الأموية بعد العراق، وقد خضعت في هذا العهد لتنظيم إداري ومالي محكم، وكان للوالي السلطة المطلقة في إدارة مختلف الجوانب، وخاصة الجانب المالي والعسكري والاقتصادي.

وقد أبقى العرب المسلمون الفاتحون لمصر على النظام البيزنطي فيما تعلق بجباية الأموال وخاصة الجزية، فذكر ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص لما انتظم له أمر مصر أقر الأقباط على جباية الروم، وكانت جبايتهم بالتعديل، فإذا عمرت الأرض وكثر أهلها زاد عليهم الخراج، وإن قل وخربت نقصوا، فكان يجتمع عرفاء ووجهاء كل قرية ورؤساؤها فيتناظرون[6] في العمارة والخراب [7]،وبعد نقاش مستفيض وبناء على التقارير التي يقدمها رؤساء القرى وممثليها تقدر الجزية والضرائب المختلفة، فيرجع رؤساء القرى وممثليها إلى قراهم ليجمعوا هذه الأموال يقول ابن عبد الحكم في هذا الصدد:«...انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ثم ترجع كل بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض

---

[1] ـ النيروز: وهو عيد رأس السنة الفارسية ، وكان الفرس يقدمون هدايا للملك .

[2] ـ المهرجان : عيد فارسي يبدأ من أكتوبر إلى الربيع .

[3] ـ رزق سليمان بن عبد الملك: ضريبة فرضها الخلفاء الأمويين على الرعية للنفقة على البلاط كما وضحت البرديات.

[4] ـ ثمن الصحف: ضريبة تؤخذ على الوق المستخدم في الطلبات الرسمية.

وللتفصيل في شرح هذه المصطلحات انظر: محمد فرقاني ، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله ،ص64،63،62.محمد فرقاني ،رسائل الخليفة عمر بن عبد العزيز ـ جمعا ودراسة وتحقيق ـ أطروحة دكتوراه ،ج2 ،ص601 .عبد القادر رحمون ، السياسة المالية للدولة الأموية وأثرها على سقوطها (105 ـ132هـ) ،ص45 ـ55. ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية ،ص220.

[5] ـ ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص:109.

[6] ـ يتناظرون أي يتشاورون ، ويتفاوضون حول تقدير الجزية.

[7] ـ ابن الحكم ، فتوح مصر وأخبارها، ص153.

العامرة فيبدؤون ويخرجون من الأرض فدادين[1] لكنائسهم وحماماتهم ومعداتهم من جملة الأرض...»[2]،وأما ضريبة الضيافة فكانوا يقيّمونها من قيمة الجزية يقول ابن عبد الحكم مبينا ذلك: «...ثم يخرج منها عدد الضيافة ونزول السلطان... »[3]، وحافظ أيضا العرب كذلك على التقليد الذي كان يستخلص به الروم البيزنطيون الأموال، فروي ابن عبد الحكم عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين يأتي عمارتها وخراجها فسأل عمرو المقوقس عن ذلك ؟فقال له المقوقس: عمارتها وخراجها من خمسة أن يستخرج خراجها إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعها ويرفع خراجها عند فراغ أهلها من عصر كرومهم...»[4] .

وقد واصل الأمويين اعتماد هذا النظام، وقد أطلعتنا الوثائق البردية على كيفية جباية الضرائب المالية ؛ فكان الوالي يختار العمال والأعوان الذي تتوفر فيه مواصفات متمثلة بصفة خاصة في الكفاءة، العلم ،التقوى والطاعة والأمانة والعدل والتفاني في العمل وإتقانه وحسن السيرة والقدرة على جلب المال[5]، فيجب أن يكون عامل الجباية أمينا ومتفانيا في عمله، ومحترما من طرف الناس حسن السيرة فيهم، ومحسنا في الناس، ويجب أيضا أن يكون كذلك قائما بعمله غير مقصرا في ذلك، ولا متوكلا على غيره، ففي رسالة مؤرخة في شوال 91 هـ/أوت710م يبيّن فيها الوالي قرة بن شريك أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في عمال جباية الضرائب، ويحدد أهم المواصفات والمؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في جباة الأموال فيقول في هذا الصدد:«...فإني قد بعثتك على عملك وأنا أرجو أن تكون عندك أمانة وإجزاء وتنفيذ للعمل، فكن عند أحسن ظني بك ، فإني والله لأن تكون محسنا مجمِلا أمينا موقرا أحب إليّ وأعجب عندي من أن تكون على غير ذلك، ولا تعيبنّ نفسك ، ولا تسيينّ عملك ...»[6]،وجاء أيضا في بردية: «...ولا تكلن أمانتك وما تلي إلى أحد سوى نفسك فإن المحسن معان بأرضك...»[7]، ويكون تقيا يستشعر رقابة الله له فجاء في بردية: «....واتق الله فيما تلي، فإنما هي[أ]مانتك ودينك[8]... »**[9]**، وأن يكون

---

[1] ـ الفدان : هو مقياس يستعمل في قياس الأراضي الزراعية ، ويقدر في مصر بـ $333\frac{1}{3}$ قصبة مربعة وهو بالتقريب حوالي 4200 متر مربع ، انظر: نسيبة الحريري ، المقاييس والمقادير عند العرب ، تحقيق: محمد الحريري ،دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ، ص52 .

[2] ـ ابن الحكم ، فتوح مصر وأخبارها، ص154.

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص154.

[4] ـ ابن عبد الحكم ،فتوح مصر ،ص:160.

[5] ـ صفاء حافظ عبد الفتاح ،الإدارة المحلية في مصر عصر الولاة ،ص55.

[6] جروهمان ،المصدر السابق ، ج3 ،ص04. جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص137 ،رقم البردية05.

[7] . المصدر نفسه، ص126، رقم اللوحة 02.

[8] . يظهر قرة بن شريك من خلال هذه البرديات تقيا متدينا، عالما بسنن الله في كونه وأن الظلم سببا لزوال الملك والنعم ، لا كما تبالغ المصادر الإخبارية وكتب التراجم في وصفه بالظلم والفسوق ، انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ،تحقيق: محمد يوسف الدقاق ،ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت، 1987 ،ج4،ص283 .الذهبي ،سير أعلام النبلاء ،ج4 ،ص409.

[9] . راجع الملحق08، ص135.

عادلا في تقدير الضرائب:«...مقدرا على كل واحد منهم ما يترتب عليه مراعيا مخافة الله في ذلك، وأن تتولى العدل في تقدير ذلك... »[1]، وبالمقابل يأمره بتجنب التأخير والعجز لأن ذلك يعرقل عمله فجاء في رسالة:«...وإني لا أحب أن يرى أحد في عملك شاي يكرهه من عجز ولا تأخير... »[2]، ويحذره من ظلم الناس ويأمره بمراقبة عماله لكي لا يظلموا أهل الأرض لأن الظلم سبب خراب الأرض «..واحجر عمالك ونفسك عن ظلم الأرض، فإن الأرض لا صبر لها على الظلم ولا بقاء، وإذا أتى أهل الأرض الظلم والإضاعة من قبل من يلي أمرهم فإن ذلك خرابهم... »[3]، مهددا بأنه سيزل عقوبات بدنية متمثلة في الجلد وعقوبة معنوية متمثلة في حلق الرأس واللحية، وعقوبة مالية متمثلة في غرامة مالية كبيرة، فجاء في رسالة: «...وإن وجدت أحدا من القبالين[4]اعتدى على أهل الأرض في الكيل أو ازداد على الذي فرضت له شيئا فاجلده مئة جلدة واجزر لحيته ورأسه، واغرمه ثلاثين دينارا...»[5] ، وجاء في بردية يونانية: «.....واعلم أنني إن وجدت حملت فوق طاقتها ،أو فرض عليها أكثر مما يتطلبه العدل في التقدير، أو إذا كانت قرية قد عجزت عن دفع القيمة المقررة من قبلهم فسأصيب المقدرين و العريف بعقوبة لا يحتملونها ، وأغرمهم التقدير قيمة عجزت عنه القرية...»[6]، موضحا له أن سياسة الدولة مبنية على تحقيق العدل وعبادة الله، وأن هذه الغاية مقدمة على جباية الأموال فنقرأ في بردية:«...فإن عبادة الله مقدمة على جباية الجزية من الكورة وعلى سياسة الدولة...»[7].

وتتفق هذه الشروط والمعايير التي حددها الفقهاء في عمال الجباية، يقول ابن الربيع مبينا الشروط التي يجب توفرها في جابي الأموال: «...يكون فيه إنصاف واتصاف وعمارة ونزاهة ،وأن يكون ناصحا في جمع الأموال عاملا بالعدل ،وأن يكون عارفا عالما بأمور السواد »[8] ويقول في موضع آخر: «...ينبغي أن يكون عارفا بالمساحات وتخمين الغلات ،وأن يكون عالما بفصول السنة ومجاري الشمس ،وأن يكون له خبرة بما يدفع من زرع الأراضي ،وأن يكون بصيرا بأوقات الزرع وأحوال الأسعار ،وأن يكون عالما بحقوق بيت المال ،وما يجب له...[9]» ،

---

[1] . المصدر نفسه ، ص126 ، رقم اللوحة 02.

[2] . جروهمان ،المصدر السابق ، ج3 ،ص04

[3] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص126.

[4] . القبالين: القبال هو العامل الذي يتكفل بأخذ غلال الخراج من أصحابها وكليها كيلا وافيا لا نقص فيه، ولا زيادة ويسلم إلى بيوت الأهواء، ابن منظور ، لسان العرب 456/3، أبوصفية ، برديات قرة بن شريك ، ص126.

[5] . جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص125

[6] . المصدر نفسه ،ص231

[7] . جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ، ص 230 ، رقم البردية 1356

[8] . شهاب الدين بن أبي الربيع ،سلوك المالك في تدبير الممالك ،تحقيق : عارف أحمد عبد الغني ،دمشق ،سوريا ،دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع 1995، ص116.

[9] . المصدر نفسه، ص117.

وتتفق أيضا مع تعاليم وتوجيهات النبي صلى الله عليه وسلم الداعية إلى العدل، وإحقاق الحق، وتجنب ظلم أهل الذمة وتحميلهم ما لا طاقة لهم، يقول صلى الله عليه وسلم: « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأن حجيجه يوم القيامة»[1]

أما كيفية تقدير الجزية والضرائب المختلفة، فمن خلال دراستي للمصادر المختلفة، واستقراء نصوص البرديات نلحظ أن الجزية الفردية(جزية الرأس) كان الأقباط يدفعون قيمتها حسب نصوص الصلح الذي أبرمها عمرو بن العاص مع أهل مصر، حيث حافظ الأمويون على هذه الإتفاقيات، إذ ذكرت المصادر أن عمرو بن العاص فرض عليهم دينارين على كل بالغ[2]، وقد زاد بعض الولاة وأعوانهم في هذه القيمة في فترات معينة[3]، وأما جزية الجملة(المفروضة على الكور والقرى والمدن المصرية) فمن خلال البرديات نستشف أن الوالي يعين مجلسا استشاريا في كل كورة مشكلا من أعيان ووجهاء وحكام الكورة ، والأعوان المكلفين بجمع الجزية، ويتشاورون في فرضها ومقدارها كما توضح ذلك رسالة جاء فيها:« ...واجمع موازيت[4] القرى وأمرهم أن يختاروا من يوثق به والأذكياء من الرجال وليقسموا وكلفهم تقدير الجزية على كل قرية حسب طاقتها... »[5]، وجاء في أخرى: «... فمر كل قرية من كورتك فليعجلوا حمل الذي عليهم وليختاروا قبالا منهم يتمنونه ويرضونه...»[6] ، وبعد الانتهاء من تقدير الجزية يكتب تقرير في نسختين عن سير العملية؛ تقرير يحتفظ به حاكم الكورة وتقرير يرفع للوالي يتضمن مقدار المبلغ المالي الذي فرض على الكورة والقرية و أسماء الأشخاص الذين قدروا الضرائب ليسهل على الوالي محاسبتهم عند وجود التجاوزات، وخاصة عند الإضرار بأهل الأرض في تقدير الضريبة، فجاء في بردية: «..وعندما ينتهون من ذلك، وأرسل إلينا كتابا يتضمن مقدار الغرامة المفروضة على كل شخص منهم مبينا فيه الاسم والنسب ومكان إقامة أولئك الذين قدروا الجزية...»[7].

---

[1] ـ رواه الترمذي

[2] . ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص 216. البلاذري، المصدر السابق، ص301. الطبري، تاريخ الطبري، ج04، ص112. الكندي، ولاة مصر، ص20.

[3] . ذكرت المصادر أن بعض الولاة زادوا في مقدار الجزية التي صالح المسلمون الأقباط عليها ، فزاد في جزية مصر عبد الله بن عبد الملك وعبيد الله بن الحبحاب ، انظر: الكندي، ولاة مصر، ص85 ،95.

[4] . المازوت: جمعها موازيت وهو رئيس القرية أو شيخها ، انظر: جاسر أوصفية ،المصدر السابق ،ص146 ، وتأتي في بعض البرديات باسم صاحب القرية كما جاء في بردية: «فاجمع بينه وبين صاحب القرية.....» جروهمان ، المصدر السابق ، ج3 ،ص 39

[5] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر نفسه ، ص 230

[6] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص126 . جروهمان، أوراق البردي العربي 24/3

[7] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص230، رقم البردية اليونانية 1356.

وبعد تقدير الضريبة على الكور والقرى يتقاسم سكانها دفعها فيما بينهم كما بينت ذلك برديات مؤرخة في صفر 91هـ/ديسمبر709م وتمثل طالبات لجزية متأخرة لسنة88هـ/705م فرضها عبد الله بن عبد الملك، فمن ذلك أنه يطالب أهل شبرا بسرو من كورة أشقوه بدفع $\frac{2}{3}$ 104 دينار ومن ضريبة الطعام $\frac{1}{3}$ إردب قمح[1] ويطالب أهل منية بربريه من كورة أننفوة بدفع جزيتها المقدرة بـ10دينار،ويطالب سكان قرية بديدس من كورة أشقوه بجزيتها المتأخرة والمقدرة بـ461.5 دينار فنقرأ في البردية :« هذا كتاب قرة بن شريك لأهل بديدس من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية ثمان وثمانين أربع ماية دينار وإحدى وستين ونصف دينر عددا... »[2] »، ويُشترط في الضرائب العينية (الحبوب ...) أن تكون من النوعية الجيدة الطيبة كما تدل بردية جاء فيها ما يلي: «...ثم مر أهل أرضك فلا يحملوا إلى الهري إلا طعاما طيبا...»[3].

وبعد جمع ضريبة الطعام(القمح والحبوب...) يسلم العمال المكلفون بهذه العملية لأهل الأرض وصل استلام عرف في البرديات العربية باسم براه(براءة) كما جاء في بردية: «..واكتبوا صحبي الهري بما دفعتم إليهما البراه...»[4]، ويسلم لهم عند دفع الضرائب النقدية(النقود) وصل استلام يسجل فيه كل المعلومات المتعلقة بهذا الشخص، وكذا قيمة الجزية التي دفعها، كما تبين ذلك بردية مؤرخة سنة 113 هـ /731م تتضمن وصل استلام منح لأحد الأشخاص بعد دفع جزيته، إذ جاء في البردية : «هذا كتاب من عبد الرحمن بن....عامل الأمير عبد الله بن الحبحاب [على كورة] اشمون لجزية بن لحين من أهل مـ[..]ساكن الفسطاط أنه[أصابك]من جزية سنة ثلث عشر ومائة[دينار]وسدس وثمن ونصف قيراط منها من جزية راسك دينارين ومن الثمن والسدس ونصف...»[5]، وبالرغم من أن البرديات لم تشر أن الولاة كانوا يختمون رقاب رقاب أهل الذمة بعد استخلاص الجزية والخراج، إلا أن المصادر أكدت ذلك، فذكر ساويرس أن أسامة بن زيد التنوجي متولي خراج مصر في خلافة سليمان بن عبد الملك كان يختم الرهبان بعلامات، فيقول في هذا الصدد: «... وأحصى الرهبان وختم على كل واحد منهم بحلقة من حديد في يده اليسرى ليعرف، ووسم كل واحد باسم كورته وديره بغير صليب بتاريخ مملكة الإسلام(التاريخ الهجري)...»[6]، ويقول عن الإجراءات التي اتخذها عبيد الله بن الحبحاب متولي خراج مصر في

[1] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ، ص 178، رقم البردية21.جروهمان ، المصدر السابق ، ج3 ،ص48.

[2] ـ المصدر نفسه ،ص 176 ، رقم البردية 17.

[3] . المصدر نفسه، ص126.

[4] . المصدر نفسه ،ص 167.

[5] ـ جروهمان ، المصدر السابق ،ج04 ،ص:135.

[6] ـ ساويرس، تاريخ البطاركة ،ج2،ص153.

خلافة هشام بن عبد الملك: «...جعل علامة الأسد على أيدي النصارى...»[1]، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن يجزوا نواصي أهل الذمة[2]، واستحسن هذا الفعل الفقهاء، يقول القاضي أبو يوسف في هذا الصدد:«...ينبغي أن تختم رقابهم في وقت جباية جزية رؤوسهم حتى يفرغ من عرضهم ... » [3].

وبعد جمع الضرائب المالية ترسل إلى بيت المال كما جاء في بردية: «...على نحو الذي كانوا يودون في بيت المال...»[4]، وكانت الضرائب النقدية ترسل إلى بيت المال أو ديوان الخراج ويشرف عليها موظف عرف في الرسائل البردية بالجسطال[5]، حيث جاء في بردية:«...وتقدم في ذلك إلى جسطال قريتك...»[6]، وأما الضرائب العينية (الطعام، الحبوب...) فكانت ترسل إلى مخازن الحبوب، وعرفت في البرديات بالأهراء فقد جاء في بردية: «...كتبت إليك في حمل طعام الهري...»[7]، ويشرف عليها موظفون عرفوا في البرديات الأموية بالقبالين وأصحاب الأهراء كما جاء في بردية:«... وليكال القبالين من أهل الأرض...»[8]، وجاء في رسالة أخرى : «...فإني أمرت أصحاب الهري أن يتوفوا من أهل الأرض...» [9].

وكانت الضرائب العينية تستخلص على الوزن الشرعي الوافي وهو وزن بيت المال كما جاء في بردية: «...فإني قد أمرت أصحاب الأهراء أن يتوفوا من أهل الأرض كيل الرزق ولا يزيدوا عليه شيئا...»[10]، وكانت تكال بالوزن الشرعي وهو كيل القنقل وهو الكيل الرسمي لولاية مصر في تلك الفترة، كما تبيّن ذلك رسالة جاء فيها:«...فمر القبالين فليكتالوا بالقنقل[11]ثم اجعل عندك...»[12]، ويأمره أن يجعل مكيالا عدلا ويتحقق بنفسه من الكيل، فنقرأ في البردية «...ثم اجعل عندك قنقلا عدلا تجرب به ما يستوفي القبالين من أهل القرى...»[13]، وينهاهم عن

---

[1] ـ المصدر نفسه ،ج 2،ص171. سيدة كاشف إسماعيل، مصر في فجر الإسلام ، ص225.

[2] ـ أبو عبيد ، المصدر السابق ،ص.126

[3] ـ أبو يوسف ، المصدر السابق ، ص 172

[4] ـ أبوصفية ،المصدر السابق ،ص145

[5] ـ الجسطال :هو مسؤول بيت المال حيث يشرف على التدقيق المالي عند استخلاص الضرائب النقدية ،راجع:
Nabia abbot,op,cit,p65

[6] ـ أبوصفية ، المصدر السابق ،ص145

[7] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص123، رقم البردية 2 . الهري: بيت كبير ضخم يجمع فيه الطعام (القمح،...)

[8] . المصدر نفسه، ص124.

[9] ـ المصدر نفسه، ص125

[10] . المصدر نفسه، ص126.

[11] ـ القنقل: مكيال عظيم ضخم ، لسان العرب 451/3

[12] . أبو صفية ، المصدر السابق ،ص125 ، رقم البردية02

[13] . المصدر نفسه ،ص125

استعمال كيل الديموس لأنه كيل غير شرعي«...وتقدمت إليهم ألا يكتالوا كيل الديموس[1]، وقطعت ذلك عن أهل الأرض...»[2]، ولا يكتف الوالي بتقديم هذه التوجيهات فقط، بل يهدد القبالين بإنزال عليهم عقوبة إذا ثبت أنهم ظلموا أهل القرى في الكيل وزادوا على القيمة التي حددها لهم متوعدا إياهم بعقوبات تأديبية ومالية ثقيلة كما تبين رسالة جاء فيها:«...وإن وجدت أحد[ا] من القبالين اعتدى على أهل القرى في الكيل أ[و] ازداد على الذي فرضت له شيئا فاجلده مئة جلدة واجزر رأسه و[ا]غرمه ثلاثين دينارا... وإن وجدت أحد[ا] من القبالين اعتدى على أهل الأرض في الكيل أو أخذ منهم فوق الذي أمرت له به، يبلغك منّي ما يضيق عليك أرضك...»[3]، وفي حالة ما عجزت الكور والقرى عن دفع المطالبات المالية المترتبة عليها يلجأ الولاة إلى استخلاصها بالقوة، وفي بعض الأحيان يعفو ويتجاوز عن ذلك كما جاء في رسالة:«...وأردت أن ترفق بهم وأتجاوز عنهم بما قبضت منهم على النحو الذي كانوا يودون إلى بيت المال كل سنة...»[4]، وأكدت هذه البردية ما جاء في بعض الروايات أن الخلفاء والولاة كانوا يرفقون بأهل الذمة ويسقطون عليهم الجزية والضرائب إذا عجزوا عن دفعها، فذكر حميد ابن زنجويه أن الوالي عدي بن أرطأة كتب إلى عمر بن عبد العزيز يقول:«...فإن ناسا من قبلنا لا يُؤدون ما قبلهم إلا أن يمسهم شيء من العذاب ، فكتب إليه أما بعد: فالعجب كل العجب استئذانك إياي في عذاب البشر تأتي جُنَة من عذاب الله ،أو يأتي رضاي ينجيك من سخط الله ، فإذا جاءك كتابي هذا فمن أطاعك ما قبله عفوا فاقبله منه ، وإلا استحلفه بالله، فوالله لئن يلقوا الله بخيانتهم أحب إلي من ألقى الله بعذابهم...»[5].

وكانت الجزية تفرض على الأقباط كما بينت إيصالات الجزية، فتتضمن بردية مؤرخة سنة 116 هـ/734م إيصالا لدفع جزية بأسماء رجال من الأقباط، بالرغم من الخرم الكبير الذي أصابها والذي يصعب تحديد المعلومات الواردة فيها بدقة إلا أنه من المرجح أنها عبارة عن إيصال لدفع الجزية كما ذهب إلى ذلك جروهمان؛ إذ كل الأسماء الواردة فيها قبطية حيث جاء فيها: «...[ ]بالوهرميس، سنودة يحنس، بولس أبا يرمود[ة]...يه[يو]ه بداود اسم []وه تو[ن]ه تبوك ببنوده أيلو [أبر]هم، هرميسي[ن]، تبرابنيله [ ]س [ ]»[6].

---

[1]. كيل الديموس: هو مكيال شعبي يوناني الأصل كان يكيل به المصريون ، وهو مكيال غير شرعي وغير مستوف الكيل، انظر :جاسر أبو صفية المصدر السابق ،ص.126

[2]. أبو صفية، المصدر السابق، ص125

[3]. أبو صفية، المصدر السابق، ص125.

[4]. المصدر نفسه، ص144

[5]. ابن زنجويه ، كتاب الأموال ، ص166.

[6]. جروهمان، أوراق البردية العربية ج4،ص189-190

وأكدت على ذلك أيضا إيصالات الضرائب المتعلقة بالأفراد، فتمثل بردية مؤرخة سنة 113 هـ /731م إيصالا بدفع جزية فردية(جزية الرأس) جاء فيها :« بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبد الرحمن بـ م[عامل]الأمير عبد الله بن الحبحاب [على كورة...] أشمون لجزية بن لنجين من أهل[...] ساكن الفسطاط أنه أ[صاب]ك [من جزية] سنة ثلث عشرة ومائة [دينار]ن [وسدس][ين] وثمن نصف قيراط منها من جزية رأسك دينارين ومن الثمن سدس وثمن نصف ق[ير]اط ك..»[1].

وأكدت المصادر المختلفة أن الولاة كانوا يأخذون الجزية من المسلمين كذلك، وبدأ العمل بهذا الإجراء في ولاية عبد العزيز بن مروان واستمر ذلك في العهد الأموي باستثناء فترات معينة[2]، فذكر ابن الحكم أن الخليفة عبد الملك بن مروان كتب إلى أخيه عبد العزيز بن مروان والي مصر من قبله أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجيرة في ذلك وقال له:«...أعيذك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سن ذلك بمصر، فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك ... ».[3]

ومن خلال سياق البرديات نستشف أن الضرائب المختلفة تجبى مرة واحدة في العام، كما أشارت ضمنيا بردية جاء فيها:«... على نحو يودون في بيت المال كل سنة...»[4]، وفي بعض الأحيان تحدد وقت جباية الضرائب وهو نزول الأمطار(الخريف) كما نستشف ذلك من خلال سياق بردية جاء فيها: «..فإن أهل الأرض قد فرغوا

---

[1] ـ جروهمان، أوراق البردية العربية ،ج4،ص135.

[2] ـ ذكر الباحثون والمؤرخون أن الحجاج بن يوسف الثقفي هو أول من فرض الجزية على من أسلم في العراق، وعمم في الدولة، وظل هذا الأمر معمولا به إلى غاية خلافة عمر بن عبد العزيز الذي رفع الجزية عمن أسلم في جميع الأمصار ومنها مصر وتذكر المصادر الإخبارية أن متولي خراج مصر في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز كتب إليه :«...أما بعد فإن الإسلام قد أضر بالجزية حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرين الف دينار وتمت عطاء أهل الديوان فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها ففعل وكتب إليه يقبح رأيه ويقول :"... فضع الجزية عمن أسلم، فإن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جابيا ، ولعمري لعمر أحقر من أن يدخل الناس كلهم الإسلام على يديه ...» ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص156 . سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ، ص230 . محمد فرقاني ، المرجع السابق ،ص147، وبعد وفاته أعاد الخلفاء من بعده هذا الإجراء وظل معمولا به في مصر اللهم في بعض الفترات المعدودة ففي ولاية حفص بن الوليد الثالثة على مصر(127 ـ127هـ/743.743م) أعفى من أسلم من الجزية، فدخل أربعة وعشرون ألف قبطي الإسلام، انظر : ساويرس ، المصدر السابق، ج2، ص:170.

[3] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ،ص156، لم تشر إيصالات البر»ديات التي اطلعت عليها أن الجزية كانت تفرض على أهل الذمة إذ كل الأسماء ا الواردة في إيصالات الضرائب(الأستراكا، Ostraca)وخاصة الإيصالات اليونانية أسماء قبطية، أنظر: حسين فالح، مرجع سابق ،ص: 260ـ 266 ،وهذا لا يعني أن الأمويين كانوا يفرضون الجزية على أهل الذمة فقط ،إذ تؤكد البرديات التي تعود إلى الفترة العباسية التي تلي الفترة الأموية أن الولاة العباسيين كانوا يفرضون الجزية على المسلمين فقد جاء في بردية مؤرخة حوالي 140هـ/ 751م وهي عبارة عن إيصالات للضرائب "....دينر ..محمد بن يوسف .....جعفر بن رمضان .....القاسم بن الليث...."،انظر :جروهمان ، المصدر السابق ،ج4، ص77، ومن المعروف أن العباسيين حافظوا في مصر على التنظيمات المالية التي وضعها الأمويين، أما الضرائب التي استحدثها الأمويون كرزق الأمير وحاشيته والمكس فقد كانت تفرض على الأقباط والعرب كذلك، كما صرحت البرديات.

[4] ـ المصدر نفسه ، ص 144 ، رقم البردية07.

من الحرثة وعلموا ما عليهم وصلحت أفراطهم ..»[1]، وهذا الوقت اعتاد سكان مصر دفع الجزية منذ عهد الفراعنة، وحافظ الولاة على هذا التقليد يقول ابن حوقل في هذا الصدد:«...ولمصر عادة وسنة لم تزل منذ عهد الفراعنة في استخراج خراجها وجباية أموالها واجتلاب قوانينها ، وذلك أنه لا يتم استيفاء الخراج من أهلها إلا عند تمام الماء وافتراشه على سائر الأرض وتطبيقها ،ويقع اتمامه في شهر توت وبها كور يبدأ في الحرث ويحصد الأرز ويكون الزرع البذري في أكثر نواحيه وضياعهم وبكيهك(نوفمبر) فيه من أوله إلى آخره الزرع الزروع المتأخرة ولايزرع بعده في شيء من أرض مصر غير السمسم والمقاتي والعطب وبطوله يُطَالب الناس بافتتاح الخراج ومحاسبة المقبلين على الثمن من السجلات من جميع ما في أيديهم من المحصول والمعقود ،وبأمشير(أكتوبر)يؤخذ الناس فيه بإتمام ربع الخراج من السجلات...»[2] .

وفي بعض الأحيان يتخلف حكام الكور عن دفع الضرائب المترتبة على كورتهم فيراسلهم الوالي قرة بن شريك يعاتبهم ويحثهم على التعجيل في إرسال الضرائب فمن ذلك قوله لبسيل:«...فإذا جاءك كتابي فخذ في جميع المال، فإن أهل الأرض قد جمعوا منذ لأشهر، ثم عجل إلي بما اجتمع عندك من المال بالأول فالأول ولا أعرفنك ما خنستنا بما قبلك...»[3]، وفي بعض الأحيان يتخلفون عن الموعد بشهرين كاملين مما يجعل الوالي يراسلهم مهددا إياهم بالعقوبة كما جاء في بردية :«... أعاقبه أشد العقوبة وأغرمه أثقل الغرامة...لعمري حال الأجل منذ أكثر من شهرين ، وقد كتبت إليك قبل كتبي هذا آمرك أن تعجل إلينا بما قد جمعت من جزية كورتك..»[4]، وفي بعض الأحيان ينفذ تهديده فيعاقب عماله، فعاقب خليفة بسيل بحبسه في الفسطاط فقد جاء في البردية: «...فإن خليفتك محبوس في الفسطاط لما على كورتك من ضرائب، وهو عاجز عن إيفاء القيمة كاملة ويتعلل بالأعذار... »[5]

وأما مصير أموال الجباية فنسبة منها يرسلها الوالي إلى الخليفة كما توضحه بردية متعلقة بقمص أمير المؤمنين جاء فيها:«...إني أريد أن أبعث بها إلى أمير المؤمنين إن شاء الله...»[6]،وكما أكدت ذلك بعض الروايات فذكر ابن عبد الحكم أن الوالي مسلمة بن مخلد في عهد معاوية (47 ـ 62 هـ/664ـ 680 م) أرسل إلى بيت المال

---

[1] ـ جاسر أبوصفية ،المصدر السابق ،ص141ـ142.

[2] ـ ابن حوقل ، المصدر السابق ،ص129.

[3] أبوصفية ، المصدر السابق ، ص 122 ، رقم البردية 01.

[4] المصدر نفسه ، ،ص144 ، رقم البردية07.

[5] ـ المصدر نفسه ، ص233 . ويظهر من خلال البردية أن هناك سببا آخر جعله يحبسه وهو أنه لم يؤد القيمة المالية كاملة، أي أنه اختلس بعض الأموال التي كلف بإيدائها إلى الولاية.

[6] ـ المصدر نفسه ، ص215 ، رقم البردية38 .

600 ألف دينار بعد أن دفع عطاء الجند وعيالهم وأرزاق الكتبة والنفقة على البلاد وحمل القمح إلى الحجاز[1]، وذكر ساويرس أنه كان يحمل إلى بيت المال 200ألف دينار بعد النفقة على الأجناد والبلاد[2]، ومعظم أموال الجباية ينفقها الولاة على شؤون الولاية.

ومن خلال هذا العرض نلحظ أن موارد مصر كبيرة، وكان الولاة يجمعون أموالا طائلة نظرا لإمكانيات مصر الزراعية(الخراج)،أو للأعداد الكبيرة من الأقباط وغيرهم الذين يدفعون الجزية وعائدات الضرائب الكثيرة التي استحدثها الولاة في مصر مثل: المكس ،ضريبة رزق الأمير وحاشيته ،ضريبة الطعام.....الخ[3]

7 ـ انعكاس النظام المالي على الوضع الإجتماعي:

نتيجة لتعدد مجالات الإنفاق في العهد الأموي فقد اضطر الأمويون إلى فرض ضرائب كثيرة في مصر وغيرها من الأمصار لتغطية هذه الأعباء المالية، وتشدد بعض الولاة والخلفاء الأمويين في استخلاص وجباية الأموال، وقد كان لهذه الضرائب المستحدثة وقعها السيء على أفراد الشعب وخاصة الأقباط الذين تضرروا كثيرا من السياسة المالية لمعظم ولاة مصر في العهد الأموي، فاتخذوا عدة أساليب للتخلص منها؛فلجأ الكثير منهم إلى الرهبنة[4]والعيش في الكنائس الأديرة ليتخلصوا من المطالبات المالية، وكان من نتيجة هذا تراجع العائدات المالية لموارد مصر وخاصة الجزية والخراج، مما أدى بعبد العزيز بن مروان لفرض الجزية على الرهبان[5]لتغطية هذا العجز، وقد انتقل الأقباط بسبب فشل سياستهم إلى الإمتناع والعصيان ورفض دفع هذه التكاليف المالية، كما دل سياق البردية: «..أن أبحث عليكم في طلبها وكذلك في الأديرة والأخرى التي عليها حصص ضريبة الرأس لأنكم إبان العصيان رفعتم إلى فرمان غويت الحاكم السابق للإقليم الأعلى الذي ينص على أن تبقوا في مساكنكم ومقركم على أن تؤدوا حصصكم من ضريبة الرأس...»[6]، ولم تنفع هذه السياسة أمام إصرار الولاة الأمويين على جباية

---

5 ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص102 ، سيدة كاشف ـ مصر في فجر الإسلام ـ ص 52، عبد الحميد الكبيسي ـ الخراج وأحكامه ومقاديره ـ ـ بيروت ، شركة المطبوعات ،لبنان ،2004، ص 148 .

[2] ـ ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق،ج2، ص128 .

[3] ـ راجع: الصفحات 32 ـ36.

[5] ـ كانت الجزية لا تفرض على الرهبان إذ لم يثبت على النبي والخلفاء الراشدين ρأنهم أخذوا الجزية على الرهبان , كما كان الرومان والبيزنطيين لا يأخذون الضريبة من الرهبان ،وذلك أن الرهبان كانوا يعيشون فقراء ويتجهون إلى حياة الزهد والتقشف فيعيشون فقراء

[6] ـ انتشرت الرهبنة بشكل كبير في مصر في العهد الروماني والبيزنطي بسبب اضطهاد الرومان والبيزنطيين للأقباط نتيجة لاختلاف المذهبي بينهما، مما أدى بالكثير من الأقباط للرهبنة للعيش بمنعزل عن الأوضاع المزرية ،وغالبا ما كان الرهبان معدمون وكان الرومان والبيزنطيين لا يفرضون الضرائب على الأديرة وسار العرب والمسلمين الفاتحين على هذا التقليد.

[1] ـ دانييل دانيت، الجزية والإسلام ص162.

الأموال[1]، فانتقلوا إلى الهرب والتنقل من كورة إلى أخرى هروبا من دفع الضرائب، فذكر ساويرس أنه:«...كان الناس يهربون ونسائهم وأولادهم من مكان، وما يأويهم موضع من البلايا ومطالبات الخراج...»[2]، وأمام تنامي هذه الظاهرة التي أضرت بالموارد المالية للولاية حاول الولاة القضاء على هذه الظاهرة واستخدموا الشدة في ذلك، وخاصة في ولاية عبد الله بن عبد الملك وقرة بن شريك، ومتولي الخراج أسامة بن زيد التنوخي وعبيد الله بن الحبحاب من خلال تتبع حالات الهرب، وأنشأ لهذه المهمة قرة بن شريك أشبه بوزارة لتتبع الجوالي، وأصدر أوامر لعُماله وسكان الكور بعدم التساهل وإيواء الجوالي، وبثّ عيونه لمراقبة تطبيق تعليماته وأوامره، فنقرأ في البردية: «...فإن هشام بن عمر كتب إلي يذكر جالية له بأرضك، وقد قدمت إلى العمال وكتبت إليهم ألا يؤووا جاليا، فإذا جاءك كتابي هذا فادفع إليه ما كان له بأرضك من جاليته ولا أعرفن ما رددت رسله، أو كنت إلي يشتكيك»[3]، وكان يعاقب القرى التي تتساهل وتأوي الجوالي وذلك بتغريم سكانها، وكذلك العمال والموظفين الذين يتساهلون ويأوون الجوالي يتعرضون للغرامة والعقوبة كما وضحت بردية جاء فيه: «..ولا أعلمن أنك أخرت إرسال أي جالية من الجوالي الذين أمرت بإرسالهم، وأيم الله لا أنبأن بأحد تخلف بعد عودة رسولي، وليس له اسم في الكتاب إلا أذيتك في بدنك، ولا أغرمنك غرامة شديدة بما أغرم أهل القرى التي توجد فيها الجالية غرامة لا يقدرون عليها...»[4]، حيث كان الوالي يفرض غرامات باهظة على كل من يتساهل ويأوي الجوالي من حاكم الكورة ورجال الشرطة والقبالين والمواريث فقد جاء في بردية :«... فإذا ثبت أنهم يؤوون جاليا بعد كتابي هذا فسيغرمون عشرة دنانير من كل جال، وسيغرم صاحب الكورة، ومواريث القرى ورجال الشرطة...»[5]، وجاء في بردية أخرى:«...وإذا وجد أن أحدهم قد دخل كورتك بعد أن تقدمت بالكتابة إليك، فسيغرم الجالي خمسة

---

[2] ـ ذكر المؤرخون أنه بسبب التكاليف والأعباء المالية المفروضة على أهل مصر أدى بالكثير منهم إلى التحول إلى الإسلام، إلا أن الولاة الأمويين واصلوا فرض الجزية على من أسلم باستثناء فترة حكم عمر بن العزيز بن مروان وكتب إلى واليه أن يضع الجزية على من أسلم.

[3] ـ ساويرس ، المصدر السابق ،ج2 ،ص.143

[4] ـ بدأت أوضاع الأقباط تسوء بداية من عهد عبد الله بن عبد الملك (84 ـ 90هـ/703ـ709م) الذي تميز بالشدة والحزم في جمع الأموال، وألزم الرهبان والبطاركة بدفع الجزية وتشدد في ذلك ،وقد لقي الرهبان مشقة كبيرة في ذلك، وزاد الأحوال سوءا انخفاض مياه النيل مما أدى إلى قلة الإنتاج وارتفاع الأسعار، يقول الكندي: «وفي ولايته غلت الأسعار بمصر وتشاءم به المصريون...» الكندي ،ولاة مصر78 ، وبالرغم من ذلك واصل عبد الله سياسته المبنية على جمع الأموال، يقول ساويرس "لما استوفى الخراج من الناس الذي جرت به عاداتهم زاد عليهم وجعل عليهم على كل منهم خراج دينار وثلثين حتى أن بيع كثيرة خربت لهذا السبب، وانزلوا على الناس بلايا عظيمة وقتل لأجل ذلك جماعة وأسموا الغرباء الذين وجدوهم على أيديهم وجباههم وأنقذوهم في مواضع لم يعرفوها، وكان على الأرض قلق واضطراب... » ساويرس، سير البطاركة ،ج2،ص177 وقد اتخذ الأقباط طريقة لمقاومة هذه السياسة تتمثل في الهرب والتنقل من كورة إلى أخرى، ففي عهده وفترة قرة بن شريك عرفت مصر أكبر الهجرات ،انظر: منى حسن أحمد محمود، مرجع سابق، ص81. سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ، ص225.

[5] ـ المصدر نفسه، ص226.

[3] ـ جاسر أبوصفية، المصدر السابق ، ص239، رقم البردية1384..

دنانير، ويغرم من يؤويه عشرة دنانير، وسيغرم مواريث القرية وأعاقبهم في أبدانهم عقوبة تزيد في خوفهم...» [1]، وإلى جانب تعليماته إلى حكام الكور ومساعديهم ورجال الشرطة والسكان بعدم إيواء الجوالي، كان أعوانه يلقون القبض على الجوالي ويردوهم إلى مواطن إقامتهم ويعاقبونهم بفرض غرامة عليهم ويتعرضون لعقوبة بدنية ، فذكر ساويرس أن عبيد الله بن الحبحاب ولى إنسانا اسمه عبد العزيز من مدينة سخا وكان يجمع الذين يهربون من كل موضع ويردهم ويربطهم ويعاقبهم ويعيد كل واحد منهم إلى موضعه وكان على الناس بلايا عظيمة[2].

وناهيك عن هذه الإجراءات المتشددة كان لا يسمح لأي شخص بمغادرة قريته إلا بعد دفع جزيته، وكان الشخص إذا دفع جزيته يسلم له وصل ورخصة تنقل تحمل على معلومات الشخصية وأوصاف ومقدار الجزية ومحل الإقامة، ويسجل فيها تاريخ صلاحية هذه الرخصة، لكي لا يعترض رجال الشرطة سبيله، ففي بردية مؤرخة 112هـ/ 730م ، وهي عبارة عن رخصة سلمت لأحد الأشخاص اسمه« قنسطنطين بسيطلس» للتنقل للعمل من أعلى الأشمونين إلى أسفل الأشمونين فقد جاء فيها: «...هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل الأمير بن الحبحاب على أعلا اشمون لقسطنطين ببسطلس شاب ابط نجده بعتقه خالين بسط من أهل بسقنون باهه من أعلى أشمون أني أذنت له أن يعمل بأسفل أش[مون[ن لوفا جزيته والتماس معيشته واجلته ش[هـ]رين [م]ن مست[هل ذ[ي الحجة إلى انسلاخ محرم سنة ست عشرة ومائة فمن لقيه من عمال الأمير فلا يتعرض له في ذلك من الأجل المذكور والسلام على من اتبع الهدى...»[3]، وفي بردية مؤرخة سنة 103هـ/721م وتتضمن رخصة منحها أحد أعوان متولي الخراج لأحد الأفراد للعمل والتنقل بعد دفعه للجزية فجاء فيها :«... إني أذنت لك عطب[ ] لوفا جزيته ومعيشته و[أ]جلته خ[مسة أشهر] من مستهل شعبان سنة ثلاثة ومئة إلى [انسلاخ] ذي الحجة م[ن] سنة ثلث ومئة...»[4]، وقد أدت هذه الإجراءات المشددة من طرف الولاة وأعوانهم وفشل كل سياسات الأقباط للتخلص من هذه الأعباء المالية إلى إعلان الثورة المسلحة في عدة قرى ومدن في مصرسنة723/105م وتصدى الوالي الأموي الحر بن يوسف[5]بحزم لثورتهم، فذكر الكندي أنه:«... في إمرة الحر بن يوسف كتب عبيد الله بن الحبحاب صاحب خراجها إلى هشام بأن أرض مصر تحتمل الزيادة، فزاد على كل دينار قيراطا فانتفضت كورة نتو ونمي وقريط وطرابية وعامة الحوف الشرقي، فبعث إليهم الحر أهل الديوان

---

4 ـ المصدر نفسه، ص226..

5 ـ ساويرس، المصدر السابق ، ج2 ،ص143.

[1] ـ جروهمان، أوراق البردي العربية،ج3، ص:119.

[2] ـ المصدر نفسه،ج3، ص:116.

[1] ـ الحر بن يوسف: ابن يحي بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، تولى إمارة الموصل لهشام بن عبد الملك ، وتولي ولاية مصر(105 ـ 108م/723ـ 726م) ،عزله الخليفة هشام بأمر من متولي الخراج عبيد الله بن الحبحاب ، انظر: الكندي ، ولاة مصر،ص95

فحاربهم فقتل منهم خلق كثير ، وذلك أول انتفاض القبط بمصر...»[1]، ولم يتحسن وضع الأقباط بعزل عبيد الله بن الحبحاب على خراج مصر وتعيين ابنه القاسم بل بقي الحال على ما هو، مما أدى بالأقباط إلى الثورة من جديد سنة121هـ/ 734م فبعث إليهم الوالي حنظلة بن صفوان جيشا وانتصر عليهم وقتل منهم عددا كبيرا[2]، وثاروا من جديد برشيد سنة 132هـ/750م نتيجة لسياسة الخليفة مروان بن محمد، فأرسل إليهم مروان بن محمد الفار من العباسيين جيشا لمحاربتهم فانتصر عليهم وقتل الكثير منهم [3].

ورغم تشدد الولاة في جباية الأموال ومحاربة ظاهرة الهرب، إلا أنهم كانوا يرفقون بأهل الذمة عند جباية الضرائب، ويحذرون عمالهم وأعوانهم من ظلم أهل الأرض والإضرار بهم[4]، ويعاقبونهم عند مخالفة هذه التعليمات فنقرأ في رسالة:«...واحجز عمالك ونفسك عن ظلم أهل الأرض ، فإن الأرض لا صبر لها على الظلم... واتق الله فيما تلي فإنما هي أمانتك ودينك...وإن وجدت أحدا من أهل القبالين اعتدى على أهل الأرض في الكيل أو زاد على الذي فرضت له شيئا فاجلده مئة جلدة واجزر لحيته ورأسه، واغرمه ثلاثين دينارا...»[5].

كما أن الولاة كانوا يحرصون على الحياة المعيشية للسكان، وكانوا يتخذون إجراءات ويمنحون تسهيلات للتجار، وذلك بإسقاط ضريبة المكس من الأسواق للمحافظة على القدرة الشرائية للسكان، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في ربيع الأول من سنة 91هـ/ 710م، حيث يهدد التجار بعقوبة نتيجة احتكارهم للطعام حتى يرتفع سعره، فقد جاء في البردية: «...فإن أهل أرضك قد باعوا طعامهم إلى التجار ليحبسوا] [ما اشتروا] بأيديهم فلا يبيعون منه شيئا تربصا بالناس وانتظار غلاء السعر، وأيم الله لا أنبأن برجل حبس طعامه أن يبعه إلا أنهيته...»[6].

ومن خلال هذا العرض نلحظ أن النظام المالي الذي اعتمده ولاة مصر خلال العهد الأموي نظام ضريبي يقوم أساسا على جباية الموارد المالية الشرعية كالجزية والخراج والغنائم، والضرائب التي استحدثها الولاة كالمكس ورزق الأمير وحاشيته وأخذ الجزية ممن أسلم...، وكان لهذا النظام المالي وقعه السلبي على سكان مصر، وخاصة الأقباط الذين حاولوا التخلص منه بشتى الطرق والوسائل

---

[2] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص95 .ساويرس، المصدر السابق ، ج2، ص112 .منى.حسن محمود ، المرجع السابق ،ص92. سيدة كاشف إسماعيل، مصر في فجر الإسلام ،ص225 . عبد القادر رحمون ، المرجع السابق ، ص67.

[3] ـ الكندي ، ولاة مصر ،ص95 الكندي ، ولاة مصر ، ص 118 . المقريزي ، الخطط ، ج1،ص89. سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ، ص 235

[4] ـ ساويرس ،المصدر السابق،ج2 ،ص143.

[5] ـ راجع: الصفحة47.

[6] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص125ـ 126.

[1] ـ المصدر نفسه ،ص133 ، رقم البردية04. جروهمان ، المصدر السابق ، ج3 ،ص 08.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: الحياة الإقتصادية في مصر وسياسة الإنفاق.

1 ـ الحياة الإقتصادية في مصر الأموية

أ ـ الزراعة

ب ـ الصناعة

ج ـ التجارة

2 ـ سياسة الإنفاق في مصر الأموية

1 ـ النفقات العسكرية.

2 ـ الإنفاق على العمران:

أ ـ بناء المساجد

ب ـ بناء المنشآت المختلفة

3 ـ النفقات الإدارية

4 ـ النفقة على المشاريع الإقتصادية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

يعتبر النشاط الإقتصادي من أهم النشاطات التي اهتم بها الولاة في مصر الأموية لتحصيل الموارد المالية، نظرا لحاجة الولاة الأمويين للمال لدفع مستحقات الخلافة وتلبية حاجيات السكان، وتموين متطلبات المجهود الحربي والعمراني والإجتماعي الذي شهدته مصر والخلافة في تلك الفترة، ويعتبر النشاط الاقتصادي ثاني أهم مورد مالي لمصر بعد النظام المالي، بل إنه له علاقة مباشرة ومتداخلة مع النظام المالي، وكان لهذا الأخيرأبعادا مالية، اجتماعية وسياسية، فماهي أهم النشاطات الاقتصادية في مصر الأموية، وماهي مصارف أموال الجباية؟ وماهي أهم مجالات الإنفاق في مصر في العهد الأموي؟ .

1ـ الحياة الاقتصادية في مصر الأموية:

تمتلك مصر إمكانات اقتصادية هامة متمثلة أساسا في وجود أراضي زراعية خصبة ووفرة المياه(نهر النيل)، وخبرات الأقباط في الزراعة، وجود المواد الأولية المستخدمة في الصناعة كالأخشاب، المعادن و الحرير...إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات بحيث تعتبر مصر منذ القديم محطة عبور التجارة العالمية نظرا لوجود عدة طرق تجارية تخترقها وأسواق ساهمت في ازدهار الحياة الاقتصادية بها، ولهذا فقد اهتم الولاة بالأنشطة الاقتصادية نظرا لمردودها المالي المعتبر، وحاجة الأمويين إلى هذه المنتوجات الفلاحية والصناعية للنهوض بالمشاريع العمرانية وتلبية متطلبات المجهود الحربي الذي كان يخيم على الحياة العامة للخلافة الأموية، وأهم النشطات الاقتصادية في مصر في العصر الأموي:

أ . الزراعة:

اهتم الولاة الأمويون بالزراعة اهتماما كبيرا، باعتبارها من أهم الموارد المالية لولاية مصر (ضريبة الأرزاق، الخراج...)[1]، كانت أنها كانت المصدر الرئيسي لحياة السكان، ولهذا فقد حرص الولاة على انعاش الزراعة لمضاعفة الإنتاج ،وذلك من خلال شق القنوات والترع، وبناء السدود لتخزين المياه لسقي المزروعات، والتخفيف من أضرار الفيضانات على المحصولات الزراعية، وبناء مقاييس النيل لأن الزراعة في مصر تعتمد على مياه النيل كما أكد ذلك ابن حوقل بقوله:«...وزرعهم بماء النيل...وأرض مصر لا تمطر ولا تنتج...»[2]، وذلك أن الأمطار في مصر شحيحة، فيعتمد الفلاحون والسكان على نهر النيل للشرب والسقي كما أكد ذلك اليعقوبي بقوله :«...شرب مصر وجميع قراها من ماء النيل صيفا وشتاء يزيد في أيام الصيف ويأتي من أرض علوة مخرجه من عيون وزيادته من أمطار تأتي في الصيف فينتشر على وجه الأرض حتى يطبق جميع الأرضين حتى يبتدئ نقصانه في شهر من شهور القبط يقال بابه وهو تشرين الأول فيبتدئ الناس بالعمارة وزرع الغلات لأن أرض مصر لا تمطر إلا المطر اليسير ... »[3]، و لهذا السبب كانت أرض مصر مستغنية عن مياه الأمطار كما أكد المسعودي ذلك بقوله:«...مصر مستغنية على المطر ولا محتاجة إليه...»[4]، ولهذا السبب فقد اهتم الولاة ببناء مقاييس النيل لمعرفة منسوب مياهه،

---

1 ـ تعتبر الزراعة من أهم الموارد المالية لولاية مصر إذ اطلعتنا البرديات على المطالبات المالية المتعلقة بضريبة الأرزاق ، وضريبة الخراج التي تفرض على منتجات الارض الزراعية ، راجع: الصفحة12 ، وكان بعض الولاة يأخذون الحيوانات كضريبة الضيافة كما بينت برديات الفتح، راجع الصفحات 13ـ14.

2 ـ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 85.

[1]ـ اليعقوبي، البلدان، ص21 .

[2] ـ المسعودي ، المصدر السابق، ج1، ص210.

وقد أكد المسعودي على أهمية بناء مقياس النيل بقوله: «...والمقياس موضوعة لمعرفة زيادة النيل...»[1]، ومقياس النيل هو عبارة عن علامات توضع عليه لاستخدامها لمعرفة أوقات الجفاف والرخاء ومعرفة مقادير ارتفاع منسوب مياهه، لأنه بهذه العلامات يُعرف زيادة مياه النيل ونقصانه يقول ابن رسته في هذا الصدد:«...وقد اتخذت علامات تعرف بها زيادة الماء ونقصانه ووُكل به جماعة يتعهدونه ويثبتونه فإذا زاد نظروا إلى بعض تلك العلامات فوقفوا على مقدار الزيادة لأن الزيادة في الخراج حسب الزيادة في الماء...»[2]، وحسب ما أورده ابن رسته فإن أهمية النيل لا تقتصر على تحديد علامات زيادة النيل ونقصانه، بل تتعدى إلى تحديد الخراج على المحاصيل الزراعية حسب الزيادة والنقصان في الماء، وأكد هذه الأهمية المقدسي بقوله :«...والمقياس بركة وسطها عمود طويل فيه علامات فيه علامات الأذرع والأصابع عليه وكيل وأبواب محكمة يرفع إلى السلطان في كل يوم مقدار ما زاد ثم ينادي منادي زاد الله اليوم في النيل المبارك كذا وكذا وعلى الله التام ولا ينادي عليه إلا بعد أن يبلغ اثني عشر ذراعا إلا ما يرفع إلى السلطان والاثنا عشر ما يعم ضياع الريف فإذا بلغ أربعة عشر سقي أسفل الإقليم فإذا بلغ ستة عشر استبشر الناس وكانت سنة مقبلة فإن جاوزها كان خصب وسعة فإذا نضب الماء أخذوا في الحرث والبذر وفي أيام زيادته تتبخر مصر حتى لا يمكن الذهاب من هذه الضفة إلى الأخرى إلا في الزواريق في بعض المواضع...»[3]، ولهذا اهتم الولاة ببنائه، فبناه الوالي عبد العزيز بن مروان بحلوان، وقد أشار إلى ذلك ابن عبد الحكم بقوله:«...ووضع عبد العزيز بن مروان مقياسا بحلوان وهو صغير...»[4]، كما قام أيضا أسامة بن زيد التنوخي ببناء مقياس النيل بجزيرة الروضة وهو أكبرها[5] .

وقد حرص الولاة الأمويون على القيام بإصلاحات زراعية واسعة بهدف مضاعفة الإنتاج الفلاحي، ولأجل ذلك فقد فاهتموا ببناء السدود لري الأراضي وحفر الخلجان لحماية الأراضي الزراعية الخصبة من الفيضانات[6]، فقام عبد العزيز بن مروان بحفر خليج الإسكندرية، وأشار إلى ذلك ساويرس، وتحدث أيضا عن أهم إصلاحات عبد العزيز بقوله:«...اهتم عبد العزيز بن مروان بالعمارة وبنى حلوان وبنى فيها فساقي كثيرة وأمر بحفر خليج الإسكندرية من بحرها عند ترقية نقيطا وبنى أميال مدينة الإسكندرية...»[7]، كما قام بغرس النخل والكروم في

---

[3] . المسعودي، مروج الذهب،ج1،ص214 .

[4] ـ ابن رسته ، الأعلاق النفيسة ،ص.132

[5] ـ المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ،ص 206 .

[6] ـ ابن عبد الحكم ،المصدر السابق ،ص 165،ابن سعيد البطريق ، المصدر السابق . ص40.

[7] ـ المصدر نفسه ، ص175. منى حسن محمود ، المرجع السابق ، ص.68

[1] ـ منى حسن محمود ، المرجع السابق ، ص 65.

[2] ـ ساويرس ، المصدر السابق ، ج 2، ص170.

حلوان عند بنائها حسب ما أورده الكندي :«...وبنى عبد العزيز بن مروان بحلوان الدور والمساجد وغيرها أحسن عمارة وأحكمها وغرس كرمها ونخلها...»[1]، وعمل العرب على امتلاك الأراضي الزراعية بشرائها واستثمار أموالهم فيها، وخاصة الأراضي التي كان أصحابها يتركونها ويهجرونها هربا من دفع الضرائب فيبيعونها لهم[2].

وقد أطلعتنا البرديات الأموية التي تعود إلى فترة قرة بن شريك على أهم المجهودات التي بذلها هذا الوالي في وسبيل النهوض بالقطاع الزراعي، وكدا أهم الإصلاحات الزراعية التي قام بها أثناء ولايته على مصر، ففي رسالة يطالب فيها قرة بن شريك من عامله جمع الأجراء والعمال والحرفيون والصناع بآلاتهم للعمل في بناء السدود وترميمها وبناء القنوات لسقي الأراضي الزراعية فيأمر عامله بتنفيذ هذه الأوامر والتعليمات قائلا له:«...وقد كتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك، فإذا جاك كتابي هذا فأنفذ ما فيه، واجمع الأجراء بآلاتهم، واعهد إليهم أن يعملوا على إعادة بناء السدود والقنوات لسقي الأراضي الزراعية في كورتك، حتى لا يبقى فدان واحد دون سقي عند حدوث الفيضان إن شاء الله...»[3]، كما وجه تعليمات صارمة لعامله بأن يراقب الفعلة والبنائين ويتفقد المشاريع بنفسه ولا يقصر في إصلاح السدود لأنها أساس صلاح الأرض حيث جاء في الرسالة: «...وأن لا يكون منك عجز أو تقصير في أمر السدود فإن صلاح الأرض وسقيها بعد أمر الله على هذه السدود ...»[4]، وفي رسالة إلى عامله تتضمن طلبا بضرورة بِحَثِّ وتشجيع سكان كورته على غرس الأشجار المثمرة، وخاصة العنب والموز وذلك بقوله «..ثم مر أهل أرضك بزراعة أشجار كثيرة ،ولاسيما كروم العنب وشجرة الطلح وغيرها ...»[5]، كما عمل على استصلاح أراضي البور والأراضي القاحلة لتصبح صالحة للزراعة، يقول الكندي في هذا الصدد :«...فاستنبط الإصطبل لنفسه من الموات وأحياه وغرسه قصبا فكان يسمى إصطبل قرة...»[6] .

وإلى جانب اهتمام هذا الوالي بإنشاء السدود وشق القنوات كان يشجع الفلاحين على العمل في الزراعة، ففي رسالة مؤرخة في محرم 91هـ/أكتوبر709م تتضمن أمرا من الوالي قرة بن شريك لعامله بتشجيع الفلاحين وحثهم على حرث الأرض وزرعها جاء في الرسالة:«...فمر أ[هل]أرضك بالزراع وحثهم عليه وتعهد ذلك منهم ...»[7]، كما حرص على بناء مقاييس النيل لمعرفة الزيادة والنقصان في ماء النيل ليُحدد على ضوئه غلة وخراج

---

[1] ـ الكندي ، ولاة مصر 71.

[4] ـ منى حسن محمود ، ، المرجع السابق ،ص.72

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص 279 .

[6] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص290.

[7] ـ المصدر نفسه ، ص266 ، رقم البردية1391.

[1] ـ الكندي ، ولاة مصر ،ص86.

[2] ـ جاسر أبو صفية المصدر السابق ،ص166 ،رقم البردية13.وراجع أيضا: Nabia Abbott,op ,cit ,p45

الأرض ، ففي الرسالة يستبشر بارتفاع منسوب مياه النيل، وهذا مؤشر جيد على وفرة الإنتاج هذه السنة فجاء في الرسالة:«...الحمد لله قد سقي من إن ش[ا] الله عاما مباركا...»[1]، ولأجل ذلك يأمره يحث وتشجيع الزراع والفلاحيين على زراعة الأرض، ويرسل من يشجعهم على هذا الأمر دون تقصير، وذلك بقوله :«...فمر أهل أرضك وحثهم عليه، وتعهد ذلك منهم، وابعث عليه من يتبع فيه أمرك ولا تكلن ذلك إلى من يعرك منه...»[2]، ويبين له أن الأرض إذا زُرعت أنبتت الزرع وأخرجت ثمرتها وزادت موارد الجباية، وحصل الإنتاج وعمّ الرخاء حيث جاء في الرسالة:«...فإن الأرض إذا زرعت عمرت وأخرج الله الذي عليها من الحق فاكفني ذلك، ولا ألومنَّك فيه، فإن زراع أهل الأرض رأس أمرهم بعد الله، وعمرانهم وصلاحهم...»[3].

وإلى جانب اهتمام الوالي بالأمور المادية التي تساهم في وفرة الإنتاج ورخائه، واهتم كذلك بالأمور المعنوية المساعدة على ذلك، والمتمثلة أساسا في تحقيق العدل وتقوى الله، والإحسان إلى أهل الأرض، وعدم ظلمهم وتحميلهم فوق طاقتهم، وضرورة العدل والأمانة في تقدير الخراج لأن ذلك من أسباب إخراج الأرض لمحصولها، ولهذا ينصح عامله قائلا:«...وتعهد أمر ما قبلك ولا تكلن أمانتك وما تلي إلى أحد سوى نفسك فإن المحسن معان بأ[رض]ك في عمله...»[4]، ويحذره من عاقبة ظلم أهل الأرض لأن هذا من أسباب خراب الأرض، وقلة مردودها، ونتيجة ذلك نقصان أموال الجباية فجاء في الرسالة ما يلي: «... واتق الله فيما تلي، فإنما هي [أ]مانتك

---

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص166 . رقم البردية 13.

[4] ـ راجع الملحق رقم 09، ص136.

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص:166، وكانت مصر تملك امكانيات زراعية ضخمة استفاض الجغرافيون والإخباريون في وصف خيرات أرض مصر، يقول بن عبد الحكم: « وكانت الجنات بحافتي النيل من أوله إلى آخره من الجانبين جميعا ما بين أسوان إلى وسبع خلع، خليج الإسكندرية وخليج سخا وخليج دمياط وخليج متف وخليج الفيوم وخليج سدوس ، جنات متصلة لا ينقطع منها شيء ، وكان جميع أرض كلها تروى من ست عشر ذراعا لما قدروا ودبروا من قناطرها وخلجها وجسورها...» راجع: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر،ص122، ويقول الأصطخري في وصف خيرات مدن مصر:«... الفسطاط في غاية العمارة والخصب ...والأشمونين مدينة صغيرة ذات نخيل وزروع ... وأسوان بها نخيلا كثيرا وزروعا ... والفرما مدينة صغيرة خصبة ...وأما العباسة وفاقوس وجرجير أرض الحوف تقع أسفل الفسطاط بها معظم رساتيق مصر... وبمصر بغال وحمير لا يعرف في شيء في ارض الإسلام أحسن منها .." الأصطخري ، مسالك الممالك ، ص55 .54 ، ويصف اليعقوبي منتوجات مصر فيقول: «...مدينة الفيوم بها القمح الموصوف ... ومدينة أهناس بها شجر البلح ومدينة طف بها القمح الموصوف والكيزان ، ومدينة أشمونين بها فرهة الخيل والدواب والبغال .. ومدينة بشمور بها القمح اليوسفي المجزع وألوج الخراجية فيها حصون ومزارع وعيون مطردة ، ومياه جارية ونخل وأصناف الشجر والكروم ومزارع الأرز...» اليعقوبي ، البلدان ، ص57 ، ويقول جغرافي مجهول في وصف خيرات أرض مصر:«...ومصر أغنى بلاد الإسلام، وفيها مدن كثيرة جميعها عامرة ونزهة ونعم وفيرة...» مؤلف مجهول، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ص132.

[1] ـ جاسر أبوصفية ، المصدر السابق، ص 126،رقم البردية02، وراجع أيضا: Nabia abbot ,op ,cit, p45

وديتك، ثم احجز عمالك ونفسك عن ظلم أهل الأرض، فإن الأرض لا صبر لها على الظلم ولا بقاء، وإذا أتى أهل الأرض الظلا[م] والإضاعة من قبل من يلي أمرهم فإن ذلك خرابهم...»[1].

وتعتبر الزراعة هي النشاط الإقتصادي الغالب على سكان مصر، وكان الفلاحون يقومون بزراعة أرضهم بعد دفعهم للضرائب المترتبة عليهم كما دلت سياق البرديات، فمن ذلك ما جاء رسالة:«... وعجل بالأول فالأول مما جمعت ولا أعرفنَّ ما أخرت ما قبلك ولا كان له حبس فإن أهل الأرض قد فرغوا من زراعتهم [ثم إن]الله معينهم على ما كان في حق أمير المؤمنين..»[2]، وأكدت ذلك وكان الفلاحون يقومون بحرث الأرض وزرعها كما جاء في رسالة: «...فإن أهل الأرض قد فرغوا من الحرثة...»[3]، وفي بعض السنوات يكون الإنتاج وفيرا وكثيرا كما كان في سنة 91هـ/ 710م كما وضحت ذلك بردية جاء فيها:«... قدم ثم بارك الله في غلة أهل الأرض هذا العام ..»[4] ،ولهذا يلوم عامله على تأخره في إرسال الخراج «...فليس نحبس أحدا من أهل الأرض قدم ثم بارك الله في غلة أهل الأرض هذا العام ...»[5]، وبعد جني الفلاحون منتوجاتهم الزراعية يبيعونها مباشرة للتجار الذين بدورهم يقومون باحتكارها، وخاصة الحبوب(الطعام) لبيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة،

ولزيادة الإنتاج عمل بعض الخلفاء والولاة على استقطاب القبائل العربية فعمل هشام بن عبد الملك على تشجيع نزوح القبائل العربية إلى مصر، ونقل بطونا إليها، وأقطع لهم الأراضي الزراعية الخصبة، وخاصة وأن سياسته كانت مبنية على الموازنة بين العرب اليمنية والقيسية ، ففي خلافته نزحت القبائل القيسية إلى مصر ، كما أكد ذلك الكندي بقوله:«...في ولاية الوليد نقلت قيس إلى مصر في تسع ومئة ولم يكن لها منهم أحد قبل ذلك إلا من فهم وعدوان فوفد ابن حبحاب على هشام فسأله أن ينقل إليها أبياتا فأذن له هشام في إلحاق ثلاثة آلاف منهم وتحويل ديوانهم إلى مصر على أن لا ينزلهم الفسطاط ففرض لهم ابن الحبحاب وقدم بهم فأنزلهم الحوف الشرقي وفرقهم فيه .. وبلبيس وأمرهم بالزرع...»[6]، وأمرهم بتربية الحيوانات وخصص لهم عشور التجارة ، يقول الكندي في هذا الصدد: «.. ونظر إلى الصدقة من العشور فصرفها إليهم، فاشتروا إبلا ، فكانوا يحملون الطعام إلى القلزم

---

[2] ـ المصدر نفسه، ص126، وقد أثبتت هذه البردية أن قرة كان تقيا عادلا ورعا حريصا على إحقاق الحق في رعيته ، عالما بسنن الله في خلقه وهي أن تقوى الله سبب لنزول الرزق والخير قال تعالى : **(ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء) الأعراف 96** وأن العدل والاستغفار من الأسباب الشرعية لنزول الرزق والأمطار قال تعالى: **(فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا* يرسل السماء عليكم مدرارا *ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات *ويجعل لكم أنهارا) نوح14ـ11**

[3] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص122،رقم البردية01

[4] ـ المصدر نفسه ،ص141،رقم البردية06

[5] ـ جروهمان ، أوراق البردي العربية ،ج3 ،ص25.

[6] ـ المصدر نفسه ، ج3 ، ص15.

[1] ـ الكندي ، ولاة مصر، ص 85 ،

....ثم أمرهم بشراء الخيول ، فجعل الرجل يشتري المهر فلا يمكث إلا شهرا حتى يركب...»[1]، وكان لنزول العرب في مصر وانتشارهم في قراها ومدنها الأثر الإيجابي، إذ ساهموا في أسلمة مصر ونشر اللغة العربية وتنمية الزراعة كما أكد المقريزي ذلك بقوله:«...وكان من خير أراضي مصر بعد نزوح العرب بأريافها واستيطانهم وأهاليهم فيها واتخاذهم الزرع معاشا وكسبا وانقياد جمهور القبط إلى إظهار الإسلام واختلاط أنسابهم بأنساب المسلمين لنكاحهم المسلمات... »[2]، وكانت الزراعة تتأثر بنقص الأيدي العاملة بسبب هجرة المزارعين لقراهم فرارا من دفع الضرائب والأعباء المالية، فعمل الولاة على محاربة هذه الظاهرة ، وخاصة قرة بن شريك ومتولي خراج مصر عبيد الله بن الحبحاب، واتخذوا اجراءات مشددة لوقفها لأنها أضرت كثيرا بالموارد المالية للدولة بسبب تراجع الإنتاج الزراعي[3].

ب ـ الصناعة:

تأثرت الصناعة في مصر في العهد الأموي بطبيعة الاقتصاد الأموي القائم على الزراعة ، باعتبار النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي الغالب على السكان، ولهذا ظهرت في مصر صناعات تعتمد في موادها الخام على القطاع الزراعي كالصناعة النسيجية وصناعة السفن... ، وقد واكب النشاط الصناعي أيضا موجة النسيج العمراني الذي ازدهر في العصر الأموي خاصة في عهد بعض الخلفاء كعبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك فتطورت صناعة مستلزمات البناء كالصناعة الحديدية وكذلك بعض الحرف كالنجارة، إضافة إلى تأثر الصناعة بالجو العسكري السائد في معظم فترات العصر الأموي الذي تميز بالمجابهات الحربية نتيجة للفتوح والفتن العنيفة التي كانت تعصف بالدولة، فتطورت صناعة السفن الحربية والأسلحة، إضافة إلى هذه العوامل وجود اليد العاملة المؤهلة المتمثلة أساسا في الأقباط الذين كان لهم خبرة كبيرة في بعض الصناعات كصناعة السفن، والنسيج دون أن نغفل الدور الذي لعبه العرب في ذلك، حيث أدخلوا حرف كثيرة إلى مصر، وخاصة وأن العرب الفاتحين لمصر كان معظمهم من العنصر اليمني الذين اشتهروا بمهارتهم في مختلف الحرف والصنائع منذ القديم، وأهم الصناعات التي ازدهرت في مصر في العصر الأموي صناعة السفن، وقد عمل معاوية على الاستفادة من خبرة الأقباط في هذه الأخيرة،

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص:99.

[2] ـ المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ،تحقيق : محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ، ط1، ،مكتبة مدبولي ، القاهرة، ،1998، ج1،ص239 .

4 ـ راجع :الصفحة 121 ، وراجع أيضا: Nabia Abbott ,op, cit . p55

وعمل على نقلها للشام بداية من سنة 49هـ/669م نظرا لتزايد خطر الروم وتهديدهم للسواحل الشامية[1]، فقد بيّن البلاذري أهم الإجراءات التي اتخذها معاوية في هذه السنة لتطوير هذه الصناعة بقوله: «..لما كانت سنة تسع وأربعين خرجت الروم إلى السواحل وكانت الصناعة بمصر فقط فأمر معاوية بن أبي سفيان بجمع الصناع والنجارين فجمعوا ورتبهم في السواحل وكانت الصناعة في الأردن في عكا...»[2]، كما نقل الأمويون صناعة السفن إلى إفريقية، فذكر ابن أبي دينار أن حسان بن النعمان لما فتح تونس أنشأ دارا لصناعة السفن واستعان بأهل مصر في إنشائها وكتب إلى الخليفة عبد الملك بن مروان يعلمه بذلك ويطلب منه المساعدة، فأمر الخليفة والي مصر من قبله عبد العزيز بن مروان أن يوجه إلى تونس ألف قبطي بأهلهم وأولادهم، وأن يحملهم من مصر ويحسن عونهم حتى يصلوا إلى ترشيش للمساهمة في صناعة السفن[3].

كما أطلعتنا برديات قرة بن شريك على جهود هذا الوالي في النهوض بالصناعة، فكان يأمر أهل القرى بدفع كميات من الحديد تستعمل كمادة أولية في صناعة المسامير التي تستخدم في صناعة السفن، فتتضمن رسالة موجهة منه لسكان قرية نبدة بديدة من كورة القس طلبا لاستلام 50 رطل من الحديد يوزعها عليهم مازوت القرية ليصنعوا منها المسامير لتدفع بعدها إلى أعلى بن أبي الحكيم لاستخدامها في صناعة السفن حيث ورد في البردية :«من قرة بن شريك إلى أهل بندة من كورة القس فاقبضوا من ماروت قريتكم خمسين رطل [4] حديد مربز من حديد[5] الإمارة، فاصنعوا منها ثلث وثلاثين رطل وثلث رطل مسامير، ثم ادفعوا ما صنعتم لأعلى بن أبي حكيم لصنعة العين والقوادس...»[6]، وكانت هذه الصناعة تتطلب المواد الأولية لإنتاجها، وخاصة الحديد الخام،

---

[1] ـ زيادة على السبب الذي ذُكر آنفا والمتمثل في زيادة خطر الروم على السواحل الشامية وقرب عاصمة الخلافة إلى الروم، هناك سببا آخر جعل معاوية ينقل صناعة السفن من مصر إلى الشام وهو حاجة معاوية للسفن للجهاد البحري وخاصة وأنه سن غزوات الصوافي والشواتي وتحضيره لغزو القسطنطينية عاصمة بيزنطة الشرقية ، ففي هذه السنة 49هـ/669م وجه معاوية حملة بحرية كبيرة للإستيلاء على القسطنطينية بقيادة ابنه يزيد كللت بالفشل ، وأشهر من استشهد في هذه الغزوة الصحابي أبو أيوب الأنصاري ،راجع: الطبري ، تاريخ الطبري، ج4 ، ص

[2] ـ البلاذري ، المصدر السابق ،ص325.

3 ـ ابن أبي دينار ، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط3، دار المسيرة، بيروت،1993، ص125، وتجدر الإشارة أن تونس وإفريقية كانت تابعة لولاية مصر وكان والي مصر هو المسؤول عن إفريقية والمغرب وظل هذا إلى غاية وفاة عبد العزيز بن مروان سنة 86هـ/704م حيث انفصلت إفريقية عن مصر وأصبحت ولاية قائمة بذاتها وعين الخليفة الوليد بن عبد الملك موسى بن النصير واليا على إفريقية ، انظر:

4 ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص 210، رقم البردية 40، وقد اشتهرت عدة مدن مصرية ا بصناعة السفن كالقلزم ـ السويس حاليا ـ ودمياط والإسكندرية ورشيد وتنيس وبرقة ، أحمد مختار العبادي ، تاريخ العصر الإسلامي الوسيط ـ دراسة في الحضارة الإسلامية في الجيش والبحرية وأسلحة القتال في العصر الإسلامي مؤسسة شباب الجامعة ، 2013 ،ص 258 كما اشتهر الأقباط بالمهارة في صناعة السفن، ويذكر المؤرخون أن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ لما بنى دور لصناعة السفن في الشام (طرابلس ، عكا ، صور)استعان بالأقباط من مصر لصناعة السفن نظرا لخبرتهم في هذه الصناعة، أنظر: عبد العزيز سالم ، تاريخ مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ،مؤسسة شباب الجامعة ، 2010،ص60

[1] ـ دلت البرديات على وجود معدن الحديد بمصر وأنه ملك لولاية مصر ،ولم تشر المصادر الوصفية التي اطلعت عليها على أماكن وجود هذا المعدن .

[1] ـ أبو صفية ،المصدر السابق، ص206

ولهذا فقد كان الوالي يأمر حكام الكور بتوفير كميات الحديد اللازم لاستخدامه في صناعة السفن، ففي رسالة يطلب من عامله توفير كمية من الحديد لصناعة مسامير للقوارب البحرية فجاء في البردية ما يلي:«...فقد أرسلت إليك ... أربعة قناطير من الحديد لصناعة مسامير للقوارب حسب ما هو مقرر في كتابي هذا .... وللسنة الماضية 6 أرطال للقنطار الواحد وقد ألحقت بكتابي هذا صفة الحديد المطلوب ، مبينا مقدر ما يصنع من كل صنف وقد حسبنا مقدار مايتلف من الحديد...»[1]، وقد بينت هذه البردية أهمية الحديد في صناعة السفن الأساطيل الحربية التي تستعمل في الغزوات البحرية، وفي رسالة أخرى يطلب من السكان دفع الحديد إلى المسؤول على صناعة السفن، حيث جاء في رسالة ما يلي:«...ثم ادفعوا ما صنعتم لأبي عبد الحكيم لصنعة العين والقوادس سنة تسعين لجيش سنة إحدى وتسعين... »[2].

وإلى جانب حاجة هذه الصناعة للمواد الأولية المتمثلة في المسامير والخشب...كانت هذه الصناعة تتطلب اليد العاملة الفنية المؤهلة، ولهذا فقد كان الوالي يطلب من عامله بسيل أن يرسل له عمالا وحرفيين وصناعا وملاحين للعمل في مصانع السفن[3]، والعمل أيضا في السفن كما توضحه هذه البردية :«...فقد أرسلت رسولي سعيدا لنقل النواتية والصناع لأسطول الغزو... »[4]، وفي بردية يأمره بإرسال عمال وحرفيين للعمل في مصانع السفن فجاء في الرسالة ما يلي:« من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة، فأنت تعلم أننا بحاجة دائمة إلى نجاريين وجلفطين للعمل في السفن والقوادس، وفي بعض أعمال الإمارة وما تحتاجه من متاع، إذ لا مجال لإنجاز العمل دون هذا المتاع، وهي ذات تقع أيضا لأهل القرى، فإذا جاك كتابي هذا فاعمل على اختيار الفتيان من كورتك وقراها، ومن رجالك المميزين لإعدادهم لأعمال مختلفة، واعهد بالفتيان إلى صناع متضلعين في فن صناعتهم من ذوي الخبرة والأمانة....وأمر أن يكون نصفهم لصنعة السفن وجلفطتها...»[5].

وكانت مصر في العصر الأموي تصنّع عدة أنواع من السفن وأشهرها العين والقوادس، كما بينت رسالة جاء فيها:«...فادفعوا ما صنعتم لأبي عبد الحكيم لصنعة العين[6] والقوادس[7]سنة تسعين لجيش إحدى وتسعين...»[8]،

---

2 ـ أبو صفية ،المصدر السابق ، ص260

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص206، رقم البردية39 .

[4] ـ محمد عبد اللطيف ،« مدن وقرى محافظة سوهاج في البردي العربي »، دراسات وبحوث في الآثار والحضارة الإسلامية ، الكتاب 01،مجلة كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادي ، ط1 ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، مصر ،2005 ،ص87.

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص258.

[6] ـ المصدر نفسه ، ص215.

[7] ـ العين :نوع من السفن البحرية تستخدم في النقل البحري .

[1] ـ القوادس :هي نوع من السفن الكبيرة تستخدم في النقل البحري ، ابن منظور ، لسان العرب3/.125

[2] ـ المصدر السابق ، ص .206

وكانت هذه الصناعة مزدهرة في المدن المحايدة لنهر النيل وفي جزيرة القلزم ـ السويس والإسكندرية حاليا ـ والمدن المطلة على بحر الروم.

وبالإضافة إلى صناعة السفن ازدهرت أيضا صناعة الحديد، وكان الصناع يشكلون منه أجراء وأشكال مختلفة تستخدم في مختلف المجالات، كأعمال البناء، ففي بردية يطالب فيها قرة بن شريك كمية معتبرة من الحديد لصناعة سلاسل لمسجد دمشق الذي يبنيه الوليد بن الملك فنقرأ في البردية:«...فقد قسمنا على كورتك سبعة وأربعين رطلا لصناعة سلاسل مسجد دمشق...»[1]، ويأمره أن يقسم المهام فيما بينهم فنصفهم يتكفل بالزراعة والفلاحة، والنصف الآخر يوجه إلى صناعة السفن وإصلاحها فجاء في الرسالة مايلي: «...وأمر أن يكون نصفهم لصنعة السفن وجلفطتها...»[2]، ومقابل هذه الأتعاب والمهام الموكلة لهم يتقاضى الحرفيون والصناع أجرة، وقد رصدت بعض البرديات المتعلقة بالسجلات المالية بعض الأجور التي كان يتقاضاها الصناع وخاصة صناع السفن، ففي بردية يأمر الوالي عامله بدفع أجرة عمال السفن فنقرأ في الرسالة: «من قرة بن شريك إلى أهل مدينة أشقوة] فأعطوا لصنعة العين والقوادس والسفن في جزيرة باب]ليون من قبل بابليون عبد الأعلى بن أبي حكيم] سنة تسعين لجيش سنة احدى وتسعين نبطين نو[بجين ونجارين ومعيشتهم لـثلاثة أشهر...»[3]،وقد ورد في بردية أخرى ما يلي:«...فإن أعطيتم الأجر فأعطوا في أجر كل نوبجين دينارين، وفي أجر كل رجل جلفاط دينر، وفي أجر نبطي نجار دينر وثلث في كل شهر...»[1]، وتبين بردية أخرى أجر صانع في سفينة إذ جاء فيها: «..فقد فرضنا على كورتك أن تبعث صانعا واحدا نجارا لمدة أربعة أشهر...وقررنا له أجره ومعيشته ثلثي دينار في كل شهر.. »[4]، وبينت بردية أخرى أجرة ومعيشة سبعة من صناع السفن حيث ورد فيها ما يلي : «...فقد طلبنا سبعة دنانير جزءا لسبعة نواتية من كورتك ذهبوا إلى أناتولي للعمل على السفن في غزوة سنة تسعين.. .»[1].

وإلى جانب صناعة السفن والحديد شهدت العديد من الصناعات تطورا ملحوظا في مصر الأموية كصناعة النحاس والبرونز المستخدم في صناعة الأواني المنزلية والقضبان النحاسية كانت تستخدم في البناء، فقد عثر في حفائر الفسطاط على أنابيب نحاسية استخدمت في جدران البيوت، وتحتفظ المتاحف المصرية والعالمية على الكثير من الأواني المنزلية المصنوعة من النحاس والبرونز والتي تعود إلى الفترة الأموية، حيث يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة على مجموعة من الأباريق المصنوعة من البرونز ذو القاعدة والمسارح والمباخر والتي يعود تاريخ

---

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ،ص265 .

[4] ـ المصدر نفسه، ص266.

[5] ـ راجع الملحق10 ، ص137.

[6] ـ المصدر نفسه ،ص253 .

صناعتها إلى القرنين الأول والثاني للهجرة؛ أهمها إبريق مصنوع من البرونز ينسب إلى آخر خليفة أموي مروان بن محمد[2]، إذ عثر عليه بأبي صير[3] بالفيوم بجوار مقبرة الخليفة ، كما يحتفظ المتحف القبطي بالقاهرة على مجموعة من الأباريق البرونزية التي تعود إلى القرن الأول والثاني هجري ، كما يحتفظ متحف المتروبوبيل بنيويورك في أمريكا ومتحف الهرميتاج بلبجراد بصربيا على عدة أباريق ذات أشكال مختلفة يعود تاريخ صناعتها إلى الفترة الأموية بمصر[4]، كما اشتهرت مصر منذ أقدم العصور بصناعة أوراق البردي المستخدم أساسا في الكتابة، وقد عثر على أكبر مجموعة منه في مصر، وتعود الكثير من هذه الوثائق إلى الفترة الأموية ، وقد اشتهرت العديد من المدن المصرية بزراعته وصناعته مثل: كوم أشقاو، الأشمونين، دمياط وادي النيطرون...[5]، إلى جانب استخدامه في الكتابة في الدواوين كان يستعمل في العديد من الصناعات منها: صناعة القوارب البحرية، صناعة السلال والصناديق وصناعة الحصير والنعال وصناعة القراطيس، ويستخدم في التعطير والطب وتغليف جثث الموتى ويستعمل في كتابة الرموز والأساطير[6].

كما اشتهرت مصر بصناعة المنسوجات والملابس، وكانت البرد القبطية مشهورة في جميع الأسواق في ذلك الوقت، حيث برع الأقباط فيها، وبلغ من شهرة الثياب القبطية أن المقوقس حاكم مصر من قبل هرقل ملك الروم أهدى النبي صلى الله عليه وسلم كسوة من بياضات مصر[7]، ولما فتح عمرو بن العاص مصر كانت مصر ملزمة بدفع كميات من الثياب الصوفية للمسلمين كجزية، فذكر البلاذري أنه ألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف وبرنس أو عمامة وسراويل وخفين في كل عام ،أو عدل الجبة ثوبا قبطيا[8]، وواصل الولاة في العهد الأموي

---

[7] ـ المصدر نفسه ،ص262 .

[1] ـ مروان بن محمد: ابن عبد الملك بن مروان بن أبي العاص، آخر خليفة أموي، ولد بالجزيرة سنة72هـ/692م يعرف بمروان صاحب الحمار وبمروان الجعدي نسبة إلى مؤدبه جعد بن درهم ، اشتهر بالدهاء والشجاعة والظلم، تولى غمارة الجزيرة وأذربيجان لعمه هشام سنة114هـ/735م، بويع بالخلافة سنة127هـ/ 745م في فترة حرجة بالنسبة للدولة الأموية بسبب تفاقم الدعوة العباسية واشتداد ثورتها وخاصة بالعراق والأقاليم الشرقية والصراع العنيف على السلطة بين الأمويين، سار لحرب العباسيين في الموصل، حيث انهزم أمام جيوش المنصور العباسي، فر غلى فلسطين، ثم إلى مصر، حيث قتل على يد العباسيين في أبي صير سنة 132هـ/750م، انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص74ـ75.

[2] ـ أبو صير: بكسر الصاد، وياء ساكنة،اسم لأربع قرى بمصر.(الحموي:**معجم** البلدان1/603-604

[3] ـ نبيل علي يوسف ، موسوعة التحف المعدنية الإسلامية دار الفكر العربي ،ط2 ،ج2 ،لبنان ،ص24 ـ25.

[4] ـ عبد اللطيف أفندي ، البردي ـ دراسة أثرية تاريخية ـ طرق الترميم والصيانة ـ ط1، مكتبة الأنجلو مصرية ، ،القاهرة ، 2008 ، ص108، جميلة بن موسى ، المرجع السابق ، ص10،

[5] ـ عبد اللطيف أفندي ، المرجع نفسه ، ص99 ـ 103

[6] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص 67 .عبد الرحيم المباركفوري ، الرحيق المختوم ـ بحث في السيرة النبوية ـ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة مصر ، ط16 ، 2005 ،ص307

[1] ـ البلاذري ، المصدر السابق ، ص302 .محمد عبد اللطيف ، المرجع السابق ، 130 ، وإلى وقد اشتهرت العديد من المدن المصرية بالصناعة النسيجية يقول اليعقوبي: «..مدينة القيس بها تعمل الثياب القيسية والأكسية والصوف الجياد. ومدينة البهنسا بها تعمل الستور البهنسية ومدينة أهناس

استخلاص هذه الضريبة كما سبق[1]، إضافة إلى ذلك كانت ولاية مصر ترسل كسوة الكعبة التي تصنع من المنسوجات القبطية الرفيعة، وقد كساها معاوية مرتين؛ مرة الكسوة القباطي ومرة من الديباج [2].

كما اشتهرت مصر منذ العصور القديمة بإنتاج الزجاج ، وكانت الإسكندرية مركز إنتاجه، ومن بين أهم الأشياء التي كانت تصنع منه الأوزان الزجاجية والخواتم التي يطبع على الأواني لبيان أحجامها المختلفة، وأقدم ما وصل إلينا من هذه الفترة المبكرة هو صنج وأختام ومكاييل الوالي قرة بن شريك التي يعود تاريخها إلى سنة90هـ/709م[3] .

واشتهرت مصر في العهد الأموي بصناعة الخشب، الذي كان يستخدم في البناء وصناعة السفن، وقد اشتغل الأقباط بأعمال النجارة الخشب لذا أوكل لهم الوالي قرة بن شريك بعض الأعمال في المشاريع العمرانية التي عرفتها مصر في عهده مثل التوسعة في مسجد الفسطاط كما أشارت إلى ذلك البرديات، كما استعان بهم الولاة في العديد من المشاريع العمرانية التي بنيت خارج مصر كإعادة بناء مسجد قبة الصخرة وبناء الجامع الأموي بدمشق[4]، وقد وصلت إلينا قطع كثيرة من الخشب ذو الزخارف استعملت في البناء أو في قطع الأثاث تعود إلى الفترة الأموية، وقد وجد بعضها في حفائر الفسطاط حيث يستعمل بعد كسره في الأبنية والأثاث لمنع انهيار الأتربة ، وأقدم ما وصل إلينا يعود تاريخه إلى القرن الأول والثاني هجري .

وأما صناعة الأسلحة فقد وجدت في مصر مبكرا إذ أنشأ الخليفة معاوية بن أبي سفيان دارا للصناعة بجزيرة الروضة سنة 54هـ/673 م تختص بإنتاج السفن الحربية, والأسلحة حيث كانت تصنّع من الحديد والفولاذ[5].

بالإضافة إلى صياغة الحلي الذي يظهر أنه كان التجر أشارت ضمنيا إليه بردية ،إذ جاء فيها مايلي: «هذا كتاب قرة بن شريك لبطرس قبال الذهب[6] من مدينة أهناس...» [7].

ج ـ التجارة:

تعمل الأكسية ...ومدينة أسيوط بها يعمل الفرش القرمز الذي يشبه الارمني .. ومدينة أخميم بها يعمل الفرش القطوع والجلود الأخميمية...الفرما مدينة قديمة تعمل بها الثياب الرفيعة الصفاق والرقاق من الدبيقي والقصب والبرود والمخمل والوشي وأصناف الثياب "اليعقوبي ، البلدان ،ص57 ، ويقول جغرافي مجهول "ومصر أغنى بلاد الإسلام ، وفيها مدن كثيرة جميعها عامرة ونزهة ونعم وفيرة متنوعة ، ترتفع منها الثياب والمناديل والأردية المختلفة التي لا يوجد في العالم أثمن منها كالصوف المصري والثياب والمناديل .. » مؤلف مجهول ، حدود العالم من المشرق إلى المغرب ،ص132

[2] . راجع الصفحة40 .

[3] ـ هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص172.

[4] ـ المرجع نفسه، ص183.

[5] ـ راجع الصفحات ،ص96 ـ 99.

[6] ـ هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق، ص184.

[1] ـ قبال الذهب :هو الذي يقوم بصياغة الذهب وبيعه ، وقد اشتهر اليهود في صياغة الذهب والتجارة فيه .

[2] ـ جاسر أبو صفية ،ص171،رقم البردية .17

نتيجة لازدهار الأنشطة الإقتصادية في مصر خاصة الزراعة، فانعكس على ذلك بالإيجاب على النشاط التجاري، وقد حافظ العرب المسلمون على الوضع التجاري وأبقوا على حرية التجارة، إذ شهدت مصر حركية تجارية نشيطة في الفترة الإسلامية وخاصة في العصر الأموي، وقد أكد الرحالة الأوربي أركولوف (urkulf) الذي زار مصر سنة50هـ/670م بقوله:«...إن الإسكندرية أصبحت ملتقى تجارة العالم كله وتوافدت عليها أعداد غفيرة من التجار من لشراء ما بها من بضائع...»[1]، فكانت هذه الأخيرة تنتج كميات وفيرة من السلع والبضائع، حيث كانت مصر تحتل مركزا تجاريا هاما يربط المشرق بالمغرب نظرا لما تنتجه من كميات وفيرة من المحاصيل الفلاحية والغلال والسلع المختلفة، وقد ساعد على ذلك سياسة الولاة القائمة على تشجيع التجار وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، وحرص الولاة كذلك على النهوض بالتجارة من خلال بناء المنشآت التجارية والأسواق واشتهرت عدة أسواق ومنها «سوق وردان» الذي ينسب إلى وردان الرومي مولى عمرو بن العاص[2]،وسوق البركة الذي كان يباع فيه الرقيق ،وقد أنشأه عمرو بن العاص بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب، وظل هذا السوق إلى العصر الأموي ،كما اهتم الولاة ببناء القيساريات[3] التي تباع فيها أنواع السلع، فذكر ابن عبد الحكم أن عبد العزيز بن مروان بنى عدة قيساريات تباع فيها مختلف المنتوجات الفلاحية والنسيجية، وذلك بقوله:«... فبنى عبد العزيز القيساريات قيسارية العسل وقيسارية الحبال وقيسارية الكباش وهي في خطة قوم من بلى يقال لهم الوحاوحة، والقيسارية يباع فيها البز(الحرير) وهي التي تعرف بقيسارية عبد العزيز...»[4]، وبنى الوالي الحر بن يوسف الأموي قيسارية للخليفة هشام بن عبد الملك يباع فيها البز(الحرير) يقول ابن عبد الحكم في هذا الصدد:«...وبنى هشام بن عبد الملك قيساريته التي تعرف بقيسارية هشام يباع فيها البز الفسطاطي...»[5]، وهي قيسارية عظيمة استغرق بنائها كاملا حسب ما أورده الكندي بقوله:«...فابتدأ في بنائها(الحر بن يوسف) في رجب سنة سبع ومئة وفرغ منها في سنة ثمان ومائة وهي قيسارية التي عند الجسر...»[6].

وكان الولاة يمنحون التجار تسهيلات وتحفيزات لتشجيعهم على نقل الطعام إلى المدن الكبرى، وخاصة الفسطاط عاصمة مصر أنذاك، ومنها إسقاط ضريبة المكس من الأسواق، ففي بردية مؤرخة في ربيع الأول

---

[3] ـ هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص 195 .سيدة كاشف إسماعيل ،مصر في فجر الإسلام ،ص135.

[4] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص124 .البلاذري، المصدر السابق، ص .304

[5] ـ القيسارية :هي السوق المغطاة ،وهي بناء يحتوي على غرف ومخازن للتجار ، ويعلوها طوابق للسكن والمبيت ، انظر: محمود الزناتي ، المرجع السابق ،ص 325.

[6] ــ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص136.

[7] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ، ص185.

[8] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص95.

سنة91هـ/710م يستعجل الوالي عامله بضرورة نقل التجار للطعام إلى الفسطاط، ويحثه على تحفيزهم لتحقيق الأرباح لأن بيع الطعام سيكون مضمونا، ومبينا له أيضا أنه وضع المكس عن التجار في الأسواق، فقد جاء في البردية: «...فإني قد وضعت عنه مكسه فليبيعوه بالفسطاط وعجل ذلك فإني قد خفت غلا الطعام بالفسطاط ، وإني قد وضعت للتجار مكسهم أصابوا ربحا حسنا ...»[1]، وكان الوالي يلجأ إلى اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير نتيجة لارتفاع سعر الطعام في الفسطاط كما وضحت الرسالة التي جاء فيها:«... فإني قد خفت غلا الطعام بالفسطاط...»[2]، وأيضا نتيجة لقلة الطعام فجا في بردية:«...فإن الطعام نافق بالفسطاط...»[3].

كما كان هذا الوالي يتدخل في تنظيم التجارة، وخاصة ما تعلق بتجارة لطعام لارتباطه بمعيشة السكان، ومن ذلك أنه يأمر عامله بإحصاء التجار الذين يحتكرون الطعام، كما تشير إلى ذلك رسالة جاء فيها: «..إنما الحصاد إن شاء الله في أربعين ليلة أو قريب من ذلك فعجل ما كنت باعث به في ذلك، واكتب إلى كيف فعلت في ذلك وما بأرضك من التجار الذين يبيعون الطعام، والسلام على من اتبع الهدى، وكتب جرير في شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين...»[4] ، وكان أيضا يمنع على التجار شراء المحاصيل الزراعية الغذائية مباشرة من الفلاحين لأنهم فيما بعد يحتكرونه، كما توضح ذلك رسالة مؤرخة في ربيع الأول سنة91هـ/أكتوبر710م حيث تتضمن مجموعة من التعليمات من الوالي لعامله بضرورة منع تجار كورة أشقوة بعدم شراء الطعام من الفلاحين واحتكاره لكي يرتفع سعره، مهددا بنهب أي طعام يشتروه بهذه الطريقة، فورد في البردية ما يلي:« من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو [أما بعد فإن أهـ]ـل أرضك [قد باعوا طعامهم إلى التجار ليحبسوا] [ما اشتروا] بأيديهم فلا يبيعوا منه شيئا تربصا بالناس وانتظار غلا السعر، وأيم والله لا أنبأ[ن] برجل حبس طعامه أن يبيعه إلا أنهيته...»[5]، ويطلب من عامله بإجبار التجار الذين اشتروا الطعام أن يبيعوا نصفه في الكورة ، وينقلوا النصف الآخر إلى الفسطاط مبينا له أنه أمر صاحب المكس بإحصاء ذلك فجاء في الرسالة:«...فانظر فمن كان بأرضك من التجار الذين يشترون الأطعمة ويجمعونها فمرهم فليبيعوا طعامهم ، ومر كل تاجر فليحمل

---

[1] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص135، رقم البردية 04.

[2] - المصدر نفسه ، ص135

[3] ـ راجع الملحق رقم11،ص138.

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص132، رقم البردية 03.

[5] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ،ص133. وأما احتكار السلع وخاصة الطعام حتى يرتفع سعره وعرضه للبيع لا يجوز بحسب الفقهاء، يقول الإمام مالك: « الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والكتاب والزيت وجميع الأشياء والصوف وما يضره بالسوق والسمن والعصفر,وكل شيء قال مالك :يمنع من يحتكره كما يصنع من الحب فإن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا باس بذلك(قلت)أرأيت إن اشترى رجلا من القرى خرج إليها فاشترى من الفسطاط فإن كان ذلك مضرا بهم وعند أهل القرى ما يحملهم منعوا من ذلك وإلا تركوا...» أنظر: مالك بن أنس، المدونة الكبرى ، رواية سحنون بن سعيد التنوخي ، ج3 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ص290

نصف ما عنده من الطعام إلى الفسطاط...وانظر النصف الثاني فليبيعوه في أهل الأرض فإن لم ينفق فليحمله إلى الفسطاط ولا تؤخرنّ ذلك...»[1]، ويأمره بإرسال تقرير مفصل عن التجار الذين ينقلون الطعام إلى الفسطاط، وأنه سيعطي الأوامر لصاحب المكس من التأكد من ذلك فقد جاء في الرسالة:«...واكتب إليّ مع كل تاجر يقدم من قبلك ما حمل حين يقدم ، ثم مرهم فليبيعوه بالفسطاط، فإني قد أمرت صاحب المكس أن يعلم ما يقدمون به من ذلك... »[2]، مؤكدا أنه أعطى هذه التعليمات لجميع عماله في الولاية فقد جاء في الرسالة:« ...فإني قد أمرت العمال كلهم بذلك...»[3].

كما عمل بعض الولاة على نقل العرب إلى مصر للعمل في الزراعة وتنمية النشاط التجاري حيث نقل عبيد الله بن الحبحاب بطون من قيس وأنزلهم بلبيس وفرض لهم العطاء من صدقة العشور، فاشتروا بها الإبل استخدموها في نقل الطعام إلى القلزم لشحنه إلى خارج مصر[4] ، ولهذه الأسباب فقد عرفت مصر حركة داخلية نشيطة، ناهيك عن معاملاتها التجارية الخارجية، حيث كانت تصدر الشام الحناء، السمك، والكتان والزيت الحار والعدس والجبن وتستود منه الفواكه الشامية مثل الكمثري والسفرجل والتفاح[5]، وأما من برقة فكانت تستورد الصوف، العسل والأخشاب الجيدة التي تستخدم في البناء وصناعة السفن والمعادن ، ومن الهند التوابل وخاصة الفلفل والعطور والبخور وبعض الأحجار الكريمة واشهر سلعة تستوردها من الهند العنبر، وأما من الصين فكانت تأتيها المنسوجات الحريرية الغالية الثمن، ومن الحجاز الخيول العربية، الجمال، وخشب القسي والجلود المدبوغة وتصدر إليها الطعام (القمح) والبرد القبطية، وتستورد من اليمن البز، الجلود المدبوغة، الدروع ، العقاقير والأسلحة وخاصة السيوف، وكما تستورد من النوبة والسودان العاج، الأنبوس، وريش النعام وسن الفيل، والرقيق وعقدت شبه اتفاقية ومعاهدة تجارية عند الفتح مع النوبة والسودان تلتزم بموجبها مصر باستراد الرقيق منها، وتصدر إليها الحبوب والقمح والعدس[6]، وقد ساهمت عدة عوامل عديدة في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية لمصر الأموية أهمها :

أ ـ تشجيع ولاة مصر للتجارة لأهميتها في توفير الحاجيات الضرورية للسكان وخاصة الغذائية منها، وأيضا لمردودها المالي المعتبر، فكانوا يمنحون تسهيلات وتحفيزات للتجار منها إسقاط ضريبة المكس من الأسواق لتشجيع التجار

---

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر نفسه ص133، رقم البردية 04

[2] ـ المصدر نفسه، ص133.

[3] ـ المصدر نفسه، ص133

[4] . الكندي ، المصدر السابق ،ص99.

[5] ـ هويدا عبد العظيم، المرجع نفسه، ص180.

[6] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص253، ذكر ابن عبد الحكم أنه بعض الشيوخ اطلع على دواوين الفسطاط قبل أن تحرق ومما حفظه منها نص معاهدة عقدت مع النوبة جاء فيها: «..إنا عاهدناكم وعاقدناكم أن توفونا في كل سنة ثلاثمائة رأس وستين رأسا ، وتدخلوا بالدنا مجتازين غير مقيمين ... » أنظر: ابن عبد الحكم ،فتوح مصر والمغرب ، ص.255

على نقل السلع إلى المدن المصرية وخاصة الفسطاط عاصمة مصر أنذاك، وفي هذا الصدد جاء في بردية ما يلي :«...فإني قد وضعت عنه مكسه فليبيعوه بالفسطاط وعجل ذلك فإني خفت غلا الطعام بالفسفاط، وإني وضعت للتجار مكسهم أصابوا ربحا حسنا...»[1]، كما اهتم بعض الخلفاء والولاة بإنشاء الأسواق والقيساريات لتصريف المنتوجات وخاصة في ولاية عبد العزيز بن مروان[2].

ب ـ الموقع الاستراتيجي لمصر جعلها تخترقها أهم المسالك البرية والبحرية والنهرية تعبرها، حيث ترتبط بالأقاليم المجاورة لها عن طريق البر والبحر ونهر النيل، وتشقها أهم الطرق التجارية، وخاصة مع بلاد المغرب التي كانت تابعة لولاية مصر إلى غاية86هـ/705م ، وهذه المسالك البرية أدت عدة وظائف حيث كانت مسالك لقوافل الحجيج وطلبة العلم، واستخدمتها الجيوش الأموية التي زحفت على بلاد المغرب وتحولت إلى طرق لإمداد العسكري، وخاصة وأن بلاد المغرب استعصت على الأمويين السيطرة عليها مما تطلب منهم إرسال عدة جيوش لفتحها، وقمع العديد من الثورات المعادية لهم ، مما جعل هذه الطرق في حركية دائمة وهذا ماجلها آمنة.

جـ ـ توفر مصر على عدة طرق رئيسية برية ونهرية وبحرية ووجود عدة موانئ تجارية هامة، وأهم الطرق والمواصلات والمرافق التجارية نذكر مايلي:

1 ـ خليج أمير المؤمنين :وينسب هذا النهر المائي للخليفة عمر بن الخطاب الذي أرسل إلى عمرو بن العاص عام الرمادة 18هـ/620م يستمده ويشكو له قحط الحجاز ليرسل له الطعام، ولتسهيل هذه المهمة أمره بحفر خليج من النيل حتى يصب في البحر ، وأصبحت مصر تورد عبره الحبوب إلى الحجاز عن طرق السفن النهرية، وتطور دوره فيما بعد واستخدم للتبادل التجاري بين مصر والحجاز يقول المقدسي في هذا الصدد :« مصر قبة الإسلام ، ونهره أجل الأنهار، وبخيراته تعمر الحجاز »[3]، وقد استخدم في التجارة فكانت المراكب النيلية تفرغ ما تحمله من السلع من ديار مصر في القلزم، ثم تحمل ما في القلزم مما وصل من الحجاز وغيره إلى مصر[4].

2 ـ نهر النيل: استخدم في التجارة الداخلية ونقل السلع المختلفة بين المدن المصرية الواقعة على ضفاف النيل وإلى بلاد النوبة ، وكانت مصر تورد من النوبة العبيد وتصدر إليها الحبوب عبره[1].

3 ـ الطرق التجارية البرية: حيث كانت تخترق مصر العديد من الطرق التجارية البرية الرئيسية التي تربطها بالأقاليم المجاورة, وأهمها:

---

[1] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ، ص135.

[2] . راجع الصفحة68.

[3] ـ المقدسي ، المصدر السابق، ص125

[4] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ، ص162

أ ـ طريق يربط مصر ببلاد المغرب، حيث يبدأ من الفسطاط وصولا إلى الإسكندرية ثم يمر إلى العقبة إلى برقة إلى أجدابية ثم إلى سرت إلى قصور حسان بن ثابت الغساني إلى القيروان إلى إفريقية ،ومنها إلى بلاد المغرب[2].

ب ـ طريق مصر الحجاز؛ ويبدأ من الفسطاط ويمر بالقلزم وبعدة قرى ومدن في الجنوب وصولا إلى الإحساء ومنها إلى ميناء الجار بجدة إلى المدينة إلى مكة[3].

وقد تعرضت مصر في العهد الأموي للكثير من الأزمات الاقتصادية، ومن أهمها غلاء الأسعار، وكانت تحدث غالبا بسبب انخفاض مياه النيل الذي يؤذي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، حيث ينتج عن هذا قلة العرض وكثرة الطلب الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع الأسعار، وقد حدث ذلك في ولاية عبد الله بن عبد الملك (86 ـ90هـ/705 ـ709م) يقول الكندي في هذا الصدد :«...وفي ولايته غلت الأسعار بمصر وترعت وتشاءم به الناس...»[4]، وحدث أيضا في عهد أسامة بن زيد التنوخي فذكر ساويرس أنه:«...في أيامه حدث غلاء عظيم ومات في ذلك الغلاء خلق عظيم...»[5]، إضافة إلى احتكار التجار لبعض السلع وخاصة الطعام كما بينت بردية بينت بردية مؤرخة في ربيع الأول عام 91هـ/جانفي 710م جاء فيها :« بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه ، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فإن أهل أرضك قد باعوا طعامهم إلى التجار ليحبسوا ما اشتروا بأيديهم فلا يبيعون منه شيئا تربصا بالناس وانتظار غلا السعر...»[6]، وهذا ما كان يجعل الوالي يعاقب التجار بمصادرة الطعام ونهبه كما صرحت بردية جاء في رسالة:«...وأيم والله لا أنبأُنْ برجل حبس طعامه أن يبيعه ، إلا أنهبته...»[7].

ويظهر أن التجار في مصر كانوا يتعاملون بالدنانير البيزنطية، لأن العرب المسلمين منذ عصر عمر بن الخطاب كانوا يتعاملون بالدنانير البيزنطية في الشام ومصر والدراهم الفارسية بالعراق والأقاليم الشرقية، ولما تولى عثمان بن عفان الخلافة ضرب دراهم، وكذلك معاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير الذي صك دراهم مستديرة، حيث كان أول من سك دراهم بهذا الشكل، ولكن هذه الدراهم لم تثبت على وزن واحد بل كانت متغيرة الأوزان[8]، واستمر الحال على ذلك حتى تولى الخلافة عبد الملك بن مروان (65 ـ86 هـ/684 ـ 705م) فأبطل النقود

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص، 320

[2] ـ ابن خرذاذبة ، المسالك والممالك ،ص81 ـ83 .

[3] ـ قدامة بن جعفر ، الخراج وصنعة الكتابة ، ص19

[4] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص80 .ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ، ص130

[5] ـ ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ، ص125.

[6] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ،ص132،رقم البردية 03

[7] ـ أبو صفية، المصدر السابق، ص132

[1] ـ عبد الحق العيفة ،تطور النقود في التاريخ الإسلامي منذ صدر الإسلام إلى نهاية الحكم العثماني ،منشورات جامعة اليرموك ، الأردن ،ص19.

الرومية والفارسية وضرب نقودا عربية إسلامية خالصة سنة 74 هـ/ 893م [1]، وأمر بسحب الدنانير التي ضربت قبله، وقد انحصر ضربها في الشام (دمشق) ومصر فقط [2]، ولم يسمح بضربها في غيرهما، وأصبح الدينار الذهبي الذي صكه عبد الملك بن مروان هو الدينار الشرعي ووزنه حوالي 4.25غرام[3] هو المعتمد في المبادلات التجارية والمعاملات المالية، فكان الوالي قرة بن شريك يشترط في أموال الجباية أن تكون وافية مضروبة على بيت المال كما بينت رسالة جاء فيها ما يلي: «...فلا أعرفن ما استوفيت من الجزية بعد أن ترسل مما جمعت من الجزية دينرا ولا نصفا ولا ثلثا إلا ما كان على وزن بيت المال ...»[4].

ومن خلال هذا العرض نلحظ أن الولاة الأمويين اهتموا بالنشاطات الاقتصادية التي كان لها دور كبير في تحصيل الموارد المالية، وكان لها دور كبير في تنشيط الحركية الإجتماعية، وبذلوا جهودا كبيرة للنهوض بهذه القطاعات خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ سياسة الولاة المالية والعسكرية إذ نلحظ تركيزهم على صناعة السفن التي عادة ما تستعمل في التجارة والغزوات البحرية، وتموين الجيوش المقاتلة في البحر.

ومن خلال ما نسبق نلحظ اهتمام الولاة بالأنشطة الاقتصادية كانت تلعب عدة أدوارا في تنفيذ السياسة الأموية القائمة أساسا على توفير السيولة المالية، وهذه الأموال لها سبل للإنفاق، فماهي سياسة الإنفاق في العهد الأموي في مصر؟ .

2 ـ سياسة الإنفاق مصر في العهد الأموي:

ـ من خلال ماسبق خلصنا إن السياسة الاقتصادية الأموية مبنية على استغلال موارد مصر التي كانت تدر مداخيل معتبرة على خزينة الخلافة، نتيجة لتعدد مواردها المالية من الضرائب الشرعية وضرائب أخرى استحدثها الولاةوأعوانهم، وكانت مصر ولاية شبه مستقلة في أغلب الفترات الأموية، وكان الوالي يقوم بتدبير شؤونها المالية والإدارية، إذ كان يتصرف في جباية الأموال وسبل إنفاقها دون العودة للخليفة، فما هي سياسة الإنفاق في مصر

---

[2] ـ جواد كاظم منشد النصر الله : «دور النقود في الأزمات الإقتصادية في مصر في العصور الإسلامية »، مجلة كلية التربية الإنسانية ، جامعة ، بابل ، العراق ، العدد02 ، 2009 ، ص116 . عبد الحق العيفة ، المرجع السابق ، ص 14. هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق ،ص 193

[3] ـ العيفة ، المرجع الساق، ص11.

[4] ـ ابن الرفعة ، المصدر السابق، ص:16، ويصعب التمييز بين الدنانير الذهبية المضروبة في مصر والشام بسبب وحدة الطراز الذي كانت تضرب به العملة ، وأما الفلس فسهل التمييز بينها لأن الفلس عادة ما يحمل اسم الخليفة أو الوالي الذي ضربه، ويحتفظ المتحف البريطاني بلندن بفلس من النحاس نقش عليه اسم عبد الملك بن مروان، العيفة ، المرجع السابق ،ص07 ،كما يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بالعديد من قطع النقود وعادة ما تحمل اسماء الولاة وعمال الخراج ،ومن أمثلة ذلك فلس باسم القاسم بن عبيد الله متولي خراج مصر(124هـ/743م) وفلس آخر باسم الوالي عبد الملك بن مروان اللخمي (131 ـ132هـ/749 ـ750م) ، أما العملة الفضية في العصر الأموي فقد وصلت إلينا مجموعة كبيرة معظمها ضرب في دمشق، راجع: عبد الحق العيفة ، المرجع السابق ، ص15.

[5] ـ جاسر أبو صفية، ـ المصدر السابق، ص145، رقم البردية07.

خلال العهد الأموي ؟ وماهي مصارف أموال الجباية؟ وماهي أهم القطاعات التي أنفق عليها الأمويون؟ وكيف كانت تنفق هذه الأموال؟ .

من خلال دراستي للموارد المالية لمصر نلحظ أنها موارد مالية معتبرة، ويقابله في ذلك تعدد سبل الإنفاق ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1 . **النفقات العسكرية**: اهتم أغلب الولاة بتجهيز الجيوش للغزوات البرية والبحرية ومواجهة الثورات المعادية لحكمهم، فاهتموا ببناء الرباطات وخاصة على السواحل للصد الهجمات البحرية البيزنطية على السواحل المصرية والشامية، فذكر الكندي أن الوالي عتبة بن أبي سفيان عقد لعلقمة بن يزيد العُطيفي على اثني عشر ألف جندي للرباط في الإسكندرية فاشتكى من قلة الجند فخرج عتبة وبنى رابطا في الإسكندرية ورابط به حتى مات مرابطا فيه[1]، كما ساهمت مصر تجهيز الحملة الأولى على القسطنطينية سنة 49هـ/669 م، إذ أكد الكندي أن الوالي مسلمة بن مخلد الأنصاري [2]ولى عابس بن سعيد البحر فغزا اسطادنة[3]، وساهمت أيضا في القضاء على ثورة عبد الله بن الزبير سنة72هـ/ 666م فجهز عبد العزيز بن مروان جيشا قوامه ثلاثة آلاف، وولى عليهم مالك بن شرحبيل الخولاني[4]، وساهمت مصر في فتح بلاد المغرب حيث كانت بمثابة القاعدة الخلفية لانطلاق الجيوش الأموية، وكثيرا ما كان ينسحب قادة الفتح إلى مصر للتحصن بها لما يتحرج موقعهم ببلاد المغرب[5] .

ونظرا لحاجة الأمويين للجيش للحفاظ على ملكهم ومواصلة الفتوح ومواجهة الثورات العارمة التي كانت تهدد ملكهم، فقد حرص ولاة مصر على تقوية الجيش والاهتمام بالجند وذلك بصرف عطائهم وعطاء عيالهم قبل الخروج للجهاد، فمن المعلوم أن الدولة الأموية كانت تفرض عطاءين أحدهما للجنود المقاتلين والآخر لعيالهم أسوة بالخلفاء الراشدين[6]، وكان الولاة الأمويين في مصر يهتمون كثيرا بعطاء الجند وعيالهم، وقد بينت البرديات الأموية التي تعود إلى فترة قرة بن شريك مدى اهتمام هذا الوالي بعطاء الجند وعطاء عيالهم، وحرصه على تأمين ما يحتاجون أثناء الخروج للجهاد فيطالب عامله في الإسراع والتعجيل في إرسال الجزية لتوزيع عطاء الجند ويلومه على

---

[1] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص 225. الكندي ، المصدر السابق ،ص59

[2] ـ مسلمة بن مخلد: بن الصامت الخزرجي الأنصاري ، وأمه مندوس بنت عمرو بن خنس ، ولد قبل الهجرة بأربع سنين ، وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربع عشر سنة ،ولاّه الخليفة معاوية بن أبي سفيان مصر والمغرب سنة 47هـ/667م وجمع له الصلاة والخراج وظل واليا عليها حتى توفي في رجب 62 هـ/682م ، انظر ترجمته في: الكندي ، ولاة مصر ، ص61 ـ63 .ابن سعد ، الطبقات ، ج6 ، ص652 ،،.653

[3] ـ الكندي المصدر السابق ،ص62 والمراد بها القسطنطينية كما ذهب إلى ذلك محقق كتاب ولاة مصر للكندي،ص62

[4] ـ الكندي ، المصدر السابق ،ص72

[1] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص269. أحمد زعرور وعلي أحمد ، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري ،منشورات جامعة دمشق ،ص35

[6] ـ محمد فرقاني ، المرجع السابق،ص182.

التأخير قائلا:«...أما بعد فإنه قد ذهب من الزمن ما قد علمت، وقد استأخرت الجزية وعطاء الجند وعطاء عيالهم وخروج الجيوش إنشاء الله، فإذا جاءك كتابي هذا فخذ فيما على أرضك من الجزية وعجل بالأول فالأول...»[1]، وكان الجنود يفرض عليهم عطاء نقدي، وعطاء عيني(طعام)، ففي بردية مؤرخة سنة91هـ/710م تتضمن طلبا من الوالي إلى عامله بضرورة التعجيل في جمع القمح إلى الهري تمهيدا لتوزيعه على الجند، وخاصة وأن الوالي قد أمر للجند بأرزاقهم ولا يريد أن يخلف وعده فنقرأ في الرسالة:«...فإني قد كتبت إليك في تعجيل حمل طعام الهري، وفي كيله بما قد بلغك وإني لم أرك إلا وقد أخذت ذلك ولا تؤخرن منه إردبا واحدا، فقد أمرنا للجند بأرزاقهم...»[2].

وكان الوالي في مصر يشرف على تجهيز الجيوش وتمويل الحملات العسكرية في البر والبحر، فكان يوزع العطاء عل الجيش لتحفيزهم على الجهاد حيث جاء في بردية«...فإنك قد عملت الذي كتبت به من جمع المال والذي قد حضر من عطاء الجند وعيالهم وغزو الناس...فعجل ما اجتمع عندك من المال فإنه لو قدم إلي المال قد أمرت للجند بعطائهم إن شاء الله...»[3]، وكان أيضا يشرف شخصيا على اختيار الطعام الجيد المناسب للمقاتلين في البحر، ففي بردية يطلب من عامله على أشقوه أن يأمر سكان كورته بصناعة خبز جيد مخصص للمجاهدين في البحر، ويحثه أن يكون جيدا مهددا إياه بالعقوبة إن خالف أوامره فجاء في البردية:« من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة...فإني قد أمرت بقسمة نواتية[4] سفن مصر وسفن أهل الشام بأرزاق من يركب فيها من المقاتلة فإذا جاءك كتابي هذا فمر أهل أرضك ليتقدموا في صنعة الخبز وليحسنوا صنعه فإنه لا يصلح لجيوش إلا الخبز الطيب، واعلم أنك إن ترسل بخبز غير طيب لا يقبل منك ويصبك فيه ما تكره، فابعث على صنعته هذا الخبز من يتعهده ويحسن صنعة هذا الخبز مرخص فإني غير لك فيه...» [5]، وفي رسالة أخرى تتضمن أمرا من الوالي لعامله بسيل أن يدفع لرسولٍ له سفينة تحمل 10 أرادب من القمح مخصص لمعيشة المقاتلين في البحر حيث جاء في البردية ما يلي: «...فقد أرسلت إليك رسولي سعيدا لنقل النواتية والصناع ومعيشتهم، ومعهم المقاتلون الذين طلبوا من كورتك لأسطول الغزو المصري في 9 اندكشن (92 هـ/710م)، فإذا جاءك كتابي هذا فادفع إليه زورقا يتسع لمئة اردب ... أو أقل لرحلته، ولا تعطه في ذلك نولا لأننا اذخراه له، ولا تعطه زورقا يتسع لأزيد من مئة اردب لأننا

[1] . جاسر أبوصفية ،المصدر السابق ،ص121 ،رقم البردية 01.

[2] . المصدر نفسه ،ص124،رقم البردية 02.

[3] . أبو صفية ،المصدر السابق ،ص 141،رقم البردية06.

[4] . النوتي: هو البحار الذي يعمل في السفينة في البحر ، جاسر أبو صفية برديات قرة بن شريك ، ص206.

[5] . راجع الملحق 12، ص:139.

سنعاقبه على ذلك، وسندفع النول من مالك...»[1]، وكان يحرس على تزويد الجيش بمختلف المواد الغذائية الضرورية في الغزو ومنها الزبدة، ففي بردية يطلب من عامله بسيل مقدارا معتبرا من الزبدة لمعيشة الجند المقاتلين فقد جاء :«..قد طلبنا من كورتك تسعة مكاييل من الزبدة بسعر $\frac{1}{2}$ للمكيال الواحد لمعيشة الجنود الذين يخرجون من غزوة سنة 9 اندكشن العام (92 هـ/710م) وقد كتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك فإذا جاءك كتابي هذا فاجمع المكاييل المطلوبة من أهل القرى وأرسلها إلى الإسكندرية[2]من رجالك الأمناء...وأمر أهل القرى يقدموا زبدة طيبة...»[3].

وكان يخص البحارة بالعطاء النقدي، ففي بردية يونانية يطالب من عامله جمع الجزية لدفع عطاء مقاتلي الفسطاط حيث جاء في البردية: "...فإني قد كنت كتبت إليك في جمع الجزية لسنة 7 إندكشن (90هـ/709م) وإلى اليوم لم تول هذا الأمر، ولم ترسل شيئا، فأنت عاص ومهمل، وقد حضر عطاء مهاجري الفسطاط[4]وخروج الجيوش إن شاء الله، فإذا جاءك كتابي هذا فعجل إلي ما اجتمع عندك من المال مع رسولك، وامره أن يؤدي ذلك في بيت المال...»[5]، وإلى جانب عطاء الجند ومعيشتهم، كان الوالي ينفق على صناعة السفن وعمال السفن فكان يدفع أجورهم ومعيشتهم، كما توضحه البرديات، ففي بردية يطالب عامله بدفع أجر صناع ونجار يعمل في السفن لمدة أربعة أشهر فقد جاء في البردية :«...قد فرضنا على كورتك أن تبعث صانعا واحدا نجارا لمدة أربعة أشهر للعمل في المعابر التي تنقل الطعام إلى القلزم هذا العام 7اندكشن (90 هـ /709م) وقررنا له أجره ومعيشته ثلثي دينار في كل شهر ما عدا...تدفع له من بين المال، وكتبنا له بذلك كتابا أرسلناه إليك...»[6]، وكذلك كان يتكفل بمعيشة وأجر عمال السفن من الصناع والنجارين وعمال السفن، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة سنة 90 هـ /709م حيث يطالب فيها الوالي عامله بسيل بدفع أجر الصناع ومعيشتهم حيث فصلت هذه المراسلة في الأجر المخصص للبحارين عمال السفن على النحو التالي: « من قرة بن شريك إلى أهل أشقوة فأعطوا لصنعة العين والقوادس و [السفن في جزيرة باب باب اليون قبل عبد الأعلى بن أبي حكيم] سنة تسعين لجيش سنة إ]

---

[2] ـ أبو صفية المصدر السابق ،ص257 ، رقم البردية1351.

[3] ـ الأسكندرية: هي مدينة على بحر الروم منيعة البناء كثيرة الخيرات والسكان، انظر: المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ،ص197.

[4] ـ المصدر السابق، ص267، رقم البردية1392.

[5] ـ مهاجري الفسطاط :ويقصد بهم المقاتلين المرابطين في الفسطاط للقيام بالغزوات البحرية .

[6] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ،ص241.

[7] ـ جاسر أبو صفية، المصدرالسابق،ص253 ، رقم البردية1336.

حدى وتسعين نبطيين نوبجين [1] نجارا وجلفاطا[2]، ومعيشتهم لـ[ثلاثة أشهر، فإن أعطيتهم الأجر فاعطوا في أجر كل نوبج دينارين، وفي أجر كل رجـ[ل] حلفاط دينار] ونصف وفي أجر نبطي[3] نجار دينار وثلث في كل شهر، وكتب مرشد في ذي الحجة تمام تسعين ».[4]

كما بينت البرديات بعض المصاريف المختلفة المتعلقة بأجور موظفي السفن وصناعها، ففي رسالة مؤرخة سنة 94 هـ/713م يطالب الوالي قرة بن شريك من سكان كورة سقط اسمها من المراسلة بتسديد أجر ومعيشة عمال السفن التي تستعد لغزو افريقية بقيادة عبد الله بن موسى بن النصير حيث جاء في الرسالة: « من قرة بن شريك إلى أهل [ ] من مدينة أ[فأ]عطوا لبعث سفن [أ] مير المؤ[منيـ]ن إلى أهل افريقية [قبل عبد] الله بن موسى بن نصير سنة [أ]ربع [و] تسعين لجيش سـ[نة] خمس وتسعين نوتين ونصف نوتي [فإن أعطيتم الأجر] فـ[أعطوا] في أجر كل نوتي ، [دينار] ، وأما نفقتهم ومعيشتهم في رحلة تنقلهم إلى انطبلس [أحد عشر دينار وسدس دينار تدفع لهم] من بيت المال وكتب الـ[أثير بن عميس بن كومناس] من سنة أربع وتسعين]... »[5].

2 ـ الإنفاق على العمران:

شهد العصر الأموي قفزة نوعية في مجال المنشآت العمرانية، وقد شيد الخلفاء والولاة العديد من المدن والقصور والمساجد التي لازال يشهد عليها العصر الحاضر مثل: المسجد النبوي، المسجد الأموي بدمشق، مسجد قبة الصخرة بالقدس .....الخ، وقد بذل الخلفاء والولاة جهودا كبيرة في تشييد هذه المباني[6]، وخاصة أن العمران يتطلب الأموال الطائلة والأيدي العاملة الفنية المؤهلة، وقد أطلعتنا البرديات الأموية وخاصة برديات قرة بن شريك على أهم الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت على العمران، ونستطيع أن نميز نوعين من العمارة هي:

---

[1] ـ نوبجين: كلمة يونانية ومعناها الذي يعمل في السفينة ، وذكر الفيروز آبادي أن النبج : هو الذي البردي يجعل بين لوحين من ألواح السفينة ، الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، دار الكتاب العربي ،ج2 ،ص251.

[2] ـ الجلفاط: هو الذي يسد دروز السفينة الجديدة بالخيوط والخرق ، ابن منظور ، لسان العرب 3/ 215 ، وقال ابن دريد : الجلفاظ هو الذي يجلفط السفن فيدخل بين مسامير الألواح وخروزها مشافة الكتان ويمسحه بالزفت والقار ، ابن دريد ، كتاب جمهرة في اللغة، تحقيق :رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .ج3، ص 385 والجلفاط هو الذي يعمل في إصلاح وتنظيف وصيانة السفن ، ابن منظور ، لسان العرب ،ج3 ص251 .

[3] ـ النبطي : يراد به في برديات قرة بن شريك الفلاح ، وعرفه ياقوت الحموي : النبطي هو الذي لم يكن راعيا ولاجنديا ،انظر: ياقوت الحموي،معجم البلدان، ج4، ص97 ، والنبطي في مصر يطلق على الفلاح ، راجع: Nabia Abbot ,op ,cit ,p65 .

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص210، رقم البردية40.

[5] ـ راجع الملحق13، 140.

[6] ـ Sophia Bijornsjö ,L'arabisation de l'Egypte , le témoignage papyrologique ,Revue Égypte/Monde Arabe ,1996,p06.

أ . مساهمة مصر في بناء المساجد: اهتم الخلفاء الأمويون بتشييد الكثير من المساجد التي مازال بعضها إلى زماننا الحاضر كالمسجد الأموي بدمشق، ومسجد قبة الصخرة بالقدس، والتوسعة في المسجد النبوي، وقد ساهم الولاة في تشييد هذه المساجد وخاصة المسجد الأموي، وساهمت مصر باعتبارها ولاية أموية مساهمة فعالة في تشييد هذه المساجد، وقد أطلعتنا البرديات على جهود الوالي قرة بن شريك في بناء المساجد حيث قام بالتوسعة في مسجد الفسطاط[1] وبذل الأموال في ذلك، ففي بردية يطالب من عامله بسيل بإمداده بالصناع والنجار والبناؤون للمساهمة في بناء هذا المسجد فجاء في البردية:«...فإذا جاك كتابي هذا فعجل بإرسال الأجراء والصناع مع رسولك وأمره أن يسير بهم ليلا ونهارا إلى موقع البناء..»[2], ويأمره أن يوفر لهم ما يحتاجونه من مؤونة ومعيشة وأجرة فنقرأ في المراسلة:«...واعطهم ما يحتاجونه في رحلتهم من رحلتهم من معيشة كما بينته لك في كتابي...»[3] ويحذره في التهاون في ذلك ويهدده بالعقوبة...ولاتتوان في إرسال هؤلاء الرجال إلى الموقع كما أعلمتك لئلا يصيبك مني ما تكره...»[4].

وأكدت هذه البرديات صحة الرواية التي أوردها ابن عبد الحكم والكندي حول أشغال الترميم والتوسعة في هذا المسجد من طرف الوالي قرة بن شريك ، فذكر ابن عبد الحكم أن الوليد أمره بالزيادة في المسجد فهدمه كله وأعاد بنائه وزوّقه وذهّب رؤوس العمد التي في مجالس قيس[5] ،وقد بدأ في بنائه سنة92 هـ/710م يقول الكندي في ذلك:«... وابتدأ في بنيان المسجد في شعبان سنة اثنين وتسعين وجعل على بنائه يحي بن حنظلة من بني عامر بن لؤي وكانوا يجمعون الجمعة في قيسارية العسل حتى فرغ من بنيانه.... »[6].

وجدير بالذكر أن هذا المسجد أسسه عمرو بن العاص لما اتخذ الفسطاط عاصمة لمصر، وأعاد الولاة في العصر الأموي ترميمه والزيادة فيه، وقد أشار بن عبد الحكم أن الوالي مسلمة بن مخلد الانصاري زاد في توسعة جامع الفسطاط(عمرو بن العاص) بقوله:«...ثم إن مسلمة بن مخلد الأنصاري زاد في المسجد الجامع بعد بنيان

---

[1] . ذكر الكندي أن هذا المسجد اختطه عمرو بن العاص عندما اتخذ الفسطاط مركزا لحكم مصر، وزاد فيه عبد العزيز بن مروان سنة77هـ /699م، وأمر الوليد بن عبد الملك قرة بن شريك بالزيادة فيه حيث بدأ في بنائه سنة92هـ وجعل على بنائه يحي بن حنظلة بني عامر بن لؤي ،ووفد قرة بأهل مصر على الوليد بن عبد الملك بدمشق ،ويذكر ابن يونس أن قرة إذا انصرف الصناع من البناء دخل المسجد ودعا بالخمر والطبل والمزمار ويشرب ويقول لنا الليل ولهم النهار، الكندي ،ولاة مصر،ص86،73، وهذه التهمة لا تصح لأن قرة كان تقيا كما بينت البرديات ضف إلى ذلك أن قرة في هذه الفترة وفد بأهل مصر على الخليفة الوليد كما صرحت رواية الكندي ولم يعد إلاسنة93هـ/712م أي بعد الانتهاء من ترميم المسجد، وهذا نوع من تشويه الدولة الأموية ورجالاتها.

[2] . جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص279.

[3] . المصدر نفسه ،ص279.

[4] . المصدر نفسه ،ص279.

[5] . ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص179

[6] . الكندي ، المصدر السابق، ص86

عمرو له ومسلمة الذي اخذ اهل مصر ببنيان المنار للمساجد كان أخذه إياهم بذلك في سنة ثلث وخمسين ..»[1] ، وفصل الكندي في عمارة المسجد من طرف مسلمة بن مخلد فيقول:«...وأمر مسلمة بن مخلد بالزيادة في الجامع فهدم ما كان عمرو بناه في سنة في سنة ثلاث وخمسين، وفيها أمر مسلمة بابتناء منارة المسجد كلها ودفع ذلك عن خولان وتجيب وأمر المؤذنين أن يكون أذانهم في الليل في وقت واحد...»[2]، وأعاد الوالي عبد العزيز بن مروان بنائه سنة77هـ/698م يقول ابن عبد الحكم في هذا الصدد:«... ثم هدم عبد العزيز بن مروان المسجد في سنة سبع وسبعين... »[3]،وأمر بإعادة بنائه وترميمه يقول الكندي في ذلك :«... وأمر عبد العزيز بالزيادة في المسجد الجامع بمصر فهدم وزاد فيه من جوانبه كلها في سنة سبع وسبعين...»[4].

وإلى جانب اهتمام الولاة ببناء وترميم المساجد في مصر كانوا يساهمون في بناء المساجد خارج مصر ومن أهم المساجد التي ساهمت فيها مصر الجامع الأموي في دمشق الذي بدأ في بنائه الوليد بن عبد الملك سنة86هـ/705م يقول البلاذري :«...وبمسجد دمشق في الرواق القبلي مما يلي المئذنة كتاب في رخامة بقرب السقف مما أمر ببنيانه أمير المؤمنين الوليد سنة ست وثمانين...»[5] ، وقد أشرف على بنائه الوليد شخصيا كما يؤكد ذلك الطبري بقوله :«...كان الوليد بن عبد الملك من أفضل خلفائهم ، بنى المساجد مسجد دمشق ... وكان صاحب البناء... »[6]، ويعتبر المسجد الأموي بدمشق من روائع العمارة الإسلامية في العهد الأموي وقد جمع الوليد لتشييده أمهر الصناع والمهندسين والحرفيين من العالم؛ من الهند والروم والمغرب ومصر وأنفق على بنائه أموالا طائلة حتى قيل خراج الشام سبع سنين[7].

وقد ساهمت مصر مساهمة فعالة في بناء هذا الصرح الإسلامي العظيم، فكان الوالي قرة بن شريك يأمر حكام الكور المصرية البحث عن الفنيين والمهندسين والصناع لإرسالهم للعمل في المسجد الأموي بدمشق، ففي رسالة يطالب قرة من عامله بسيل البحث عن نجار ماهر وكفء لإرساله إلى بابليون تحسبا لتوجيهه إلى دمشق مع

---

[1] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص:178. الكندي ، ولاة مصر، ص61. عبد الله كامل موسى، المرجع السابق، ص130.

[2] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص73

[3] ـ ابن عبد الحكم ،المصدر السابق، ص179

[4] ـ الكندي ، المصدر السابق ، ص73

[5] ـ البلاذري ، المصدر السابق ،ص320

[6] ـ الطبري ، تاريخ الطبري ، ج 4،ص 210 ، ويعد الجامع الأموي من أبرز المعالم العمرانية للعصر الأموي والذي لا يزال شامخا لعصرنا الحاضر ، وقد استفاض الرحالة والجغرافيون في وصف المسجد الأموي يقول اليعقوبي عند وصف دمشق :«...ومسجدها ، الذي ليس في الإسلام أحسن منه بالرخام والذهب بناه الوليد بن عبد الملك في خلافته ..» اليعقوبي ، البلدان ،ص 120 ، ويقول الأصطخري في وصفه أيضا :«.. وبها مسجد ليس في الإسلام أحسن ولا أكثر نفقة منه .." الأصطخري ، المصدر السابق ،ص 85

[7] ـ عبد الله كامل موسى، المرجع السابق،ص133.أحمد زعرور وعلي أحمد ، المرجع السابق،ص229، وهذه الرواية مبالغ كثيرا فيها إلا أنها تبرز جانبا من الأموال الطائلة التي أنفقها الوليد على تشييد هذا المسجد.

يزيد بن تميم لمباشرة العمل في المسجد الأموي، ويأمره بالتكفل بأجرته لمدة ستة أشهر كاملة فجاء في الرسالة: «من قرة بن شريك قبل يزيد بن تميم صاحب العام(17 أندكشن (90 هـ/ 709م) فقد قسمنا على كورتك نجارا، وقد قدرنا أجره ومعيشته لستة أشهر، وكتب بذلك كتابا أرسل إليك، وفيه قيمة ما يعطى في أجره ومعيشته ونفقة سفره، فإذا جاءك كتابي هذا فنفذ ما فيه، وعجل بإرسال الصانع إلينا في بابليون[1] وليأخذ طريقه للبناء.... واجتهد أن يكون كفيا ،وقادرا على القيام بالعمل المنوط به في بناء المسجد المذكور فلا تتوان في إرساله...»[2] ، كما فرض على كل كورة اشتراك محدد تساهم به في بناء المسجد بالمال والمواد الأولية المستخدمة في البناء كالحديد، فتتضمن بردية أمرا من الوالي لعامله على أشقوة بسيل بضرورة إرسال كمية من الحديد يستخدم في صناعة سلاسل تستعمل في بناء الجامع الأموي فجاء في الرسالة:« من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة ، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو ،فقد قسمنا على كورتك سبعة وأربعين رطلا[3] لصنعة سلاسل مسجد دمشق الذي يبنيه عبد الرحمن بن سلمان وعبيد بن هرمز هذا العام (91 هـ/710م)... »[4]، وإلى جانب المواد العينية المتمثلة أساسا في المواد الأولية للبناء، كان الوالي يفرض على الكور والقرى دفع رواتب ومعيشة البناؤون والصناع والنجار والحرفيون العاملون في المسجد ، فتتضمن بردية طلبا من الوالي لعامله على أشقوه مبلغا ماليا قدره11دينار لدفع أجرة نجار يعمل في مسجد دمشق فنقرأ في البردية:«...فقد أصاب كورتك أحد عشر دينار ثمن أجر نشار خشب للعمل في مسجد دمشق لمدة ستة أشهر هذه السنة (8إندكشن91هـ/710م)...»[5]، وفي رسالة أخرى يطالب سكان أشقوة بدفع 04 دنانير ثمن أجرة نجار في المسجد الأموي بدمشق فنقرأ في البردية:«.. فأعطوا أربعة دنانير في أجر نشار خشب للعمل في دمشق لستة أشهر هذا العام8إندكشن(90هـ/709م)...»[6] .

كما قام الولاة ببناء مسجد صخرة القبة التي قام ببنائه الخليفة عبد الملك بن مروان وبدأ في بنائه سنة69هـ/688م وفرغ من بنائه سنة72هـ/692م وقد وصفه المقدسي بقوله :«... وأما المسجد الأقصى فهو على قرنة البلد الشرقي نحو القبلة...وقد بنى عليه عبد الملك بحجارة صغار حسان وشرفوه وكان أحسن من جامع

---

[1] ـ بابليون: هي مدينة بالقرب من الفسطاط كان عبارة عن حصين منيع في الفترة البيزنطية ،ياقوت الحموي ،معجم البلدان311/1

[2] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص271

[3] ـ الرطل: يقدر بتسعين مثقالا، والمثقال يساوي4.3 غ ،ومنه الرطل=90 ×4.3=408 غ ،ومنه الرطل =408 غ ،أحمد يوسف الدريوش،أحكام السوق وأثرها في الإقتصاد الإسلامي،ص25

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص273 ،رقم البردية1368،

[5] ـ جاسر أبو صفية المصدر السابق، ص272,رقم البردية1341 وقد أثبتت هذه البرديات صحة الرواية الإخبارية التي تحدثت عن استخدام الوليد للنجار والبنائين والمهندسين من مصر ، كما أثبتت هذه البرديات صحة الرواية التي تحدثت عن بداية أشغال البناء سنة 88هـ.96هـ/707 ـ715م

[6] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص275 ،رقم البردية1411

دمشق...»[1] ، ويعتبر هذا المسجد من أروع العمائر الدينية في العصر الأموي بالشام وبذل الخليفة عبد الملك أموالا طائلة في بنائه حتى قيل أنه أنفق عليه خراج مصر سبع سنين[2]، وقد أُعيد ترميم هذا المسجد في عهد الوليد بن عبد الملك وساهم والي مصر في تلك الفترة قرة بن شريك مساهمة فعالة في توسعته وإعادة ترميمه كما بينت البرديات التي تعود إلى فترته[3]، إذ ساهمت مصر بالأموال والأيدي العاملة، ففي رسالة يطلب فيها قرة بن شريك من أحد عماله أن يختار الشبان القادرين على العمل والمؤهلين للبناء ويرسلهم إلى القدس لمباشرة البناء مبينا له الطريق البرية التي يسلكونها فجاء في الرسالة: «...فإذا جاك كتابي هذا فانفذ ما فيه في حاشيته، وأرسل مع رسولك الرجال الشبان المذكورين القادرين على أداء العمل، وليأخذوا الطريق البرية...»[4] ، ويأمره بأن يدفع لهم أجرهم بالذهب ومعيشتهم فنقرأ في الرسالة:«...واعطهم أجرهم ومعيشتهم ،وابعث مع رسولك الذهب لنفقتهم لاثني عشر شهرا ليؤديه عند وصوله مكان البناء...»[5]، وفي بردية أخرى تتضمن طلبا من الوالي لعامله بإرسال العمال إلى القدس لبناء المسجد ويأمره بدفع أجرهم ومعيشتهم :«...إذا جاك كتابي هذا فعجل [إرسال الأجراء والصناع مع رسولك الأمين وأمره أن يدفع إليهم اجورهم بالذهب...»[6] ، وفي بردية يأمر الوالي عامله بإرسال النجار والصناع إلى موضع البناء ويأمر عامله أن يختار لهم دليلا يسير بهم ليلا ونهارا إلى موضع البناء فجاء في الرسالة: «...فإذاجاك كتابي هذا فعجل بإرسال الأجراء والصناع مع رسولك، وأمره أن يسير بهم ليلا ونهارا إلى موقع البناء...»[7] ويحذره في التهاون في ذلك ويهدده بالعقوبة قائلا:«... ولاتتوان في إرسال هؤلاء الرجال إلى الموقع كما أعلمتك لئلا يصيبك مني ما تكره...»[8] ،ويأمره بتوزيع الأجر والمعيشة على الصناع والفعلة كما يلي:

الفعلة: رجلا لكل منهما$16\frac{1}{2}$ دينار

الأجر:8 دنانير لكل منهما ، المعيشة:8دنانير لكل منهما

نفقة الطريق:$\frac{1}{2}$دينار لكل منهما

---

[1] ـ المقدسي ، المصدر السابق، ص85.

[2] ـ عبد الله كامل موسى، المرجع السابق ،ص145.

[3] ـ مسجد صخرة القبة يعزى بناءه للخليفة عبد الملك بن مروان سنة72هـ/684م وأكد هذا النقش الموجود في قبة الصخرة ، ولما تولى الخلافة المأمون العباسي (199هـ .218هـ)أزال اسم عبدالملك وكتب مكانه اسمه ونسي تغيير التاريخ(72هـ684/م)، وفي خلافة الوليد بن عبد الملك انهدم فأعاد بناءه وترميمه ، وقام قرة والي مصر بإرسال البنائين والعمال والنجارين كما وضحت ذلك البرديات.

[4] ـ أبو صفية المصدر السابق ،ص275.

[5] ـ المصدر نفسه ،ص275.

[6] ـ جاسر أبوصفية، المصدر السابق،ص276، رقم البردية1366.

[7] ـ المصدر نفسه ،ص279 .

[8] ـ المصدر نفسه،ص279.

النجار: رجل واحد $16\frac{1}{2}$ دينار

المعيشة:8دنانير[1]

وفي رسالة أخرى وإن كان مخرومة إلا أنها تتعلق طلبا بإرسال فعلة وصناع وحرفيون للعمل في بناء مسجد القدس لمدة عام فجاء في الرسالة:«... الموجودة (؟) للعمل نفسه...اثنان (2) من الفعلة ونجارا واحدا...في القدس لمدة اثني عشر شهرا هذا العام واثنان من الفعلة ونجارا واحدا وكتبت بذلك كتابا إلى أما القرى، أرسل إليك الأمين وامره أن يدفعهم إليهم أجورهم بالذه هم وأجورهم بمقتضى ما جاء كتابنا .... وزودهم...القرى

اثنان من الفعلة بأجر: 8 دنانير.

لطعامهم $\frac{1}{2}$ دينارا.

نجار واحد: 15 دينار.

لمعيشته: 8 دنانير.

لطعامه: $\frac{1}{2}$ دينار[2]

ب . الإنفاق على المنشآت العامة:

اهتم الخلفاء والولاة الأمويون ببناء القصور والمدن ودور الإمارة بسبب ولع الكثير منهم بحياة والترف والرفاهية، وقد شيدوا بعض هذه المنشآت في مصر، فبنى عتبة بن أبي سفيان دار للإمارة بالإسكندرية كما نستشف ذلك من رواية الكندي الذي يقول فيها:«...فخرج عتبة مرابطا في ذي الحجة إلى الإسكندرية سنة أربع وأربعين فابتنى دار الإمارة التي في الحصن القديم وتوفي بها ودفن بمنية الزجاج...» [3] ، وأول ما قام به مروان بن الحكم عند دخوله مصر سنة65هـ/684م بعد استردادها من ابن الزبير هو بناؤه للدار البيضاء في مصر، وقد فصّل ابن عبد الحكم فيها بقوله:«...واختط عبد الرحمن ابن عديس البلوي الدار البيضاء ...فابتناها لنفسه دارا وقال ما ينبغي للخليفة أن يكون ببلد لا يكون له بها دار فبنيت له في شهرين... »[4]، وبنى الوالي عبد العزيز بن مروان دارا للضيافة كان ينزل فيها ضيوفه يقول ابن عبد الحكم: «...ابتنى عبد العزيز دار الأضياف كانت لأضياف عبد العزيز...»[1]،وشيد أيضا الدار المذهّبة، يقول الكندي في هذا الصدد: «...وتوفي مروان بن الحكم لهلال رمضان سنة خمس وستين وبويع عبد الملك بن مروان فأقر أخاه عبد العزيز عليها فأمر عبد العزيز ببناء الدار المذهبة في

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدرالسابق،ص276، رقم البردية1366.

[2] ـ المصدر نفسه ،ص286،رقم البردية1403.

[3] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص59.

[4] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ،ص186.

سنة سبع وستين وهي التي تدعي المدينة بسوق الحمام وهي غربي المسجد الجامع ...»[2]،كما تذكر المصادر أن حسان بن النعمان قام بعمارة تونس وبنى فيها القصور والمساجد [3]، وقام عقبة بن نافع ببناء القيروان لتكون قاعدة رئيسية لتجميع الجيوش الأموية لفتح بلاد المغرب، فبدأ في بنائها سنة 50هـ/670م وانتهى من بنائها سنة 55هـ/675م [4].

وواصل ولاة مصر جهودهم العمرانية، وقد أطلعتنا الوثائق البردية التي تعود إلى فترة قرة بن شريك على جهود هذا الوالي المعمارية ومنها بناؤه دارا للإمارة في الفسطاط، كما تشير إلى ذلك رسالة يطلب فيها من عامله على أشقوه بسيل تحضير مواد مختلفة لبناء دار لأمير المؤمنين في الفسطاط فجاء فيها:«...فانظر ما على كورتك من جريد وسعف ونخيل لسقف دار المؤمنين التي يبينها عطاء بن عبد الرحمن ويحي بن حنظلة في الفسطاط في المرفأ...»[5]، ويأمره أن يختار أجود أنواع النخيل المستعمل في البناء ويحدد له نوع النخل كما تبين الرسالة:«...فلما نظرت في النخل الذي على كورتك لدار المؤمنين التي يبنيها يحي بن حنظلة ،وجدت أن كورتك قد تأخرت في إرسال النخل المدرج في حاشية الكتاب فإذا جاك كتابي هذا فعجل في إرسال النخل المتأخر على كورتك ،ولا تأخرن ذلك، ولا ترسلن شيئا من جذوع النخل إلا ما يصلح للسقف، وأن يكون عريضا وطوله عشر أذرع أو أزيد...»[6] ، وكان الوالي يلجأ إلى توزيع تكاليف ومتطلبات البناء على الكور حسب إمكانياتها، ففي بردية يطلب من عامله مواد أولية متمثلة في جذوع النخل لبناء سقف دار المؤمنين في الفسطاط فجاء في البردية:«...فقد قسمنا على كورتك جذوع النخل وأشياء أخرى لسقف دار المؤمنين التي يبنيها يحي بن حنظلة في الفسطاط قرب النهر ،هذا العام (9 إندكشن =92هـ/710م)وكتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك...»[1] ، كما قام هذا الوالي ببناء الأهراء وبيوت المال لجمع الضرائب النقدية والعينية ،وكان يفرض على الكور دفع أجرة العاملين في بنائها، ففي بردية يونانية يطلب من عامله على أشقوه دفع المستحقات المالية المفروضة على كورتك المتعلقة بأجرة حمالين يعملون في بناء هري(مخزن الحبوب) في الفسطاط مخصص لجمع ضريبة الأرزاق فجاء في الرسالة:«...فقد قسمنا على كورتك ستة دنانير ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لمعيشة ثلاثة حمالين لمدة شهرين للعمل في

---

[1] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص186

[2] ـ الكندي ، المصدر السابق ،ص70.

[3] ـ ابن خرذاذبة ، المصدر السابق ،ص82

[4] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص265. خليفة بن خياط ، المصدر السابق ، ص210. البلاذري ، المصدر السابق ،ص320.أحمد زعرور وعلي أحمد ، المرجع السابق ، ص229

[5] . جاسر أبوصفية ؛ المصدر السابق ،ص279 .

[6] جاسر أبوصفية، المصدر السابق ؛ص180. 181

الهري الذي بني في الفسطاط للحبوب التي تأتي من مصر السفلى[2]، قبل سفيان بن حيان وشريح بن تميم صاحبي العمل هذا العام(9إندكشن92هـ/711م)،وكتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى ،أرسل إليك...»[3].

كما اهتم الولاة ببناء المدن فبنى في عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان سنة70هـ/686م، وقد بيّن الكندي سبب بناؤه لها بقوله:«... نزل حلوان فأعجبته فاتخذها وبنى السور والمساجد وغيرها...»[4]، وذكر سعيد ابن البطريق أن عبد العزيز بن مروان بنى في حلوان مجالس، وبنى بركة عظيمة وساق إليها الماء من عيون داخل الجبل الذي يسمى المقطم، وأنفق على بنائها وعمارتها ألف ألف دينار وغرس بها نخلا، وكان كل يوم خميس يركب منها إلى الفسطاط فيقيم فيه بقية يومه وليله[5].

وقد أطلعنا هذه النصوص والبرديات على المجهودات التي ولاة في بناء وتشييد مختلف المنشآت العمرانية وخاصة وأن هذه الهياكل والمباني تتطلب الأموال الطائلة واليد العاملة الفنية المؤهلة والمتابعة المستمرة من طرف الوالي وأعوانه.

2 ـ النفقات الإدارية:

كانت الدولة والولاية تتكفل بدفع رواتب وأجور الموظفين، حكام الكور، جُباة الأموال، والكتاب...الخ، وكان للوالي السلطة المطلقة في صرف هذه المرتبات ، حيث منح أغلب الخلفاء للولاة الحرية الكاملة في صرف هذه المرتبات من مداخيل الولاية، وما يبقى من الأموال بعد صرف المرتبات وتوزيع عطاء الجند وعيالهم والنفقة على البلاد..... يرسله الوالي للخليفة، فذكر ابن عبد الحكم أن الوالي مسلمة بن مخلد (47 ـ 62 هـ/664ـ 680 م) أرسل إلى بيت المال 600 ألف دينار بعد أن دفع عطاء الجند عيالهم وأرزاق الكتبة والنفقة على البلاد وحمل القمح إلى الحجاز[6]، في حين ذكر ساويرس أنه كان يحمل إلى بيت المال 200 ألف دينار بعد النفقة على الأجناد والبلاد[7]، وكان الوالي يدفع هذه المرتبات للعمال الأعوان نقدا عينا (طعاما...)، فكان يخص الجند بالعطاء النقدي والعيني[8]، وكان يخصص لجباة الخراج نسبة معينة من الطعام الذي يجمعونه كما أشارت إلى ذلك رسالة

---

[1] . المصدر نفسه،ص282 ، رقم البردية1378.

[2] ـ فيه إشارة إلى التقسيم الإداري التي تتبعه مصر إداريا ،فكانت ضريبة الأرزاق التي تأتي من مصر السفلى(الصعيد)تخزن في أهراء الفسطاط.

[3] ـ أبو صفية ، المصدر السابق، ص283 ، رقم البردية.1379

[4] ـ الكندي، ولاة مصر ص71.

[5] ـ سعيد بن البطريق ، المصدر السابق ،ص42.

[6] ـ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص102 ، سيدة كاشف ـ مصر في فجر الإسلام ـ ص 52. عبد الحميد الكبيسي ، المرجع السابق، ص148 .

[7] ـ ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق ،ج2 ،ص128 .

[8] ـ راجع الصفحات76 ـ79.

جاء فيها:«... ثم مر لكل قبال بخمسة أرادب من كل مئة إردب، يكون منها أجره[1] وشيء إن نقص من الطعام...»[2] ، وقد بيّنت أنه يعطي لكل قبال خمسة أرادب عن كل مئة إردب يجمعوها من الحبوب.

وقد أطلعتنا البرديات اليونانية بكشوفات مالية متعلقة بدفع رواتب الموظفين، ففي بردية يطالب أهل قرية سقط اسمها من المراسلة بدفع عشرة دنانير ونصف للعناية بخيل البريد واحتياجاتها فقد جاء في الرسالة ما يلي:«... قد أصاب كورتك عشرة دنانير ونصف للعناية بخيل البريد واحتياجاتها في قرية منشست من كورة أنتابوليس قبل القاسم بن سبار لاثني عشر شهرا لهذه السنة وفق القيمة في حاشية الكتاب[3] وكتبنا بذلك كتابا إلى أهل هذه الكور وأرسلنا إليك فإذا جاءك كتابي هذا فاجمع المال المطلوب وأرسله إلى القاسم بن سيار...»[4] ، وفي رسالة أخرى يطالب من صاحب أشقوة بصرف معيشة حمالين يعملون في بناء هري (مخزن الحبوب) بالفسطاط مخصص لتخزين موارد الخراج فنقرأ في البردية:«...فقد قسمنا على كورتك ستة دنانير ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لمعيشة ثلاثة حمالين لمدة شهرين للعمل في الهري الذي يبني في الفسطاط...»[5] ، وفي رسالة أخرى يطلب من عامله جمع المال المترتب على كورته المخصص لنفقة الأمير (الوالي)، وحاشيته:«...فقد قسمنا على أهل كورتك [..دينارا] ثمنا للمواد المدرجة في حاشية كتابي هذا الرزق للأمير وحاشيته لمدة اثني عشر شهرا...»[6] ، وفي رسالة أخرى تتضمن طلبا من الوالي لعامله بتحصيل المال المترتب على كورته المخصص لرزق الأمير وحاشيته لسنة 92 هـ/711م فجاء في الرسالة ما يلي:«... فقد قسمنا على كورتك $\frac{2}{3}$ 166 دينارا ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لرزقنا ورزق حاشيتنا وعمالنا عربا وقبطا وغيرهم لمدة اثني عشر شهرا...»[7] ، كما كان الوالي يدفع

---

[1] ـ ومن سياق البردية يتضح أن أجرة العامل الذي يستخلص ضريبة الأرزاق تتحدد حسب الكمية التي يجمعها من العين وأن معيشة القبال محددة بنسبة معينة أي أن على كل مئة اردب خمسة أرادب أي نسبة المعيشة مقدرة ب 5 %.

[2] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ، ص124، رقم البردية02.

[3] ـ حاشية الكتاب: ويقصد به خلف الكتاب

[4] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص270، رقم البردية 1347.

[5] ـ المصدر نفسه ،ص 283

[6] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص284

[7] ـ المصدر نفسه ص284، رقم البردية 138 ، وهذه الضريبة والنفقة كانت موجودة في عهد الوالي الأموي عبد الله بن عبد الملك، ففي بردية مؤرخة سنة 90 هـ /709م يطالب قرة بن شريك من عامله على أشقوه بضريبة الرزق التي فرضها الوالي عبد الله بن عبد الملك ولم يستخلصها فيطالبه بجبايتها وموافاته بها فقد جاء الرسالة فيها :«..فانظر ما بقي على أ[هـ]ل أ[رض]ك مما كان عبد الله بن عبد الملك قسم عليهم من رزقه ورزق حاشيته وعماله فنفذه واستخرجه ثم عجل إلي به مع رسولي حين يأتيك ورسول من عند لك...» أبو صفية ـ برديات قرة بن شريك ،ص157،و هذه الضريبة فرضها الخلفاء والولاة الأمويون في مصر وغيرها وألغاها الخليفة عمر بن عبد العزيز وكتب إلى ولاته بذلك ،ففي كتاب إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن يأمره بإلغاء هذه الضريبة وغيرها:« ..أمرتك أن تضع على أهل الأرض ما وضع الله عنهم على لسان امير المؤمنين من المظالم التي تؤخذ من.....ورزق سليمان بن عبد الملك....» أبو عبيد ، الأموال ، ص57 ، ويظهر أن رزق سليمان بن عبد الملك هو المقصود به في البرديات برزق الأمير وحاشيته.

رواتب مختلف موظفي الولاية من عمال البريد، والكتاب، كما تشير إلى ذلك رسالة التي بيّنت بعض مقادير الأجور المخصصة لبعض الموظفين الإداريين فنقرأ في الرسالة ما يلي: «من قرة بن شريك إلى صاحب أشقوة فقد قسمنا على كورتك أربعة أجراء (فعلة) لأداء الأعمال المدرجة في حاشية الكتاب لستة أشهر وكتبنا كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك فإذا جاءك كتابي هذا فنفذ ما فيه وأرسل الأجراء، وادفعهم إلى أصحاب الاعمال المذكورة في الكتاب:

للكاتب رحل واحد بأجر $\frac{2}{3}$ دينار في الشهر [...] أربعة دنانير.

للحاسب رحل واحد بأجر $\frac{2}{3}$ دينار في الشهر [...] أربعة دنانير.

لعملك رجلان بأجر $\frac{1}{3}$ دينار لكل شهر [...] أربعة دنانير »[1]

كما كان الوالي ينفق على صناعة السفن ويدفع رواتب الصناع والعمال الذين يعملون في الأسطول البحري وكان يفرض لهم أجرة نقدية ومعيشية، وغالبا ما كان يفرض على سكان الكور ضرائب لدفع هذه الرواتب، ففي رسالة يأمر عامله على أشقوة بإرسال صانعا نجارا للعمل في المعابر لمدة أربعة أشهر مقابل تكفل الوالي بدفع أجرته ومعيشته فقد جاء في نص الرسالة ما يلي:«...قد فرضنا على كورتك أن تبعث صانعا واحدا نجارا لمدة أربعة أشهر للعمل في المعابر التي تنقل [الطعام] إلى القلزم[2]، هذا العام اندكشن (90 هـ709م) وقررنا له أجره ومعيشته ثلثي دينار في كل شهر، ماعدا ...تدفع له من بيت المال، وكتبنا له بذلك كتابا أرسلناه إليك، فإذا كان كتابي هذا، فابعث به بآلاته حسب ما جاء في الكتاب، وعجل ببعثه وادفعه لمحمد بن أبي حبيبة...»[3] ، وفي رسالة أخرى تتضمن أمرا من الوالي لعامله بدفع سبعة دنانير جزءا من أجور سبعة بحارة ضلّوا في أناتولي[4]، فنقرأ في الرسالة ما يلي: «...فقد طلبنا سبعة دنانير جزءا من أجور سبعة نواتية من كورتك، ذهبوا إلى أناتولي للعمل على السفن في غزوة سنة 8 اندكشن (90هـ/709م) وظلوا هناك، وقد كتبت بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك فإذا جاءك كتابي هذا فعجل بجمع المال المطلوب بمقتضى ما في كتابي، وأرسله إلينا ولا تتوان في ذلك...»[5] ،

---

[1] ـ أبو صفية ، المصدر السابق ، ص 287، رقم البردية1401

[2] ـ القلزم :مدينة على ساحل البحر الأحمر وهي جزيرة في السويس عظيمة اشتهرت بالتجارة وصناعة السفن وبها مينا تنطلق منها الغزوات البحرية ، اليعقوبي ، البلدان ، ص126

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص281.

[4] ـ أناتولي: ذكرت في المصادر العربية الجغرافية بلفظ "أنطاليا" وهي بلد كبير من مشاهير بلاد الروم بها ميناء على ساحل البحر الشامي (البحر المتوسط) ، انظر: ياقوت الحموي ، معجم البلدان ،ج1،ص270.

[5] ـ جاسر أبو صفية، ص262 ، رقم البردية1374.

وكان يخصص مالية معتبرة كمكافئة لمن يدل على أماكن تواجد الجوالي، كما جاء في بردية:«...وأمرت أن يقدموا مكافأة مجزية لكل من يدلي بأخبار مفيدة عن أماكن تواجدهم... »[1].

ومن خلال هذا العرض نلاحظ أن مصادر الإنفاق تعددت وتنوعت، والولاة كانوا ينفقون أموالا طائلة لسد حاجيات مختلف لمتطلبات قطاعات حساسة كالجيش والنفقة على العمران داخل مصر وخارجها والموظفين الإداريين والعمال في مختلف الإدارات مما جعل الولاة يفرضون ضرائب كثيرة على السكان لسد هذه المتطلبات، وخاصة الوالي قرة بن شريك الذي أثقل كاهل السكان بهذه الضرائب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: الحياة الإجتماعية في مصر الأموية

1 ـ فئات المجتمع في مصر في العهد الأموي

1ـ الفئة الخاصة:

أ ـ الفئة الحاكمة .

ب ـ حاشية الوالي

ج ـ فئة الجند

[1] ـ المصدر نفسه، ص254.

2 ـ الفئة العامة

أ ـ البناؤون

ب ـ النجار

ج ـ الصناع

2 ـ عناصر المجتمع ووضعهم الاجتماعي .

أ ـ العرب

ب ـ أهل الذمة

ج ـ الجوالي

3 ـ الإهتمام برد المظالم

4 ـ أثر سياسة الولاة على الوضع الاجتماعي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

عرفت مصر منذ تاريخها القديم بتنوع تركيبتها الاجتماعية نتيجة لعدة عوامل دينية وسياسية وعرقية وتاريخية، وقد شهدت مصر منذ القديم هجرات خارجية متمثلة أساسا في هجرات العرب وبنو إسرائيل، كما تعرضت للغزو الخارجي من الهكسوس والرومان والفرس والبيزنطيين وصولا إلى الفتح العربي الإسلامي.

وقد شهدت مصر خلال هذه المراحل التاريخية تغيرات اجتماعية كبيرة وخاصة في الفترة الإسلامية تاريخ مصر وخاصة في الفترة الأموية التي شهدت خلالها هجرات كبيرة للعنصر العربي إلى مصر حيث استحوذ على السلطة

السياسية والدينية، مدعما في ذلك بالسياسة الأموية القائمة على تفضيل العرب على غيرهم، ومن هنا فقد تنوعت التركيبة الاجتماعية لمصر وشملت عدة فئات اجتماعية.

وقد أدى هذا التنوع الجنسي والعرقي والإثني في مصر إلى ظهور فئات اجتماعية مختلفة، ولعبت أدوار بارزة في مختلف مناحي الحياة؛ في الاجتماعية ،الاقتصادية والعسكرية والسياسية...، فماهي أبرز الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع مصر في العهد الأموي؟ وماهو وضعها الاجتماعي؟ وماهي هو موقعها في مجالات الحياة في مصر الأموية ؟ وماهي سياسة الولاة تجاهها؟.

1ـ فئات المجتمع في مصر خلال العهد الأموي:

ـ إن تقسيم المجتمع العربي الإسلامي وفق سلم الطبقية أمر في غاية الصعوبة، وخاصة أن هذا التقسيم يخضع لعدة معايير اقتصادية، سياسية وعلمية واجتماعية متباينة، ولأن تكوين الطبقية الاجتماعية يقوم على أسس متباينة ومعقدة، ولعل أهم عامل يستند إلى تقسيم المجتمع إلى فئات هو المساهمة في صنع القرار السياسي والتأثير عليه والبعد والقرب من صناع القرار، دون أن نهمل المعيار الاقتصادي والمالي الذي كان له دور مهم في ذلك الوقت، إذ بواسطته كانت تمنح المناصب الحكومية حيث استطاع بعض القبط والروم الملكانيين الوصول إلى مناصب سياسية ومالية عن دفع المال للوالي[1] والخليفة، وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم المجتمع في مصر في العصر الأموي إلى الفئات الاجتماعية التالية:

1 ـ الفئة الخاصة: وهي الفئات التي تولت بحكم ولاية مصر، وشكلت النواة الصلبة في تسيير الولاية . واستأثرت بأهم المناصب السياسية، المالية، الدينية....الخ وتمتعت هذه الفئة بأهم الامتيازات المادية، وتتشكل أساسا من الفئات الاجتماعية التالية:

أ ــ الفئة الحاكمة: وتتمثل في الولاة وأعوانهم ومساعديهم، وقد حرص الخلفاء الأمويون تعيين ولاة في مصر وخاصة في القرن الأول الهجري ولاة جمع أغلبهم بين الكفاءة والولاء المطلق للبيت الأموي[1] منهم عدد معتبر من

[1]. أشهر ولاة مصر في القرن الأول الهجري الذين جمعوا بين الكفاءة والولاء للبيت الأموي عمرو بن العاص (38ـ43هـ/658م ـ663م)، مسلمة بن مخلد(44 ـ 60/664 ـ679 م) ، قرة بن شريك العبسي (90ـ96 هـ/709 ـ715م) ،وراجع: عبد الجبار محسن السامرائي، «الإتجاهات العامة في سياسة الخليفة عبد الملك بن مروان في اختيار عماله وولاته لإدارة الدولة الإسلامية (65 ـ86هـ/684 ـ705م)»، قسم التاريخ ،كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ،العدد12 ،أكتوبر ،2008، ص33 ـ36 . كاشف، مصر في فجر الإسلام، ص38. نجدة خماش، الإدارة في العصر الأموي، ص 256. صفاء عبد الفتاح ، الإدارة المحلية في مصر ،ص .55

الأسرة الأموية[1]، وقد كان لأغلب ولاة مصر السلطة المطلقة في إدارة ولايتهم[2]، وكان الكثير منهم مرتبطون بالخليفة في إرسال الخراج، وتنفيذ سياسة الخلفاء وخاصة ما تعلق بالفتوح والتوسع والمال، ومساعدة الخلافة في مواجهة الخصوم والأخطار التي تحذق بها، كما تمتع أغلبهم بصلاحيات كبيرة متمثلة في الإشراف على جباية الخراج، وإعداد الجيوش للجهاد والغزو في البر والبحر، كما كانوا يتكفلون بتعيين حكام الكور وعمال الجباية وقادة الجيش ومراقبة أعمالهم، وكذا الإشراف على بناء المساجد والقصور والسدود واستصلاح الأراضي الزراعية.

وقد عاشت هذه الفئة في أريحية جيدة، وظروف مادية ميسورة جدا، وكانت تستفيد من امتيازات مادية معتبرة[3]حيث كانوا يتقاضون أجرا محترما ،فيذكر ابن عبد الحكم أن الخليفة عمر بن عبد العزيز جعل لولاته راتبا يقدر بـ300دينار وهو مرتب جيد[4]، وفوق هذه الأجرة كان الولاة يستفيدون من العطاء والغنائم والفيء، ولم يكتفوا بذلك، بل فرضوا ضرائب على سكان مصر تخصص للإنفاق على الوالي وحاشيته، ففي بردية مؤرخة في

---

[2] ـ تولى ولاية مصر في العهد الأموي خمس ولاة من الأسرة الأموية وهم: عتبة بن أبي سفيان(43 ـ44هـ/663 ـ664م) ، عبد العزيز بن مروان(66ـ 86هـ/ 686ـ707م)، ، عبد الله بن عبد الملك(86 ـ90هـ/705ـ709م) ، محمد بن عبد الملك(105 ـ105هـ/723 ـ723م) ،الحر بن يوسف الأموي(105 ـ 108هـ/723 ـ726م)،راجع: الكندي ، المصدر السابق ،ص35 ـ 85. نجدة حماش ، الإدارة في العهد الأموي، ص231.

[3] ـ كانت ولاية مصر في العهد الأموي يخضع حكمها للتغيرات التي تطرأ على الخلافة والسياسة التي ينتهجها الخلفاء وتمتعت في أغلب فترات حكمها بالاستقلال الذاتي ،فأغلب الخلفاء الأمويون انتهجوا سياسة اللامركزية في الحكم فكانت مصر مستقلة في تسيير الأمور الداخلية وخاصة في ولاية عمرو بن العاص(38 ـ 42هـ /658 ـ664م .)، عبد العزيز بن مروان(66ـ 86هـ/ 686ـ707م)، قرة بن شريك العبسي(90ـ 96هـ/709 ـ715م) ، وفي فترت قليلة كانت تخضع للحكم المركزي في خلافة عمر بن عبد العزيز(99 ـ101هـ/ 717ـ719م) الذي كان يتدخل في كل كبيرة وصغيرة تخص الولاية وقد تبنى سياسة جده الخليفة عمر بن الخطاب الذي كان يتدخل في أبسط التفاصيل تخصه ولاية مصر.

[3] ـ استفاد بعض ولاة مصر في العهد الأموي من امتيازات خاصة ومنهم عمرو بن العاص، فذكرت المصادر الإخبارية أن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ جعل مصر طعمة لعمرو بن العاص يتصرف فيها كما يشاء مكافئة له على وقوفه بجانبه في صراعه مع علي بن أبي طالب، راجع: الكندي ، ولاة مصر، ص: 54. المسعودي ، المصدر السابق ،ص: 22.

[4] ـ ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص:39 نجدة حماش، مرجع سابق،ص:310، ولا تشير المصادر هل هذا الراتب شهريا أم سنويا والذي يترجح لي أنه شهريا وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

أ ـ أن هذا الأجر لو اعتبرنا هذا الراتب سنويا نجد أن الوالي يتقاضى شهريا 25 دينار وهي أجرة متوسطة مقارنة بمنصب والي مصر المعروفة بمواردها المالية المعتبرة، وبمسؤولياته الكبيرة، وخاصة وأنه إلى سنة86هـ/705م كان والي مصر يحكم ولاية المغرب، وهو المسؤول عن تسيير الجيوش لفتحها وهو المسؤول عن الأسطول البحري في غرب المتوسط فلا يعقل بحجم هذه المسؤوليات يتقاضى أجرة بهذه القيمة.

ب ـ بمقارنة بسيطة مع الفترة السابقة للعهد الأموي مع ما كان يتقاضاه الولاة، فتذكر المصادر أن في خلافة عمر بن الخطاب ـ الذي امتاز عهده بالزهد والتقشف والبساطة جعل لواليه على الشام معاوية بن أبي سفيان راتبا شهريا يقدر بـ 80دينار، والمعروف أن موارد الشام قليلة مقارنة مع مصر وخاصة في خلافة عمر، راجع: نجدة حماش، المرجع السابق،ص:223، ويضاءل هذا الراتب السالف الذكر مع ما كان يتقاضاه الولاة في العراق، فذكر اليعقوبي أن والي العراق في خلافة معاوية زياد بن أبيه كان يتقاضى راتبا سنويا يقدر ب25ألف درهم ما يعادل (2500دينار)، راجع: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج1، ص:56، فلا يعقل أن يتضاعف أجر والي العراق مرتب والي مصر بعشر أضعاف في نفس الفترة.

جـ ـ ذكر الكندي بعض المرتبات التي كان يتقاضها قضاة مصر، فيذكر أن رزق القاضي الفضل بن غانم الخزاعي (198 ـ199هـ/813 ـ814م)كان يتقاضى أجرة شهرية تقدربـ168دينارا شهريا، راجع الكندي، الولاة والقضاة، ص:283 .هويدا عبد العظيم، المرجع السابق، ص:344، فليس من

سنة 92هـ/710م تتضمن طلبا من قرة بن شريك لعامله على أشقوة بدفع مبلغ مالي مخصص لرزق الأمير وحاشيته فجاء في البردية ما يلي: « من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد فقد لرزقنا ورزق حاشيتنا وعمالنا...»[1]، وكانت هذه الفئة تعيش حياة البذخ والرفاهية حيث توسعوا في بناء القصور والدور والمدن، على النقيض تماما من حياة البساطة والتقشف والزهد التي كان يحياها الخلفاء الراشدون، وخاصة الخليفة عمر بن الخطاب وعاش أغلبهم حياة الأكاسرة والقياصرة[2]، حيث كان الولاة في مصر يشيدون القصور الفخمة، فذكر الكندي أن الوالي عبد العزيز بن مروان بنى الدار المذهبة واتخذها دارا للإمارة[3]، وكانت على درجة عظيمة من الزخرفة والهندسة المعمارية[4]، كما شيد دارا للضيافة كان ينزل فيها ضيوفه فذكر ابن عبد الحكم أنه:«... ابتنى عبد العزيز دار الضياف كانت لأضياف عبد العزيز...»[5]، وبنى قصرا لزوجته مارية عرف بقصر الرومية[6]، وامتلك الخلفاء والولاة الأمويون الكثير من الدور والحمامات والأراضي الزراعية الخصبة التي كانت تذر عليهم الأموال الطائلة؛ فامتلك الخليفة معاوية بن أبي سفيان عدة دور في مصر[7]، وامتلك الخليفة الوليد بن عبد الملك عدة حمامات وحوانيت مقابل جزيرة الروضة[8]، وامتلك الخليفة هشام بن عبد الملك قيسارية بالفسطاط تعرف بقيسارية هشام كان يباع فيها البز الفسطاطي[9]، وبلغ من شدة ولع الوالي قرة بن شريك العبسي بتشييد القصور والدور ودور الإمارة أنه كان يتدخل شخصيا في اختيار مواد البناء المخصصة للبناء، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة سنة 92هـ/711 م إذ يطلب فيها من عامله على أشقوه مواد أولية لبناء دارا للإمارة

المعقول أن يتضاعف أجر قاضي مصر أجر الوالي بسبعة أضعاف في فترة لا تتجاوز قرن ، وخاصة وأن منصب الوالي أهم من منصب القاضي، بل في بعض الفترات الأموية كان القاضي يتبع الوالي وهو الذي كان يعينه ويعزله .

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص:284 ، رقم البردية1375.

[2] ـ تحول منصب الخلافة والإمارة في العهد الأموي إلى منصب تحاط به الأبهة والعظمة والفخر فذكر اليعقوبي أن معاوية بن أبي سفيان ـ ـ أول من استحدث الحرس والشرط والبوابين في الإسلام وأرخى الستور واكتتب النصارى ومشى بين يديه بالحراب ،وأخذ الزكاة من الأعطية وجلس على السرير والناس تحته وجعل ديوان الخاتم وشيد البناء وسخر الناس في بنائه واستصفى أموال الناس فأخذها لنفسه ،انظر: اليعقوبي ،تاريخ اليعقوبي ،ج1 ،ص:276، وبالرغم من مبالغات اليعقوبي المعروف عنه بميوله العلوية وتحامله على الأمويين إلا أنه يصور الكثير من الأشياء التي استحدثها الأمويون، حيث تأثروا بالحياة التي كان يعيشوها الأكاسرة في الفرس، والأباطرة في الروم وأحيوا الكثير من أعمالهم.

[3] ـ الكندي ، المصدر السابق ،ص:70 .عبد الله كامل موسى ، المرجع السابق ،ص:267.

[4] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص:185.

[5] ـ المصدر نفسه ،ص:185.

[6] ـ جاسر أبوصفية، المصدر السابق، ص: 180.

[7] ـ المصدر نفسه ، ص:100.

[8] ـ المصدر نفسه، ص:186.

[1] ـ المصدر نفسه،ص:185. صفاء عبد الفتاح حافظ ،ضياع بني أمية في عصر الخلافة الأموية، ص48 ، وذكر الكندي أن هذه القيسارية بناها الوالي الحرين يوسف الأموي(105 ـ 108هـ/723 ـ 726م) واستغرق بناؤها عاما كاملا، ،انظر: الكندي، المصدر السابق، ص:95.

في الفسطاط فجاء في البردية: « بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه فأما بعد، فانظر ما على كورتك من جريد وسعف نخل سقف دار أمير المؤمنين التي بنيها عطاء بن عبد الرحمن ويحي بن حنظلة في الفسطاط في المرفأ وقد قسمنا على كورتك المتاع المدرج في حاشية الكتاب، وكتبنا بذلك كتابا إلى أهل القرى أرسل إليك، فإذا جاءك كتابي هذا فاجمع المتاع المطلوب وأرسله إلى بابليون للدار المذكورة...»[1]، وهذه الأمثلة تبين حياة الرفاهية التي كانوا يعيشونها ويحرصون عليها من خلال الإمتيازات المادية، والمبالغة في بناء القصور والدور[2].

كما تمتع بعض أعوان الوالي بالنفوذ في بلاط الوالي والخليفة، وخاصة صاحب الخراج، وعرف في المصادر بمتولي الخراج، والذي كثيرا ما كان منصبه يضاهي منصب الوالي ويتجاوزه في الكثير من الأحيان، وكثيرا ما كان يتدخل متولي الخراج في صلاحيات الوالي، وخاصة وأن متولي الخراج هو المسؤول عن تنفيذ سياسة الخليفة المالية، وحيث اهتم أغلب الخلفاء الأمويون بموارد مصر المالية، ففي خلافة سليمان بن عبد الملك(96ـ99هـ/715ـ718م) كان متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي هو الوالي الفعلي لمصر فكان هو الآمر والناهي فيها، وكان الخليفة معجبا بسياسته[3]، وكذلك الشأن بالنسبة لمتولي خراج مصر في خلافة هشام بن عبد الملك عبيد الله بن الحبحاب(105ـ116هـ/723ـ734م) الذي أصبح له الصولة والجولة في مصر وأصبح يُعَيّن حتى الولاة، وقد عانى الولاة الذين تعاقبوا على مصر في فترته من سطوته وحظوته عند الخليفة هشام، ولم ينجو من نفوذه حتى الولاة المقربين من الخليفة ـ محمد بن عبد الملك (شقيق الخليفة) والحر بن يوسف الأموي ـ الّذيْن نجح في عزلهما وإبعادهما عن ولاية مصر، وقد ذُكر في البرديات باسم الأمير كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في ذي الحجة 112 هـ/م731م جاء فيها: «هذا كتاب من عبد الله بن عب[يـ]ـد الله عامل الأمير عبيد الله بن الحبحاب على أعلا أشمون لقسطنطين ببسطلس شاب أبط نجده...»[4]

---

[2] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ،ص: 279 .

[3] ـ راجع الصفحة45.

[4] ـ الجهشياري ، المصدر السابق ، ص:38.

[4] ـ جروهمان . أوراق البردية العربية ج3 ،ص:119، وكان لعبيد الله بن الحبحاب متولي خراج مصر في خلافة هشام بن عبد الملك نفوذ قوي في مصر، وكان يتدخل حتى في اختيار الولاة وعزلهم، وكان الخليفة هشام بن عبد الملك يستشيره ويأخذ برأيه، فذكر الكندي أن في ولاية الحر بن يوسف الأموي(105ـ108هـ/722ـ725م) وقع خلاف بينه وبين عبيد الله بن الحبحاب، فكتب عبيد الله إلى هشام يشتكيه فعزله هشام سنة 108 هـ/725م وولى مكانه حفص بن الوليد فكتب إليه عبيد الله بن الحبحاب مرة أخرى موضحا له إنك لم تعزل الحر إذ وليت حفصا، فجعل له الإختيار فاختار عبد الملك بن رفاعة، فجعله واليا على مصر، راجع: الكندي ، ولاة مصر، ص: 96ـ97، وظل هو الآمر والناهي حتى سنة 116هـ 734م عندما عينه الخليفة هشام واليا على إفريقية والمغرب.

ب ـ حاشية الأمير: وهي البطانة التي تحيط بالوالي، وتتمثل خاصة في أعوانه ومستشاريه ومواليه وحتى أقاربه[1]، وقد كان لأصبغ بن عبد العزيز دور كبير في تسيير شؤون مصر، وهو الذي زين لأبيه فرض الجزية على الرهبان بإيحاء من بنيامين الشماس[2]،كما كانت هذه الفئة تؤثر في قرارات الوالي، وكانت تغير حتى بعض قرارات الخلفاء والولاة، فذكر بن عبد الحكم أن الخليفة عبد الملك بن مروان كتب إلى أخيه عبد العزيز بن مروان والي مصر من قبله أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه قاضي مصر عبد الرحمن ابن حجيرة في ذلك وقال:«... أعيذك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سن ذلك بمصر، فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك...»[3]، وناهيك عن حضورها الواضح في بلاط الوالي ومساهمتها الفعالة في صنع القرار تمتعت كذلك بامتيازات كثيرة، وخاصة المالية منها، فكان الوالي يفرض على الكور والقرى مبالغ مالية تخصص لنفقة الوالي وحاشيته، فتمثل بردية طلبا من الوالي من عامله تحصيل الضريبة المفروضة على كورته المخصصة للإنفاق على الوالي وحاشيته فنقرأ في المراسلة :«...فقد قسمنا على كورتك $\frac{2}{3}$ 166 دينار للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لرزقنا ورزق حاشيتنا وعمالنا عربا وقبطا...»[4]، وكانت هذه الحاشية تتكون من الأقباط والعرب والروم، وكان لها حضور في بلاط الوالي، لما كان لهم من تأثير في قرارات الولاة حيث كان بعض الولاة يأخذون بمشورتها[1].

ج ـ فئة الجند: اهتم الخلفاء والولاة الأمويون اهتماما كبيرا بالجيش، فاهتموا بتطويره في البر والبحر من أجل فرض سلطانهم بالقوة على الرعية، ولمواجهة ثورات الخوارج والشيعة والحركات المناوئة لحكمهم، ولمواصلة الفتوح، حيث توسعت حركية الفتوح في مختلف الجبهات، وخاصة على الجهة الغربية التي استعصت على الأمويين وكلفتهم الكثير من الجهد، والتضحية بخيرة القادة العسكريين أمثال عقبة بن نافع الفهري، أبو المهاجر دينار، زهير بن قيس البلوي... كما شكل الجيش ركيزة أساسية ومعادلة مؤثرة في الحكم الأموي.

ومن خلال استقراء البرديات التي بين أيدينا نلحظ أن طبقة الجند كانت لهم مكانة مميزة في مصر خلال العصر الأموي؛ فكان الولاة يهتمون بتوفير عطاءهم وعطاء عيالهم، ففي رسالة مؤرخة في ربيع الأول سنة 91هـ/

---

[2] ـ كان لأصبغ بن عبد العزيز بن مروان نفوذ قوي في مصر، وكان من المرشحين الأقوياء لخلافة أبيه على ولاية وقد أعطاه أبوه مسؤوليات كثيرة في مصر يقول ساويرس:«...كان لعبد العزيز ملك مصر ولد اسمه الصبغ وكان يظن أنه يجلس عوض أبيه إذا توفي فولّاه جميع الكور واليا ومستخرجا للمال...» ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ، ص:105 إلا أن الموت باغته وتوفي قبل أبيه عبد العزيز بشهور.

[3] ـ ساويرس بن المقفع، المصدر السابق، ج 2،ص:112 . الكندي ،ولاة مصر ، ص:77. ابن عبد الحكم ،فتوح مصر وأخبارها ،ص: 102.

[4] ـ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص:156.

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص:157.

جانفي710 م يأمر الوالي عامله على أشقوة بسيل بإرسال أموال الخراج والجزية لتوزيعها على الجند وعيالهم فقد جاء في الرسالة:«...فإنه ذهب من الزمن ما قد علمت وقد استأخرت الجزية وحضر عطاء الجند »[2]، ويحثه ويستعجله في ذلك ويأمرهم بالإسراع في ذلك فقد جاء في البردية "فلا يكونن في أمرك عجز ولا تأخير ولا تخنسا بما قبلك فإنه لو قد اجتمع عندي مال قد أعطيت الجند عطاءهم إن شاء الله...»[3]،وتتضمن رسالة أخرى مؤرخة في شوال سنة 91 هـ/ أوت 710م طلبا من الوالي لعامله بالتعجيل في إرسال الخراج العيني (الطعام) لتوزيعها على الجند فجاء في البردية:«... فإني كتبت في تعجيل حمل الطعام الهري وفي كيله بما قد بلغك وإني لم أرك إلا قد أخذت ذلك ولا تؤخرن منه اردبا واحدا، فإنا قد أمرنا للجند بأرزاقهم...»[4]،وفي مراسلة أخرى يطلب من عامله الإسراع في جمع المال المترتبة على كورتك وإرساله، وخاصة وأن موعد عطاء الجند وعيالهم قد حان، والجيش يتهيأ للغزو فيستعجله بإرسال المال لتوزيعه على الجند وخاصة وأن الوالي قد أمر بصرف عطاء الجند ولا يريد إخلاف وعده فجاء في البردية:«...قد علمت الذي كتبت إليك به من جمع الأموال، والذي قد حضر من عطاء الجند وعيالهم وغزو الناس...فعجل بما اجتمع عندك من المال، فإنه لو قدم إلي المال قد أمرت للجند بعطاياهم إن شاء الله...»[5].

ومن شدة اهتمام الوالي بالجيش كان يتدخل شخصيا ويحرص على اختيار أحسن الطعام للجند، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في ذي الحجة 90هـ/أكتوبر709م والتي تتضمن طلبا من الوالي لعامله بضرورة صنع خبز جيد يقدم للبحارة الذين يقاتلون في البحر، ويحثه على ضرورة اختيار أمهر الخبازين لصنع الخبز لأن الجيش لا يصلح له إلا الخبز الجيد فنقرأ في البردية:«...فإذا جاءك كتابي هذا فمر أهل أرضك فليتقدموا في صنعة الخبز وليحسنوا صنعته... أن الجيش لا يصلح له إلا الخبز الجيد...»[6]، ولذلك يأمر عامله أن يبعث أمهر الخبازين الذين يجيدون صناعة الخبز، مهددا إياه بالعقوبة إن خالف هذه التعليمات كما جاء في الرسالة:«...فابعث على صنعته هذا الخبز من يتعهده ويحسن صنعته...واعلم أنك إن ترسل بخبز غير طيب لا يقبل منك ويصيبك ما تكره...»[7]، كما كان يحرص على تزويد الجيش الغازي بأحسن الأطعمة التي تساعد الجيش على القتال، ففي

---

[6] ـ تتفق أغلب الروايات الإخبارية أن الوالي عبد العزيز بن مروان فرض الجزية على الرهبان بإيعاز من الراهب بنيامين الشماس ، أنظر: ساويرس بن المقفع ،سير البطاركة ،ج2 ،ص:154. ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، ص: 122 . سيدة كاشف ، مصر الإسلامية وأهل الذمة، ص: 123.

[1] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص:122، رقم البردية 01.

[2] ـ المصدر نفسه، ص:141، رقم البردية .06

[3] ـ المصدر نفسه، ص:121ـ 122.

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص:141 .

[1] ـ المصدر نفسه، ص: 205.

[2] ـ المصدر نفسه، ص:205.

بردية يطالب فيها من عامله كمية معتبرة من الزبدة تخصص لمعيشة الجيش الذي يستعد للغزو فجاء في البردية ما يلي:«... فقد طلبنا من كورتك تسعة مكاييل من الزبدة بسعر $\frac{1}{2}$ للمكيال الواحد لمعيشة الجنود الذين يخرجون في غزوة سنة 9 اندكشن العام 92 هـ»[1]، ويحثه على أن تكون الزبدة من النوعية الجيدة والطيبة «...وأمر أهل القرى أن يقدموا زبدة طيبة وهذا ما يرضي أمير المؤمنين...»[2].

وإلى جانب اهتمام هذا الوالي بالمتطلبات المادية للجيش، كان الوالي يهتم معنويا بالجيش، فكان يسأل عن أحوال الجند، ويتفقدهم عند العودة من الجهاد ويَطّلِع على كل صغيرة وكبيرة تخص الجيش، فيسأل عن الأموات، وعن القتلى والجرحى والمفقودين والأسرى وعن الذين ظلوا في البحر، ففي بردية مؤرخة في ربيع الآخر سنة 91 هـ/جويلية 710 م يطلب من عامله بموافاته عن أدق التفاصيل المتعلقة بحال الجنود الذين رجعوا من غزو افريقية بقيادة عطاء بن رافع، إذ موافاته بتقرير مفصل عن هذه الغزوة، وعن أحوال الجنود المشاركين، فيطلعه فيه عن الذين استشهدوا والذين غرقوا وفُقِدوا وظلوا في البحر، فنقرأ في البردية:« من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه فلا تعلم عن النواتية الذين رجعوا إلى كورتك ممن خرجوا في أسطول الغزو إلى افريقيا مع عطاء بن رافع الذي أغزاه موسى بن نصير[3]، وعدد الذين ظلوا في افريقية فإذا جاك كتابي هذا، فاكتب إلي بعدد النواتية الذين رجعوا إلى كورتك، واسألهم عن الذين ظلوا في افريقية، ولأي غرض ظلوا هناك عن الذين ماتوا هناك، وعن رحلتهم بعد مغادرتهم ، واكتب إلي بكل ما يعلمون وكل ما يخبرونك وعجل بإرسال إلي بعد قراءة كتابي هذا ، كتب في ربيع الأخير 91هـ...»[4].

2 ـ الفئة العامة: تشكلت هذه الفئة من السواد الأعظم لسكان مصر، ومن خلال استقراء نصوص البرديات والنصوص المختلفة نخلص إلى أنها فئة متوسطة ولم يكن لها حضور في دواليب الحكم، وقد تميز وضعها الإجتماعي بالمتوسط إلى السيء، وكانت تتأثر سلبيا بالسياسة العامة التي تبناها أغلب ولاة مصر في العهد الأموي، ومن خلال استقراء نصوص البرديات نستخلص أنها تتشكل من الفئات الإجتماعية التالية:

---

[3] ـ المصدر نفسه، ص:267 .

[4] ـ المصدر نفسه, ص:267.

[5] ـ موسى بن نصير : هو أبو عبد الرحمن موسى بن نصير اللخمي بالولاء ، من التابعين ، روى عن الصحابي تميم الداري أحد القادة الكبار في فتح بلاد المغرب والأندلس في العهد الأموي ، ويرجع له الفضل في فتح الأندلس سنة92هـ/711م ، لم يهزم له جيش قط، كان شجاعا وورعا وتقيا كانت نهايته مأساوية على يد الخليفة سليمان بن عبد الملك، توفي سنة97هـ/715م ،انظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص162: .هويدا عبد العظيم ، مرجع سابق، ص:244، وقد أثبتت هذه البردية زيف رواية ابن عبد الحكم الذي ذكر أن غزوة رافع ابن عطاء كانت سنة 84هـ/703م ، وقد بينت هذه البردية أن موسى ابن نصير هو الذي أغزى عطاء بن رافع، وأن هذه الغزوة كانت إلى إفريقية وكانت سنة 90هـ/709م وكان الوالي قرة بن شريك هو الذي أشرف على تجهيز هذه الغزوة البحرية.

[1] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق، ص:267.

ـ **الحرفيون:** انتعشت مختلف الحرف في مصر في العصر الأموي لارتباطها بالنشاط العمراني والإقتصادي الذي عرفته مصر في عهدهم، ونتيجة ذلك ظهور عدة فئات تمارس حرفا مرتبطة بهذه النشاطات، وأهم أصناف الحرفيون ما يلي:

أ ـ **البناؤون:** شهد العصر الأموي قفزة نوعية في البناء والعمران نتيجة اهتمام أغلب الخلفاء الأمويين بالبناء والعمران، وولع الكثير منهم بحياة البذخ والرفاهية [1]، وبما أن البناء يحتاج إلى المواد الأولية والأيدي العاملة المؤهلة، فقد ظهرت هذه الفئة حيث كان الولاة وحكام الكور يستعينون بالبنائين لتشييد دور الإمارة والقصور والأهراء، وتذكر المصادر أن الوليد استعان بالمهندسين والبناؤون من الروم والهند ومصر لبناء الجامع الأموي بدمشق[2]، وأكدت البرديات صحة هذه المعلومات، إذ ساهمت مصر مساهمة فعالة في بناء هذا الجامع، وبذل واليها في تلك الفترة قرة بن شريك جهودا جبارة في ذلك، من خلال إرسال الحرفيين من البنائين والنجارين والصناع للعمل في هذا المسجد، ففي بردية يطلب الوالي من عامله إرسال صناع (بنائين) لمباشرة العمل في مسجد دمشق، فجاء في البردية:«... فإذا جاك كتابي فانفذ ما فيه وعجل بإرسال الصنع إلينا في بابليون، وليأخذ الطريق البري إلى مكان البناء...»[3]، وفي رسالة أخرى يطالب من عامله على أشقوة إرسال بنائين للعمل بالمسجد الأقصى فقد جاء في البردية:«... فإذا جاك كتابي هذا فانفذ ما فيه مدرج في حاشيته، وأرسل مع رسولك الرجال الشبان المذكورين القادرين على أداء العمل، وليأخذوا الطريق البرية إلى القدس...»[4]، وفي رسالة أخرى يطالب الوالي قرة بن شريك من عامله أن يرسل بنائين وفعلة(عمال) لمباشرة العمل بالمسجد الأقصى ويحثه على السرعة في تنفيذ تعليماته فنقرأ في الرسالة:«...أخبرني أنك لم ترسل إليه الأجراء والصناع من كورتك، فإذا جاك كتابي هذا فعجل بإرسال الأجراء والصناع مع رسولك، وأمره أن يسير بهم ليلا ونهارا إلى موقع البناء...»[5].

وكان الولاة يتكفلون بدفع أجرة ومعيشة هؤلاء البناؤون، ففي رسالة يطالب من عامله على أشقوة تسديد أجر حمالين يعملون في بناء هري (مخزن الحبوب) في الفسطاط فجاء في البردية:«...فقد قسمنا على كورتك ستة دنانير ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لمعيشة ثلاثة حمالين لمدة شهرين في الفسطاط...»[6]، وفي بردية أخرى بينت أجرة ثلاثة حمالين جاء فيها:«...فقد قسمنا على كورتك ستة دنانير لمعيشة ثلاثة حمالين لمدة

---

[2] ـ جورجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ،ج3 ،ص:.290

[3] ـ إبراهيم زعور وعلي أحمد ، المرجع السابق، ص:225.

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص 272

[5] ـ جاسر أبوصفية، المصدر السابق،ص:275.

[5] ـ المصدر نفسه، ص279278.

[2] ـ المصدر نفسه، ص: 283.

شهرين...»[1]، وبيّنت بردية أخرى أجرة البنائين فجاء الرسالة:«...وأعطهم أجرهم ومعيشتهم، وابعث مع رسولك لنفقتهم لاثني عشر شهرا ليؤديه حين وصوله إلى مكان البناء

ـ الفعلة: رجلان لكل منهما $\frac{1}{2}$ 16 دينار.

ـ الأجر: 8 دنانير لكل منهما ، المعيشة، 8 دنانير لكل منهما.

ـ نفقة الطريق: $\frac{1}{2}$ دينار لكل منهما...»[2]

ومن خلال استقراء السجلات المالية التي رصدت أجور هؤلاء الحرفيون نلحظ أنها أجور زهيدة، وتعكس وضعيتها الاجتماعية التي كانت متدنية، فكانوا يتقاضون أجورا زهيدة مقارنة مع ما كان يتقاضاه الولاة وأعوانهم، وبالمقارنة أيضا مع الإعتمادات المالية الضخمة التي خصصها الخليفة الوليد لبناء هذا المسجد التي قيل بلغت خراج الشام سبع سنين، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على هذه الفئة.

ب ـ النجارون: كان يستعين بهم الخلفاء والولاة في بناء المشاريع العمرانية التي شهدتها مصر والدولة كبناء المساجد ودور الإمارة والأهراء، والمدن.... وكان الحديد والخشب من أهم المواد الأولية المستعملة في البناء في ذلك الوقت، ويحتاج الخشب والحديد إلى أيدي عاملة متخصصة وفنية لتشكيله ونشره لاستعماله متمثلة في النجارين، وكان النجارون يتكفلون بهذه المهمة، وكانوا أيضا يساهمون أيضا في صناعة السفن فكان الخشب من أهم المواد الأولية المستخدمة في صناعة السفن، وبينت البرديات بعض الأعمال التي توكل للنجارين والأجرة التي ترصد لهم، ففي رسالة يطلب فيها الوالي قرة بن شريك من عامله بسيل إرسال نجار للعمل في مسجد القدس فجاء في البردية: «...فقد قسمنا على كورتك نجارا وقدرنا أجره ومعيشته لستة أشهر...»[3]، وفي بردية أخرى يطالب من عامله على أشقوة البحث عن نجارين وصناع لبناء السفن فنقرأ في البردية: «... فأنت تعلم أننا بحاجة دائمة إلى نجارين ومجلفطين للعمل في السفن والقوادس...فإذا جاك كتابي فاعمل على اختيار الفتيان في كورتك وقراها ومن رجالك المتميزين إعدادهم لأعمال مختلفة، واعهد بالفتيان إلى صناع متطلعين...»[4].وفي بردية أخرى يطلب من عامله موافاته بأجرة نشار خشب يعمل في مسجد دمشق فجاء في الرسالة:«...فقد أصاب كورتك أحد عشر

---

[3] ـ المصدر نفسه، ص 283، وبعملية حسابية نجد أن نصيب كل بناء من أجر المعيشة في الشهر هو دينار واحد وهو مبلغ زهيد ويعكس الوضع المعيشي المتردي لهذه الفئة.

[4] ـ أبو صفية ،المصدر السابق، ص275 ـ276.

[1] ـ جاسر أبو صفية ، المصدر السابق ،ص275.

[4] ـ المصدر نفسه، ص265 ـ 266.

دينارا أجر نشار خشب ومعيشته ...»[1]، وفي بردية أخرى يطلب من عامله أجرة نجار ومعيشته فقد جاء في البردية:« ..فقد أصاب كورتك أحد عشر دينار أجر نشار الخشب ومعيشته...».[2]

ومن خلال استقراء هذه الأجور التي يتقاضاها النجارون نستنتج أنها أجور متوسطة في الغالب، وتعكس الوضعية الاجتماعية المتوسطة لهذه الفئة في المجتمع المصري في ذلك الوقت.

ج ـ **الصناع**: هم صنف من الحرفيين الذين يقومون بصناعة الحديد وتحويله إلى أشكال مختلفة تستعمل في البناء وصناعة السفن وغيرها، وكانوا يرافقون أيضا الجيش الغازي في البحر للسهر على تنظيف السفن وإصلاحهافي حالة تعطلها، كما بينت بردية جاء فيها ما يلي: «...فقد فرضنا على كورتك أن ترسل متاعا للقلزم لتنظيف السفن وإصلاحها...»[3]، وجاء في بردية أخرى:«...فقد أرسلت إليك رسولي سعيدا لنقل النواتية والصناع...»[4]، وفي بردية يطلب الوالي من سكان قرية اسمها بندة بديدة من كورة القس كمية من المسامير الحديدية لاستخدامها في صناعة السفن فنقرأ في البردية ما يلي:«من قرة بن شريك إلى أهل بندة بديدة من كورة القيس فاصنعوا منها ثلاثة وثلثين رطل وثلث رطل مسامير...»[5]، وفي بردية أخرى يطالب قرة بن شريك من عامله إرسال صانع للعمل في سفن المعابر التي تنقل الطعام فجاء في البردية:«...فقد فرضنا على كورتك أن تبعث صانعا واحد...»[6]، وتمثل بردية أخرى طلبا من الوالي لعامله للبحث عن فتيان لصناعة السفن وإصلاحها فجاء في البردية:«...فأنت تعلم اننا بحاجة دائمة إلى نجارين ومجلفطين للعمل في السفن والقوادس وفي بعض أعمال الإمارة وما تحتاجه من متاع، إذ لامجال لإنجاز هذا العمل دون هذا المتاع....فإذا جاءك كتابي هذا فاعمل على اختيار الفتيان في كورتك وقراها، ومن رجالك المتميزين اعدادهم لأعمال مختلفة، واعهد إلى صناع متضلعين في فن صناعتهم من ذوي الخبرة والأمانة...»[7]، ويأمره كذلك أن يقسم المهام فيما بينهم؛ فنصفهم يتكفل بالزراعة والفلاحة، والنصف الآخر يوجه إلى صناعة السفن واصلاحها فنقرأ فيها:« ...وأمر أن يكون نصفهم لصنعة السفن وجلفطتها...»[1]، وتتضمن رسالة أخرى طلبا من الوالي لسكان كورة أشقوة بدفع أجرة صناع سفن الجيش الذي غزا سنة 90هـ/709م بقيادة عبد الأعلى بن أبي حكيم فجاء في البردية: « من قرة بن شريك إلى أهل مدينة أشقوة]

---

[3] ـ المصدر نفسه ، ص272.

[4] ـ المصدر نفسه ، ص272.

[5] ـ المصدر نفسه ،ص276.

[6] ـ المصدر نفسه ،ص257.

[7] ـ المصدر نفسه، ص206 ،رقم البردية 32.

[6] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص253.

[7] ـ المصدر نفسه ،ص265 .

فاعطوا لصنعة العين والقوادس والسفن في جزيرة بابليون من قبل بابليون عبد الأعلى بن أبي حكيم] سنة تسعين لجيش سنة احدى وتسعين نبطين نو[بحين ونجارين ومعيشتهم لـ [ثلثة أشهر]...»[2] .

ومن خلال استقراء السجلات المالية التي بين أيدينا التي رصدت بعض أجور هؤلاء الصناع وعمال السفن نلحظ انها أجور زهيدة فمن ذلك ما جاء في بردية :«... فإن أعطيتم الأجر فأعطوا في أجر كل نوبجين دينارين، وفي أجر كل رجل جلفاط دينر، وفي أجر نبطي نجار دينر وثلث في كل شهر...»[3]، وفي بردية أخرى تبين أجر صانع في سفينة جاء فيها:«...فقد فرضنا على كورتك أن تبعث صانعا واحدا نجارا لمدة أربعة أشهر...وقررنا له أجره ومعيشته ثلثي دينار في كل شهر...»[4]، وبينت بردية أخرى أجر ومعيشة سبعة من صناع السفن رافقوا الأسطول الغازي لمدينة أنطاليا سنة 90هـ/709م جاء فيها:«...فقد طلبنا سبعة دنانير جزءا لسبعة نواتية من كورتك ذهبوا إلى أناتولي للعمل على السفن في غزوة سنة تسعين...»[5].

والملاحظ من خلال هذه الأجور التي تقاضاها هذه الفئة أنها أجور بسيطة جدا وتعكس الوضع الاجتماعي الذي تعيشه، بالرغم من المهام الصعبة الوكلة لها، والدور المحوري الذي تلعبه إلى جانب الجيش حيث تؤذي دورا مهما في الحرب والغزوات البحرية إلا أنها كانت تعيش دون المستوى المطلوب.

2 ـ عناصر المجتمع في مصر في العهد الأموي:

شهد المجتمع الإسلامي في العهد الأموي تغيرات كبيرة نتيجة لاتساع الفتوحات الإسلامية مما أدى إلى تدفق الأموال والأسرى والغنائم والرقيق، وساهم النشاط التجاري في نقل أعداد كبيرة من العبيد والإيماء والجواري من الأقاليم المجاورة إلى مصر[6]، وأدى انتشار الإسلام بين الشعوب غير العربية ذات العادات والتقاليد المختلفة إلى تفاعل اجتماعي وثقافي وديني... بالرغم من تعدد وتنوع التركيبة الاجتماعية والعرقية لشعوب البلدان المفتوحة، غير أن السياسة العامة للدولة الأموية المبنية على التعصب للعنصر العربي الذي شكل قمة الهرم الاجتماعي في مصر وغيرها، وخصه بأهم الامتيازات السياسة والمالية والدينية... الأمر الذي كان له تأثير واضح على الأوضاع الاجتماعية في البلاد المفتوحة.

---

[1] ـ المصدر نفسه ،ص266.

[2] ـ المصدر نفسه، ص210 ، جر وهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص 45.

[3] ـ أبو صفية ، المصدر السابق ،ص210 ، جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص 45.

[4] ـ المصدر نفسه ،ص253.

[5] ـ المصدر السابق ،ص262.

[6] ـ كان هناك شبه معاهدة تجارية وقعت بين مصر والنوبة من أهم بنودها أن مصر تزود النوبة(السودان الحالي) بالحبوب، بالمقابل تزود النوبة مصر بالعبيد ، انظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص 285.

ومصر من أهم الولايات في الفترة الأموية والتي أعطى لها الخلفاء الأمويون أهمية كبيرة حيث شهدت تغيرات جذرية اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، ودينية، وخاصة وأنها عرفت منذ القديم بتنوعها الاثني والعرقي كنتيجة لعوامل تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية، وبهذا فقد تعددت التركيبة الإجتماعية للمجتمع المصري في العهد الأموي، فما هي عناصر المجتمع المصري في العهد الأموي؟ وماهي مكانتها الإجتماعية؟.

تعددت عناصر المجتمع في مصر نتيجة لعدة عوامل تاريخية ودينية واقتصادية، وأهم العناصر المشكلة للمجتمع المصري ما يلي:

أ ـ العرب: توافد العنصر العربي على مصر بداية من تدفق الجيوش العربية الإسلامية على مصر لفتحها والسيطرة عليها، وقد تشكلت غالبية هذا الجيش من عرب الحجاز واليمن، وتشكلت نواته من القبائل العربية الحجازية وأسندت القيادة العامة لهذا الجيش لرجالات قريش[1]، وقد استمر تدفق العنصر العربي على مصر طوال العصر الراشدي والأموي والعصور المتعاقبة لغرض الاستيطان والعلم والتجارة والجهاد، ولما أنشأ عمرو بن العاص مدينة الفسطاط كعاصمة لمصر بعد الفتح الإسلامي قام بإنزال كل قبيلة خِطتها وعرفت هذه العملية بـ«خطط الفسطاط»[2]، وبقيت هذه القبائل محتفظة بهذا النمط من السكن إلى فترات متأخرة من العصر الإسلامي، وقد فرض الخليفة عمر بن الخطاب ضريبة الضيافة على أهل مصر، وهذه الضريبة مخصصة بالأساس للعرب الوافدين على مصر، كما تشير إلى ذلك بوضوح بردية مؤرخة سنة 22 هـ/642 م حيث يطلب فيها القائد عبد الله بن جبر من حاكما أهناس تزويد الجيش العربي بـ 65 شاة من الغنم حيث ورد في البردية ما يلي:« بسم الله الرحمن الرحيم الأمير عبد الله [أكتب] إليكما خريستوفورس وتيودوراكسون باجركي هيراسيويوليس[أهناس] قد حصلت منكما في هيراكليوبوليس لصالح من معي من العرب خمسا وستين من الغنم...»[3]

وقد شهدت الفترة الأموية أكبر عمليات للإنزال العربي في مصر، وخاصة وأن الخلفاء والولاة الأمويين حشدوا قوات ضخمة لفتح بلاد المغرب تتشكل في معظمها من العرب القبائل العربية، وكانت تتخذ من مصر قاعدة

---

[1] ـ يذكر البلاذري وغيره أن عمرو بن العاص دخل مصر ومعه ثلاثة آلاف وخمس مئة جندي ، وقد أمده الخليفة عمر بن الخطاب بالزبير بن العوام ومعه اثني عشر ألف جندي ،وتشكل هذا الجيش معظمه من القبائل الحجازية واليمنية، انظر: البلاذري ، المصدر السابق ، ص300، ابن عبد الحكم فتوح مصر والمغرب ،ص145 .

[3] ـ عندما اتخذ عمرو بن العاص الفسطاط عاصمة لولاية مصر وبنى به المسجد اتخذت كل قبيلة خطة نزلت بها وكانت معظم القبائل التي اشتركت في فتح مصر من القبائل القحطانية علاوة على القبائل العدنانية ،وقد استمر تدفق هذه القبائل على مصر واستوطانها المدن المصرية ،وقدأدى استوطان القبائل العربية في مصر إلى انتشار اللغة العربية والإسلام .أكرم صاوي الباز، المرجع السابق ، ص55 ، وقد فصل الباحث عبد الله خورشيد في القبائل العربية الوافدة على مصر وبطونها وأماكن تجمعاتها ونشاطاتها وتأثيراتها في المجتمع المصري، لتفصيل ذلك راجع:عبد الله خورشيد ، القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة ،الهيئة المصرية للكتاب ،1992 .

[1] ـ أكرم الصاوي ، المرجع السابق، ص 95

خلفية لانطلاقها نحو المغرب، كما قام بعض الخلفاء بنقل قبائل عربية حجازية ويمنية استوطنت في مصر وتكاثرت فيها، ونزحت فيما بعد إلى بلاد المغرب، وهو ما عرفت في الدراسات والأبحاث التاريخية بالهجرة الهلالية .

وقد شكل العنصر العربي النواة الصلبة في حكم مصر في الفترة الراشدية وواصل تحكمه الشبه المطلق في ولاية مصر خلال الفترة الأموية[1]، فقد تولى العرب أهم المناصب السياسية، المالية، الإدارية والعسكرية والقضائية، فتداول على مصر ولاة كلهم عرب[2]خلال العهد الأموي، وأبرزهم عمرو بن العاص وعقبة بن عامر و مسلمة بن مخلد وعبد العزيز بن مروان.... الذي تشير بردية إلى فترة حكمه، حيث جاء فيها ما يلي:«...بسم الله الرحمن الرحيم[عهد] الوالي عبد العزيز بن مروان الأنديقي الثامن....»[3] ، وأيضا الوالي عبد الله بن عبد الملك الذي ذكر باسمه في بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة 90 هـ/709م جاء فيها:«...فانظر الذي بقي على أهل أرضك مما كان عبد الله بن عبد الملك قسم عليهم...»[4]، والوالي قرة بن شريك الذي تعود أغلب البرديات الأموية المكتشفة في مصر إلى فترة حكمه فمن ذلك نقرأ في بردية: «من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة...»[5]،كما تولى بعض العرب إدارة الكثير من الكور، فمن ذلك زكرياء حاكم كورة أشمون العليا في ولاية قرة بن شريك كما أشارت إلى ذلك بردية مؤرخة في جمادى الأولى سنة91هـ/جويلية710م جاء فيها: «من قرة بن شريك إلى زكريا صا[حب]أشمون العليا ...»[6]،كما تولى العرب قيادة الجيش ومنهم عبد الله بن موسى بن نصير الذين كان يقود الحملات البحرية على إفريقية كما وضحت ذلك بردية مؤرخة سنة 94 هـ/715م جاء فيها: «...اعطوا لبعث نواتية سفن أمير المؤمنين إلى إفريقية [قبل عبد] الله بن موسى بن النصير سنة [أ]ربع [و]تسعين...» [7]، وعطاء بن رافع الذي قاد غزوة بحرية على إفريقية [8] كما صرحت بردية جاء فيها: «...فلا نعلم عدد النواتية الذين رجعوا

---

[2] ـ استمر طول الفترة الأموية تدفق العنصر العربي على مصر وقد سكنت قبائل عربية كثيرة في مصر وقد أدى استقرار العرب في مصر وانتشارهم فيها إلى نشر الإسلام واللغة العربية كما نقلوا إليها عاداتهم وتقاليدهم وحتى عصبيتهم القبلية ، كما اختلطوا بالسكان الأصليين عن طريق المصاهرة والزواج وخاصة وأن الإسلام يجيز الزواج من أهل الكتاب انظر: أكرم باز الصاوي ،المرجع السابق،ص.45

[4] ـ تداول على ولاية مصر في العصر الأموي 32 واليا كلهم من العرب ، عكس الفترة العباسية التي عين فيها الخلفاء العباسيون ولاة غير عرب من الاتراك والأرمن مثل يزيد بن عبد التركي ،مزاحم بن خاقان ،أزجور التركي ،علي بن يحي الأرمني .الكندي ، المصدر السابق ،ص228 ،234، 223، 237، راجع الملحق رقم12، ص .

[5] ـ دانيل دانيت ، الجزية والإسلام ،ص132.

[6] ـ جاسر أبوصفية ،المصدر السابق ،ص157، وراجع أيضا: Nabia Abbot ,op,cit,p42-43.

[7] ـ المصدر نفسه ،ص151 .

[6] ـ المصدر نفسه ،ص196،رقم البردية32 .

[7] ـ المصدر نفسه ،ص212 ، رقم البردية 42

[8] ـ المصدر نفسه ،ص212

إلى كورتك ممن خرجوا في أسطول الغزو إلى إفريقية مع عطاء بن رافع الذي أغزاه موسى بن نصير...».[1] كما أسندت أهم المناصب المالية للعرب وخاصة متولي الخراج، ويعتبر هذا المنصب حساس في تلك الفترة حيث كان مسؤوله يشرف على جمع أموال الجباية، ويطبق سياسة الخليفة المالية، وأشهر من تولاه في مصر أسامة بن زيد التنوخي وعبيد الله بن الحبحاب الذي تولى هذا المنصب[2]في خلافة هشام بن عبد الملك وعمّر فيه طويلا، وقد ورد ذكر اسمه في بعض البرديات باسم الأمير، ومن ذلك ما ورد في بردية مؤرخة في ذي الحجة سنة112هـ/ جوان 732م جاء فيها ما يلي: «هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل الأمير عبيد الله بن ا[لحـ]بحاب على أعلا أشمون ...»[3].

كما تولى العرب أهم المناصب الإدارية كمسؤولية الإشراف على البريد، وقد عرف هذا المنصب في البرديات بـ «صاحب البريد»[4]،وكان هذا المنصب في تلك الفترة حساس جدا، فكان صاحب البريد ينقل الرسائل وأوامر الخليفة إلى الولاة، ورسائل وأوامر الوالي إلى حكام الكور والقرى ورجالات الدولة، ويراقب عمال الكور وينقل أخبارهم إلى الوالي، وقد ذكرت بعض البرديات أسماء بعض الرجال العرب الذين تولوا هذا المنصب في ولاية قرة بن شريك، ومنهم القاسم بن سيار، كما أشارت إلى ذلك بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة 91هـ/ديسمبر710م ورد

---

[4] ـ المصدر نفسه ،ص225

[5] ـ يذهب بعض الباحثين أن الخلفاء استحدثوا منصب متولي الخراج في مصر للحد من نفوذ الولاة ومنعهم من الانفصال عن الخلافة ،ولهذا فقد حرص بعض الولاة على ضم الخراج إليهم ،ومنهم عمرو بن العاص (20 ـ23 هـ /641 ـ644م)فعندما أراد عثمان بن عفان (24 ـ35 هـ/644ـ655م) أن يجعل عبد الله بن أبي سرح على الخراج وعمرو بن العاص واليا رفض عمرو وقال مقولته الشهيرة: «أنا إذاً كماسك البقرة بقرنيها وآخر يحلبها » ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ، ص300. الجهشاري ،المصدر السابق ،ص 33 ,ومنهم أيضا عتبة بن أبي سفيان الذي تولى مصر لأخيه معاوية(43 ـ44هـ/663ـ664م) وكان وردان على الخراج ،فعندما وفد على معاوية مع وجوه أهل مصر ،قال عبادة بن صمل المعافري: «...حوت بحر ياأمير المؤمنين ،ووعل بحر » فقال معاوية لعتبة: اسمع ما تقول فيك رعيتك فقال :صدقوا يا أمير المؤمنين ،حجبتني عن الخراج ولهم علي حقوق وأكره أن أجلس فأسأل فلا أفعل وأبخل فضم إليه معاوية الخراج... »، انظر :ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص127 . الكندي ، ولاة مصر، ص 72.هويدا عبد العظيم ، مرجع سابق ،ص249 .

[6] ـ جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص116.

[7] ـ يرجع الفضل في تطوير البريد في الدولة الإسلامية إلى الخليفة معاوية بن أبي سفيان ـ (40 ـ60هـ /660ـ680م) فعندما انتقل إلى الشام اطلع على ترتيبات البريد عد الروم فأعجبه وعمل على تطبيقه في الدولة الإسلامية ،وأصبحت منصب صاحب البريد مهم في الإدارة الإسلامية ،وأصبحت مهمة صاحب البريد توصيل التوصيل الأخبار إلى الخليفة من عماله في الأقاليم ثم تطور البريد وأدخل عليه عبد الملك بن مروان عدة تعديلات وأصحب صاحب البريد عين الخليفة على عماله وعين الولاة على عمالهم وأصبح بمثابة جهاز المخابرات في الوقت الحالي فكان يراقب عمل الولاة والعمال ويتجسس عليهم ويرفع التقارير إلى الخليفة أو الوالي كما وضحت البرديات ،وقد ظل البريد ذلك الوقت حكرا على الدول ولم يكن يستعمل من طرف الشعب ، انظر : علي الصلابي ،سيرة أمير المؤمنين معاوية ـ ط1 ،دار بن الجوزي القاهرة ،مصر ،2007 ،ص:393.شحادة الناظور وآخرون ،النظم الإسلامية التشريعية والسياسية والاجتماعية والدفاعية ،ط2 ،دار الأمل للنشر والتوزيع ،1992 ،ص:103 .رحيم كاظم محمد الهاشمي وعواطف محمد العربي شنقارو،الحضارة العربية والإسلامية ـ دراسة في تاريخ النظم ـ الدار المصرية اللبنانية، المكتبة الجامعية ، غريان ،ليبيا ،ص46 .

فيها:«...فإن القاسم بن سيار صاحب البريد ذكرني أنك أخذت...»[1]،وأيضا هشام بن عمر إذ جاء في بردية مؤرخة في جمادى الآخرة سنة 91هـ/أبريل 710م جاء فيها ما يلي:«...فإن هشام بن عمر كتب إلي يذكر جالية له بأرضك...»[2]، كما تولى العرب الكتابة للولاة في الدواوين، وعادت ما يدوّن كاتب الرسالة اسمه في آخرها، وقد ذكرت بعض البرديات أسماء عربية من المرجح أن أصحابها عرب تولوا هذا المنصب في الدواوين، فمن ذلك ما ورد في بردية مؤرخة في جمادى الآخرة سنة 91هـ/ أفريل 710م جاء في آخرها:«... كتب يزيد في جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين...»[3]، وفي بردية أخرى مؤرخة في صفر 91هـ/710م نقرأ فيها ما يلي:«...وننسخ الصلت بن مسعود في صفر سنة إحدى وتسعين »[4].

إلى جانب اشتغال العرب في الوظائف الإدارية كالبريد والكتابة في الدواوين وتولي حكم وإدارة الكثير من الكور، امتهنوا كثيرا من أعمال البناء حيث أوكلت لهم لمهندسين مهمة الإشراف على أهم المشاريع العمرانية في مصر وخارجها في العهد الأموي، ومن ذلك بناء دور الإمارة، ففي بردية تتضمن طلبا من الوالي قرة بن شريك من عامله على أشقوه بسيل توفير مواد أولية تستخدم في بناء دار الإمارة التي يشرف على بنائها مهندسين عربيين هما عطاء بن عبد الرحمن ويحي بن حنظلة من بني عامر بني لؤي حيث جاء في نص البردية: «من قرة بن شريك إلى صاحب أشقوة، أما بعد فانظر ما على كورتك من جريد وسعف نخيل لسقف دار المؤمنين التي يبنيها عطاء بن عبد الرحمن ويحي بن حنظلة في الفسطاط في المرفأ، العام 8 اندكشن (90 هـ) ...»[5]، كما كان المسؤول على بناء دار للإمارة هو مهندس عربي اسمه عبد الرحمن بن سلمان حسب ما أوردته البردية:«...وبناء دار المؤمنين التي تبنى الآن...لمدة شهور هذه السنة وكتبا بذلك كتابا إلى العمل واجتهد ألا ترسل مالا عوضا عن الصانع...»[6].

كما كان المهندسون العرب يشرفون على بناء المساجد خارج مصر، ومنها المسجد الأموي بدمشق حيث أشرف على بنائه مجموعة من المهندسين منهم مهندس عربي أرسل من مصر كما نستشف ذلك من خلال رسالة تتضمن طلبا من الوالي قرة بن شريك لعامله بسيل توفير كمية من الحديد تستعمل في صناعة السلاسل الحديدية لمسجد دمشق الذي يشرف على بنائه مهندس عربي هو عبد الرحمن بن سلمان وآخر يظهر من خلال اسمه أنه فارسي هو عبيد بن هرمز، حيث جاء في البردية: «...قد قسمنا على كورتك سبعة وأربعين رطلا لصناعة سلاسل

---

[1] ـ جاسر أبوصفية ،المصدر السابق ،ص151،رقم البردية 08 ،جروهمان ،المصدر السابق ،ج3،ص27 ـ28.

[2] ـ المصدر نفسه ،ص185 ،رقم البردية ،26 .جروهمان ،المصدر السابق ،ج3،ص25.

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ،ص185 ، رقم البردية 26 . جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص 26.

[4] ـ المصدر نفسه ، ص193 ،رقم البردية 30 ،.جروهمان ، المصدر السابق ،ج3،ص37.

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص279.

[6] ـ المصدر نفسه، ص280 ،وقد أصاب هذه البردية خرم كبير سقطت منها معلومات متعلقة بموضوع البردية.

مسجد دمشق الذي يبنيه عبد الرحمن بن سلمان مولى أمير المؤمنين وعبيد بن هرمز...»[1]، كما أشرف المهندسون العرب على بناء الأهراء، فتتضمن بردية طلبا من الوالي لعامله على أشقوه ليرسل له ثلاثة حمالين يعملون في بناء هري(مخزن الحبوب) يشرف على بنائه مهندسان عربيان هما سفيان بن حيان وشريح بن تميم إذ جاء في البردية ما يلي:«...فقد قسمنا على كورتك ستة دنانير ثمنا للأشياء المدرجة في حاشية الكتاب لمعيشة ثلاثة حمالين لمدة شهرين للعمل في الهري الذي بني في الفسطاط للحبوب التي تأتي من مصر السفلى قبل سفيان بن حبان وشريح بن تميم...»[2].

ومن خلال هذه البرديات نلحظ أن العنصر العربي قد تحكم في دواليب الحكم في مصر الأموية، واستأثر بأهم الوظائف السياسية ، المالية ، الإدارية والدينية والعسكرية وتمتع غالبيته بمكانة اجتماعية مرموقة[3].

2 ـ أهل الذمة: مما سبق خلصنا أن المجتمع المصري تشكل من عدة فئات اجتماعية نتيجة لعوامل تاريخية ودينية وسياسية، وقد شكل الأقباط السواد الأعظم من سكان مصرفي تلك الفترة، وقد ظلوا إلى غاية الفتح العربي طرف مضطهدين من طرف الروم البيزنطيين، وإلى جانب هذه الفئات وجدت فئات اجتماعية أخرى[4]، وقد اتسمت معاملة الولاة لهم بالإحسان والعدل من طرف أغلبهم[5]، وخاصة في القرن الأول هجري ، حيث تركوا لهم الحرية في

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص273.

[2] ـ المصدر نفسه، ص.283

[3] ـ شكل العرب طبقة أرستقراطية في مصر إذ حازوا على أهم الأراضي الزراعية عن طريق الإقطاع و الشراء أقطعوهم الولاة والخلفاء أجود الأراضي الزراعية والدور ، وعمل الخلفاء والولاة على امتلاك الضياع الواسعة والقصور والدور فذكر ابن عبد الحكم أن الوليد بن عبد الملك امتلك حمامات وحوانيت بالجيزة ،وامتلك هشام بن عبد الملك قيسارية بالفسطاط كانت تعرف بقيسارية هشام كان يباع فيها البز ،انظر :ابن عبد الحكم ،ص185 ،صفاء عبد الفتاح ،ضياع بني أمية في عصر الخلافة الأموية(41هـ ـ132هـ) ،1991 ،ص47 .49 ،كما شيدوا البنايات الفخمة وفرضوا الضرائب على أهل مصر لتشييدها كما بينت البرديات ،انظر: جاسر أبوصفية ، المصدر السابق ،ص279.

[4] ـ كان المجتمع المصري قبل الفتح العربي الإسلامي عبارة عن خليط من الأجناس من الروم البيزنطيين واليهود والأقباط والسريان والأرمن والنوبيين و كان تسيير البلاد بيد الروم، وقد عانى الأقباط من اضطهاد الروم الملكانيين بسبب الإختلاف المذهبي إذ كان الروم البيزنطيون على المذهب الملكاني ،وأما الأقباط فكانوا يتبعون مذهب الطبيعة الواحدة أي المذهب اليعقوبي وهم أتباع المذهب الأرثوذكسي ،وقد اضطهد الروم الملكانيين الكنيسة القبطية وخاصة البطارقة حتى البطريق بنيامين اضطر للاختباء قبيل وصول قيرس حاكم مصر من قبل الإمبراطور الروماني هرقل سنة613 م وظل مختفيا ثلاثة عشر سنة كاملة حتى فتح العرب مصر وعلم عمرو بن العاص بقصته فكتب إلى جمع الأقاليم كتابا يؤمن فيه البطريك فخرج البطريك من مخبئه واكرمه عمرو بن العاص واعطاه الإشراف على الكنائس وأحوال القبط ،انظر :ساويرس بن المقفع ، المصدر السابق ،ج2 ،ص 210 ،ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ،ص 42 ،سيدة كاشف ، مصر الإسلامية وأهل الذمة ،ص132 ، سيدة كاشف ،مصر في فجر الإسلام ،ص35 ، ويعترف ساويرس أن الفتح العربي الإسلامي لمصر وعودة الشماس إلى كرسي البطركية ساهم في عودة الأقباط إلى المذهب الأرثوذكسي، راجع: ساويرس، المصدر السابق ،ج 2، ص: .112

[1] ـ فاطمة مصطفى عامر، تاريخ أهل الذمة في مصر (من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الفاطمي)، الهيئة العامة للكتاب، ج1، ص292

ممارسة شعائرهم الدينية، ولم يتدخلوا في حياتهم الدينية[1]؛ فتذكر النصوص الإخبارية أنه لما فتح عمرو بن العاص مصر وعلم بقصة البطريك القبطي بنيامين كتب إليه وأمّنه فخرج من مخبئه وأعطاه الحرية في الإشراف على الكنيسة الأرثوذوكسية[2]، وعاش الأقباط في كنف العدل الإسلامي، وكان الخليفة عمر بن الخطاب يحرص شخصيا على تحقيق العدل في معاملة الأقباط، وقد اقتصّ لقبطي من عبد الله بن عمرو ابن والي مصر عمرو بن العاص[3].

وقد اتبع أغلب الولاة سياسة العدل والتسامح مع أهل الذمة ، وتركوا لهم الحرية في ممارسة شعائر دينهم، وسمحوا لهم ببناء الكنائس ودور العبادة الخاصة بهم، فذكر ابن الحكم أن الوالي مسلمة بن مخلد (47 . 62هـ/667 ـ682م) بنى أول كنيسة في فسطاط مصر، وأنكر عليه الجند حتى كادت تحدث فتنة بينه وبينهم[4]، كماأَذِن الوالي عبد العزيز بن مروان للأقباط في بناء عدة كنائس بمدينة حلوان بعد فراغه من بنائها، فذكر ابن البطريق أن عبد العزيز سمح لهم في بناء كنيسة ماء جرجيس وكنيسة الفراشين وكنيسة ماري جرجيس وكنيسة أبوقير[5]، ومال العرب المسلمون للأقباط على حساب الروم الملكانيين الذين همشوا في مصر وغيرها بسبب العداء الشديد بين الأمويين والبيزنطيين، وحالة الحرب التي كانت تخيم على العلاقة بين الدولتين، حيث شكلت الدولة البيزنطية المجال الجغرافي للتوسع الأموي في الجهة الغربية ، الذين همشوا في مصر وغيرها بسبب العداء الشديد بين الأمويين والبيزنطيين، وحالة الحرب التي كانت تخيم على العلاقة بين الدولتين، حيث شكلت الدولة البيزنطية المجال الجغرافي للتوسع الأموي في الجهة الغربية ، بالإضافة إلى موقفهم السلبي من الفتح العربي الإسلامي لمصر، فعاشوا على الهامش فظلوا بدون بطريك إلى غاية عهد الخليفة هشام بن عبد الملك الذي أمر عبيد الله بن الحبحاب بتنصيب بطريك للمكانيين [6].

بالرغم من ذلك فقد قَرّب هذا الوالي عدد من الأقباط والروم الملكانيين وعينهم في مناصب مرموقة في ولاية مصر، فذكر ساويرس أنه في ولايته على مصر عيّن كاتبان قبطيان لإدارة مصر العليا والسفلى، وعيّن قبطي اسمه بطرس حاكما للصعيد وعيّن قبطيا آخر اسمه تاوفانس حاكمًا لمريوط[7]، كما قرّب بعض القساوسة والشمامسة وأصبحوا من أهل المشورة والرأي في بلاط الوالي، فذكر ساويرس أن بنيامين الشماس كان مصاحبا لأصبغ ابن

---

[2] ـ عبد الخالق خميس علي وعاصم إسماعيل كنعان، « أهل الذمة في العصر الأموي(41 ـ132/661 ـ749م)» كلية التربية، جامعة ديالي ، العراق ،2011 ،ص22 .

[3] ـ ابن عبد الحكم ، المصدر السابق ، ص 121 .ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ، ص100، وراجع: Alfred Butler ,op,cit,p25.

[4] ـ ابن عبد الحكم ،المصدر نفسه، ص.226

[5] ـ ابن عبد الحكم، فتوح مصر وإفريقية، المصدر السابق، ص 181.

[5] ـ ابن البطريق، المصدر السابق، ص39 ـ40.

[7] ـ سيدة كاشف إسماعي ،مصر الإسلامية وأهل الذمة ،ص 85.

[1] ـ ساويرس، المصدر السابق، ج2 ،ص122.

الوالي عبد العزيز بن مروان وكان يطلعه على الكثير من أسرار الأقباط حتى ترجم له إنجيلهم إلى اللغة العربية لأن هذا الأخير كان يشك أن الأقباط يسبون الدين الإسلامي، وحرض الوالي عبد العزيز بن مروان على فرض الجزية على الرهبان، فكانت أول جزية أخذت من الرهبان في الإسلام[1].

ويمثل هذا الحدث نقطة تحول نحو بداية معاناة الأقباط من وطأة الحكم الأموي لمصر، خاصة وأن أصبغ كان ينظر إلى القبط بعين الريبة، وبدأ يتدخل في حياتهم الدينية[2]، وقد ازداد حال الأقباط سوءا في عهد الوالي عبد الله بن عبد الملك (86 ـ 90هـ/705 ـ 709م) حيث حدث الجفاف وانخفض ماء النيل وحدث الغلاء، وقد أشار إلى ذلك الكندي بقوله:«...وفي ولايته غلت الأسعار بمصر وترعت فتشاءم بها المصريون، وهي أول شدة رأوها...»[3]، حيث زاد عليهم الضرائب وتشدد في تحصيلها[4]حتى بعضها لم يستخلصها حتى فترة ولاية قرة بن شريك[5]، مما اضطر الأقباط إلى الهرب وهجرة قراهم، ففي عهده ساءت أحوال مصر وحدثت هجرات كبيرة[6]، مما عجل بعزله من طرف أخيه الوليد وتعيين قرة بن شريك واليا عليها الذي اتبع سياسة الإحسان والعدل تجاه الأقباط وسياسة الشدة والحزم في نفس الوقت، ويتجلى ذلك بوضوح أنه قرّب الكثير من الأقباط وعينهم في مناصب سياسية وإدارية ومالية مثل بسيل عينه حاكما لكورة أشقوه إذ أغلب البرديات المكتشفة في كورة أشقوة سنة 1901م عبارة عن مراسلات بينه وبين بسيل حاكم هذه الكورة، فمن ذلك ما ورد في بردية مؤرخة في رمضان سنة 90هـ/جوان709م جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوه... »[7]، كما عين الراهب يونس على جباية الأموال، وتمتع هذا الأسقف بمكانة عظيمة عنده حسب

---

[2] ـ ساويرس ،المصدر السابق ،ج2 ،ص 210 ،سيدة كاشف ،مصر في فجر الإسلام،ص223 ..

[3] ـ كان أصبغ ينظر بعين الريبة للأقباط وكان يشك في أنهم يسبوا الدين الإسلامي فأمر بنيامين الشماس الملكاني بترجمة له إنجيلهم إلى اللغة العربية، وكان يجبرهم على الصلاة على الطريقة الإسلامية يقول :«..كان يلزم الناس بصلاته ..... وكان يوم سبت فدخل إلى دير بحلوان نظر إلى الصور مزيّنة كما يجب ، وكانت صورة مريم والسيد المسيح في حضنها ، فلما نظر إليها وتأملها فأغضبه الأمر فافترى عليها وبصق عليها وقال: إن وجدت زمانا فأنا أمحق النصارى ، ومن هو المسيح حتى تعبدوه؟!!..»، انظر: ساويرس ،المصدر السابق ،ج2 ،ص107 ـ109.

[4] ـ الكندي، المصدر السابق، ص 80 .

[5] ـ ساويرس ، المصدر السابق ،ج2 ،ص، ، ص215.

[5] ـ نستشف من خلال البرديات أن الوالي عبد الله بن عبد الملك تشدد في جباية الأموال فبعض التي تعود إلى فترة قرة بن شريك هي عبارة عن مطالبات مالية للضرائب التي فرضها عبد الله بن عبد الملك، ففي بردية يطالب من عامله على أشقوة تحصيل ضريبة رزق عبد الملك ورزق حاشيته فقد جاء في البردية "فانظر الذي بقي على أ[هـ]ل أ[ر]ضك مما كان عبد الله بن عبد الملك قسم عليهم من رزقه ورزق حاشيته وعماله فنفذه واستخرجه ثم عجل إلي به..." جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص 245، كما يطالب عدة قرى وكور بضريبة الجزية التي فرضها عبد الله بن عبد الملك ولم يستخلصها فمن ذلك ما ورد في بردية "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب قرة بن شريك لأهل بديدس من كورة أشقوة إنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين أربع مائة دينر وأحد وستين ونصف دينر عددا..."جاسر أبو صفية، المصدر السابق ، ص.176

[7] ـ منى زكي محمود ، المرجع السابق ،ص81.

[1] ـ جاسر أبوصفية ،المصدر السابق، ص132،رقم البردية 02 ،جروهمان ،المصدر السابق ،ج3، ص:.06

ساويرس[1]، وتولى الكثير الأقباط الكتابة في ديوان هذا الوالي، فعادة ما تختم الرسائل التي كان يوجهها الوالي لعماله بأسماء قبطية الرسالة، وهذا دليل على أن كاتب الرسالة قبطي، فمن ذلك ما جاء في بردية مؤرخة في محرم سنة 91هـ/نوفمبر710م جاء فيها: «...وكتب بسيل في المحرم من سنة إحدى وتسعين»[2]، ونقرأ في بردية مؤرخة فيصفر 91هـ/ديسمبر709م ما يلي:«...وكتب مسلم بن لبنن...»[3]

وكما كان أيضا يحرص على العدل والرفق بأهل الأرض عند جباية الأموال، فيأمر عامله بالرفق والصفح علن أهل الأرض كما جاء في مراسلة: «...قد جمعت من جزية كورتك وأردت أن أرفق بهم وأتجاوز عنهم بما قد قبضت منهم على نحو الذي كانوا يودون في بيت المال كل سنة...»[4]، ويأمره أيضا بمراقبة جباة الأموال لكي لا يظلموا أهل الأرض ويحذره من مخبة ظلمهم ويأمره بمعاقبة القبالين إذا ظلموا أهل الأرض كما توضحه ذلك بردية مؤرخة في شوال 91 هـ/أوت710م جاء فيها: «...فاكفني امر ما قبلك واتق الله فيما تلي، فإنما هي أمانتك ودينك، ثم احجز عمالك عن ظلم أهل الأرض، فإن الأرض لا صبر لها عن الظلم ولا بقاء... وإن وجدت أحدا من القبالين اعتدى على أهل الأرض في الكيل وازداد على الذي فرضت له شيئا، فاجلده مئة جلدة واجزر لحيته ورأسه وأغرمه ثلاثين دينر، بعد أن تغرمه ما ازداد على الذي أمرتك به...»[5]

كما كان يحرص على الصلح وفض النزاعات والشكاوي والنزاعات المالية بين الأقباط، فتمثل بردية مؤرخة جمادى الأولى سنة 91هـ/مارس710 م رد عن شكوى تقدم بها أحد الأقباط مفادها أن رجلا قبطيا اسمه يحنس بن شنودة رفع شكوى للوالي مفادها أن رجلا آخر اسمه أنبأ صلم أخذ منه ثمانية عشر دينارا وغلبه على حقه ورفض إرجاعها حيث جاء في البردية: «من قرة بن شريك إلى زكريا صا[حب] أشمون العليا، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فإن يحنس بن شنوذة أخبرني أن له ثمنية عشر دينر على أنبأ صلم من كورته وغلبه على حقه...»[6]، فيطلب من عامله التحقيق في هذه القضية المرفوعة إليه، فإذا أقام البينة المدعي على المدعي عليه وجب إنصافه وإعادة حقه حيث جاء في الرسالة: «... فإن كان ما أخبرني حقا، وأقام البينة فاجمع بينه وبين

---

[2] ـ ساويرس، المصدر السابق ،ج2 ،ص.115

[3] ـ جاسر أبوصفية، المصدر السابق،ص166 ؛رقم البردية14 ،جروهمان ،المصدر السابق،ج3، ص:12.

[4] ـ المصدر نفسه ،ص190 ،رقم البردية 28 .

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص144 ،رقم البردية 07 .

[6] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص144 ،رقم البردية 07 .

[1] ـ المصدر نفسه ،ص196 ،رقم البردية32 .

صاحبه، فما كان له من حق فاستخرجه له، ولا يظلمنّ عندك والسلام على من اتبع الهدى، وكتب مسلم بن لبنن في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين»[1].

ولم تكن سياسة التسامح والعدل والإحسان هي السياسة الغالبة على سياسة هذا الوالي تجاه أهل مصر وخاصة الأقباط منهم، بل تشدد في جباية الأموال، واستحدث ضرائب كثيرة كرزق الأمير وحاشيته ، ضريبة البناء والتعمير ... هذه المغارم كان وقعها سيء على القبط الذين واصلوا سياسة الهرب والفرار والتخفي عن عيون الوالي وأعوانه، وقد تشدد في محاربة هذه الظاهرة وتوعد الجوالي والمتعاونين والمتعاطفين معهم بعقوبات قاسية[2]، يقول الراهب ساويرس في وصف سياسة هذا الوالي :«..وكان على الناس بلايا عظيمة...» [3].

وقد تواصلت معاناة أهل الذمة في خلافة سليمان بن عبد الملك، فذكر الجهشاري أن الخليفة سليمان كتب إلى متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي قائلا:«...احلب الدر فإذا انقطع فاحلب الدم حتى ينصرم...»[4]، وقد تشدد هذا الوالي في جباية الأموال وأضرت سياسته المالية كثيرا بالأقباط، وأول ما قام به عمر بن عبد العزيز بعد تولى الخلافة عزله وسجنه لأنه كان سيء السيرة في مصر.

وفي خلافة عمر بن العزيز (99ـ101هـ/718ـ720م) تحسنت أحوال القبط، وأبطل بعض الضرائب، ومنها رفع الخراج على الكنائس[5] لكنه سرعان ما أصدر قرارا كان وقعه سلبيا على الأقباط وذلك بعزلهم عن مناصبهم ما داموا على دينهم، ومن يريد منهم الاحتفاظ بعمله فلابدأن يكون مسلما، يقول ساويرس في هذا الصدد:«...وكتب كتابا إلى مصر مملوء غما وهو فيه مكتوب عمر يأمر ويقول من أراد أن يقيم على حاله [عمله] وبلاده فليكن على دين محمد...»[6]، وهكذا عزل العمال الأقباط من مناصبهم وحل مكانهم العمال المسلمين، وأكد ذلك الكندي بقوله:«...ونزعت موازيت القبط عن الكور واستعمل المسلمين عليهم، ومنعت النساء الحمامات...»[7]، وقد كان لهذا القرار وقعه السلبي على الأقباط، وصوّر ساويرس تنازل النصارى الأقباط

---

[2] ـ المصدر نفسه. ص 196 ،رقم البردية 32.

[3] ـ راجع الصفحات 110 ـ114.

[4] ـ ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ،ص 142. منى حسن محمود ، ص84.

[5] ـ الجهشاري، المصدر السابق، ص27.

[6] ـ تتضارب المصادر العربية والنصرانية في هذه النقطة فيذكر ساويرس أن عمر بن عبد العزيز رفع الخراج والجزية على الكنائس والرهبان ، ساويرس، المصدر السابق، ج2، ص:160، في حين ذكر أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز واصل فرض الجزية والخراج والأقباط والكنائس ويذكر ابن عبد الحكم أن عمر بن عبد العزيز وضع جزية موتى القبط على أحيائهم ، ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب، ص106. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن العزيز، ص.109

[1] ـ ساويرس، المصدر السابق،ج2،ص:160.

[2] ـ الكندي، المصدر السابق، ص90.

لمناصبهم لصالح العمال المسلمين بقوله: «...فسلموا له النصارى ما بأيديهم من التصرفات وتوكلوا على الله وسلموا خدمتهم للمسلمين، وتسلطت اليد على النصارى من الولاة والمتصرفين والمسلمين في كل مكان كبيرهم وصغيرهم عنهم...»[1]، ولم يكتف بهذه الإجراءات بل تدخل حتى في تحديد ملابس أهل الذمة ومراكبهم ومعتقداتهم، وأنفذ تعليمات إلى عماله يأمرهم بتطبيق ذه التعليمات ، حيث كتب إلى عامل له يأمره بما يلي: «...فلا تدعن صليبا ظاهرا إلا كُسِر ومحق، ولا يركبن يهودي ولا نصراني على سرج، وليركب على إكاف، ولا تركبنّ امرأة من نسائهم ...ولا يلبس نصراني قباء ولا ثوب خز ولا عصب وقد ذكر لي أن كثيرا من النصارى قد راجعوا لبس العمائم وتركوا المناطق على أوساطهم واتخذوا الجمام الوفر وتركوا التقصيص...»[2]، وأكد ذلك ابن عبد الحكم بقوله:«...وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق أن لا يمشينّ نصراني إلا مفروق الناصية، ولا يلبس قَبَاء، ولا يمشي إلا بزنار من جلود ولا يلبس طيلسانا ولا سراويل ذات خدمة ، ولا نعلا لها عذبة ، ولا يوجدن في بيته سلاح إلا انتهب...»[3]، وعيّن أيوب بن شرحبيل[4] واليا على مصر، وقد ضيق هذا الوالي على القبط، ومنعهم من الأعمال التي تخالف الدين الإسلامي، ومنها شرب الخمر، يقول الكندي في هذا الصدد:«...وحرمت الخمر وكسرت وعطلت حاناتها...» [5].

وقد تواصلت معاناة الأقباط في خلافة يزيد بن عبد الملك الذي تدخل في الحياة الدينية للأقباط فأصدر قرارا بمحو الصور والتماثيل وكسر الصلبان في الكنائس، يقول الكندي في هذا الصدد: «...وكتب يزيد ابن عبد الملك في سنة أربع ومئة يأمر كسر الأصنام فكسرت كلها، ومحيت التماثيل وكسر فيها صنم زيان بن عبد العزيز الذي يقال حمام أبي مرة...»[6]، ويؤكد على هذا ساويرس بقوله :«..أمر بكسر الصلبان في كل مكان ونزع الصور التي في البيع وأمر بذلك ...»[7].

وتحسنت أحوال القبط في بداية خلافة هشام بن عبد الملك، وعيّن الخليفة للروم الملكانيين بطريقا لخدمة طائفتهم الدينية، وقد استبشر بخلافته الأقباط، يقول ساويرس في هذا الصدد:«...وكتب أن حتى لا يظلم في

---

[3] ـ ساويرس، المصدر السابق، ج2، ص163.164، هذه الإجراءات التي اتخذها عمر بن العزيز جعلت من ساويرس يقول عنه :«..أنه كان يفعل خيرا عظيما أمام الناس ويفعل السوء أمام الله...» راجع: ساويرس، المصدر السابق، ج2،ص.162

[4] ـ أبو يوسف، المصدر السابق، ص127 ـ .128

[5] ـ ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص136.

[6] ـ أيوب بن شرحبيل بن أكسوم بن أبرهة بن الصباح المعدي تولى ولاية مصر في خلافة عمر وأقره عليها يزيد بن عبد الملك ، وتوفي وهو والٍ عليها في رجب 101هـ/720م، انظر: الكندي، ولاة مصر، ص89 ـ90.

[7] ـ. الكندي، المصدر السابق، ص89.

[1] ـ الكندي، المصدر السابق ، ص.93

[2] ـ ساويرس ،المصدر السابق ،ج2 ،ص.165

مملكته أحدا...»[1]،وأظهر تسامحا كبيرا معهم، ففي ولاية الوليد بن رفاعة(109 ـ117هـ/735.727م) أذن للنصارى ببناء كنيسة الحمراء[2]، وفي ولاية حفص بن الوليد في ولايته الثالثة على مصر (127 ـ127هـ/745 ـ745م) أصدر قرارا بإعفاء كل من يسلم من الجزية، فكان من نتيجة ذلك إسلام نحو أربعة وعشرون ألف قبطي حسب رواية ساويرس[3].

لكن سرعان ما تغيرت أحوالهم إلى الأسوأ، وذلك بعد أن أطلق الخليفة هشام بن عبد الملك يد عبيد الله بن الحبحاب في مصر فزاد الخراج عليهم، وانتفض الأقباط عسكريا وأعلنوا التمرد المسلح في عدة مدن فحاربهم الوالي الحر بن يوسف وهزمهم وانتصر عليهم، يقول الكندي في بيان ذلك:«...في إمرة الحر بن يوسف كتب عبد الله بن الحبحاب صاحب خراجها إلى هشام بأن أرض مصر تحتمل الزيادة، فزاد على كل دينار قيراطا فانتفضت عدة كور من الأقباط فقاتلهم الحرين يوسف والي مصر وقضى على ثورتهم...»[4]، وتواصلت معاناة القبط في بقية الفترات بسبب الأعباء المالية المفروضة عليهم، فتجددت الثورة بسبب ذلك سنة 121هـ/737م، كما أصاب الأقباط الكثير من الظلم والعسف والضيم أثناء الفتن والحروب والصراع بين الأمويين والعباسيين على الخلافة، فعندما أتى الخليفة مروان بن محمد إلى مصر هاربا من العباسيين عاث جنوده فسادا في مصر فقتلوا الكثير من رجال الدين القبط ونهبوا أموالهم وسَبُوا نساءهم وأحرقوا ديارات عدة وهدموا الكثير من الكنائس[5].

وبصفة عامة تواصلت معاناة الأقباط في مصر أواخر العصر الأموي وخاصة في بداية القرن الثاني هجري، حيث طبق أغلب الولاة في نهاية العهد الأموي سياسات أضرت كثيرا بالقبط، وواجهوها بمختلف الوسائل وخاصة الإنتفاضات المسلحة التي فشلت بسبب قمع الولاة لها.

ج ـ الجوالي: فرض الأمويون على سكان مصر ضرائب كثيرة لسد متطلبات الإنفاق الكثيرة، وتشدد أغلب الولاة في تحصيلها واستخلاصها، وكان لهذه السياسة المالية المتشددة وقعها السلبي على السكان، وخاصة الأقباط الذين حيث قاوموها بمختلف الوسائل والطرق، ومنها الفرار والهرب من القرى والكور وتغيير مقر الإقامة دون إخبار مسؤولي الكور وأعوانهم للتخلص من هذه المطالبات المالية[6]، وقد بدأت هذه الظاهرة في عهد الوالي عبد

---

[3] ـ المصدر نفسه، ج2، ص167.

[4] ـ الكندي، المصدر السابق،ص.98

[5] ـ ساويرس ابن المقفع ، المصدر السابق ، ج2 ،ص180.

[6] ـ المصدر نفسه، ص.95

[7] ـ ساويرس، المصدر السابق، ج2 ، ص 176 . سيدة كاشف ، مصر الإسلامية في فجر الإسلام، ص:235.

[1] ـ ساويرس ،المصدر السابق ، ج2 ،ص 212. منى زكي محمود ، المرجع السابق ،ص85 . سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ،ص222.

الله بن عبد الملك[1] الذي تبنى سياسة مالية تقوم على جمع المال حيث كان مكسيا حسب وصف الكندي له[2]، فزاد الجزية على القبط كما أكد ساويرس ذلك بقوله:«...فلما استوفى الخراج الذي جرت به عاداتهم زاد عليهم وجعل على كل واحد من عليه دينارا خراج دينارا وثلثين...»[3]، وقد أدت سياسته المتشددة إلى نزوح الأقباط وفرارهم من قرية إلى أخرى فرارا من دفع هذه المطالبات المالية[4]، وقد واجه هذه الظاهرة بحزم، واستخدم كل الطرق في محاربة هذه الظاهرة، وقد شهدت مصر في عهده عدة اضطرابات وفتن مما جعل الخليفة الوليد بن عبد الملك يعزله عن ولايتها[5]، ويعيّن قرة بن شريك مكانه الذي واصل تشدده وحزمه في جمع الأموال، وبالمقابل تواصلت حركة الهرب في عهده يقول ساويرس في هذا الصدد: «...وكان الناس ونسائهم يهربون من مكان إلى آخر وما يأويهم موضع من أجل البلايا ومطالبات الخراج...»،[6] وقد نشط هذا الوالي في محاربة هذه الظاهرة لأنها أضرت بالموارد المالية للولاية، فأنشأ لهذا الغرض أشبه بوزارة للتتبع حركة الجوالي، وأنفذ أوامره وتعليماته لعماله ومساعديه ورجالات الدولة لمحاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها، ففي رسالة تتضمن طلبا من الوالي لعامله باختيار رجال لهم الخبرة في البحث عن الجوالي لتعقبهم و لتعقبهم وعادتهم لقراهم التي نزحوا منها فجاء في الرسالة ما يلي:«.. .فقد أرسلت رجالا إلى أسفل الأرض لدفع الجوالي من كورتك منذ عشرين عاما، فإذا جاءك كتابي هذا فأرسل ثلاثة رجال أكفاء يجيدون البحث عن أماكن الجوالي وأمّر عليهم رجلا يعتمد عليه وألزمه بالبحث عنهم...»[7]، وزيادة على هذا الإجراء كان الوالي يرصد مكافئة مالية لمن يدلي بمعلومات مهمة عن أماكن وجودهم فجاء في رسالة: «...وسأبعث رسلي إن شاء الله إلى كل كور مصر للتفتيش عن الجوالي، والفحص عن أمر المتوارين منهم ممن أمرت بإرسالهم إلي وأمرت رسلي أن يقدموا مكافأة مغرية لكل من يدلي بأخبار مفيدة...»[8]، وكان أيضا يعلق مناشير في القرى ودور العبادة يحث فيها الجوالي على العودة إلى قراهم وبيوتهم، ويُقْرَأُ هذا المنشور على السكان ليكون بمثابة إنذار وإعذار للجوالي حيث جاء في بردية: «...اقرأ كتابي هذا على أهل كورتك وامرهم أن يكتبوا نسخة إلى أهل كل كورة وأن يعلقوها في كنائسهم، وحذرهم أن يخالفوا أمرنا وحثهم أن يعلموا الجوالي الذين

---

[1] ـ المصدر نفسه،ج2، ص170. سيدة كاشف إسماعيل ، مصر في فجر الإسلام ،ص224 .منى أحمد محمود ، المرجع السابق ،ص100.

[2] ـ الكندي ، ولاة مصر، ص85 . سيدة كاشف ، مصر في فجر الإسلام ،ص224 ، منى محمود ، المرجع السابق ، ص97

[4] ـ ساويرس ، المصدر السابق ،ج2 ، ص117.

[4] ـ سيدة كاشف إسماعيل ، مصر في فجر الإسلام ،ص225.

[6] ـ الكندي ، ولاة مصر ، ص83.

[7] ـ ساويرس ، المصدر السابق ،ج2 ، ص.143

[8] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص225

[1] ـ المصدر نفسه ، ص226

يعرفونهم في كورة القوم حتى نجد عذرا لمحاسبتهم...»[1]، بالإضافة إلى هذه الإجراءات الصارمة والمتشددة كان الوالي يهدد العمال ومسؤولي الكور والسكان ورجال الشرطة المتساهلين مع الجوالي بعقوبات مختلفة متمثلة في الغرامة والعقوبات المعنوية المتمثلة في الجلد كما تشير إلى ذلك مراسلة جاء فيها:«... وإذا وجد أن أحدهم قد دخل كورتك بعد أن تقدمت بالكتابة إليك، فسيغرم الجالي خمسة دنانير، ويغرم من يؤويه عشرة دنانير، وسيغرم مواريث القرية سعما أعاقبهم في أبدانهم عقبة تزيد في خوفهم...»[2].

وبعد إنفاذ هذه التعليمات يقوم الأعوان والمكلفون بهذه العملية بالبحث عن الجوالي في الكور والقرى والمدن، وبعد إلقاء القبض عليهم يقومون بإرسال بعضهم للوالي وبعضهم يسمح لهم بالبقاء في المكان الذي قبض عليهم فيه، ويقوم الأعوان المكلفون بهذه العملية بإعداد تقرير مفصل يرفع إلى الوالي عن حيثيات العملية يتضمن أسماء الجوالي المقبوض عليهم وأنسابهم والقرى التي نزحوا منها وممتلكاتهم والمدة التي قضوها فيها كما جاء في بردية:«...إلا أرسلتهم لنا مع عيالهم ومقتنياتهم، واعمل كتابا بأسماء الأشخاص الذين جلوا وأنسابهم، واكتب فيه أسماء الجالية في كورتك ممن خالفوا أمرنا، واذكر المدة التي قضوها في كورتك وممتلكاتهم وأسماء الذين سمح لهم بالبقاء في كورتك، وعلى الجملة اكتب كل ما تعلم أو الحصول عليه دون افتراء.. واعلم أنك إذا وممتلكاتهم وأسماء الذين سمح لهم بالبقاء في كورتك، وعلى الجملة اكتب كل ما تعلم أو الحصول عليه دون افتراء...»[3]، وفي بعض الأحيان يتخلف حاكم الكورة وأعوانه عن إرسال الجوالي إلى الوالي فيراسل الوالي عامله بضرورة إرسالهم متوعدا إياه بغرامة مالية وعقوبة بدنية إن لم ينفذ هذه التعليمات، كما جاء في رسالة: «...ولا أعلمن أنك أخرت إرسال أي جالية من الجالية الذين أمرت بإرسالهم، وأيم والله لا أنبأن بأحد تخلف بعد عودة رسالي، وليس لها اسم في الكتاب إلا أذيتك في بدنك، لأغرمنك غرامة شديدة...»[4]، وفي بعض المرات يعيدونهم إلى القرى التي نزحوا منها كما بينت رسالة جاء فيها:«... الجوالي الذين أمرناك بإرجاعهم إلى قراهم...»[5].

وبعد مسح الكور والقرى من طرف أعوان الوالي والمكلفون بهذه العملية يتعرض أي جالي للظهور لعقوبة شديدة قد تصل إلى القتل كما أشارت إلى ذلك بردية جاء فيها: «..وإذا علمت أحد المتوارين ظهر بعد عودة رسلي يتمنى لو أنه كان ميتا ولا يحل عقابي لمخالفة أوامري وعدم الاكتراث بحياته...»[6].

---

[2] ـ المصدر نفسه ،ص226

[3] ـ المصدر نفسه ،ص226

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص226.

[1] ـ المصدر نفسه، ص237.

[2] ـ المصدر نفسه ،ص237.

[3] ـ المصدر نفسه ،ص226.

وإلى جانب هذه الإجراءات المشددة التي اتخذها قرة بن شريك للحد من هجرة الجوالي لقراهم وأرضهم اتخذ أعوانه عدة تدابير إدارية للحد من هذه الظاهرة، فكان القبالين المكلفين بجمع ضريبة الطعام يسلمون لأهل الأرض بعد دفعها وصل استلام عرف في البردي العربي باسم البراه فقد جاء في بردية مؤرخة في رمضان 91هـ/710م ما يلي: «...واكتبوا صحبي الهري بما دفعتم إليه البراه...»[1]، كما اتخذ متولي خراج مصر في خلافة هشام بن عبد الملك عبيد الله بن الحبحاب عدة تدابير وإجراءات للحد من هذه الظاهرة، فكان يسلم لأهل الذمة عند دفع الضرائب النقدية(الجزية) وصل استلام تُسجل فيه كل المعلومات المتعلقة بالشخص الذي دفع الضريبة، فتمثل بردية مؤرخة سنة 731/113 م وصل استلام لشخص اسمه لجرجه ابن لنجين سلم له بعد دفع الجزية سجلت فيه كل المعلومات المتعلقة به فجاء في البردية: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبد الرحمن بن[...عامل] الأمير عبد الله بن الحبحاب [على كورة] أشمون لجرجه بن لنجين من أهل [ ] ساكن الفسطاط أنه أصابك من جزية سنة ثلث وعشر ومائة [دينر]ن[وسدس]وثمن ونصف قيراط منها من جزية راسك ...»[2]، كما يمنح أعوان متولي الخراج رخصة للراغبين في تغيير المسكن أو الكورة أو تغيير الإقامة للعمل، وهذه الرخصة تمنح لطالبها بعد دفع جزية رأسه، وتكتب فيها كل المعلومات المتعلقة بالشخص، وكذا سبب تغيير الإقامة ويظهر جليا أن هذه الإجراءات المتشددة التي طبقها عمال متولي خراج مص عبيد الله بن الحبحاب للحيلولة دون حركة الهرب ، فتمثل بردية مؤرخة سنة112هـ/732م على رخصة منحها أحد أعوان متولي الخراج لأحد الأقباط اسمه قسطنطين بيبسطلس جاء فيها:« بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبد الله بن ع[بيـ]د الله عامل الأمير عبد الله بن الحبحاب على أعلا أشمون لقسطنطين ببسطلس شاب أبط نجده أثر ولعنقه خالين سبط من أهل بسقنون باهه من أعلى أشمون أني أذنت له أن يعمل بأسفل أش[مون لوفا جزيته والتماس معيشته وأجلته شهرين من مستهل ذي الحجة إلى انسلاخ محرم سنة ست وعشرة ومائة...»[3]، وخلال مدة صلاحية هذه الرخصة لا يتعرض أي أحد من عمال الأمير والشرطة له بأي نوع من أنواع الإعتراض والأذى «...فمن لقيه من عمال الأمير أو غيرهم فلا يتعرض له في ذلك من الأجل الأخير والسلام على من اتبع الهدى وكتب طلق في مستهل ذي الحجة عام سنة اثني عشر ومائة...»[4]، وفي بردية مؤرخة في شعبان 103هـ/722 م وتمثل أيضا رخصة منحها أحد عمال عبيد الله بن الحبحاب لأحد الأقباط حيث حُدد مدة صلاحيتها بخمسة أشهر حيث جاء فيها: «بسم الله الرحمن

[4] ـ المصدر نفسه، ص 167،رقم البردية15.

[1] ـ راجع الملحق13، ص

[2] ـ جروهمان ، أوراق البردية العربية ،ج3 ،ص 119

[3] ـ راجع الملحق رقم14،ص

الرحيم هذا كتاب من فلان بن فلان عامل الأمير عبيد الله بن الحبحاب على أعلا أشمون ا[شنـ]ـوده بـ[ـن فداهره على الق من أهـ[ـ] ـل مدينة أشمـ]ـون إني أذنت لك عطب ماس الصمد [ ] و...] لوفا جزيته ومعيشته و[ا]جلته خمسـ[ـة أشهر] من مستـ[هـ]ـل شعبان سنة ثلث مائة إلى [انسلخ] ذي الحجة مـ[ـ]ـن سنة [ثـ]ـلـ[ـث] ومئة [و] طعـ[ ] فمن لقـ[ــ]ـيه يعد الأجل الذي أجلته فليـ[ـعـ]ـده إلى مدينة والسلام على اتباع الهدي وكتب سعيد في شعبان سنة ثلث [ومئة]...»[1]، وكانوا أيضا يختمون رقاب الأقباط عند استخلاص الضرائب، وكانوا يعاقبون كل من يجدونه غير مختوم الرقبة ويبين ساويرس بعض العقوبات التي كان ينزلها متولي الخراج أسامة بن زيد وأعوانه على الأقباط غير موسومين بقوله:«...وإذا لقي أعوانه راهب غير موسوم قدموه إليه فأمر بقطع أحد أعضائه ويبقى أعرج وحلق لحى رهبان كثير وقتل جماعة وقلع أعين جماعة بغير رحمة، وكان يقتل جماعة بالسياط وكان أعوانه يصادرون أموال الأقباط ويبيعونها بأرخص الأثمان...»[2].

وبالرغم من هذه الإجراءات المتشددة المتخذة من طرف الولاة وأعوانهم لقمع حركة الجوالي إلا أنه في بعض الأحيان يسمح للجوالي بالعمل في الإدارة الحكومية، بل في بعض الأحيان يصل الجوالي إلى مناصب مرموقة في الولاية كأن يستخلف حاكم الكورة جالي على عمل ما، كما صرحت بردية أن بسيل حاكم كورة أشقوه وفد على الوالي واستخلف جاليا راعيا على مسؤولية لم تذكرها المراسلة فخان وارتشى هذا الجالي فعاقبه بسيل بمصادرة جملاه فجاء في البردية :«...فإنك كتبت إلي تذكر جاليا كان في أرضك ممن فرض عليه فيها استخلفه حين قدمت علي، زعمت أنك وجدته خان إلي حين رجعت إليه، وأنه يجمل لك به حتى تحاسبه، فذكرت أنه راع وأنك أخذت جملاه بمئة دينار...»[1].

وقد أدت هذه الإجراءات المشددة من طرف الولاة وأعوانهم إلى التخفيف من هذه الظاهرة إلا أنهم لم يتمكنوا من القضاء عليها بسبب عدم معالجتهم للظاهرة من جدورها، فالسبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو الإجحاف المالي الذي لحق بالأقباط نتيجة للسياسة المالية المتشددة لأغلب الولاة وأعوانهم .

3 ـ الاهتمام برد المظالم إلى أهلها:

---

[4] ـ جروهمان، أوراق البردي العربية، ج3،ص116، وقد أصاب هذه البردية خرم كبير، إذ من الصعب تحديد المعلومات المخرومة الواردة فيها بدقة.

[5] ـ ساويرس ، المصدر السابق ، ج2 ،ص155، ويبالغ ساويرس في نقل هذه الروايات الواهية، وهدفه واضح وهو الإساءة إلى الحكم الإسلامي لمصر فلا يعقل أبدا أن يصل الحد بأسامة بن زيد التنوخي متولي الخراج أن يقتل ويقطع أعضاء الأقباط ويقتلع أعينهم بسبب أنهم غير موسومين ،والأقرب إلى المنطق أنه كان يعاقبهم بالضرب بالسياط وحلق اللحى ومصادرة الأموال، أما أن ينزل عليهم العقوبات المذكورة آنفا ففيه نظر، وخاصة وأن ساويرس راهب ويحاول دائما إظهار مساوئ الحكم الإسلامي لمصر، ولا تذكر هذه الإجراءات كل المصادر حتى المصادر النصرانية المعاصرة له.

اهتم الخلفاء الولاة بالقضاء والفصل في الخصومات التي تنشأ بين السكان، وبين حكام الكور والأقباط، وقد حرص العرب المسلمون الفاتحون على تحقيق العدل وإنصاف القبط، وعيّن الخلفاء القضاة للفصل في الخصومات والنزاعات بين الناس، وأول قاضي عينه الخليفة عمر بن الخطاب في مصر هو القاضي قيس بن أبي العاص السهمي سنة23هـ/645م[2]، وقد أقام العرب المسلمون نظاما قضائيا في مصر يقوم على أساس الشريعة الإسلامية[3]، وتمتع القاضي بالاستقلالية عن الوالي، وفي بعض الحالات يحدث التصادم بينه وبين الوالي وخاصة في العهد الأموي[4]بسبب تداخل الصلاحيات، وفي بعض القضايا الحساسة التي يكون الوالي طرفا فيها يتدخل الخليفة شخصيا للفصل فيها؛ كما حدث في القصة الشهيرة التي حدثت بين عبد الله بن عمرو بن العاص والي مصر وأحد الأقباط والتي فصل فيها الخليفة عمر بن الخطاب لصالح المصري واقتص هذا الأخير من عبد الله بن عمرو بن العاص[5]، وقد سار الخلفاء الأمويون على النظام القضائي الذي وضعه الخليفة عمر بن الخطاب، فعيّن معاوية بن أبي سفيان القاض سليم بن غبر التجيبي (40 ـ60هـ/660 ـ680م)، وقد تميز أغلب قضاة مصر في العهد

---

[1] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق،ص:196. جروهمان ،المصدر السابق، ج3،ص24، وقد أكدت هذه البردية تناقض الولاة في معاملة الجوالي فمن جهة اتخذوا عدة إجراءات مشددة في محاربة ظاهرة الهرب ، ومن جهة أخرى يعينونهم في مناصب مهمة كأن يستخلف راع جالي بسيل في تسيير بعض شؤون الكورة حتى يرجع من عند الوالي فهذا أمر في غاية الغرابة؟!!، والنتيجة أن هذا الجالي خان وارتشى، وخان الأمانة التي كُلّف بها.

[2] ــ الكندي ، الولاة والقضاة، ص301

[3] ـ إذا التقاضي بين المسلمين يشترط أن يكون القاضي مسلما، وأما أهل الذمة فلهم قضاؤهم إلا إذا احتكموا إلى القاضي المسلم فله أن يقضي بينهم بالعدل، وله ألا يقضي ولا حرج عليه (غير ملزم) مصداقا لقوله تعالى:(**فإذا جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله لا يحب المقسطين**..) المائدة 40، وذكر الكندي أن القاضي خير بن نعيم الحضرمي (120ـ128هـ/ 738 ـ746م) كان يقضي بين المسلمين في المسجد ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر فيقضي بين النصارى و كان يقبل شهادة النصارى على النصارى واليهود على اليهود ويتخفف من عدالة هؤلاء اليهود من أهل دينهم، راجع: الكندي ،الولاة والقضاة ص351.

وأما إذا كان الحكم في الحدود المتعلقة بالمصالح العامة كأن يعتدي ذمي على مسلم فيجب أن تطبق الحدود وأحكام الشريعة الإسلامية عليهم الذمة، يقول القاضي أبو يوسف في هذا الصدد:«...يلزم السارق الذمي ما يلزم السارق المسلم(يقصد يقطع يده...)» أبو يوسف، الخراج، ص170، وذكر الكندي أن الوالي حفص بن الوليد لما ولاه هشام مصر للمرة الثانية على مصر(124ـ127هـ/743ـ745م) حمل أهل الذمة على الإحتكام لأحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية فذكر أنه أمر بقسم مواريث أهل الذمة على قسم مواريث المسلمين ، وكان قبل ذلك يقسمون مواريثهم بقسم دينهم ، انظر: الكندي ، الولاة والقضاة ،ص320.

[4] ـ كان القاضي يعينه الخليفة ويعزله الخليفة وكان مستقلا عن الوالي وأحكامه نافذة ولا تراجع من طرف الوالي، وفي بعض الأحيان تحدث المصادمة بين الوالي والقاضي، وحدثت في حالات نادرة بمصر في العهد الأموي؛ فحدثت بين الوالي عبد الله بن عبد الملك والقاضي عمران بن عبد الرحمن بن شرحبيل وذلك أن في ولاية عبد الله حدث الغلاء والجفاف فهجاه رجل فطلبه عبد الله فهرب إلى القاضي فأواه فعزله الوالي عبد الله بن عبد الملك، انظر: الكندي ، الولاة والقضاة ،ص 316 .

[1] ـ ذكر ابن الحكم أنه أتى رجل من أهل مصر إلى عمر بن الخطاب فقال :ياأمير المؤمنين عائذ بك من الظلم قال: عذت معاذا ، فقال: سابقت ابن عمرو بن العاص فسبقته فجعل يضربني بالسوط ويقول أنا ابن الأكرمين ، فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه ويقدم بابنه فقدما على الخليفة، فقال عمر: أين المصري ؟خذ السوط فاضرب فجعل يضربه بالسوط ،وعمر يقول :اضرب ابن الأليمين قال أنس فوالله لقد ضربه ونحن نحب ضربه فما أقلع عنه حتى تمنينا أن يرفع عنه ...»أنظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ،ص.226

الأموي بالشجاعة والعلم، ومنهم القاضي عبد الرحمن ابن حجيرة (69 ـ83هـ/ 689 ـ702م)[1]، وفي بعض الأحيان يؤثّر القاضي في قرارات الوالي[2]، وكان القاضي يتولى عدة مهام أهمها الفصل في النزاعات والخصومات والسهر على نشر العدل وتطبيق العدالة ورد المظالم إلى أهلها، فذكر الكندي أن القاضي سليم بن عتر التجيبي في خلافة معاوية كان ينظر في المشاكل الاجتماعية، فكان أول قاضٍ نظر في الجراح يقول الكندي في هذا الصدد:«...فكان الرجل إذا أصيب فجرح أتى إلى القاضي بذلك الجرح ديته على عاقلة وأحضر بينته على الذي جرحه فيكتب الجارح ويرفعها إلى صاحب الديوان فإذا حضر العطاء اقتص من عشيرة الجارح ما وجب المجروح ويتم أدائها في ثلاث سنين...»[3]، وأما التظلمات والخصومات والمنازعات المالية التي تحدث بين الأقباط أو المنازعات التي يكون أحد أطرافها رجال الدولة فكانت ترفع إلى الوالي فيأمر الوالي حاكم الكورة بالفصل فيها، وقد أطلعتنا بعض البرديات الأموية وتعود غالبيتها إلى فترة الوالي قرة بن شريك عن بعض هذه الخصومات والتظلمات التي ترفع إليه، فكان يحيلها إلى حاكم الكورة للبث والتحقيق فيها والفصل في هذه الخصومات والقضايا وإنصاف المظلومين، فتتضمن رسالة مؤرخة سنة 65هـ/ 685 م شكوى وتظلم رفعته امرأة لمسؤول سقط اسمه من البردية تدعي فيه أن أحد الرجال أخذ حقها، فيأمر المرسل إليه بالتحقيق في القضية، وإذا أقامت هذه المرأة البينة على صحة دعواها فلا بد أن ينصفها ويعيد لها حقها فجاء في الرسالة:«...غلبها [على حقها][فإذا جا]ك كتابي هذا فإن [أقامت] [البينة ف]استخرج لها حق[ها ولا]...غلبها في حقها أو ا[كتب] [إلي] والسلام [على من اتبع الهدى و] كتب ايان بن....[في] [س]نة خمس [و]سنين..»[4]، وتمثل رسالة أخرى مؤرخة في صفر 91هـ/710م ردا على شكوى رفعها أحد الأقباط إلى الوالي مفادها أن قبطي اسمه مرقس بن [جريح] له دين على نبطي قيمته 23 دينار رفض إعادته له، فقد جاء في بردية: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك [إلى] بسيل [صاح]ب [أ]شقة[و]ة فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فإن مرقس بن [جريح] أخبرني أنه كان يسأل نبطيا من أهل كورتك ثلثة وعشرين دينرا وثلث دينر فيزعم النبطي مات وأنه أخذ ماله نبطي

---

[2] ـ كان هذا القاضي عالما فذكر الكندي أن رجلا من أهل مصر سأل ابن عباس في مسألة فقال: من أي الأجناد أنت؟ قال: من أجناد مصر، قال : تسألني وفيكم ابن حجيرة؟!! وهذا الأثر يدل على علم هذا القاضي بشهادة أحد أفقه الصحابة، راجع: الكندي ، الولاة والقضاة، ص313.

[3] ـ ذكر ابن عبد الحكم وغيره أن الخليفة عبد الملك بن مروان كتب إلى أخيه عبد العزيز بن مروان والي مصر من قبله أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجيرة في ذلك وقال: «...أعيذك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سن ذلك بمصر،فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك...»، انظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، ص.156

[4] ـ الكندي ، الولاة والقضاة، ص309. هويدا عبد العظيم ، المرجع السابق، ص334 .

[1] ـ فالح حسين ، مرجع سابق نص243، وقد أصاب هذه البردية خرم كبير جدا حيث سقط منها المرسل والمرسل إليه، وموضوع الشكوى إذ يصعب على الباحث تحديد موضوع الشكوى بدقة ،وقد أثبتت هذه البردية زيف الرواية التي تحدثت عن بداية التعريب في عهد عبد الملك بن مروان سنة78هـ/698م، بل إن تعريب الدواوين بدأ في عهد والده مروان بن الحكم كما وضحت هذه البردية المؤرخة في 65هـ /885م.

من أهل قريته، وغلبه على حقه...»[1]، فيأمر الوالي عامله بالتحقق في القضية، وإذا أحضر القبطي البينة على صحة دعواه فلا بد له من إنصافه وإرجاع ماله من طرف المدعي عليه«...فإذا جاك كتابي هذا فإن أقام البينـ[ـة] على ما اخبرني فانظر من أخذ ماله فعليه دينه، ولا يظلمن عندك...»[2]، وأما إذا كان العكس من ذلك فلابد له أن يراسل الوالي مرة أخرى: «....إلا أن يكون شأنه غير ذلك فكتب إلي به، ولا تكتب إلا بحق، والسلام على من اتبع الهدى...»[3]، وفي رسالة أخرى مؤرخة في صفر سنة 91 هـ/ 710م تمثل رد عن شكوى وتظلم رفع إلى الوالي مفاده أن أحد الأقباط واسمه بقطر بن جمول له دين قيمته أحد عشرة دنانير على أحد الأنباط رفض هذا النبطي إرجاعه له وعجز هذا القبطي على استرداد ماله فجاء في نص الرسالة: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب[أشقوة] فإني أحمد ا]لله ا[لذ]ي لا إله إلا هو أما بعد فإن يقطر بن جمول [أ]خبرني أن له أحد عشر دينارا على نبطي من [أ]هل كورتك [فيزع]ـم أنه غلبه على حقه...»[4] ، فيأمر الوالي عامله بالنظر في هذه الشكوى ويأمره بإقامة البينة من طرف المدعي (القبطي) ليعيد له حقه ، ويأمره إذا حدث العكس فليكتب مرة أخرى إليه لينظر شخصيا في القضية«...فإذا جاءك كتبي هذا، فإذا أقام البينة على ما أخبرني [فا]ستخرج له حقه ولا[يظلـ]ـمن عندك، إلا أن يكون غير ذلك [فا]كتب إلي به [والسلام من اتبع الهدى وكتب مسلم بن لبنن ونسخ الصلت في صفر سنة احدى وتسعين»[5].

وإلى جانب الخصومات والنازعات المالية التي تحدث بين الأقباط وغيرهم ،كانت تحدث تجاوزات من طرف رجال الدولة والمسؤولين والجنود وذلك بالتعدي على حرمات البيوت وحقوق الأهالي فيرفع السكان الشكاوى إلى الوالي ، ففي بردية مؤرخة في رمضان سنة 90هـ/709م وتمثل ردا عن شكوى رفعها أحد الأقباط اسمه داوود بن يداس مفادها أن مازوت إحدى القرى اعتدى على حرمة بيته ودخل بغير اذنه وأخذ متاعه بغير حق فجاء في الرسالة: « بسم الله الرحمن الرحيم[من قرة بن] شريك إلى بسيل صاحب[أشقوة] فإني أحمد الله الذي [لا إله إ]لا هو [أما بعد] فإن داوود بن يدا[س] أخبرني [أن مرو]ت قريته، ودخل بيته [بأسـ]باب له متاع ظلما [بغير

---

[2] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق ص189، رقم البردية 28 . جروهمان، المصدر السابق ،ج3 ،ص12

[3] ـ المصدر نفسه ،ص189 .جروهمان، المصدر السابق ،ج3 ،ص12وراجع أيضا Nabia abbot . op ,cit, p47

[4] . راجع الملحق رقم18، ص

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص198 ،رقم البردية32 . جروهمان ، المصدر السابق ،ج3، ص30.

[6] . راجع الملحق19، ص.

[7] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص192، رقم البردية30. جروهمان ، المصدر السابق ،ج3 ،ص19 .

حـ]ق...»[1]، فيأمر عامله أن يجمع بينهما ويحقق في القضية فإذا كان الحق للقبطي فلا يعيد له الحق وينصفه ويأمره أن يبعد الموازيث عن القرى حتى لا يقع الاحتكاك مع السكان حيث جاء في الرسالة: «...فإذا جاءك كتابي [هذا فا]جمع بينهما فإذا كان [ماأخبـ]ـرني حقا فاستخرج [له حقـ]ـه ولا يظلمن عندك [وادحر] المروت عن [بيوت ا]لأنباط دحرا شديدا [والسلا]م على من اتبع الهدى [وكتب] الصلت بن مسعود [في ر]مضان سنة تسعين»[1].

وقد أطلعتنا هذه البرديات على أهم الخصومات والمنازعات التي تنشأ بين الأفراد بين الأقباط فيما بينهم والملاحظ من هذه الشكاوي والتظلمات التي رفعت للوالي أن غالبيتها متعلقة بالمنازعات المالية والتعدي على حقوق الآخرين، وأيضا التجاوزات التي تحدث من رجالات الدولة والجند في بعض الأحيان والذين يتعدون على أملاك وحرمات السكان، وقد كان الوالي يتدخل شخصيا ويهتم بحل هذه الإشكاليات بعد التحقيق في هذه القضايا من طرف عامله، وإذا أُشكلت على هذا الأخير يعاد إحالتها على الوالي للفصل فيها بحيث يكون حكمه نافذا غير قبل للنقض، كما بينت هذه البرديات أن القضاء بين أهل الذمة يتولاه حاكم الكورة، وفي بعض الأحيان يحيل القضايا للوالي للفصل فيها، وعلى هذا نخلص من هذه الرسائل أن القضاء بين أهل الذمة كان من مهام حكام الكور من الذميين والولاة أيضا .

كما عانى الأقباط كثيرا من وطأة النظام المالي الذي تبناه الكثير من الولاة والذي كان وقعه سلبي عليهم، وقد عمل الخليفة عمر ابن عبد العزيز(99-101هـ/717-720م) برفع هذه المظالم، وخاصة المالية منها[2]، وأمر متولي خراج مصر في عهده حيان بن سريج بإسقاط الجزية على من أسلم، فذكر ابن عبد الحكم أن متولي خراج مصر كتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز يطلب منه إعادة فرض الجزية على من أسلم مبررا ذلك بقوله:«...فإن الإسلام قد أضر بالجزية حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرون ألف دينار وتمت عطاء أهل الديوان فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل فغضب عمر بن عبد العزيز وكتب إليه: أن تضع الجزية على من أسلم قبح الله رأيك ،فإن الله بعث محمداρ هاديا ولم يبعثه جابيا، ولعمري لعمر أحق أن يدخل الناس كلهم إلى الإسلام على يديه... »[3].

4 ــ أثر سياسة الولاة على الوضع الإجتماعي في مصر:

[1] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص198 ، رقم البردية 32 .جروهمان ،المصدر السابق ،ج03 ،ص30

[1] ـ راجع الصفحة 41

[2] ـ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص 115 .سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، ص:79

حرص معظم ولاة مصر في العهد الأموي على معاملة أهل مصر معاملة حسنة وخاصة الأقباط[1]، فاهتموا بنشرالعدل والإحسان بينهم وعدم تحميلهم ضرائب ومغارم فوق استطاعتهم[2]، ففي رسالة مؤرخة في شوال91هـ/710م يوصي فيها الوالي قرة بن شريك عامله وجباة الأموال بتوخي العدل والإحسان عند جباية الأموال قائلا:«...اتق الله فيما تلي فإنما هي أمانتك ودينك، ثم احجز عمالك عن ظلم الأرض...»[3]، ولا يكتف الوالي بذلك بل يوجه تعليمات صارمة للقبالين لئلا يظلموا أهل الأرض عند الجباية فجاء في رسالة :«...وتعهد أمر ما قبلك ولا تكلن أمانتك وما تلي إلى أحد سواك فإن المحسن معان(بأرضه) في عمله...»[4].

كما كان الولاة يهتمون بالأوضاع الاجتماعية لأهل مصر حيث كانوا يصدرون تعليماتهم لعمالهم بحظر التعذيب بالغبار والخل لمالهما من آثار سلبية على الأفراد بحيث يصابون بعاهات مستدامة لا يرجى شفاؤها، وكذا تبليغ هذا الأمر أهل القرى بمنع هذه الأساليب، متوعدا بإنزال عقوبة على من يخالف هذه الأمرية حيث ورد في الرسالة ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فلا أعرف أسوأ من التعذيب بغبار الجير والخل، فالمعذبون به لا يرجى برؤهم ويجعلهم عاطلين عن العمل، ولذا آمرك بكتابي هذا فلا يعذب أحد بغبار الجير والخل بعد اليوم، وإذا علمت بعد هذا أن أحدا قد عذب بهذا الخليط فسألاقيك أشد العقوبة وأغرمك أشد الغرامة، كتب في أمشير(MICHIR)8إندكشن..»[5]

كما أن الولاة يحرصون على نشر العدل والحق بين السكان، فكان الوالي قرة بن شريك ترفع إليه الشكاوي والتظلمات، وخاصة المالية فيأمر عماله بحل هذه النزاعات والتظلمات ورد الحقوق لأصحابها[7]، كما تشير إلى ذلك بردية مؤرخة في صفر 91هـ/ 710م وهي عبارة عن تظلم رفعه قبطي إلى الوالي مفاده أن أحد الأقباط اسمه ايشادة له دين على مجموعة من الأنباط ورفضوا ارجاعه له، فيأمر عامله بالتحقق في الأمر ويأمر أن يقيم القبطي البينة عليهم، فإذا أقام البينة فلابد له أن ينصفه ويعيد له حقه حيث جاء في الرسالة: «بسم الله الرحمن الرحيم [من قرة] بن شريك إلى [بسيل صاحبي أشقوة، فإني أحمد] [الله ا]لذي لا إله إلا [هو]، فإن ايشادة بن أ[.....

---

[3] ـ عامل الفاتحون المسلمون أهل مصر معاملة حسنة وخاصة وأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بهم خيرا ،وقد أورد ابن عبد الحكم عدة أحاديث منسوبة إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ تحث على الرفق بأهل مصر فمن ذلك قولهρ:« **إذا فتحتم مصر فاستوصوا بالقبط خيرا فإن لهم ذمة ورحمة** »، وعن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :(**إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر فاستوصوا بقبطها خيرا فإن لكم منهم صهرا وذمة**) انظر: ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ،ص:03

[4] ـ عبد العزيز سالم ،تاريخ مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،ص58

[5] ــ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص126 ،رقم البردية 02 .جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص:30

[6] ـ المصدر نفسه، ص126

[5] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق،ص:289 .

][قد أ]خبرني أنه له على [أنباط] من أهل كورتك [....] عشر دينرا، فيزعم[أنهم] غلبوه على حقه [فإذا] جاك كتابي هذا وأقام البينة على ما [أخبرني] فاستخرج له[حقه] ولا يظلمن عندك...»[1]

كما كان الوالي يراقب الموظفين الإداريين ويمنعهم من ظلم عامة السكان ويمنعهم من اختلاس أموال الأغنياء المتوفين، ففي رسالة يهدد الموظفين الذين استولوا على ميراث الأثرياء بتغريمهم ومصادرة الأموال المختلسة حيث جاء في البردية:«...في الغرامة على عمالك الذين استولوا على ميراث الأثرياء في كورتك عند وفاتهم، فمن يفعل ذلك مخالفا أوامرنا فهو يستحق عقوبة شديدة لعدم طاعته فإياك أن تلمس ولو فلسا واحدا من ميراث الأشخاص المذكورين، أو أن يكون لك تصرف في غير حقك مما قد يكون فيه حق للإمارة من الجزية التي ينبغي أخذها من الميراث، وإذا توفي أحد أصحاب القرى فاكتب إلينا بذلك وأخبرنا عما كان يقتنيه من عقار أو مال، وعن وارثي أملاكه، مع بيان ما فرضه الله لنا من ذلك..»[2].

كما كان الولاة يهتمون بالوضع المعيشي للسكان وكانوا يتخذون اجراءات ويقدمون تسهيلات للتجار من أجل نقل السلع والطعام إلى المدن الكبرى لبيعه هناك، وخاصة في عاصمة مصر الفسطاط التي يقل فيها الطعام في بعض الأوقات مما يردي إلى ارتفاع سعره، ففي بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة 91هـ/710م يأمر من قرة بن شريك عامله على أشقوه بتشجيع التجار لنقل الطعام إلى الفسطاط لبيعه هناك لأن الطعام قلّ بالفسطاط حيث جاء في الرسالة: «...وأْمُرْ كل تاجر فليحمل نصف ما عنده من الطعام إلى الفسطاط، واكتب إلي مع كل تاجر يقدم] من قبلك ما حمل حين يقبل، ثم مرهم فليبيعوه بالفسطاط....الطعام نافق بالفسطاط...»[3]، كما كان الوالي يقدم تسهيلات وتحفيزات للتجار ومنها إسقاط المكس من الأسواق، وذلك للحفاظ على سعر الطعام، ففي بردية مؤرخة في ربيع الأول سنة 91هـ/710م يبيّن فيها الوالي لعامله أنه وضع المكس عن التجار في الفسطاط فيحثه على ضرورة حمل التجار للطعام ليبيعوه هناك لأن سعر الطعام غلى، ويشجعهم على تحقيق مكاسب مالية بالفسطاط حيث جاء في البردية: «...فإني وضعت عنهم مكسه، فليبيعوه بالفسطاط «وعجل ذلك، فإني قد خفت غلا الطعام بالفسطاط وإني إذا وضعت للتجار مكسهم أصابوا ربحا حسنا..»[4]، كما كان الولاة يتخذون إجراءات ردعية ضد التجار الذين يحتكرون الطعام وخاصة وأنهم يضرون بمعيشة السكان، فتتضمن رسالة مؤرخة في ربيع الأول 91هـ/710م أمرا من الوالي لعامله بمنع بيع الفلاحين الطعام للتجار مباشرة لأنهم

---

[1] ـ المصدر نفسه ،ص:194 ،رقم البردية31 جروهمان ،المصدر السابق ،ج3،ص25، وراجع أيضا:. Nabia Abbot.op,cit ,p47

[2] ـ المصدر نفسه ،ص:288

[3] ـ جاسر أبو صفية، المصدرالسابق،ص133.جروهمان ، المصدر السابق ،ج3 ،ص 23.

[1] ـ المصدر نفسه ،ص135 ،رقم البردية 04 . وراجع أيضا: Nabia Abbott ,op .cit .p45

يحتكرونه متوعدا إياهم بمصادرة الطعام الذي يحتكره التجار حيث جاء في الرسالة: «بسم الله الرحمن الرحيم من قرة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فإن أهل أرضك قد باعوا طعامهم إلى التجار ليحبسوا] [ماشتروا] بأيديهم فلا يبيعون منه شيئا تربصا بالناس وانتظار غلا السعر، وأيم والله لأنبأ[ن] برجل حبس طعامه أن يبيعه إلا أنهبته...»[1].

ولم تكن سياسة الاحسان والعدل هي الغالبة لولاة مصر في العهد الأموي، بل إن بعض الولاة ضيقوا على أهل مصر من جهة جمع الأموال فزادوا الضرائب الشرعية وغير الشرعية على أهل الذمة، وتشددوا في جمع الأموال، وخاصة الوالي عبد الله بن عبد الملك الذي أنهك سكان مصر في تحصيل ذلك، حتى أن الكثير من هذه الضرائب لم يحصلها حتى فترة قرة بن شريك الذي عامله على أشقوه بتحصيل الكثير منها حيث ورد في رسالة:«...هذا كتاب من قرة بن شريك لأهل بديدس من كورة أشقوة إنه أ[صابكم] من جزية ثمان وثمانين مئتي دينر ثلثة و[خمسين] دينر وسدس دينار..»[2]، وفي رسالة أخرى يأمره بتحصيل ضريبة رزق الأمير وحاشيته التي تعود لفترة عبد الله بن عبد الملك حيث جاء في الرسالة:«...فانظر الذي لا بقي على أ[هـ]ل أ[ر]ضك ما كان عبد الله بن عبد الملك قسم عليهم من رزقه ورزق حاشيته فنفذه واستخرجه ثم عجل إلي به مع رسولي حين يأتيك...»[3]، وقد قاوم سكان مصر هذه السياسات بعدة وسائل أهمها: اللجوء إلى الرهبنة، التي لم تنفعهم كثيرا بعد أن فرض عبد العزيز بن مروان الجزية على الرهبان، ووضع الخراج على الكنائس والأديرة فاتخذوا طريقة تتمثل في الهرب وتغيير مقر الإقامة، فحارب الولاة هذه الظاهرة، وفرضوا إجراءات صارمة للتصدي لهذه الظاهرة لأنها أضرت بالموارد المالية للولاية[4].

---

[2] ـ المصدر نفسه ،ص:132 ،رقم البردية 03 .

[3] ـ جاسر أبو صفية ،المصدر السابق ،ص184 ،رقم البردية ،رقم البردية25 .جروهمان ،المصدر السابق ،ج3 ،ص08.

[4] ـ جاسر أبو صفية، المصدر السابق، ص:158، رقم البردية11 .

[5] ـ اهتم الولاة اهتماما كبيرا بجباية الموارد المالية لمصر كما بينت برديات قرة بن شريك، حيث استخدموا كل السبل لتحصيل ذلك، فذكر ساويرس أن عبيد الله بن الحبحاب أنزل بلايا عظيمة بالأساقفة والقساوسة والرهبان من أجل تحصيل الجزية والخراج .انظر: ساويرس ،المصدر السابق ،ج2 ،ص:179، كما فرضوا الكثير من الضرائب التي لم يجزها الفقهاء كالمكس وضريبة رزق الأمير وحاشيته وفرض الجزية على من أسلم، راجع: أبو عبيد ،الأموال ،ص: 542 ،وذكر ابن البطريق أن الوالي عبد العزيز بن مروان كان يستخرج خراج مصر أسبوعيا لتموبل الحرب ضد عبد الله بن الزبير، انظر : سعيد بن البطريق ، المصدر السابق ، ص44 . الكندي، ولاة مصر، ص:77، وذكر الجهشياري أن سليمان بن عبد الملك كتب إلى متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي:«...أن أحلب الدر فإذا انقطع فاحلب النجا(الجلد).. »، راجع: الجهشياري ، المصدر السابق ،ص37، وقد أكدت هذه الروايات مدى حرص الولاة وعمال الخراج على جباية الأموال.

ومن خلال هذا العرض نخلص أن سياسة الولاة تجاه أهل مصر تأرجحت بين العدل والإحسان وبين الشدة والحزم، وعلى العموم فقد عانى سكان مصر من وطأة السياسة المالية لأغلب ولاة مصر في العصر الأموي بسبب المطالب المالية، وتمادي أغلب الولاة في فرض ضرائب كثيرة أرهقت القبط، ودفعتهم في فترات معينة للحرب وإعلان التمرد المسلح.

وبصفة عامة فقد تعددت العناصر المشكلة لمجتمع مصر الأموية نتيجة لعوامل تاريخية ودينية وسياسية، ونتيجة للسياسة الأموية القائمة على تفضيل العنصر العربي وتقديمه على غيره، والسياسة المالية المجحفة التي ساهمت في ظهور الجوالي، وقد اختلفت سياسة الولاة نحو هذه الفئات بين العدل والجور والظلم.

خاتمة :

في نهاية هذه الدراسة المتواضعة يمكن أن نستخلص أهم النتائج التي توصلت إليها وسأحاول الإجابة عن أهم التساؤلات التي طرحتها في مقدمة هذا البحث، وبهذا فقد تبلورت مجموعة من الأفكار والآراء التي يمكن أن نوردها في النقاط التالية:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ إن النظام الذي اعتمده أغلب ولاة مصر في العهد الأموي هو نظام ضريبي بحت اعتمد فيه أغلب الولاة على الاستغلال الأقصى للموارد المالية لمصر، فتشدد أغلبهم في جباية الموارد المالية الشرعية كالجزية والخراج، وأجهدوا السكان بضرائب استحدثوها كضريبة المكس، رزق الأمير وحاشيته، والغرامات المختلفة وضرائب فرضوها لسد متطلبات البناء والتعمير والغزوات البحرية والبرية وفرض الجزية على من أسلم...الخ، وقد كان لوقع هذه النظام الأثر السلبي على عامة الشعب المصري، حيث استعمل الأقباط كل الطرق والوسائل للتخلص من دفع هذه المطالبات المالية من خلال الامتناع عن دفع الضرائب، والتخفي عن عيون الولاة وأعوانهم والهجرة من مكان إلى آخر، وقد تصدى الولاة لهذه الظاهرة واتخذوا إجراءات مشددة لقمع حركة الجوالي، وتشددوا في استخلاص الضرائب مما أدى بالأقباط للثورة والتمرد المسلح الذي فشل بسبب قمع الولاة لهذه الانتفاضات .

يظهر جليا من خلال هذا البحث أن ولاة مصر في العصر الأموي اهتموا بالجوانب الإقتصادية التي تذر الأموال على الولاية، فركزوا جهودهم على النهوض بالزراعة وعملوا على تنميتها من خلال بناء مقاييس النيل والسدود والترع والمسنيات، وتشجيع الفلاحين على الزراعة ...كما اهتموا بالتجارة من خلال تشجيع التجار على نقل الطعام وخاصة إلى المدن المصرية الرئيسية، وتقديم تسهيلات لهم متمثلة أساسا في إسقاط ضريبة المكس من الأسواق، كما أنشأوا القيساريات والأسواق لتصريف المنتوجات الزراعية والصناعية ...، واهتموا ببناء وصناعة السفن لاستخدامها في التجارة والنقل البحري والنهري والغزو البحري والسيطرة على الحوض الغربي من البحر المتوسط، وخاصة وأن الأسطول البحري الأموي كان له دور حاسم في صد الحملات البيزنطية على المدن الساحلية الأموية، وغزو بلاد المغرب والأندلس والقسطنطينية.

نشطت التجارة في مصر في العهد الأموي داخليا، حيث انتشرت الأسواق والقيساريات، كما نشطت خارجيا حيث كانت مصر تتعامل مع عدة دول، والأقاليم المجاورة لها، وخاصة مع الحجاز وبلاد المغرب والنوبة والشام، ويمثل الطعام والبرد القبطية أهم صادرات مصر، ويمثل ميناء القلزم أهم ميناء وممر تجاري تعبر من خلاله التجارة الخارجية لمصر.

أطلعتنا البرديات الأموية وخاصة برديات قرة بن شريك بالتفصيل عن السياسة المالية والضريبية التي تبناها هذا الوالي، حيث بيّنت أهم الموارد المالية لبيت المال، كما أطلعتنا بالتفصيل على كيفية فرض الضرائب وطريقة جبايتها واستخلاصها، وبينت سبل إنفاقها وبينت في بعض الأحيان مقاديرها وأنواعها؛ الجزية الفردية(ضريبة الرأس)، وجزية الجملة (الجزية المفروضة على بعض القرى والكور)، كما أظهرت هذه الوثائق كفاءة هذا الوالي في إدارة ولاية مصر، واطلاعه على أدق التفاصيل، وبالمقابل لم تبرأه هذه الوثائق من تهم الظلم والجور التي وصفته بها المصادر

العربية والقبطية المختلفة، والتي حاول بعض الباحثين المعاصرين نفيها عنه أمثال جاسر أبو صفية ، نبيهة عبود ، سيدة كاشف إسماعيل، جروهمان..... متحججين في ذلك بالتعليمات التي كان يوجهها لحكام الكور وعماله وأعوانه التي يأمرهم فيها بالرفق بأهل الأرض، ويحذرهم من ظلمهم عند جباية الضرائب ومتوعدا إياهم بعقوبات مختلفة، ولكنهم تجاهلوا تهديداته لعماله بمختلف أنواع العقوبات، إذ لا تكاد تخلو رسائله من الوعيد والتهديد بالنكال و إنزال أشد العقوبات، والإجراءات المتشددة والقاسية التي اتخذها ضد الجوالي، والمعاملة اللاإنسانية التي كان يأمر عماله وأعوانه بإنزالها على الجوالي، حيث استخدم القسوة المفرطة في معاملتهم ومعاقبتهم التي تصل في بعض الأحيان إلى التهديد بالقتل كما صرحت بعض البرديات، وتهديداته للسكان ورجال الدولة المتعاطفين معهم بغرامات مالية باهظة، وعقوبة غير أخلاقية متمثلة في نزع الملابس...، ناهيك عن الضرائب الكثيرة غير الشرعية التي فرضها على الأقباط وسكان مصر مثل : المكس، رزق الأمير وحاشيته، ضرائب المشاريع العمرانية .....والتي أرهقت الأقباط، وهذه الممارسات تؤكد مما لا يدع شكا أنه كان ظالما جبارا، وأما احتجاجهم بأنه كان تقيا وورعا من خلال الكثير من التعليمات التي يدعو فيها عماله إلى تقوى الله واستشعار رقابته، والخوف منه، فأفعاله ناقضت أقواله، وهذه هي شخصية الكثير من الخلفاء والولاة والأمراء الأمويين التي تجمع بين المتناقضات، وخير مثال على ذلك الخليفة عبد الملك بن مروان الذي كان في عصره من فقهاء المدينة السبعة، وكان من العبّاد والنساك والزهّاد كما تذكر المصادر الإخبارية وكتب التراجم، وبعد تولي الخلافة انقلب على عقبيه واستخدم كل الطرق غير المشروعة للحفاظ على ملكه، فغدر بابن عمته عمرو بن سعيد الأشدق بعد أن أمّنه وذبحه بيده فكان أول من غدر في الإسلام، واستحل البيت الحرام وقتل به عبد الله بن الزبير بالكعبة، وقال وهو على منبر المسجد النبوي بالمدينة بعد قتله:«...والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه...»، وكذلك الشأن بالنسبة لشخصية والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي التي تحمل الكثير من المتناقضات، فكان معظما للقرآن له، وقدم خدمات جليلة للقرآن الكريم واللغة العربية، إلا أنه لم يتورع عن سفك الدماء، حيث أذاق أهل العراق أنواع الظلم والجور والعسف وأزهق أرواح آلاف المسلمين، ولم ينجو من ظلمه وجوره حتى صحابة النبي ρ، فليس غريبا أن يصدر من قرة بن شريك عكس ما يقوله ويأمر به .

أثبتت البرديات التي اطلعت عليها صحة الكثير من الروايات الإخبارية والفقهية والوصفية التي أوردتها المصادر المختلفة بالرغم أنها تنقصها الدقة اللازمة إلا أنها يمكن الاستعانة بها لكتابة التاريخ الإسلامي .

تعددت موارد الإنفاق في العصر الأموي في مصر، وقد حاز الإنفاق على المجهود الحربي حصة الأسد، حيث ساهمت مصر مساهمة فعالة في فتح بلاد المغرب، ومساعدة الخلافة في القضاء على الخصوم والأخطار التي تحذق

بها، كما ساهمت مساهمة فعالة في تطوير الأسطول البحري، الذي لعب دور فعال في فتح المغرب وحماية السواحل المصرية والشامية من خطر الروم، ومساعدة الخلافة في الغزوات البحرية الكبرى كغزو القسطنطينية، كما أنفق الولاة بسخاء على المشاريع العمرانية بمصر وخارجها، وخاصة في تجديد بناء مسجد قبة الصخرة بالقدس والجامع الأموي بدمشق الذي ساهم في بنائه الوالي قرة بن شريك مساهمة فعالة.

أثبتت البرديات التي اطلعت عليها صحة أغلب روايات ابن عبد الحكم والكندي وقد أبانت هذه الوثائق عن قيمة هذين المصدرين في دراسة تاريخ مصر في الفترة الإسلامية، بالرغم من نقص الدقة في بعض الروايات إلا أنهما يعتبران مصدرين مهمين في دراسة تاريخ المصري في العهد الإسلامي، وخاصة في العصر الراشدي والأموي، إذ وفقا في نقل الكثير من الأحداث كما وقعت، بل يظهر جليا أن هذين المؤرخين المصريين استعانا بالوثائق في كتابة التاريخ، كما تؤكد ذلك بعض روايات ابن عبد الحكم، ورواية التي ساقها الكندي في كتابه قضاة مصر التي تؤكد لا ممّا يدع شكاً أنه اطلع على الوثائق البردية وفتش في دواوين وأرشيف بني أمية فجاء في العبارة: «إني وجدت في ديوان بني أمية براءة زمن مروان بن محمد فيها: بسم الله الرحمن الرحيم ،من عيسى بن أبي عطاء إلى خزان بيت المال ، فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزق لشهر ربيع الأول وربيع الآخر سنة131 هـ عشرون دينار ، واكتبوا بذلك البراءة وكتب يوم الأربعاء ليلة خلت من ربيع الأول من سنة 131هـ»، ويظهر واضحا من لغة الرسالة أنها بردية، وأما خطأهما في بعض الروايات والمعلومات فهذا هو طبيعة الجهد الإنساني الذي يعتريه النقص والخطأ.

لا يمكن في الكثير من الأحيان محاكمة النصوص الإخبارية والوصفية والفقهية لنصوص البرديات لاختلاف المواضيع التي يعالجها المصدرين، فالمصادر تنقل معلومات عامة ، والبرديات تعطي التفصيلات الجزئية لذلك.

يظهر جليا من خلال البرديات أن الولاة الأمويين في مصر أبقوا على سياستهم المبنية على تقريب الجنس العربي وخصه بأهم الامتيازات وأهم المناصب ، فقد تولى العرب أهم المناصب السياسية والإدارية والمالية، كما شكوا طبقة أرستقراطية باستئثارهم بأهم الإقطاعات والضياع وتشييد أفخم الدور والقصور , كما قربوا بعض أهل الذمة وعينوهم في مناصب مرموقة مثل باسيل حاكم كورة أشقوه في ولاية قرة بن شريك على مصر .

يجب إعادة النظر في كتابة التاريخ الحضاري الإسلامي من خلال استخدام البرديات لأنها تصحح الكثير من الأخطاء التي وقعت فيها المصادر وتعطي تفصيلات أغفلتها المصادر, ولهذا ينبغي استعادة الأرشيف البردي المحفوظ في الجامعات والمعاهد الأوروبية ووضعه في متناول الباحثين والمؤرخين لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي من

جديد لأن من شأن ذلك أن يزيل اللثام عن الكثير من الحقائق والتفصيلات التي لا نجد لها تأصيلا في المصادر المختلفة.

والله ولي التوفيق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الـــمـــلاحـــــق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم01.

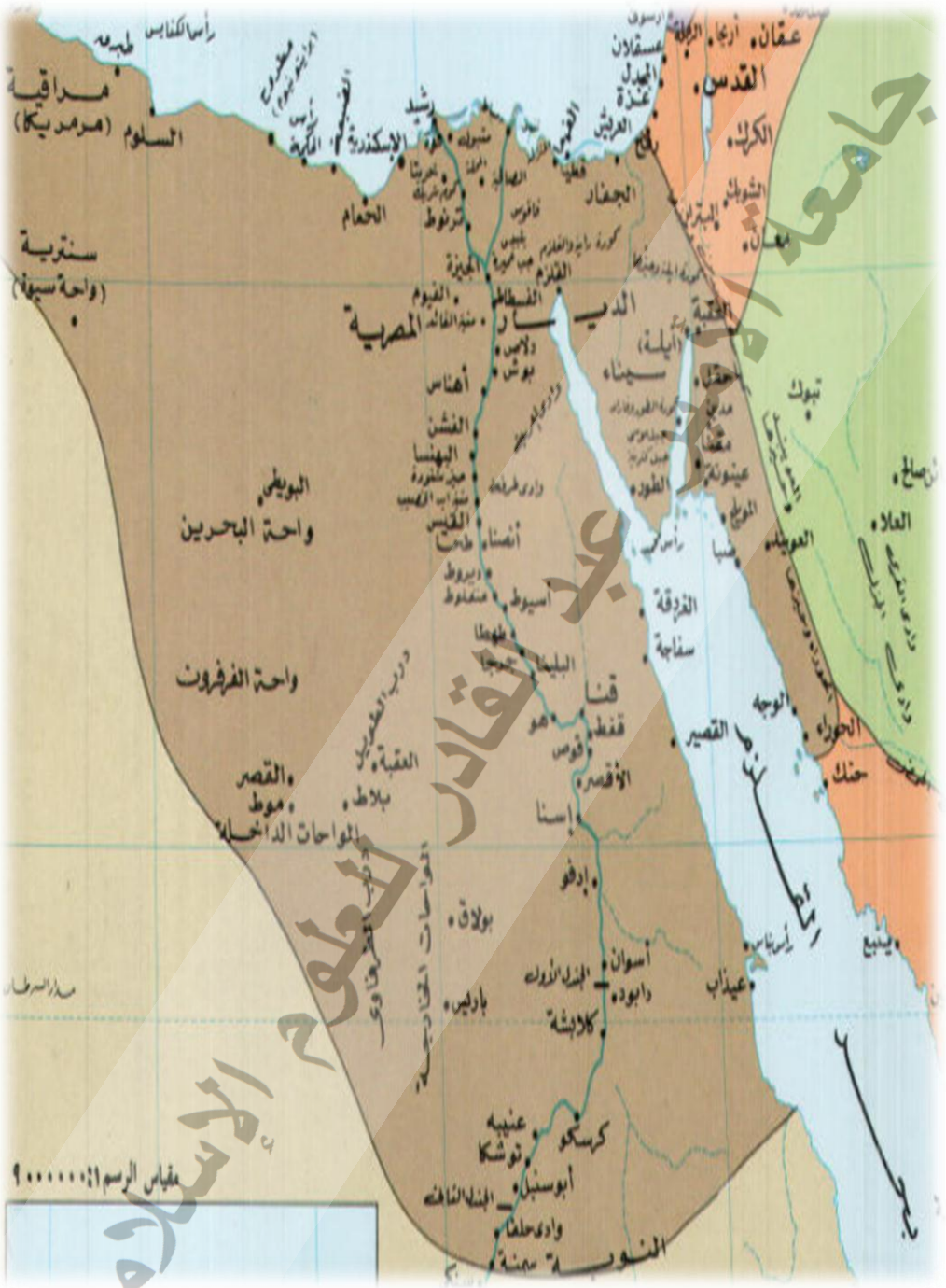

خريطة لمصر في العهد الأموي.

المرجع: حسين مؤنس، المرجع : حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام.

الملحق رقم:02

خريطة لمصر

المرجع : حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام.

الملحق03

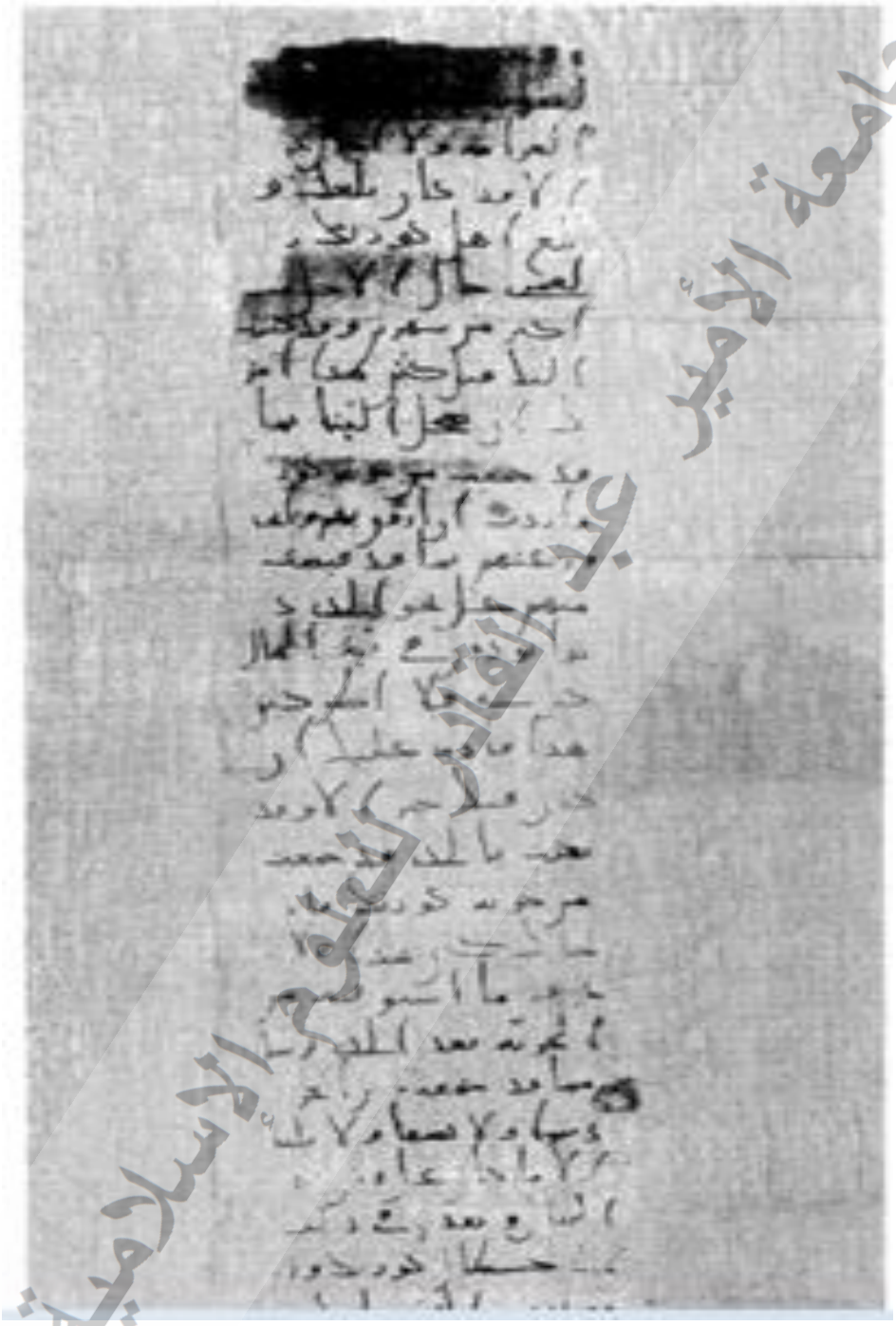

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق04

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق05

المصدر: جروهمان، أوراق البردية العربية،ج3.

الملحق06

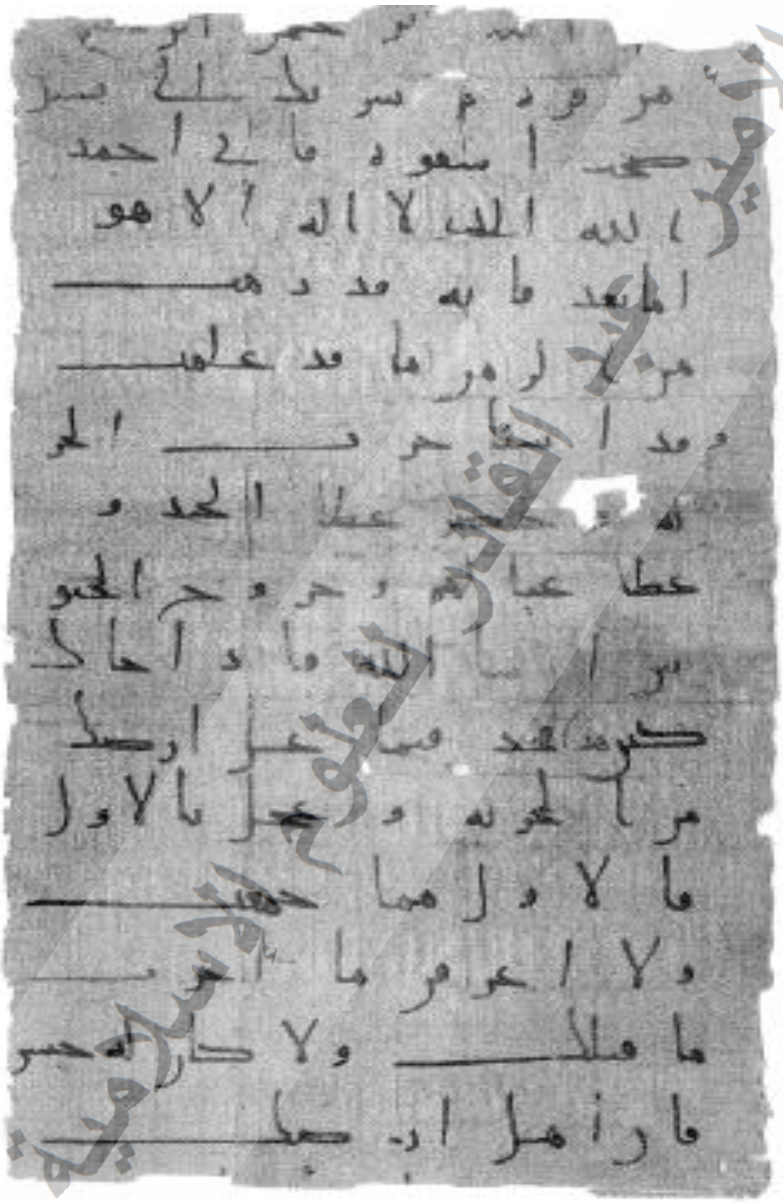

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق07

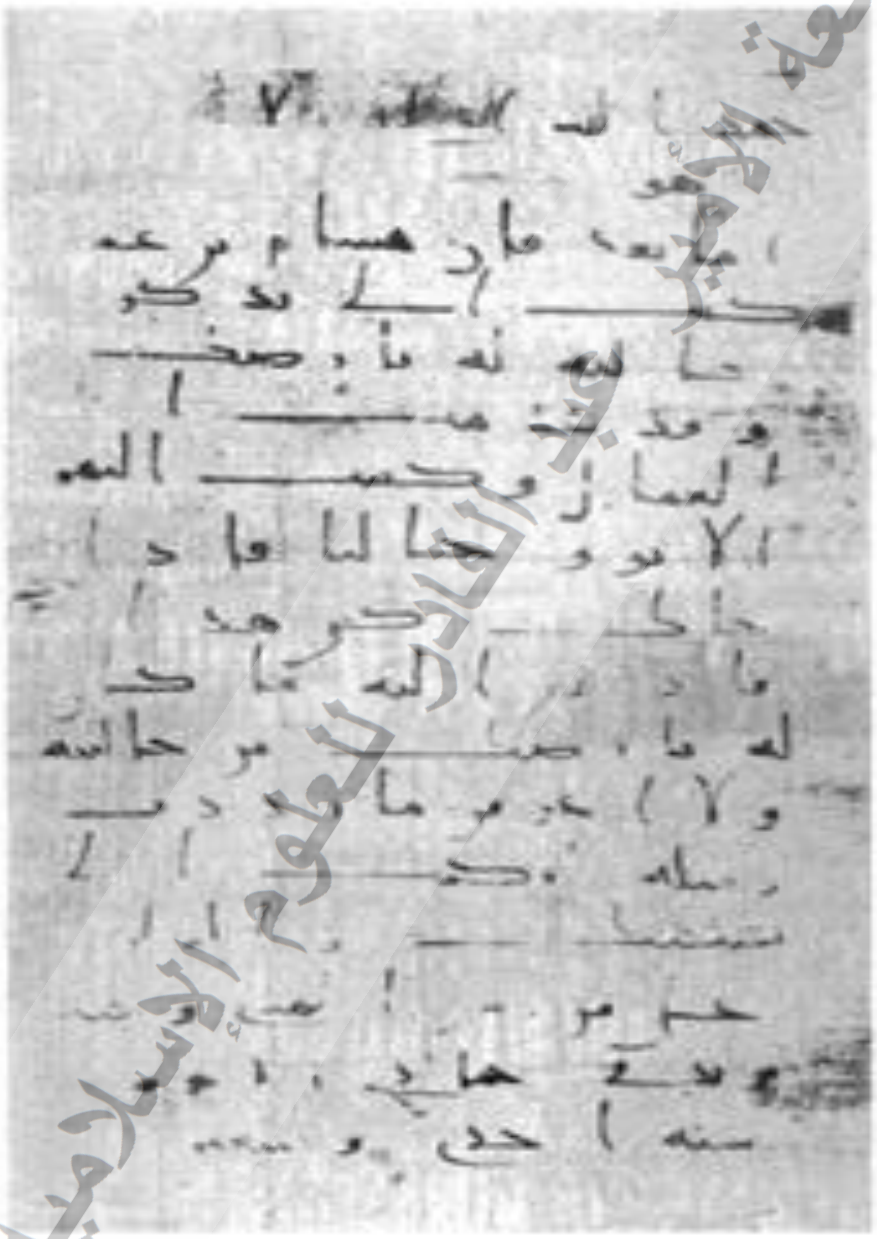

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق رقم:08

المصدر: جروهمان، أوراق البردي العربية، الجزء03

الملحق09

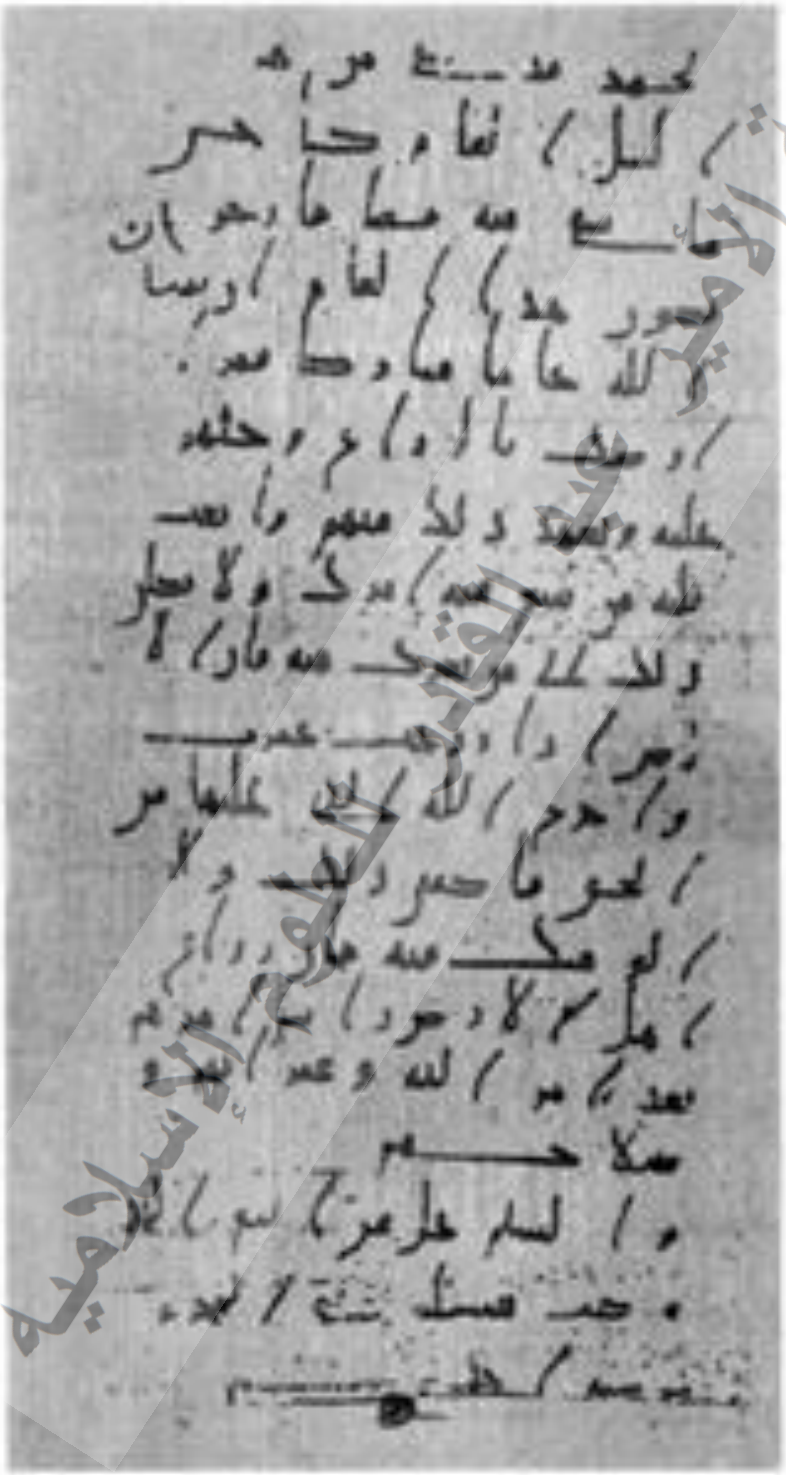

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق رقم11

المصدر: جروهمان، أوراق البردية العربية، الجزء الثالث.

الملحق13

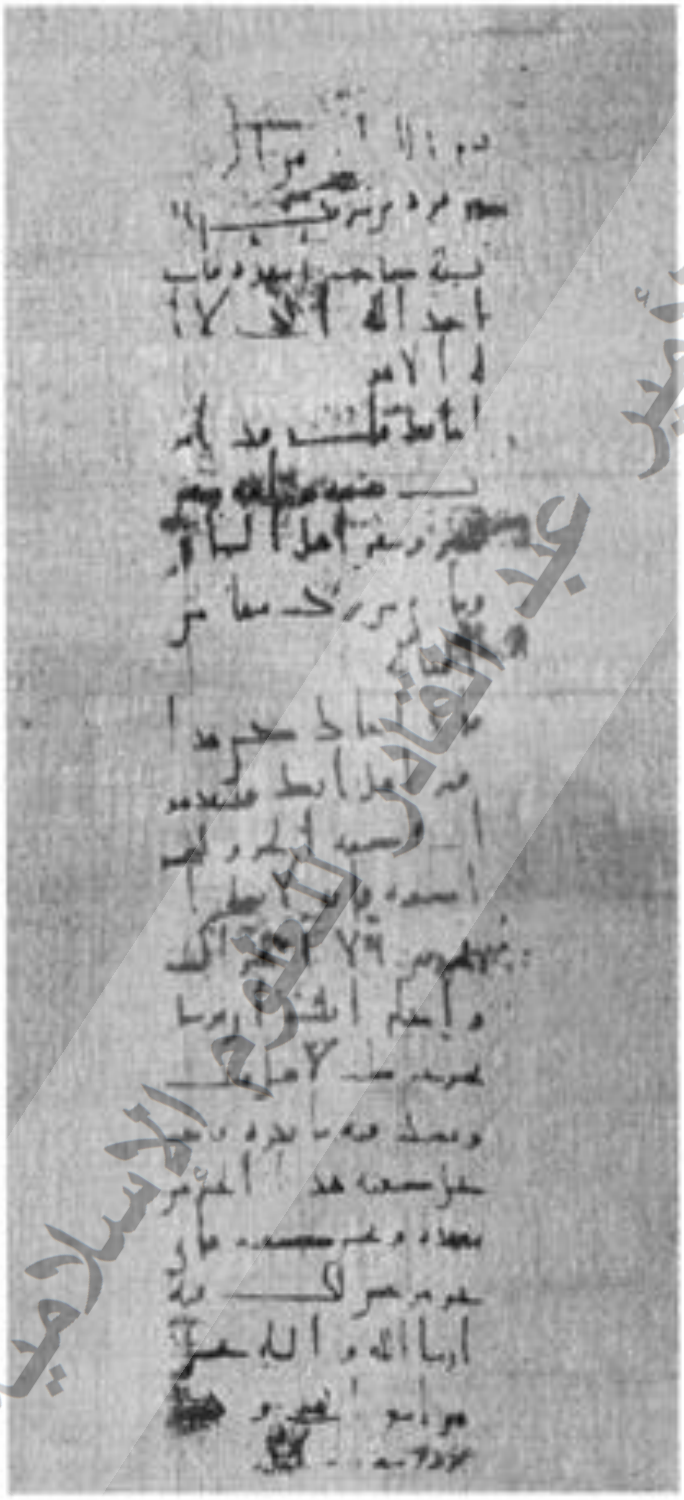

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق14

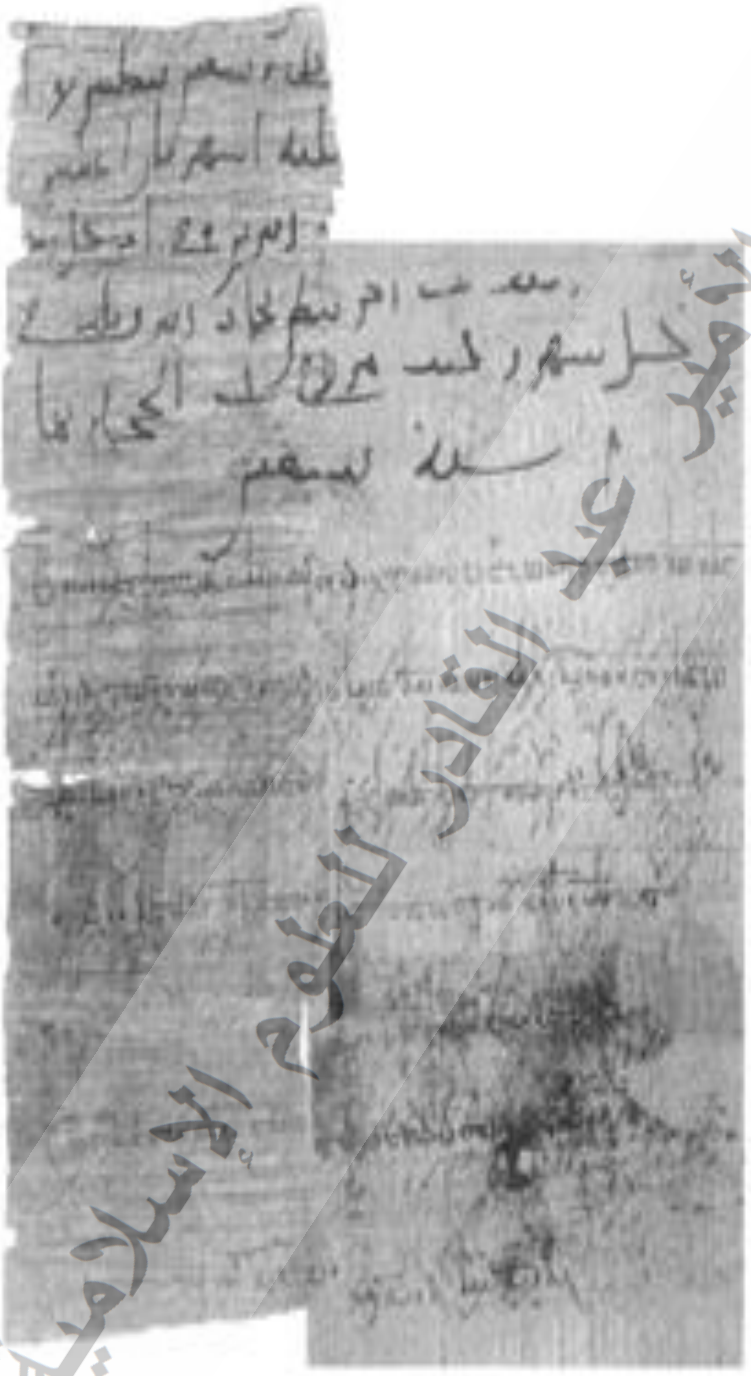

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرة بن شريك، ص

الملحق16

المصدر: جروهمان، أوراق البردية العربية، الجزء الثالث.

الملـحــق رقم: 17

المصدر: جروهمان، أوراق البردي العربية، الجزء ا

الملحق18

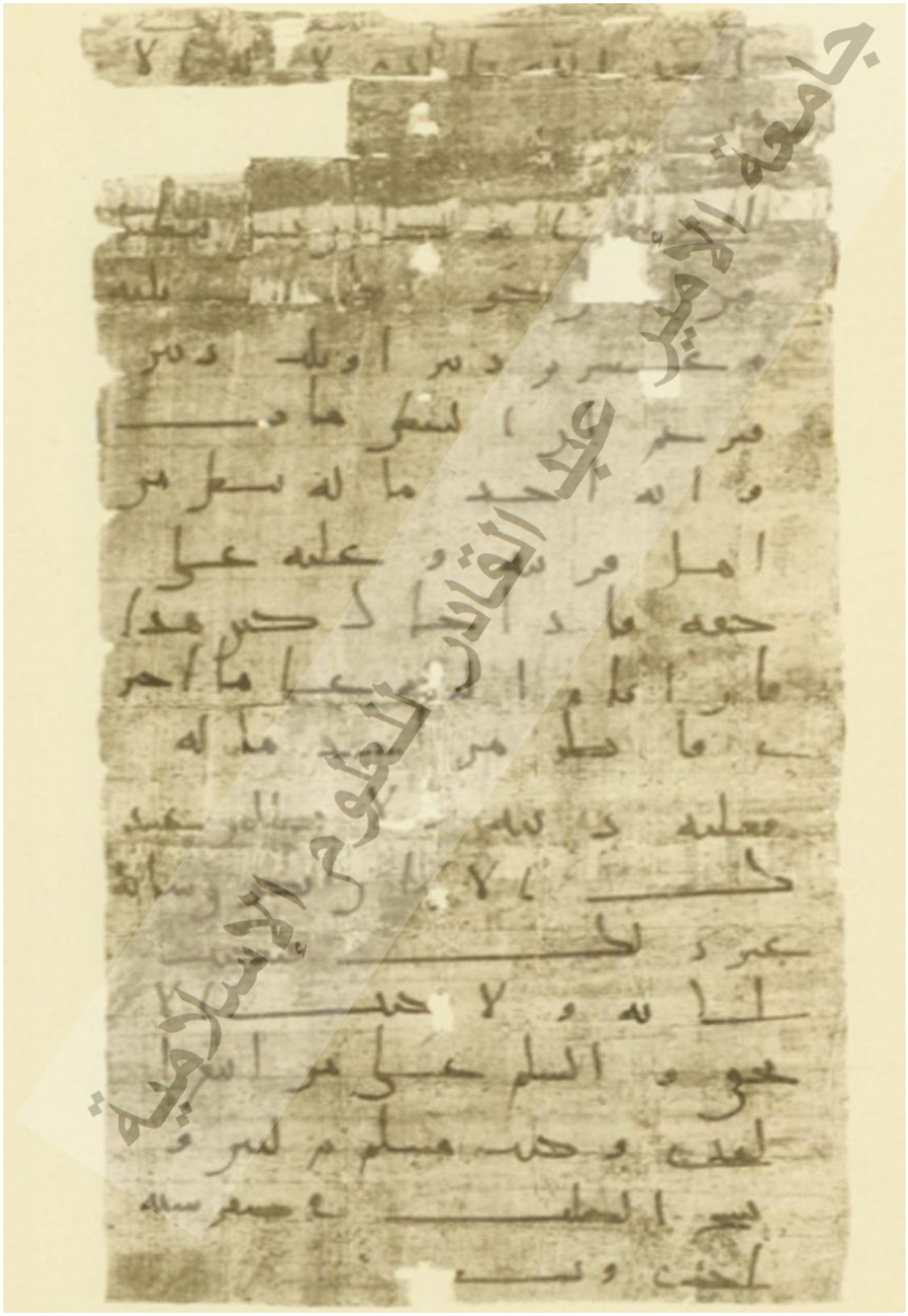

المصدر: جروهمان، أوراق البردي العربية، الجزء الثالث

الملحق رقم: 20

جدول خاص بالشهور العربية وما يقابلها بالقبطية

الأشهر العربية	الأشهر القبطية
أوت (آب)	توت Thot
سبتمبر(أيلول)	بابه (فوفه)Phaophi
أكتوبر(تشرين الأول)	هاتور(آتور،هاتير)Hathor
نوفمبر(تشرين الثاني)	كيهاك (كيهك،كياك) Choiak
ديسمبر(كانون الأول)	طوبه (طوبى،طيبه)Typi
جانفي(كانون الثاني)	أمشير (مشير،ماكير)Mechir
فيفري (شباط/فبراير)	برهمات (برمهاد،فامينوت)Phamenoth
مارس (آذار)	برموده (برموتي)Phrmuthi
أفريل (نيسان)	بَشَنْس (باخون،بشانس)Pachon
ماي (أيار)	بؤونة (بونه،باوني)Payni
جوان (حزيران)	أبيب (أبيفي،أفيفي)Epiphi
جويلية (تموز/يوليو)	ميسوري (مسري،ماسوري)Maisouri

المرجع: فالح حسين، بحث في نشأة الدولة الإسلامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة كلية الآداب والحضارة الإسلامية

نيابة كلية الآداب لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال العهد الأموي في ضوء البرديات.

– دراسة مقارنة بين الوثائق البرديات العربية والمصادر الإخبارية والوصفية والفقهية المؤلفة حتى ق04 ـ

تخصص: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق الإسلامي (1- 132 هـ / 622 - 749م)

للطالب: زويد محمد

نوقشت في رحاب جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بتاريخ: 13 رمضان 1436هـ الموافق لـ:30جوان 2015م هذه المذكرة من اللجنة المتكونة من :

ـ أ.د علاوة عمارة جامعة الأمير عبد القادر مشرفا ومقررا

ـ أ.د. إسماعيل سامعي جامعة الأمير عبد القادر رئيسا

ـ أ.د محمد فرقاني جامعة الأمير عبد القادر عضوا

ـ أ.د يوسف عابد جامعة الأمير عبد القادر عضوا

وبعد المناقشة منح الطالب شهادة الماجستير في التاريخ تخصص: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق الإسلامي (1. 132 هـ / 622 . 749م) علامة 15.50 /20 بتقدير حسن .

تسلط هذه الدراسة الضوء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر الأموية ،هذه الفترة المميزة بأحداثها وتحولاتها المختلفة في مختلف مجالات الحياة، ومن هذا المنطلق فقد خصصت هذا البحث لدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر في الفترة الأموية من خلال ما استطعت الحصول عليه من البرديات ،إذ عرجت على طبيعة الفتح العربي الإسلامي لمصر باعتبار أن طبيعة ملكية الأرض في فجر الإسلام مرتبط بطبيعة فتحها ومنها فقد فصلت الدراسة في ملكية الأرض في مصر ،كما قمت بشرح المصطلحات المالية والضرائبية الواردة في البريات والنصوص الإخبارية والفقهية والجغرافية معرجا على النظام المالي وأهم موارده المالية في مصر، وأهم

الضرائب المفروضة وكيفية جبايتها ومصيرها وسبل إنفاقها وقد حاولت قدر الإمكان الاستفادة منها في استنتاج المعلومات التاريخية والجوانب المالية واستخلاص أهم الضرائب النقدية والعينية التي فرضها الولاة في مصر الأموية ،كما يعالج انعكاس النظام المالي على الوضع الاجتماعي ، كما تطرق هذا البحث إلى أهم النشاطات الاقتصادية في مصر والتي تركزت بصفة أساسية على الزراعة باعتبارها أهم مورد مالي للدولة حيث بينت هذه البحث أهم المجهودات التي بدلها ولاة مصر من أجل النهوض بالقطاع الزراعي من خلال بناء السدود وتشجيع الفلاحين على زراعة الأرض...كما عرجت في هذه الدراسة على النشاط الصناعي المتمثل أساسا في صناعة وبناء السفن وأيضا الصناعات الحديدية التي تستخدم في صناعة السلاسل لبناء المساجد وأيضا النشاط التجاري باعتباره أهم نشاط اقتصادي يتم من خلاله تصريف المنتجات الزراعية والصناعية وله علاقة أيضا بالأوضاع الاجتماعية ولذلك فقد اهتم الولاة به من خلال تشجيع التجار على نقل السلع وخاصة الغذاء إلى الفسطاط عاصمة مصر وإسقاط ضريبة المكس والتهديد بأنزال عقوبات مشددة على التجار الذين يحتكرون الطعام ، كما أبرزت هذه الدراسة أهم المنجزات الحضارية في مجال البناء والتعمير والتي تمثلت أساسا في بناء المدن والقصور ودور الإمارة والرباطات والمساجد في مصر وخارجها مثل بناء الجامع الأموي في دمشق ومسجد قبة الصخرة بالقدس ومخازن الحبوب (الأهراء)لتجميع الضرائب العينية.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى الأوضاع الاجتماعية في مصر حيث عالج هذا البحث أهم العناصر الديمغرافية المشكلة للتركيبة السكانية لمصر في الفترة الأموية مبرزا المكانة والوضع الاجتماعي لكل فئة ، وبين الفئات المشكلة للمجتمع المصري في الفترة الأموية و الأعمال والمسؤوليات المنوطة بها وأهم الحرف التي كانت تمتهنها مركزا على الامتيازات التي تحصل كل فئة عليها والأجرة الشهرية التي تتقاضاها و العطاء النقدي والعيني التي تحصل عليها شهريا أو دوريا .

كما يعالج انتقال التفاعلات الاجتماعية إلى مصر ويتعالج هذه الدراسة أيضا السياسة العامة التي رسمها الولاة تجاه أهل الذمة وأثرها وانعكاسها على الوضع الاجتماعي ،وأبرز هذا البحث أيضا تأثير مؤسسة القضاء على الوضع الاجتماعي وخاصة ما تعلق برد المظالم والبحث بصفة عامة يعالج النظام المالي الذي اعتمده الولاة وأهم النشاطات الاقتصادية في مصر والأوضاع الاجتماعية من خلال البرديات وإشكالية صحة الروايات مقارنة مع ما ورد في البرديات حيث حاولت هذه الدراسة أن تعطي مقارنة ومقاربة لإشكالية صحة الرواية مع الوثيقة الحكومية الرسمية الصادرة عن الإدارة الحكومية في مصر الأموية.

Le résumé :

Cette étude met l'accent sur la condition économique et sociale de l'égypt. Omeyyade, cette époque caractérisée par ses différents évènements et rechargement dans divers domaines de la vie. De ce fait, cette recherche est menée afin d'étudier la condition économique et sociale de d'Egypte omeyyade à partir des papyrus que j'ai eus. je me suis arrête sur le sujet de la conquête arabo-islamique de l'Egypte étant donné qu'à l'aube de l'Islam la nature de conquérir une terre permet de l'avoir et de ce fait j'ai étudié en détail la propriété foncière en Égypte et j'ai expliqué les termes financiers et fiscaux contenus dans les papyrus et les textes déclaratifs, religieux et géographiques tout en s'arrêtent sur sujet du système financier et son financement en Egypte ,les taxes imposées les plus importantes et comment les prélever, leur sort, et les modalités de les dépenser. J'ai essayé autant les aspects financiers et extraite les impôts imposes par le gouvernement d'Egypte omeyyade.

Cette recherche traite également les activités économiques les plus importantes en Egypte basées typiquement sur l'agriculture sachant que cette dernière est considérée comme une source financière de première importante l'Etat.

Cette recherche montre les grands efforts des gouverneurs égyptiens dans but de promouvoir le secteur agricole par construction des barrages

Et les découragements des agriculteurs à travailler de terre.

L'activé industrielle a fait aussi l'objet d'une part de mon étude et plus précisément celle relative à la construction navale, la sidérurgie destinée à la fabrication des chaines pour construire les mosquées.

L'activé commerciales est l'activité économique la plus importance qui permet l'exportation des produits agricole et industriels. Cette activé est liée aussi aux conditions sociales c'est pourquoi les gouverneurs ont y accordé une grande importance en encourageant les marchands à transporter leurs marchandises et précisément la nourriture vers la capitale d'Egypte en punissant tout marchand qui monopolise la nourriture.

Cette étude a démontré les plus grandes réalisations urbaines dans le domaine de la construction et qui consistent principalement les villes, et les mosquées à l'intérieur ou à l'extérieur de l'Egypte a l'exemple de construction de la mosquée des omeyyades a Damase et celle du dôme du rocher à Jérusalem et les magasins des céréales pour la collecte des impôts.

En contre, cette étude aborde le sujet des conditions sociales en Egypte en analysant les éléments démographiques les plus importants dont se compose la population égyptienne dans même époque omeyyade et en mettant l'accent sur statut de chaque catégorie et sa condition couche sociale et entre les autres couches qui composent la société Egyptienne dans la même époque ainsi que leur devoirs, leur responsabilités, leurs métiers et en focalisant également sur les privilèges, le salaire mensuel de chaque couche sociale.

De plus, cette recherche traite le système financier adopte par les gouverneurs, les activités économiques en Egypte, les condition sociales d'après les papyrus et la problématique crédibilité des versions par rapport au contenu des papyrus tout en essayant d'établir une comparaison et une approche et la problématique et le document gouvernement officiel délivré par d'administration en Egypte omeyyade.

The summuray

This study stresses the economic and social condition of Egypt Omeyyade, this time characterized by its various events and changes various fields of the life. So this recherche is carried out in order to study the economic and social condition of Egypt omeyyade starting from the papyruses which I had. I stopped on the subject of the arabo-islamic conquest of Egypt since at the dawn of islam nature to conquer a ground makes it possible to have it and of this fact I studied in detail the landed property in Egypt and explained the financial terms and tax contents in the declaratory papyruses and texts, religious and geographical all while stopping on the subject of the financial system and his financing in Egypt, the imposed taxes most significant and how prelove, their fate and methods to spend them. I tested as much as possible to benefit from it to deduce historical information and the financial aspect and to extract the taxes imposed by the governors from Egypt omeyyade .

This research also treats the economic activities most significant in Egypt based typically on agriculture knowing that the latter is regarded as a financial source of first importance for the state.

This research shows the main effort of the Egyptian governors with an aim of promoting the sector agricol by the construction of the stoppings and the encouragement of the farmers to work the ground.

The industrial activity was also the object on the one hand my study and more precisely that relating to the shipbuilding the iron and steel industry intended for the manufacture of the chains to build the mosque

The commercial activity is the economic activity most significant which allows the export of the agricultural produce and industrial.

This activity is also related to the social conditions this is why the governors have y attached a great importance by encouraging the merchants to transport their goods and precisely food towards the capital of Egypt by punishing any merchant who monopolizes food.

This study showed the greatest urban achievements in the field of construction and the rebuilding and which consist mainly the cities, and the mosque inside or outside Egypt the construction flowing the example of the mosque of Omayyad in damas of rock in Jerusalem and the stores of cereals for the collection of the taxes.

Moreover, this study tackles the subject of social conditions in Egypt by analysing the demographic elements most significant of which the Egyptian population at the time Omayyad is composed and by stressing the stature of each category and its condition sleep Social and between the other layers witch make the Egyptian company in the same time like their duties, their responsibilities, their trades and while also focusing on the privileges, the monthly wages of each Social layer.

Furthermore, this its research treats the financial policy, its impact and its effects on the social life.it thus underlines the impact of Justice the Social life.

In short, this research treats the financial system adopted by governors, the economic activity in Egypt the social conditions according to the papyruses and the problems of the credibility of the various compared to the contents of the papyruses while trying to establish a comparison and an approach of the problems of the version and the official governmental document delivered by the administration in Egypt omeyyade.

قائـــمـــة المـــصادر والـــمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1ـ القرآن الكريم برواية حفص

1 ـ البرديات :

ـ أدولف جروهمان

2 ـ أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية ، ترجمة : حسن إبراهيم حسن ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1934 ، ج03 ، ج04 .

3 ـ محاضرات في البردي العربي ،ترجمة : توفيق إسكاروس ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ،2010.

ـ جاسر أبو صفية

4 ـ برديات قرة بن شريك العبسي ـ دراسة وتحقيق ـ مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، السعودية ، الرياض، ط1، 2004.

2 ـ النصوص العربية:

ـ ابن الأثير على بن أبي الكرم عز الدين (ت 630هـ/1232م).

5ـ الكامل في التاريخ ،تحقيق: محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط1 1987م ،ج04.

6ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ،تحقيق: علي محمد عوض ، بيروت ،دار الكتب العلمية،ج2 ،ج3 ،

ـ ابن البطريق سعيد أفتيشيوس (ت940م/329هـ).

7 ـ كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ، مطبعة الآباء اليسوعيين ،بيروت ،1905م.

ـ ابن القيم الجوزية شمس الدين بن أبي بكر(ت751هـ/1350م)

8ـ أحكام أهل الذمة ،تحقيق: يوسف بن أحمد وشاكر العاروري ، دار رمادي للنشر ،ط1 ، المملكة العربية السعودية،ج1 1997،

ـ ابن المقفع ساويرس (ت ق04هـ/11م).

9ـ تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة ، تحقيق : عبد العزيز جمال الدين ،مكتبة مدبولي ، ط1 ،القاهرة،ج2 ، 2006.

ـ ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي(ت711هـ/1321م)

10 ـ لسان العرب ،تحقيق :عامر حيدر ، بيروت ،دار الكتب العلمية،ط1 ،2005 ، ج3 ،ج2

ـ ابن حوقل أبو القاسم النصيبي (ت 367هـ/977م)

11ـ صورة الأرض ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، 1996م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ابن خرذاذبة أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت300هـ/912م).

12ـ المسالك والممالك ، مطبعة بريل المسيحية،ليدن،1889م

ـ ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن (ت790هـ/ 1387م).

13ـ الإستخراج في أحكام الخراج ، بيروت، دار المعرفة ،لبنان.

ـ ابن رسته أبو علي أحمد بن عمر (توفي بعد 290هـ/902م)

14ـ الأعلاق النفيسة ، طبع بليدن ، مطبعة بريا ، 1893م

ـ ابن رفعة الأنصاري نجم الدين (ت710هـ/1310م).

15ـ الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ،تحقيق: إسماعيل الخاروف ،دار الفكر ، دمشق ،1400 هـ/1980م.

ـ ابن سعد أبو عبد الله (ت230هـ/844م).

16ـ كتاب الطبقات الكبير ،تحقيق: علي محمد عمر ، ط1 ،مكتبة الغانجي ، القاهرة ،2001 ،ج03 ،ج04.

ـ ابن عبد الحكم أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري (ت 257 هـ/ 870م).

17ـ سيرة عمر بن عبدالعزيز ، تحقيق: أحمد عبيد ، مكتبة وهبة، مصر.

18ـ فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق: محمد الحجري ، بيروت ، دار الفكر ، 1996م .

19ـ فتوح مصر وإفريقية ، تحقيق: عبد المنعم عامر ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب .

ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ/838م).

20ـ كتاب الأموال ، تحقيق: سيد بن رجب ، ط1 ،المنصورة ،دار الهدي النبوي للنشر والتوزيع،مصر،2007 ،الجزء الأول والثاني.

ـ أبويوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ/798م).

21 ـ الخراج ،بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ،1979م

ـ أبي الربيع شهاب الدين (ت272هـ/885م).

22 ـ سلوك المالك في تدبير الممالك ،تحقيق: عارف أحمد عبد الغني ، دمشق ، دار كنانة للطباعة والنشر

ـ ابن دريد محمد بن الحسن (ت321هـ/932م)

23ـ كتاب جمهرة في اللغة، تحقيق :رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان

ـ الأزدي أبو إسماعيل محمد بن عبد الله البصري(ت 334/945م).

24 ـ فتوح الشام ، تحقيق : وليم ناسوليس الإيرلندي ،مطبعة ببتشت مشن المسيحية ، 1935 م.

ـ الإصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت350هـ/961م).

25 ـ مسالك الممالك، بيروت ، دار صادر، لبنان.

ـ البلاذري يحي بن جابر (ت 279هـ/892م).

26ـ فتوح البلدان ،تحقيق أنيس الطباع ، بيروت ،مكتبة المعارف ،1987م.

ـ الترمذي محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ/891م).

27 ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ،تحقيق: محمود شاكر ،مطبعة مصطفى الباي الحلبي،ج03.

ـ الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/1229م)

28 ـ معجم البلدان ،بيروت ، دارصادر،1977 ،ج2 .

ـ الجهشاري محمد بن عبدوس(ت331هـ/942م).

29 ـ كتاب الوزراء والكتاب ،دار المعرفة ، القاهرة ، 1987م

ـ الذهبي شمس الدين (ت748هـ/1330م).

30ـ سير أعلام النبلاء ،تحقيق: مأمون الصاغرجي ،ط2 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ،ج04.

ـ الطبري محمد بن جرير (ت310هـ/922م).

31 ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق محمد شاكر ،القاهرة ، مكتبة ابن تيمية ، ج14.

32 ـ تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط2 ،مصر ، دار المعارف .

ـ الفيروز آبادي مجد الدين بن يعقوب

33ـ القاموس المحيط، دار الكتاب العربي ،ج2 ،ج30

ـ القرطبي محمد بن أبي بكر (ت656هـ/1258م).

34 ـ الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد المحسن التركي ، ،بيروت ، لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ط1، 2006،ج15.

ـ الكندي محمد بن يوسف (ت 350هـ / 961م).

35 ـ ولاة مصر ، بيروت ،دار صادر ، لبنان .

36 ـ كتاب الولاة والقضاة، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيون،1909م.

ـ الماوردي أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/1058م)

37 ـ الأحكام السلطانية، بيروت ، دار الكتب المصرية ،1987م.

ـ المسعودي ،أبو الحسن علي بن الحسين (ت 345هـ/ 956م)

38 ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر ،تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ،ط5 ،بيروت ، دار الفكر ،1937م

ـ المقدسي محمد بن أحمد بن أبي بكر (380هـ/990م).

39ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن ،مطبعة بريل ،1909م.

ـ المقريزي ،تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت 845 هـ/1441م).

40 ـ كتاب المواعظ و الإعتبار بذكر الخطط والآثار ،تحقيق: محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1998.ج01.

ـ حميد بن زنجويه (ت251هـ/865م).

41 ـ كتاب الأموال ،تحقيق: شاكر ذيب فياض ،ط1 ،مركز الملك فيصل دراسات للبحوث والدراسات الإسلامية ،الرياض ، السعودية ،ج1 ،1986م.

ـ قدامة بن جعفر(ت 948/337م).

42 ـ الخراج وصنعة الكتابة ، دون معلومات الطبع

ـ مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ/795م).

43 ـ الموطأ ـ رواية يحي بن يحي الليثي ـ تحقيق: محمود بن الجميل ، دار الإمام مالك ، ط1 ، الجزائر ،2013م.

44 ـ المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان ، ج3.

ـ مؤلف مجهول(توفي بعد372هـ/982م).

45 ـ حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، تحقيق: يوسف الهادي ،القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ،1999م.

ـ يحي بن آدم القرشي (ت 203هـ/818م).

46 ـ الخراج ، تحقيق: حسين مؤنس ،ط1 ،دار الشروق ،1987م.

والتوزيع ،1995م.

3 ـ المراجع العربية :

ـ أحمد زعرور وعلي أحمد

47ـ تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري ،منشورات جامعة دمشق

ـ أنور محمود زناتي

48ـ معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، ط1 ، عمان ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، الأردن ،2011.

ـ حمدان عبد الحميد الكبيسي

49 ـ الخراج ـ أحكامه ومقاديره ـ بيروت ، شركة المطبوعات ،لبنان ،2004.

ـ عبد الرحمن الرافعي ، سعيد عبد الفتاح

50 ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي حتى الغزو العثماني ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، 1994م.

ـ أحمد مختار العبادي

51ـ تاريخ العصر الإسلامي ـ دراسة في الجيش والبحرية وأسلحة القتال في العصر الإسلامي ـ مؤسسة شباب الجامعة ، 2013م.

ـ أحمد يوسف الدريوش

52 ـ أحكام السوق وأثرها في الإقتصاد الإسلامي ،ط1 ، الرياض ،دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ،1989

ـ الدوري عبد العزيز

53 ـ النظم الإسلامية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010م.

ـ جورجي زيدان

54ـ تاريخ التمدن الإسلامي ، بيروت ،مكتبة الحياة ، ج03

ـ حسن محمد حلاق

55ـ الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية ، ط1 ، صنعاء ، مكتبة الجيل الجديد ، اليمن ،2007م

56ـ تعريب الدواوين في العصر الأموي ، ط1 ،الشركة العالمية للكتاب .

ـ حسين مؤنس

57 ـ أطلس تاريخ الإسلام، ط1، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.

ـ دانيل دانيت

58 ـ الجزية والإسلام ، ترجمة :فهيم جاد الله ،بيروت ،مكتبة الحياة ،لبنان

ـ رحيم كاظم محمد الهاشمي وعواطف محمد العربي

59 ـ الحضارة العربية و الإسلامية ـ دراسة في تاريخ النظم ـ غريان ، ليبيا ،المكتبة الجامعية.

ـ سيدة كاشف إسماعيل

60 ـ مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ،الهيئة العامة للكتاب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

61 ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة ، الهيئة العامة للكتاب ، 1993م.

ـ شحادة الناظور وآخرون

62 ـ النظم الإسلامية التشريعية والسياسية والاجتماعية والدفاعية ، ط2 ،دار الأمل للنشر والتوزيع ،1992م.

ـ صفاء حافظ عبد الفتاح

63 ـ ضياع بني أمية في عصر الخلافة الأموية(41 ـ132هـ)، المطبعة الإسلامية الحديثة ،1991م.

64 ـ الإدارة المحلية في مصر في عهد الولاة (21 ـ254هـ/642 ـ968م)، المطبعة الحديثة ،1991م.

ـ عبد الحق العيفة

65 ـ تطور النقود في التاريخ الإسلامي منذ صدر الإسلام إلى نهاية الحكم العثماني ،منشورات جامعة اليرموك ، الأردن

ـ عبد الرحيم المباركفوري

66 ـ الرحيق المختوم ـ بحث في السيرة النبوية ـ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة مصر ، ط16 ، 2005

ـ عبد العزيز سالم

67 ـ تاريخ مصر حتى نهاية العصر الفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة ،2010م.ـ تاريخ العرب منذ ظهور الدولة الإسلامية حتى سقوط الدولة الأموية، مؤسسة شباب الجامعة ،2010م.

ـ عبد العظيم هويدا

68 ـ المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، القاهرة ، مكتبة الأسرة

ـ عبد اللطيف أفندي

69 ـ البردي ـ دراسة أثرية تاريخية ـ طرق الترميم والصيانة ـ ط1، مكتبة الأنجلو مصرية ، ،القاهرة ، 2008

ـ عبد الله خورشيد

70 ـ القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة العامة للكتاب، 1992م.

ـ عبد الله كامل موسى

71 ـ الآثار الإسلامية خلال العصر الأموي في شرق وغرب العالم الإسلامي، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1 ،2013 .

ـ علي الصلابي

72 ـ سيرة أمير المؤمنين معاويةτ ،ط1 ،دار ابن الجوزي ،القاهرة، مصر ،2007م.

ـ فاطمة مصطفى عامر

73 ـ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) ، القاهرة ،الهيئة العامة المصرية للكتاب.

ـ فالح حسين
74 ـ بحث في نشأة الدولة الإسلامية، ط1،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.
ـ كرم الصاوي أكرم
75ـ مصر والنوبة في عصر الولاة ـ دراسة في التاريخ الاجتماعي في ضوء البردي العربي ـ القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ،2006.
ـ محمد بيومي مهران
76ـ مدن مصر والشرق الأدنى، مصر، دار المعرفة الجامعية.
ـ محمد حميد الله
77 ـ مجموعة الوثائق السياسية، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط5، بيروت ،دار النفائس ، 1985.
ـ محمد عبد اللطيف
78 ـ أبرز المعالم الأثرية والسياحية والمسيحية في مصر والعالم، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر ،2011م.
ـ محمد فرقاني
79ـ السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله ، قسنطينة ،دار بهاء الدين ، 2008م.
ـ منى حسن أحمد محمود
80 ـ دراسات في السياسة العامة للدولة الأموية في مصر، القاهرة ،دار النهضة العربية ،1990م.
ـ نجدة خماش
81 ـ الإدارة في العهد الأموي، ط1، دمشق، دار الفكر ، 1980م.
ـ نسيبة الحريري
82 ـ المقاييس والمقادير عند العرب ، تحقيق: محمد الحريري ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.
ـ نبيل علي يوسف
83 ـ موسوعة التحف المعدنية الإسلامية بمصر، دار الفكر العربي ،ط2 ،ج2 ،لبنان

3 ـ المراجع باللغات الأجنبية

84 -Nabia Abbot, The Kurrah papyri aphrodito in the Oriental Institute, The university of Chicago press.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

85 -. Youcef Raghab ,« les lettres arabes de QURRA ben shuruk» , annales Islamologique Institut Français d'Archéologie Orientale ,le Caire . P125

86 -Alfred Butler ,The Arab Conquest Of EGYPT ,Oxford University Press ,London, 1978

87 ـ Sophia Bijornsjö ,L'arabisation de l'Egypte , le témoignage papyrologique ,Revue Égypte/Monde Arabe ,1996,p06

4 ـ الرسائل الجامعية:

88 ـ جميلة بن موسى، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر الإسلامية في ضوء نصوص وأوراق البردي العربي والكاغط والرق(2 ـ5هـ/ 8ـ11م)،أطروحة دكتوراه ،إشراف عبد العزيز لعرج وسعيد مغاوري ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر 02 ،2010 .

89 ـ عبد القادر رحمون ،السياسة المالية للدولة الأموية وأثرها على سقوطها(105 ـ 132م)،رسالة ماجستير ، إشراف إبراهيم بحاز ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010.

90 ـ عزيز حداد ،نظام الجند في الإسلام حتى نهاية الدولة الأموية132هـ/742م،رسالة ماجستير، إشراف جاسم غازي الشمري،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة،2004.

91 ـ محمد فرقاني، رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة ،رسالة دكتوراه، إشراف جاسم غازي الشمري ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ،2003 .

5 ـ الدوريات :

92 ـ جواد كاظم منشد النصر الله ،«دور النقود في الأزمات الإقتصادية في مصر في العصور الإسلامية »، مجلة كلية التربية الإنسانية ، جامعة ، بابل ، العراق ، العدد02 ، 2009 ، ص116

93 ـ رحمون عبد القادر ،كتاب برديات قرة بن شريك العبسي للدكتور جاسر بن خليل أبو صفية عرض ونقد وتقييم ،مجلة الآداب والحضارة الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر ،العدد16 ،2014.

94 ـ عبد الجبار محسن السامرائي ، الإتجاهات العامة في سياسة الخليفة عبد الملك بن مروان في اختيار عماله وولاته لإدارة الدولة الإسلامية (65 ـ86هـ/684 ـ705م)، قسم التاريخ ،كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ،العدد12 ،أكتوبر ،2008

95 ـ عبدالخالق خميس علي وعاصم إسماعيل كنعان، أهل الذمة في العصر الأموي(41ـ132هـ/661ـ749م)، كلية التربية، جامعة ديالي ،العراق،2011.

96 ـ محمد عبد اللطيف ، مدن وقرى محافظة سوهاج في البردي العربي ،مجلة كلية الآداب ،المجلد01 ، دراسات وبحوث في الآثار والحضارة الإسلامية ، جامعة جنوب الوادي ، مصر ،دار الوفاء الإسكندرية 2005.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 ـ فهرس الأعلام

أ

أبان بن...: 118.
إبراهيم بن مهاجر: 10.
أبو المهاجر دينار: 95.
أبو سعيد: 17، 18.
أبو عبيد: 10، 27
أبو موسى الأشعري: 10، 11.
أبو يوسف:4،8، 10، 11، 27، 46،
أركلوف: 68.
أسامة بن زيد التنوخي:23، 26، 30، 37، 46، 51، 58، 73، 93، 104، 110، 116،
أصبغ بن عبد العزيز: 26، 94، 107، 109.
أنبأ أصلم: 109.
أيوب بن شرحبيل: 111.

ب

ابن أبي دينار: 63.
ابن الربيع: 44.
ابن حوقل: 49، 57.
ابن رسته: 570
ابن عبد الحكم: 8، 11، 24، 42، 48، 50، 69، 79، 80، 84، 91، 92، 94، 107، 111.
بالهرميرس: 49.
باول بن أستوفورس:27.
بيبسطلس: 95.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسيل: 7، 9، 11، 28، 32، 33، 34، 36، 38، 39، 40، 50، 64، 70، 73، 76، 77، 78، 79، 81، 84، 92، 93، 95، 97، 99، 103، 105، 108، 109، 116، 118، 119، 121، 122.

بطرس: 37، 68، 107.

بقطر بن جمول: 119.

البلاذري: 3، 63، 67، 80.

بولس أبا برهود: 48.

ج

جرجه بن لنجين: 24، 46، 48، 115.

جروهمان: 48.

جرير: 70.

الجهشاري: 110.

هـ

هشام بن عبد الملك: 23، 46، 53، 61، 69، 93، 94، 104، 107، 111، 112، 115.

هشام بن عمر: 9، 34، 51، 105.

و

وردان الرومي: 68.

الوليد بن رفاعة: 24، 112.

الوليد بن عبد الملك: 35، 61، 62، 79، 80، 81، 82، 93، 99، 108، 113،

ز

الزبير بن العوام: 4.

زكرياء: 103، 109.

زياد بن جدير: 10.

زيان بن عبد العزيز: 111.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ح

الحارث بن ثابت: 120.

الحارث بن عبد الله: 17، 18.

الحارث بن عدي: 18.

حبيش بن عدي: 39

الحجاج بن يوسف الثقفي: 41.

الحر بن يوسف: 23، 53، 69، 94، 117.

حسان بن النعمان: 63، 84.

حسان بن ثابت الغساني: 73.

حفص بن الوليد: 112.

حميد بن زنجويه: 48.

حنظلة بن صفوان:53.

ط

الطبري: 3، 8، 80.

ي

يحنس بن شنودة: 109.

يحي بن حنظلة: 80، 84، 85، 93، 105.

يزيد بن تميم: 81

يزيد بن عبد الملك: 111.

يزيد: 20.

يزيد: 44.

اليعقوبي: 17، 28، 57.

يناس بن خمايا: 35.

يونس: 108.

ك

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الكندي: 11، 23، 35، 53، 58، 59، 61، 69، 73، 75، 79، 80، 83، 84، 85، 92، 108، 110، 111، 117.

م

مارية(زوجة عبد العزيز): 93

مالك بن شرحبيل الخولاني: 75

محمد بن عبد الملك: 94.

مرثد: 32، 84.

مرقس بن جريج: 118.

مروان بن عبد الحكم: 35، 84.

مروان بن محمد: 53، 66، 112.

المسعودي: 57.

مسلم بن لبنن: 109، 119.

مسلمة بن مخلد الأنصاري: 17، 50، 75، 80، 86، 103، 108.

معاوية بن أبي سفيان: 17. 27، 28، 30، 50، 62، 63، 67، 68، 74، 93، 117،.

المقدسي: 72، 82.

المقريزي: 61.

المقوقس: 42، 43، 67.

موسى بن النصير: 97، 104.

ن

نوفل بن يزيد: 18.

س

ساويرس بن المقفع: 17، 20، 25، 26، 30، 37، 46، 50، 51، 52، 58، 73، 86، 107، 108، 110، 111، 112، 113، 116.

سعد بن مالك: 18.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سعيد بن البطريق: 19، 25، 107.

سعيد: 77، 116.

سفيان بن حيان: 85، 106.

سليم بن عتر التجيبي: 117، 118.

سليمان بن عبد الملك: 23، 26، 30، 37، 41، 46، 93، 110.

ع

عابس بن سعيد: 75.

عامر بن الأصلع: 15، 16.

عبد الأعلى بن أبي الحكيم: 63، 64، 65، 78، 100.

عبد الرحمن بن حجيرة: 49، 94، 117.

عبد الرحمن بن سلمان: 81، 105، 106.

عبد الرحمن بن عبد الرحمن: 24.

عبد الرحمن بن معقل: 10.

عبد العزيز بن مروان: 5، 19، 24، 35، 48، 51، 58، 63، 69، 72، 75، 80، 84،، 85، 92، 94، 103، 107، 108، 123.

عبد الله بن الزبير: 4، 19، 25، 35، 74، 75، 84.

عبد الله بن جبر: 13،14، 15، 16، 102.

عبد الله بن جرير: 31.

عبد الله بن سندر: 6.

عبد الله بن عبد الملك: 11، 20، 21، 22، 26، 30، 31، 35، 40، 45، 51، 73، 103، 112، 123.

عبد الله بن عبيد الله: 52، 94، 104.

عبد الله بن علقمة: 18.

عبد الله بن عمرو بن العاص: 3، 107، 117.

عبد الله بن موسى بن النصير: 78، 103.

عبد الملك بن مروان: 35، 48، 62، 63، 74، 82، 84، 94.
عبيد الله بن الحبحاب: 7، 23، 24، 42، 48، 51، 52، 53، 61، 62، 71، 93، 94، 104، 107، 112، 117.
عتبة بن أبي سفيان: 15، 75، 83، 84.
عثمان بن عفان: 6، 74.
عدي بن أرطأة: 48.
عدي بن خالد: 17.
عطاء بن رافع: 96، 97، 103، 104.
عطاء بن عبد الرحمن: 84، 93، 105.
عقبة بن عامر: 103.
عقبة بن نافع: 84، 95.
علقمة بن يزيد العطيفي:75.
علي بن أبي طالب: 6، 17.
عمر بن الخطاب: 5، 6، 8، 9، 10، 11، 12، 16، 12، 16، 18، 27، 30، 39، 42، 69، 74، 92، 102، 107، 116، 117.
عمر بن عبد العزيز: 6، 11، 12، 27، 41، 46، 48، 91، 100، 111، 120.
عمرو بن العاص: 2، 3، 4 ،12، 15، 16، 17، 39، 42، 43، 44، 67، 68، 69، 72، 80، 102، 103، 107

ف

فلافيوس بن عطية: 24.

ق

القاسم بن سيار: 38.
قرة بن شريك: 7، 8، 11، 19، 20، 22، 26، 28، 29، 31، 32، 33، 34، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 43، 49، 51، 58، 60، 62، 63، 65، 67، 68، 70، 73، 74، 76، 78، 79، 81،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

82، 84، 86، 87، 88، 92، 93، 94، 97، 98، 99، 100، 103، 104، 105، 108، 109، 113، 118، 119، 121، 122، 123.

قسطنطين الثاني: 3.

قسطنطين ببيسطلس:52.

قيس بن أبي العاص: 116.

ر

راشد: 22، 26، 31.

رزيق بن حيان: 12.

ش

شريح بن تميم: 85، 106.

خ

خارجة بن حذافة: 13، 16.

خالد: 18

خريستوفرس: 13.

خليفة اصطفن ابن أبو قير الأكبر: 14

خليفة اصطفن: 14

خليفة تدرق أبو قير: 14.

ض

الضحاك بن عبد الرحمن: 35.

ضياء الدين الريس: 35.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2 ـ فهرس الأماكن والبلدان:

أ

أبي صير: 66.
أجدابية: 73.
الأحساء: 73
الأردن: 35، 63.
أروس مروس: 21.
أسطادنة: 75.
الأسكندرية: 3، 58، 65، 67، 68، 73، 75، 77، 83، 84.
أشقوه: 7، 9، 11، 19، 20، 21، 22، 23، 26، 28، 32، 33، 36، 38، 40، 45، 64، 65، 70، 73، 76، 78، 81، 82، 84، 85، 87، 91، 93، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 103، 105، 106، 108، 116، 119، 121، 122، 123.
أشمون: 24، 46، 48، 52، 94، 103، 104، 109، 115.
الأشمونين: 66.
إفريقية: 63، 73، 78، 96، 97، 103، 104.
أفننوة:20، 21، 45.
إقليم الخلوص: 17، 18.
إقليم سيكومازا: 18
ألبونة: 4.
أمريكا:66
أناتابوليس: 86.
أناتولي:88
أنطاليا: 101.
أهناس: 13، 14، 15، 37، 68، 102.

ب

بابليون: 32، 65، 78، 81، 93، 98، 100

بديدس: 21، 22، 31، 45، 123.

برقة:71، 73.

بلبيس: 61، 71.

بلغراد: 66.

بلهيب:3

ج

جدة: 73.

جزرة الروضة: 68، 93.

الجزيرة العربية: 5، 9.

د

دمشق: 65، 68، 74، 79، 80، 81، 82، 97، 98، 99، 106.

دمياط: 66.

ه

هروس أبير ميوطس: 21.

الهند: 71، 81، 97.

هيراكليوبوليس: 14، 13، 15، 102.

و

وادي النطرون: 66.

ح

الحجاز: 17، 50، 71، 72، 73، 86، 102.

حلوان: 25، 58، 85، 107.

ط

طرابية: 53.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ي

اليمن: 71، 102.

ك

كاكاوي:24.

الكوفة: 41.

كولو: 27.

كوم أشقاو: 66.

م

المدينة المنورة: 73.

مربوط:107.

مصر:2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 12، 13ن 14، 15، 16، 18، 20، 21ن 23، 25، 26،27، 28، 30، 32، 33، 35، 36، 38، 40،42، 43، 44، 46، 48، 50، 52، 53، 55، 57، 58، 60، 61، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 77، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124.

مصيل: 3.

المغرب: 72، 73، 75، 81، 84، 95، 102.

مكة: 73.

منشست: 86.

منية الأصبغ: 6

منية الزجاج: 84.

منية بربرية:21، 45.

منية طورين: 22، 26.

منية فروة: 22.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ن

نبدة بديدة:

نتو: 53.

نجران: 7، 10.

نمي:53.

النوبة: 71، 72.

س

سرت: 73.

سلطيس: 3

السودان: 71.

سوق البركة: 68.

سوق وردان: 68.

السويس: 65.

ع

العراق: 5، 27، 41، 42، 74.

العقبة: 73.

عكا: 63.

ف

الفسطاط: 11، 24، 33، 46، 48، 50، 61، 66، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 77، 79، 80، 84، 85، 93، 98، 102، 105، 106، 107، 115، 122.

فلسطين: 17،2، 18، 30.

الفيوم: 66.

ص

صربيا: 66.

الصين: 71.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ق

القاهرة: 66.

القدس: 79، 82، 83، 98، 99.

قربيط: 53

القس: 63، 100.

القسطنطينية: 75.

القلزم: 61، 65، 71، 72، 73، 78، 87، 100.

القيروان: 73، 84.

ش

الشام: 2، 4، 5، 12، 16، 18، 30، 33، 62، 71، 74، 81، 82، 99.

شبرا أجيه: 21.

شبرا أفدودن: 21.

شبرا بسيرو: 21، 31، 45.

شبرا بقونس: 21، 31.

شبرا بنان: 22، 31.

شبرا قرميه: 22.

ت

ترشيش: 63.

ترقية نقيطا: 58.

تونس: 63، 84.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3 ـ فهرس القبائل والطوائف والفرق:

أ

الأقباط: 6، 9، 20، 23، 40، 42، 48، 50، 53، 61، 62، 63، 90، 95، 106، 107، 108، 109، 110، 115.

الأمويون: 6، 11، 12، 19، 24، 35، 39، 40، 41، 43، 50، 51، 56، 58، 63، 66،74، 76، 79، 83، 97، 101، 117، 120.

الأنصار: 80.

أهل الذمة:7، 9، 10، 11، 19، 47، 49، 53، 94، 106، 120.

أهل الكتاب: 7، 10.

ب

بنو إسرائيل: 90.

بني تغلب: 10.

بني سعد: 17، 18.

بني عامر: 80.

البيزنطيون: 2، 25، 74، 106.

هـ

الهكسوس: 90.

ي

النصارى: 4، 9، 10، 24، 115.

اليمنية:61.

اليهود: 4، 9.

م

المجوس: 7.

المسلمون: 3، 4، 5، 8، 10، 11، 12، 13، 15، 16، 19، 20، 32، 40، 42، 68، 74، 111، 116، 117.

المشركون: 10.

المصريون: 2، 3، 108.

المؤمنون: 9، 60، 84، 85.

ع

العباسيين: 53، 94.

العرب: 3، 12، 15، 16، 18، 19، 40، 42، 61، 62، 68، 71، 74، 90، 95، 102، 103، 105، 106ت 116، 117.

ف

الفراعنة: 49.

الفرس: 74، 90، 106.

ق

قريش: 61.

القيسية: 61.

ر

الروم: 25، 62، 67، 90، 97، 106،107، 111.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4 ـ فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ ـ ن

الفصل الأول: النظام المالي في مصر خلال العهد الأموي

1 ـ طبيعة الفتح العربي الإسلامي لمصر.....3

2 ـ وضعية الملكية العقارية في مصر بعد الفتح.....4

3 ـ الضرائب والمصطلحات المالية في البرديات والمرويات.....6

4 ـ وضع أسس التنظيمات المالية في مصر الإسلامية.....12

5 ـ جباية الضرائب في مصر في العهد الأموي.....16

6 ـ النظام الجبائي 42

7 ـ أثر النظام المالي على الوضع الإجتماعي .....50.

الفصل الثاني: الحياة الإقتصادية في مصر وسياسة الإنفاق.

أولا: الحياة الإقتصادية في مصر الأموية:

أ ـ الزراعة..... 56

ب ـ الصناعة 62

ج ـ التجارة..... 68

ثانيا: سياسة الإنفاق في مصر الأموية

1 ـ النفقات العسكرية..... 75

أ ـ مساهمة مصر في بناء المساجد..... 79

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب ـ الإنفاق على المنشآت العامة..... 83

2 ـ النفقات الإدارية 85

الفصل الثالث: الحياة الإجتماعية في مصر الأموية.

1 ـ فئات المجتمع في مصر في العهد الأموي.....90

أولا: الفئة الخاصة

أ ـ الفئة الحاكمة.....91

ب ـ حاشية الوالي.....94

ج ـ فئة الجند..... 95

ثانيا: الفئة العامة

أ ـ البناؤون..... 97

ب ـ النجارون..... 99

ج ـ الصناع..... 99

2 ـ عناصر المجتمع ووضعهم الإجتماعي .

أ ـ العرب..... 102

ب ـ أهل الذمة..... 106

ج ـ الجوالي..... 112

3 ـ الاهتمام برد المظالم..... 116

4 ـ أثر سياسة الولاة على الوضع الإجتماعي.....121

خاتمة.....126

الملاحق.....131

قائمة المصادر والمراجع..... 156

الفـهـــارس

1 ـ فهرس الأعلام..... 166

2 ـ فهرس الأماكن والبلدان..... 173

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3 ـ فهرس القبائل والطوائف والفرق.....178

الملخصات

ملخص باللغة العربية.....181
ملخص باللغة الفرنسية.....183
ملخص باللغة الإنجليزية.....185
فهرس الموضوعات.....176.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية